د. محمد عبد الستار البدرى

المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد على

دار الشروق

المواجهة
المصرية الأوروبية
فى عهد محمد على

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk, com.

إهـــداء

إلى نسمة الحياة

إلى ولدىَّ سليم ومصطفى

عسى أن تدركا عظمة تاريخنـا،

وشموخ شعبنا، وعـزة نفسنـا،

فلتفخرا بمصريتكما

تقـديم

هذا كتاب متعدد الشخصية، فهو دراسة موثقة فى العلاقات الدولية، كما أنه دراسة رصينة لجزء مهم من التاريخ الحديث للشرق الأوسط، فضلا عن قيمته للقارئ العربى عمومًا والقارئ المصرى خصوصًا. وإنى أحسب عن يقين أن «محمد على» هو نموذج «رجل الدولة» الذى لم تعرف هذه المنطقة من العالم مثيلا له، فقد كان واعيًا بتطور التحالفات الدولية وطبيعة الارتباطات الإقليمية، واستطاع ببراعة القائد وحنكة السياسى أن يستثمر مكانة مصر ودورها فى مواجهة الأطراف الأخرى، أوربية كانت أو شرق أوسطية.

وقيمة هذا الكتاب متجددة لأنها ترتبط بموضوع له أهميته وعمر لا تنتهى قيمته، فالصراع الدائر فى المنطقة ودور الدول الكبرى فيه يذكرنا دائمًا بمحمد على وما فعله، وكيف تواطأت ضده القوى الكبرى فى عصره حتى انتهت بتحجيم دوره وتقليص إمبراطوريته فى سابقة تاريخية تكررت مع كل من يريد أن يخرج على حدود مصر متطلعًا إلى المنطقة من حوله.

وإذا كان هذا عن الكتاب، فإن الكاتب الدكتور محمد البدرى دبلوماسى متميز، له من النشاط الأكاديمى قدر ما له من الاهتمام السياسى. لذلك جاء هذا العمل العلمى تتويجًا لجهوده التى عكف فيها على الدراسة فى مصر حتى حصل على درجته العلمية الأولى بتفوق، ثم حصل على درجة الماجستير من جامعة بوسطن فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى جاء هذا العمل العلمى المرموق ليحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة بلكنت بأنقرة، حيث إن تركيا قاسم مشترك فى فصول الكتاب وأجزائه. فهى دولة آخر خلافة إسلامية ومقر

الإمبراطورية العثمانية التى خرج محمد على عليها واستطاع أن يحقق لمصر استقلالا ذاتيا عنها، فكان له ولأولاده من بعده ملك مصر تحت تاج الأسرة العلوية التى انتهى حكمها بعد مائة وخمسين عامًا بقيام الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ .

إن هذا الكتاب إضافة قيمة للمكتبة السياسية، ودراسة وثائقية يحتاج إليها كل باحث فى التاريخ المصرى الحديث، وكل دارس للعلاقات الدولية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

د. مصطفى الفقى

القاهرة يوليو ٢٠٠١

تصـــديـــر

كتب ابن رشد أنه «إذا كان كل ما يحتاج إليه من النظر فى أمر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء أتم فحص، فقد ينبغى أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم، فننظر لما قالوه من ذلك، فإن كان صوابا قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عنه».

إن هذه الحكمة هى خير تعريف بهدف ومحتوى هذا الكتاب، فترجمة هذه الحكمة هى أن كل شىء فى الحياة يحتمل أكثر من وجهة نظر، ولا يكفى فقط أن ننظر إلى الأمور من منظورنا فحسب، بل يجب أن نفهم أيضا النظرة التى ينظر بها الآخرون إلينا، ليس بالضرورة لقبولها، ولكن للتعرف عليها. وهذا ما دفعنى إلى محاولة فهم النظرة الأوروبية لدور مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتى أعتقد أنها ما زالت قائمة، أو على أقل تقدير لا تزال تؤثر على نظرة الغرب إلينا اليوم على الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف القرن من الزمان. ومن هذا المنطلق يأتى اعتقادى بأن هذا الكتاب يتناول رؤية أخرى لشرح وفهم الدور الإستراتيجى الإقليمى والدولى لمصر فى السياسة الدولية فى عهد محمد على.

يعد هذا الكتاب دراسة فى العلاقات المصرية الأوروبية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومحاولة للتعرف على أسباب اتفاق الدول الأوروبية الكبرى ـ باستثناء فرنسا ـ فى عام ١٨٤٠ على تحجيم طموحات السياسة الخارجية المصرية، ومحاولة فك طلاسم هذه المؤامرة والتى أسفرت عن تدمير حلم محمد على فى تكوين دولة كبرى قاعدتها مصر.

تقديرى أن أصل هذه المؤامرة أعمق من أن نفسره بالنظريات الاستعمارية البحتة، وأن جذور وتفسير تلك المؤامرة يرتبطان بنظرية وآليات «توازن القوة» التى كانت الدول الأوروبية تطبقها حفاظا على التوازن الأمنى والإستراتيجى داخل

النظام الأوروبى. بيد أن جهود مصر الإقليمية فى مطلع القرن الماضى وضعتها فى حالة صدام مع هذا التوازن، فكانت النتيجة تكاتف القوى الأوروبية ضد مصر لإعادة الاستقرار إلى النظام، وكان الثمن إجهاض الحلم المصرى برغم مشروعيته.

إنى لا أحاول التقليل من الاتجاه الداعى لتفسير التاريخ باستخدام النظريات التآمرية، أو ممن يرجعون العمل الأوروبى ضد مصر فى عام ١٨٤٠ إلى مفاهيم إمبريالية أو استعمارية، خاصة وأن نية استعمار مصر كانت قائمة، وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها، غير أنه يجب وضع هذه «النية» فى حجمها الصحيح، باعتبارها عاملا ثانويا، وليس المحرك الأساسى للقوى الأوروبية ضد مصر، إذ يتضح من خلال قراءة أحوال النظام الأوروبى والمراجع الأوروبية والمراسلات الدبلوماسية الأوروبية أن ما حدث لمصر يأتى فى إطار أوسع وأشمل من النظريات التآمرية التى يُفسر بها التاريخ أحيانا.

يتناول هذا الكتاب القيمة الحقيقية لدور مصر إقليميا ودوليا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ورؤية الدول الأوروبية لهذا الدور، وكيف تحولت مصر من تابع ضعيف للدولة العثمانية إلى عضو مؤثر فى الأمن الأوروبى فى زمن قصير للغاية، وهو ما دفع المؤرخين لإطلاق لفظ «المسألة المصرية» لوصف الدور الذى لعبته مصر فى منطقتها وأثره المباشر على المصالح الأمنية والإستراتيجية الأوروبية، إذ أن الموجات التوسعية لمصر على حساب الدولة العثمانية أدت إلى شرخ منظومة توزيعات القوة وترتيبات الأمن فى النظام الأوروبى ثلاث مرات، مرة من خلال حروب «المورة» (١٨٢٥-١٨٢٧)، ومرتين من خلال الحرب المصرية العثمانية الأولى فى (١٨٣١ - ١٨٣٣) والثانية فى (١٨٣٩ - ١٨٤١).

يستهل الكتاب بالتعرض لمفهوم «توازن القوة» فى العلاقات الدولية وتطبيقاته العملية على النظام الأوروبى فى القرنين الثامن والتاسع عشر، وكيف أصبح هذا المفهوم جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول الأوروبية منذ بداية تشكيل النظام الأمنى الأوروبى فى أعقاب اتفاقية «وستفاليا» عام ١٦٤٨. ويعد هذا الفصل تمهيدا مهما لفهم أحداث «المسألة المصرية» حيث يحاول إيضاح الأنماط الرئيسية المتحكمة فى العلاقات الأوروبية حتى يمكن فهم وجهة النظر الأوروبية والبيئة الدولية السائدة فى ذلك الوقت.

الفصل الثانى يعالج تطور «المسألة المصرية» وبدايتها منذ قدوم الحملة الفرنسية على مصر والشام عام ١٧٩٨ وحتى تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، وهى المرحلة التى نطلق عليها مجازا «المرحلة الأولى للمسألة المصرية»، والتى لعبت فيها مصر دورا مؤثرا فى النظام الأمنى الأوروبى لأسباب جغرافية فى الأساس. وسيتضح من هذا الفصل أن المسألة المصرية كانت معادلة من المعادلات التاريخية لوصف طبيعة العلاقة والتفاعل بين مصر والنظام الأوروبى، وهى ما جعلت من الأولى عاملا مؤثرا فى الثانية. كذلك يتعرض هذا الفصل إلى المرحلة الثانية من «المسألة المصرية» والتى يطلق عليها مجازا «مرحلة الإعداد»، وفيها يتم استعراض طبيعة النظرة الأوروبية لمحمد على وتقييم القوى الأوروبية لعمليات التوسع المصرى شمالا وجنوبا وشرقا.

يتناول الفصل الثالث ما يطلق عليه مجازا «المرحلة الفعالة» للمسألة المصرية، أى الدور الفعال الذى لعبته مصر للتأثير على أمن وتوازن النظام الأوروبى منذ تدخلها فى حروب «المورة» عام ١٨٢٥. يتعرض هذا الفصل إلى كيفية دخول مصر هذه الحرب ضد الثوار اليونانيين وانتصاراتها الباهرة عليهم، وإلى تخوف الدول الأوروبية الأخرى من احتمال التدخل الروسى لصالح هؤلاء الثوار والزحف المصرى التدريجى على القارة الأوروبية جغرافيا وسياسيا. وكما سنرى، فإن الدول الأوروبية طبقت آليات توازن القوة للانتهاء من الأزمة اليونانية، وهو ما أسفر عن معركة «نوارين» البحرية وهزيمة مصر عسكريا وانسحابها من المورة.

يستعرض الفصل الرابع الحرب المصرية العثمانية الأولى (١٨٣١ - ١٨٣٣)، وكيف أصبحت سياسة مصر تهدد الكيان العثمانى ومعه التوازنات الأمنية الأوروبية، وكيف أن الأحداث داخل النظام الأوروبى منعت العمل الأوروبى المشترك لمواجهة مصر بآليات توازن القوة.

يتناول الفصل الخامس الدور الذى لعبته مصر فى تعميق حالة القطبية داخل النظام الأوروبى، وهو ما تجسد فى اتفاقيتين غاية فى الخطورة أثرتا مباشرة على الأمن الأوروبى، وكيف أن بريطانيا بدأت عند مرحلة معينة تفكر فى توظيف العلاقة مع محمد على لضرب نفوذ روسيا فى الشرق.

كما يشرح هذا الفصل محاولة محمد على الاستقلال عن الدولة العثمانية عام ١٧٣٨ ، وكيف وقفت الدول الأوروبية بالتضامن مع الدولة العثمانية لمنع هذا الحلم المصرى لأسباب أرجعناها فى المقام الأول إلى محاولة تلك الدول الإبقاء على الدولة العثمانية وعدم تفتيتها ، خاصة وأنهم كانوا ينظرون للدولة العثمانية على اعتبارها خط الدفاع الأول أمام الأطماع الروسية فى الشرق .

يتناول الفصل السادس الجزء الحاسم من المسألة المصرية والتى بمقتضاها تدخلت الدول الأوروبية لوقف الحرب المصرية العثمانية الثانية عام ١٨٣٩ لأسباب تتعلق بالتوجهات الأمنية للأطراف الأوروبية المعنية ، كما سيوضح هذا الفصل كيفية تطبيق الدول الأوروبية لآلية توازن القوة لمواجهة الخطر المصرى على الأمن الأوروبى ، وهو ما أسفر عن معاهدة لندن الشهيرة فى عام ١٨٤٠ ، وما تبعها من إجراءات عسكرية ضد القوات المصرية فى الشام .

إن الأمل يساورنى فى أن أكون قد قدمت للقارئ رؤية جديدة تساعد فى تفسير طبيعة العلاقة بين مصر وأوروبا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رؤية لا تنتقص من الرؤى الأخرى التى تفسر هذه الفترة بوسائل ونظريات وفكر مختلف ، بل تكون استكمالا لها .

والله ولى التوفيق

د. محمد عبد الستار البدرى

بروكسل ، ٢٠٠١

الفصـل الأول

النظام الأوروبى عشية ظهور المسألة المصرية

«... عندمـا تضطر مجـموعـة من الدول للتـعامل مع بعـضهـا البعض فهناك إحدى نتيجـتين: إما أن تقوم دولة بالسيطرة على باقى الدول، أو أن أيا من الـدول لن تملك القـدرة على تحـقـيق ذلك، وفى هذه الحالة فإن أهداف الـدولة المهيمنة يتم تحجيسمها بتحالف من الدول الأخرى، بمعنى آخر، بآلية توازن القوة».

هنرى كيسنجر

وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق

النظام الأوروبى وآلية توازن القوة

لقد كُتب لمصر أن تلعب دورا مهما فى نظام العلاقات الدولية الأوروبية منذ هبوط الحملة الفرنسية عليها عام ١٧٩٨، وهو الدور الذى كان له أثر كبير على ترتيبات الأمن وتوزيعات القوة داخل القارة الأوروبية، وهذه حقائق تاريخية لا جدال عليها، إلا أن التعرف على أبعاد هذا الدور وتقييمه التقييم الصحيح يتطلب منا شرح وتفهم النظام الأمنى الأوروبى وآلياته فى القرن التاسع عشر، وهو ما ستحاول الصفحات القليلة القادمة شرحه نظريا وعمليا من خلال استعراض منظومة العلاقات الدولية السائدة بين الدول الأوروبية فى ذلك الوقت.

الحقيقة الثابتة هى أن نظام العلاقات الدولية الأوروبية فى القرن التاسع عشر اختص بعدد من الخصائص التى ميزت شكله، وخلقت له أنماطا واضحة من التفاعل بين دوله حتى أنه سُمى «بنظام توازن القوة» Balance of Power System نسبةً إلى مفهوم «توازن القوة»، أحد أهم المفاهيم السياسية فى علوم العلاقات الدولية.

كانت الفلسفة الرئيسية التى يقوم عليها هذا النظام هى اجتماع دوله على مواجهة أطماع أية دولة تحاول فرض هيمنتها على النظام بأكمله أو على جزء منه، فكانت هذه الفلسفة هى المنارة التى استرشدت بها الدول فى تسيير سياساتها وتحالفاتها حتى تستطيع الوقوف جماعة أمام الدولة المتوسعة أو التى من شأن سياستها الخارجية الإضرار بالنظام العام، وهو ما كفل بدوره نوعا من التوازن والاستقرار داخل النظام. وقد تطور هذا المفهوم ليشمل فيما بعد المواجهة الجماعية لأية دولة تعكر صفو التوازن الأمنى والتى قد لا يكون بالضرورة هدفها الهيمنة على النظام بأكمله.

غير أن تنفيذ هذا القانون الطبيعى فى العلاقات الدولية استلزم أيضا إيجاد تفاهم مشترك يمكن للدولة من خلاله قياس مواطن القوة والضعف عند الدول الأخرى داخل النظام، وكان أهم هذه المقاييس على الإطلاق مقياس «توزيعات القوة» الذى يمكن وصفه على أنه اتفاق ضمنى بين دول النظام للقدر المقبول لقوة كل دولة، والذى لا يُسمح لها بتخطيه حتى لا تتوفر لديها القدرة على فرض سطوتها على بقية النظام أو جزء منه. وقد أصبح هذا المفهوم الخريطة إلتى توضح قوة كل دولة مقارنة بالدول الأخرى فى إطار الاتفاق الضمنى العام داخل النظام لما هو مقبول ومرفوض بالنسبة لقوة كل دولة(*)، فقد كان هناك اتفاق ضمنى بين الدول على قوة كل دولة مقارنة بالأخرى، وأصبح هذا التوزيع للقوة هو العامل الذى منح النظام توازنه، بحيث لا تستطيع أية دولة قلب الموازين إلا بحشد كبير من القوة يكفل لها اليد العليا داخل النظام، وهى الخطوة التى كانت تواجه فى معظم الأوقات بتجمع دولى من الدول المتضررة للوقوف أمامها.

وقد كانت دول النظام الأوروبى على مدار القرون الماضية تحسب توزيعات القوة فيما بينها داخل النظام بميزان من ذهب، فكل دولة لها حدودها ومناطق نفوذها، والدولة التى تخرج عن هذا التوزيع شبه المتفق عليه ينظر إليها على أن هدفها هو زعزعة التوازن وتوزيعات القوة، وهى غالبا ما كانت تواجه بتحالف ضدها من باقى الدول حتى يتم العودة إلى التوازن القديم أو يتم إقرار توازن جديد مقبول من الدول الكبرى المتضررة، والأمثلة على ذلك فى التاريخ الأوروبى واضحة كما سيأتى ذكره لاحقا.

وقد فرض النظام والمنطق على جميع الدول الأوروبية العمل على تحجيم الدولة المتوسعة أو التى تحاول زعزعة التوازن، وكانت الدول الأوروبية فى سبيلها للحفاظ على هذا التوازن تتبع آلية محددة لمواجهة أى خلل كبير فى توزيعات القوة، وهى الآلية التى كاد نمطها المتكرر أن يحولها إلى مدونة سلوك للدول الأوروبية تتبعها فى سياستها الخارجية بشكل طبيعى. ويرتكز هذا النمط فى قيام الدول المتضررة باتباع الخطوات العملية التالية(1):

(*) يقصد بمفهوم «القوة» هنا مجموعة العوامل التى تحدد قدرة الدولة على التأثير على مسيرة النظام بأكمله أو جزء منه. وتتضمن عناصر القوة ضمن أمور أخرى على مفاهيم مثل الحجم الجغرافى والقوة العسكرية والنفوذ السياسى على الدول المجاورة إلخ. . . .

- **إقامة تحالف :** بحيث تقوم الدول المتضررة أو المتأثرة أو المتوقع لها أن تتأثر من جراء المتغيرات فى توزيعات القوة بعقد اتفاق مشترك لاتخاذ موقف جماعى فيما بينها لمواجهة هذه المتغيرات . ويمكن لهذا التحالف أن يُعلن بصفة رسمية عبر اتفاقية دولية بين الدول المتأثرة كما كان الحال بالنسبة لمصر بمقتضى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، أو أنه يكون غير معلن ، وكان هذا النمط الأخير أكثر شيوعا .

- **التدخل الفعلى للدول المتحالفة :** وهو قيام التحالف بالتدخل العملى لاحتواء المتغيرات فى توزيعات القوة ، ويكون التدخل بإحدى وسيلتين : إما دبلوماسيا أو عسكريا ، والتدخل بمقتضى الخيار الدبلوماسى يعتمد على الدخول فى مساع توفيقية ومفاوضات مع الدولة الراغبة فى إدخال التعديلات على توزيعات القوة لإثنائها عن المتغيرات . أما التدخل العسكرى فيقوم على أساس استخدام القوة ، أو التلويح باستخدامها ، ضد الدولة المعتدية ، كما يمكن لهذا التدخل أن يأخذ أشكالا أخرى كاستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف اقتصادية مثل وضع حظر على موانئ هذه الدولة لإلحاق الضرر الاقتصادى بها كوسيلة لإثنائها عن أهدافها والعودة إلى الوضع السابق أو أن تستخدم القوة مباشرة لإجبار الدولة على التراجع .

- **عدم القضاء على الدولة المعتدية قضاءً مبرما :** ويكون المبدأ الرئيسى هو أن التدخل ليس هدفه تقويض الدولة التى تحاول التأثير على توزيعات القوة داخل النظام ، وإنما الحد من قدراتها وتقليص قوتها وتحجيمها داخل النظام بما لا تستطيع معه التأثير على توزيعات القوة . وفلسفة هذه الآلية هى عدم تعريض أى قوة للاندثار ، حيث إن الدولة الموجه ضدها التحالف اليوم غالبا ما تصبح أحد أركان تحالف مستقبلى لدرء خطر دولة أخرى متوسعة أو مهيمنة .

- **تطبيق مبدأ المكافأة المتبادلة :** Reciprocal Compensation بما أن الهدف الرئيسى من التحالف هو الحفاظ على توزيعات القوة داخل النظام ، فإنه لا يجوز لدولة داخل التحالف الاستئثار بمكافأة لتدخلها دون الدول الأخرى لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على توزيعات القوة داخل النظام . من ثم ؛ فإن الشريعة الغالبة هى عدم منح أية دولة مكافأة من دون الدول الأخرى المشاركة فى

التحالف، فإذا ما حصلت دولة ما فى التحالف على ميزة فلابد للدول الأخرى أن تستفيد بنفس القدر حفاظا على التوازن. ومن هذا المنطلق، فإن التحالف قد يلجأ إلى قلب هذه المعادلة بحيث تكون القاعدة هى «الحرمان المتبادل» لأية ميزة أو منفعة، أى أن يكون المكسب الوحيد لدول التحالف هو درء الخطر المشترك عنهم، دون حصول أى من الدول المتحالفة على أية منافع.

إن المتأمل للنظام الأوروبى عشية بدء «المسألة المصرية» فى ١٧٩٨ لن يجد صعوبة فى فهم آلية هذا النظام، وارتباطه بشكل مباشر وصريح بنظرية «توازن القوة» على النحو المبين أعلاه، وهى آلية فطرية تدركها الدول وقياداتها بالحدس والتجربة، وقد كانت هذه الآلية هى المعيار الأساسى فى تحديد مسيرة الدول الأوروبية فى مواجهة أية محاولة من قبل أية دولة داخل النظام أو خارجه للتأثير على توزيعات القوة.

ومن هذا المنطلق، ولكى نتفهم أبعاد وأثر «المسألة المصرية» على أوروبا، وجب التعرف على مسيرة توازنات القوة داخل النظام الأوروبى، باعتبار أن ذلك هو المفتاح الحقيقى لفهم دوافع أغلبية الدول العظمى فى أوروبا للعمل على تقليص نفوذ الدولة المصرية الحديثة فى عصر محمد على.

نشأة النظام الأوروبى وتطبيقه العملى لآلية توازن القوة:

لقد كان النظام الأوروبى نتاجا لتفاعل عدد من العوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية والثقافية التى امتزجت لتلد نظاما ذا أنماط محددة فى العلاقات بين أعضائه(٢)، بما ترتب عليه تسمية النظام بنظام «وستفاليا» نسبة لاتفاقية تحمل نفس الاسم وقعت عام ١٦٤٨، ثم سمى نفس النظام «بنظام فيينا» نسبة إلى اتفاقية أخرى بنفس الاسم وقعت عام ١٨١٥ والتى بمقتضاها أُعيد التوازن للنظام الأوروبى فى أعقاب حروب الثورة الفرنسية.

لقد تكون النظام الأوروبى من مجموعة من الدول الأوروبية الكبرى على رأسها بريطانيا وفرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة وروسيا وبروسيا، كما كانت هناك مجموعة من الدول متوسطة وصغيرة الحجم. وكانت أقوى هذه الدول فى القرون

الوسطى وحتى القرن السابع عشر هى الإمبراطورية الرومانية المقدسة (سميت فيما بعد بدولة الهابسبورج ثم الإمبراطورية النمساوية المجرية واختصارا سنسميها النمسا)، فكانت تسيطر على عدد من الدويلات والمقاطعات التى كان حكامها يدينون بالولاء للإمبراطور. وقد حاولت هذه الدولة الهيمنة على النظام الأوروبى بأكمله، لاسيما بعد أن تولى أحد أفراد أسرتها الحاكمة (أسرة الهابسبورج) العرش الأسبانى[٣]، فكان من المنطقى أن يؤدى هذا التوسع إلى وقوف الدول الأخرى فى النظام الأوروبى أمام تطلعات الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وقفا لزحفها وسيطرتها على النظام بأكمله، وحماية لاستقلال الدول الصغرى. وامتد هذا الصراع لفترات طويلة من التاريخ الأوروبى إلى أن جاءت حركة الإصلاح الدينى، والتى أسهمت بدورها فى كسر التجانس داخل الإمبراطورية نتيجة لتحول عدد كبير من الرعية الكاثوليك إلى بروتستانت، وهو ما بات يهدد بحرب أهلية داخلها. وقد كان هذا وهو السلاح الذى استغلته الدول الكبرى لمحاربتها، حيث ساندت الدويلات والمقاطعات البروتستانتية فى الإمبراطورية ضد السلطة المركزية الكاثوليكية المتمثلة فى الإمبراطور، فنجد فرنسا تمد يد العون لهذه المقاطعات البروتستانتية على الرغم من كونها دولة كاثوليكية وذلك لأسباب سياسية بحتة.

ولقد أدى هذا التوتر إلى اندلاع حرب ضروس عرفت «بحرب الثلاثين عاما» فى أوروبا عام ١٦١٨، وهى الحرب التى بدأت فى شكل حرب أهلية داخل الإمبراطورية بين الإمبراطور من ناحية والدويلات البروتستانت الثائرة من ناحية أخرى، غير أنه سرعان ما اتسع نطاقها لتكون حربا أوروبية واسعة النطاق فى ثوب دينى، وهو الثوب الذى استترت خلفه الأطماع السياسية والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أفرزها التطور الطبيعى فى أوروبا.

وهكذا اضطرت الإمبراطورية، بعد فشلها فى هزيمة الدويلات البروتستانتية والدول الأوروبية الأخرى، للتوقيع على اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨، والتى اعترفت فيها ضمنيا بالهزيمة، وأنهت على أية محاولة مستقبلية لقيامها بفرض هيمنتها على النظام الأوروبى، إلا أن هذه الاتفاقية لم تقتصر على هاتين النتيجتين فقط، بل تمخض عنها نتائج مهمة فتحت المجال أمام ميلاد نظام جديد للعلاقات الدولية فى القارة الأوروبية، وفيما يلى عرض لأهم هذه النتائج[٤]:

- إتاحة الفرصة لتطور الدويلات والمقاطعات الصغيرة لتصبح فيما بعد دولا حقيقية تساهم فى النظام، فنجد سويسرا والأقاليم الموحدة (هولندا) قد منحت الاعتراف بسيادة أمرائهم عليهم، وهو ما مهد لإقامة دولتين مستقلتين فيما بعد. كما ظهرت مقاطعة «براندنبرج» والتى تطورت فيما بعد لتصبح بروسيا، وهى التى أخذت على عاتقها توحيد الأقاليم الألمانية لتكون ألمانيا الحديثة. وقد منحت أغلبية الأقاليم الأخرى داخل إمبراطورية الهابسبورج شيء أشبه بالحكم الذاتى، مما جعل بعض المؤرخين يصف هذه العملية على أنها تقويض للسلطة المركزية لأكبر دولة أوروبية إذ تسلم الأمراء مقاليد شئون السياسة الخارجية فى مقاطعاتهم مما جعلهم ذوى سيادة مستقلة[٥]. وهكذا وضعت البذرة الأولى لظهور الكيانات الأوروبية المستقلة (الدولة الوطنية) داخل النظام الأوروبى.
- اضمحلال دور الدين فى العلاقات الدولية، وهو ما دفع بالنظام إلى إتباع شرعية جديدة فى تعاملاتهم مبنية على فلسفة الدولة وقوتها، دون أية مرجعية دينية أو حلم قومى مسيحى أوروبى. فلقد وضعت هذه الحرب الحد الفيصل بين الحروب الدينية والسياسية فى أوروبا إلى يومنا هذا[٦]، أو بعبارة أدق، تم علمنة العلاقات الدولية فى النظام الأوروبى. وقد ظهرت ثقافة سياسية جديدة داخل النظام وهى ثقافة توازن القوة وآليتها. و قد وصف «كيسنجر» هذا التغير وصفا دقيقا حين كتب يقول[٧]: (لقد رُميت أوروبا مجبرة فى أحضان نظام توازن القوة وذلك عندما تبدد حلم القرون الوسطى بإمبراطورية عالمية، وظهرت على أطلالها مجموعات من الدول تكاد تكون متساوية فى القوة؛ وعندما تضطر مجموعة من الدول للتعامل مع بعضها البعض فهناك إحدى نتيجتين: إما أن تقوم دولة بالسيطرة على باقى الدول، أو أن أيا من الدول لن تملك القدرة على تحقيق ذلك، وفى هذه الحالة فإن أهداف الدولة المهيمنة يتم تحجيمها بتحالف من الدول الأخرى، بمعنى آخر، بآلية توازن القوة.

لقد تهيىء المسرح السياسى فى أوروبا لتطبيق آلية توازن القوة منذ دخول اتفاقية «وستفاليا» حيز التنفيذ عام ١٦٤٨، حيث شهدت المائة وخمسون سنة التى تلت هذه الاتفاقية حروبا أوروبية متقطعة مبنية على هذه الآلية. وقد كان الإبقاء على توزيعات القوة وتوازنها هو أهم ما ميز هذا النظام.

وقد بنيت المعطيات الإستراتيجية التى نظمت خريطة توزيعات القوة داخل النظام على الافتراضات التالية :

أولا : فرنسا وأسبانيا لا يمكن أن يتحدا تحت الحكم الفرنسى كى لا يُكونا كيانا قادرا على الهيمنة على النظام بأكمله والتغلب على توزيعات القوة بداخله .

ثانيا : الإمبراطورية الرومانية المقدسة غير مسموح لها بالتوسع على حساب الدويلات الأخرى المجاورة لنفس السبب .

ثالثا : لا يسمح لروسيا بالتوغل فى شرق وجنوب شرق أوروبا (الدولة العثمانية) وهى السياسة التى أخذت أبعادا أوسع فى مرحلة لاحقة كما سيأتى ذكره .

رابعا : تحجيم التطلعات التوسعية للدولة الفرنسية فى النظام الأوروبى .

خامسا : تقوم الدول الصغرى عادة بمساندة أى تحالف بين الدول الكبرى ضد الدولة أو التحالف المتوسع ، وذلك حفاظا على توزيعات القوة وتوازن النظام ، وحمايةً لوحدتها الإقليمية وأمنها الإستراتيجى واستقلالها السياسى .

سادسا : تعد بريطانيا حافظة التوازن أو «المُوازن»(Balancer) بحيث تقوم بمساندة أية دولة أو تحالف يهدف إلى مواجهة الدولة المتوسعة أو الدولة التى تهدد توزيعات القوة داخل النظام ، وفى حالة ما إذا أخلت بمعطيات النظام ، فيقوم تحالف بين الدول الأخرى لتحجيمها بنفس آلية توازن القوة . وهكذا عملت بريطانيا على عدم توحد القارة الأوروبية تحت سلطة أو نفوذ أى دولة أو تحالف ، وهذا رد فعل منطقى لكونها دولة «جزيرية» على حافة النظام الأوروبى(٨) .

والتزاما بما سبق ، فإن أغلبية الحروب الأوروبية التى اندلعت منذ عام ١٦٤٨ التزمت بهذه المعطيات العامة ، فكانت أهدافها إجهاض المحاولات التوسعية لملك فرنسا لويس الرابع عشر ، وذلك من خلال سلسلة من التحالفات ضده ، فنجد أن هدف التحالف الأوروبى الذى تزعمته بريطانيا والنمسا وعدد من الدويلات الأخرى عام ١٦٦٥ كان إجهاض المحاولة الفرنسية لضم هولندا إلى ممتلكاتها . وعندما نجحت فرنسا فى احتلال هولندا ، لجأت أسبانيا وبريطانيا والسويد والدويلات الألمانية ودولة الهابسبورج إلى إقامة تحالف

كبـير (تحالف أوجسبورج الشهير) استطاع أن ينجح فى وقف الأطماع الفرنسية عند حدها.

ولعل أشهر الحروب الأوروبية فى القرن الثامن عشر هى الحرب المعروفة باسم «حرب وراثة العرش الأسبانية» ((The War of the Spanish Succession)، والتى اندلعت عندما سعى ملك فرنسا لويس الرابع عشر لتتويج حفيده «فيليب أنجوه» على العرش الأسبانى، عقب وفاة آخر ملوك فرع أسرة «الهابسبورج» الحاكمة فى أسبانيا دون وريث شرعى يحل محله. ومرة أخرى وجهت فرنسا بتحالف أوروبى كان هدفه الرئيسى منع تتويج فرنسى على عرش أسبانيا. و قد أنهت اتفاقيتا «يوترخت» و «راشتاد» هذه الحرب، بعد أن أقرتا تولية «فيليب» عرش أسبانيا شريطة تعهد فرنسا وأسبانيا بعدم الاندماج سياسيا أو اقتصاديا تحت أى ظرف مستقبلا، ومراعاة لمبادئ توازن القوة (المكافأة المتبادلة)، تم تعويض بريطانيا بعدد من المقاطعات أهمها «جبل طارق» لمنحها فرصة التدخل لمنع الوحدة الفرنسية الأسبانية مستقبلا فى حالة ما إذا تجسدت، وقد تم تعويض النمسا عن عدم تولى أحد أبناء أسرتها الحاكمة عرش أسبانيا بمقاطعات فى الدول المنخفضة (هولندا وبلجيكا). كذلك تمت تسوية هذه الحروب بمبدأ الحفاظ على توزيعات القوة داخل النظام، إذ لم تتأثر القوة النسبية للدول المعنية فى النظام من جراء هذه التسوية، حيث رُوعى أن تقترن زيادة قوة أية دولة بزيادة مقابلة فى قوة الدول الأخرى، ضمانا لاستمرار التوازن فى توزيعات القوة بين الدول. وهذا فى حد ذاته التزام فعلى من قبل الدول الأوروبية بمبادئ وآليات توازن القوة.

ومع مرور الوقت نجد أن مبادئ توازن القوة قد ازدادت رسوخا عقب الحروب التى تلت حرب وراثة العرش الأسبانى، فقد ظل النظام الأوروبى يعمل بالقواعد التى فرضها على نفسه طواعية ولم يحد عنها، فكان النظام يسير بأساليب منظمة مبنية على اعتقاد راسخ بمفاهيم الحفاظ على التوازن وتوزيعات القوة داخل النظام. وليس أدل على ذلك من أن تعترف الدول الأوروبية فى اتفاقية يوتركت بهذا المفهوم صراحة، إذ نصت الاتفاقية على «. . . أن توازن القوة هو المبدأ الذى تقوم عليه السياسة الأوروبية». وقد كان هذا المبدأ ممزوجا بشعور ومفهوم مشترك للشرعية بين الملوك والأرستقراطية الأوروبية، وهو ما منح هذا النظام التجانس السياسى الذى

سمح بتطبيق هذه الآلية ، وهو التجانس الذى دمرته الثورة الفرنسية كما سيأتى ذكره .

بيد أن النظام خلق لنفسه شرعية متفقا عليها بحكم الوحدة الثقافية والتجربة التاريخية لدول النظام الأوروبى ، فكانت أحد أركان هذه الشرعية التزام النظم الداخلية فى القارة الأوروبية بمبادئ محددة مثل القوة المطلقة للملوك . كما أن الهياكل الاجتماعية والثقافية داخل الدول الأوروبية كانت متشابهة إلى حد كبير ، وكان الترابط العائلى الذى كونته الأسر الحاكمة فى دول أوروبا المختلفة أحد السمات المميزة لهذا النظام وذلك على الرغم من نشوب الحروب بين الدول الأوروبية(٩) .

غير أن هذا النظام تأثر مباشرة بالأوضاع الدخيلة عليه والناتجة عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، ولكن ما يهمنا إبرازه هو أن آليات توازن القوة ظلت تعمل على نفس نهجها لمدة تزيد على ثلاثين عاما للقضاء على الأهداف التوسعية والهيمنة الفرنسية فى القارة الأوروبية ، قبل وأثناء حكم نابليون بونابرت ، فلقد سعت الدول الكبرى والصغرى مجتمعة لإقامة تحالف يلى الآخر فيما بينها بغرض هزيمة فرنسا الثورية ، وبعد فشل ثلاثة تحالفات ، انهارت القوة الفرنسية أمام التحالف الرابع عام ١٨١٢ ـ ١٨١٣ ، وهو التحالف الذى أعاد النظام الأوروبى إلى سابق عهده من خلال تطبيق نفسآلية توازن القوة ، متبعين فى ذلك مبادئ المكافأة المتبادلة ـ التوازن فى توزيع القوة ـ عدم القضاء على الدولة المعتدية إلخ . . . .

النظام الأوروبى عقب الثورة الفرنسية:

كان دخول مصر كعنصر مهم فى المعادلة الأمنية الأوروبية نتيجة طبيعية للمتغيرات التى شهدتها أوروبا فى توزيعات القوة الناجمة عن الثورة الفرنسية ، ولذلك فإن أى محاولة لفهم الدور الذى لعبته مصر ، أو آثار المسألة المصرية ، لابد أن يقترن بإلقاء الضوء أيضا على الأسباب التى جعلت من مصر امتدادا سياسيا وجغرافيا للتطورات الجارية فى القارة الأوروبية .

كانت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حدثا قويا هز بعنف مسيرة النظام الأوروبى

والتاريخ السياسى للبشرية بأكملها، ويرجع ذلك إلى قيام هذه الثورة بتغير الأسس والمبادئ العامة التى ارتكزت عليها السياسة الأوروبية التقليدية، فضلا عن تقويض القيم ومبادئ الشرعية السائدة داخل الأنظمة السياسية الأوروبية، لتحل بدلا منها مفاهيم، إن لم تكن جديدة، فإنها لم تكن مطبقة فى هذه الأنظمة، كالحرية والمساواة والإخاء وسلطة الشعب إلخ . . . فضلا عن بعض التطبيقات المستحدثة مثل «التجنيد الشعبى» الـ (Levee en masse) والذى حول نظرية تكوين الجيوش فى أوروبا من نظام المرتزقة والجيوش «المجمعة» إلى جيوش وطنية تحارب من أجل الوطن، وهو ما غير من شكل وحجم الحروب فى القارة الأوروبية.

ولعل أخطر آثار هذه الثورة كان تحويل النظام الأوروبى من نظام متجانس إلى نظام غير متجانس، يفتقر لوحدة المفاهيم والشرعية، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على توزيعات القوة التقليدية وذلك بفتح المجال أمام صراعات وتحالفات وحروب أوروبية استمرت ما يقرب من اثنين وعشرين سنة.

لقد بدأت انعكاسات الثورة تظهر على حسابات وتوزيعات القوة داخل النظام الأوروبى عندما لجأت فرنسا لنشر فكرها السياسى الجديد فى دول الجوار، أى أنها قامت بما نطلق عليه اليوم بعملية «تصدير الثورة»، وهو ما دفع بالنفوذ الفرنسى إلى خارج نطاقه المعهود، لاسيما مع تعاطف الشعوب المجاورة لجاذبية الأفكار الجديدة، دون التمحيص فى تطبيقها بطبيعة الحال. وكان أول رد فعل رسمى لهذه الثورة هو ما عرف بإعلان «بلنتز»، والذى بمقتضاه أعلنت كل من النمسا وبروسيا اهتمامها بما يدور فى فرنسا باعتبار أن هذا أمر يهم كل الدول الأوروبية(١٠). غير أن الإعلان سرعان ما تطور إلى صدام عسكرى بين الطرفين، فقامت فرنسا على أثره باحتلال بلجيكا وماينز، وأعلنت الحرب على عدد من الدول الأوروبية الأخرى(١١). وسرعان ما بدأت الأحداث تجر النظام الأوروبى إلى حالة حرب.

ولقد طبقت الدول الأوروبية آليات توازن القوة ضد فرنسا الثورية بتكوين أربعة تحالفات الواحد يلى الآخر لتقويض نفوذها المتزايد من ناحية واستعادة الأراضى التى احتلتها من الدول المجاورة. بدأ التحالف الأول بعد إعلان روسيا والنمسا الحرب على فرنسا واستمر حتى اتفاقية «كامبو فورميو» Campo Formio بين فرنسا والنمسا عام ١٧٩٦، والتى بمقتضاها منحت كل من فرنسا والنمسا بعض الأراضى فى إيطاليا و«الراين»، وهو ما يمكن أن يندرج تحت مسمى «المكافأة المتبادلة» حيث

أن قوة الدولتين ازدادت بمقتضى هذا الاتفاقية بشكل متوازن إلى حد ما . أما أعضاء التحالف الآخرين - بروسيا وروسيا - فقد تم إرضائهما بشكل أو بآخر بحيث مُنحت روسيا النصيب الأكبر فى آخر الأجزاء المتبقية من بولندا فيما عرف بـ «التقسيم الثالث لبولندا»(١٢) .

أما التحالف الثانى فقد كان نتاجا لسلسلة التوسعات الفرنسية فى أوروبا وعدم احترامها لالتزاماتها الدولية ، حيث قامت عام ١٧٩٨ باتخاذ خطوتين خطيرتين ، أولهما احتلال مصر لضرب بريطانيا فى مستعمراتها فى الهند ، وما ترتب على ذلك من تهديد للكيان العثمانى من خلال الحملة الفرنسية على الشام عام ١٧٩٩ . أما الخطوة الثانية فكانت احتلال فرنسا لمقاطعة «بيدمونت» الإيطالية ، وهو الأمر الذى هز توزيعات القوة فى النظام الأوروبى وأدى إلى نشوب الحرب مرة أخرى .

وقد كانت خطوة الحملة الفرنسية على مصر هى المدخل الذى بمقتضاه أدخلت مصر كعنصر جغرافى مهم فى معادلة الأمن الأوروبى كما سيأتى ذكره .

وبرغم نجاح بريطانيا فى هزيمة الأسطول الفرنسى بحريا فى معركة «أبو قير» عام ١٧٩٨ ، وإخراج القوات الفرنسية من مصر فى ١٨٠١ ، إلا أن التحالف الأوروبى والذى ضم بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية ، لم يستطع دحر الآلة العسكرية الفرنسية ، وهو ما عجل بعقد صلح «إميان» فى ١٨٠١ ، وهو الصلح الذى أشاع السلام فى أوروبا لبعض الوقت .

غير أن هذا الصلح لم يدم طويلا نتيجة سوء نية كل من بريطانيا وفرنسا ، وهو ما أدى إلى تجدد الصراع المسلح مرة أخرى بين فرنسا وجيرانها ، وتبع ذلك إقامة تحالف آخر تم هزيمته عقب انسحاب روسيا منه على أثر اتفاقية «تلست» بين روسيا وفرنسا فى ١٨٠٧ كما سيأتى ذكره بالتفصيل فيما بعد ، وهى الاتفاقية التى لم تدخل حيز التنفيذ نظرا لاختلاف الطرفين حول تقسيم الممتلكات ، وهو ما أدى لاشتعال الحرب مرة أخرى ولجوء فرنسا لغزو روسيا . ومع فشل هذا الحملة على روسيا بدأ التحالف الرابع والأخير للقضاء على فرنسا الثورية .

بدأت الخطوات العملية لإقامة التحالف الرابع والأخير ضد الهيمنة الفرنسية فى

إطار آلية نظام توازن القوة بمجرد أن فشلت الحملة الفرنسية على روسيا وضعف الجيش الفرنسى بصفة عامة. و قد بدأ التحالف بمعاهدة بين روسيا وبروسيا لمحاربة فرنسا، وانضمت بريطانيا إلى هذا التحالف بمقتضى اتفاقية «رايخنباك» فى يونيو ١٨١٣، وتبعتها السويد وعدد من الدول والدويلات الأخرى. ووقعت هذه الدول على اتفاقية فيما بينها أطلق عليها اتفاقية «شاومونت» (Chaumont)، والتى تم بمقتضاها ترتيب الجهود العسكرية والمبادئ الأساسية للتسوية السلمية فى أوروبا بعد هزيمة الجيش الفرنسى على أيدى التحالف، وهى نفس الوسيلة التى لجأت إليها الدول الأوروبية عام ١٨٤٠ لتسوية المسألة المصرية من خلال عقد معاهدة مثيلة أطلق عليها «معاهدة لندن» كما سيأتى ذكره.

وقد وضعت اتفاقية «شاومنت» المبادئ العامة التى كانت ستعيد التوازن الأوروبى إلى سابق عهده، وذلك من خلال صياغة توازن جديد لتوزيعات القوة فيه، لتكون على النحو التالى:

* إعادة فرنسا إلى حدودها عام ١٧٩٢، وأن تتعهد الدول باحترام الحدود الجغرافية السائدة قبل اندلاع الحرب.

* استقلال كل من هولندا وأسبانيا والبرتغال، وإقامة كونفدرالية ألمانية فى «الراين» لتكون بمثابة الحاجز أمام أى تطلعات فرنسية مستقبلية، ولضمان التوازن.

وقد وصف وزير الخارجية البريطانى كاسلراه هذه الاتفاقية على أنها «. . . ليست مجرد نظام تعاقدى للحفاظ على المسرح السياسى بين الدول القوية، ولكنها ملجأ للدول الصغيرة ـ خاصة «دول الراين» ـ يتطلعون إليها لإيجاد أمنهم عقب إعادة السلام، بحيث يتم إعفائهم من ضرورة التوصل إلى صيغ استسلامية مع فرنسا»(١٣).

وتمشيا مع المبادئ التى تم الاتفاق عليها بين الدول المتحالفة قام التحالف بالتدخل الفعلى لهزيمة فرنسا فى معركة «ليبزيج» عام ١٨١٣، وتلا ذلك دخول الحلفاء باريس، والتوقيع على اتفاقية باريس الأولى والتى أعيدت فرنسا بمقتضاها لحدودها

عام ١٧٩٢ . وقد وقع الحلفاء فى أحد البنود السرية فى المعاهدة على فقرة تؤكد أن الهدف من التسوية هو « . . . إيجاد نظام حقيقى ودائم للتوازن فى أوروبا » . وأشارت المادة الثالثة من المعاهدة إلى أن مبدأ توازن القوة سيكون هو المبدأ الأساسى فى التعاون بين الدول الأوروبية(١٤) ، كما تضمنت المعاهدة الدعوة إلى مؤتمر يعقد فى مدينة «فيينا» النمساوية لإعادة التجانس بين الدول الأوروبية فى اتفاق دولى يضمن الأمن و السلام الأوروبيين واستمرار آلية توازن القوة .

انعقد هذا المؤتمر بالفعل عام ١٨١٤ واستمرت أعماله عدة أشهر ، وتولت كل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا الأعمال المهمة فيه بحيث أصبح دور الدول الصغيرة هامشيا . وقد انضمت فرنسا فيما بعد بقوة إلى المفاوضات عبر وزير خارجيتها المخضرم «تاليراند» . ومنذ بداية المؤتمر واجه الحلفاء مشكلة الأهداف التوسعية الروسية والبروسية والتى كادت تؤدى إلى الحرب ، لولا أن هروب نابليون وتوليه مقاليد الحكم فى فرنسا عام ١٨١٥ أعاد الحياة للتحالف العسكرى مرة أخرى على حساب فرنسا والتى هزمت فى معركة «واترلو» .

وقد تغلبت الحنكة السياسية لكل من المستشار النمساوى مترنيخ (وزير خارجية النمسا) وزير خارجية بريطانيا «كاسلراه» على المراوغات الروسية لتوسيع ممتلكاتها وبسط نفوذها فى شرق النظام ، واستطاع الاثنان أن يصلا إلى حل وسط وافقت عليه كل الدول ، وهو الحل الذى تضمن النقاط الرئيسية التالية :

* إعادة فرنسا إلى حدودها عام ١٧٩٢ .
* ضم بلجيكا إلى هولندا وتقويتها ، وتوحيد الكونفدرالية الألمانية ، ودويلات شمال إيطاليا ، ليصبحوا جميعا مناطق عازلة حول فرنسا لتحجيم أطماعها مستقبلا .
* منح النمسا بعض المقاطعات الإيطالية لتكون بمثابة جار قوى يقف أمام أى توسع فرنسى .
* منح كل من النمسا وروسيا وبروسيا مقاطعات فى شرق أوروبا بحيث لا تستطيع أى من الدول الثلاث الانفراد بالنفوذ فى شرق أوروبا ، وقد تم صياغة توزيعات القوة بميزان من الدهاء السياسى .

* اتباعا لمبدأ المكافأة المتبادلة فقد استقر الرأى على أن يكافئ الأعضاء بالتوازى حتى لا تنال أية دولة أى مكسب تحرم منه الدول الأخرى، حفاظا على التوازن فى توزيعات القوة.

* إنشاء آلية جديدة للتشاور بين الدول الكبرى تعرف باسم «نظام الكونجرس Congress System»، ليتم التشاور بين الحلفاء دوريا فى كل أمور الأمن والسلام فى النظام الأوروبى. وقد أدى هذا النظام إلى دعم الدبلوماسية الأوروبية الجماعية بين الدول الكبرى - بما فيها فرنسا - للسيطرة على بؤر الخلافات التى بدأت تظهر فى السنوات العشر التى تلت التوقيع على الاتفاقية. وقد استخدمت بعض الدول هذا النظام لكبت الثورات فى أوروبا مما أدى إلى انسحاب بريطانيا منه.

هكذا أقيم نظام فيينا للعلاقات الأوروبية فى أعقاب الحروب الثورية مع فرنسا عام ١٨١٥، والذى استمر حتى عام ١٩١٤ تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد وصف كيسنجر هذا النظام بقوله «. . . إن هذا الوضع الخاص . . . جاء نتيجة كون التوازن داخل النظام مبنيا بدقة بحيث لا تستطيع أية دولة الإطاحة به إلا بتجميع قوة كبيرة جدا تفوق طاقة أى طرف بمفرده»[١٥].

وقد مهدت هذه الاتفاقية لقيام نظام جديد لتسيير النظام الأوروبى عرف «بنظام المؤتمرات» أو (Congress System) وذلك باجتماعات دورية بين قيادات الدول الكبرى فى القارة الأوروبية لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالأمن وتوزيعات القوة فى أوروبا. ويمكن اعتبار هذا النظام هو أول محاولة دولية لوضع نظام بدائى للأمن الجماعى على المستوى الدولى، ولكن هذا النظام ما لبث أن انهار أمام المصالح المختلفة والتوجهات الأيديولوجية المتباينة بين الدول الكبرى. وقد انتهى هذا النظام رسميا فى أعقاب «حرب المورة»، أى بعد تدخل مصر فيها كما سيأتى ذكره.

لعل أهم ما يعنينا بالنسبة لاتفاقية «فيننا» عام ١٨١٥ هو ما لم تستطع تحقيقه من توازن واستقرار جنوب شرقى القارة الأوروبية وفى البلقان، فعلى الرغم من أن مؤتمر «فيينا» أعاد لأوروبا التوازن الداخلى المنشود، إلا أن هذا التوازن لم يكن كاملا، فكان عدم انضمام الدولة العثمانية إلى هذا المؤتمر أول خطأ ارتكبه الحلفاء، فحتى وإن كانت روسيا لم تعترف بوجود الدولة العثمانية، ناهيك عن شرعيتها

بسبب افتقارها للهوية الأوروبية، إلا أن وجودها كان ضرورة فرضتها الجغرافيا وأكدها التاريخ وعمقتها توزيعات القوة فى أوروبا. وحقيقة الأمر أيضا أن بريطانيا طرحت فكرة مشاركتها، ولكن كما هو متوقع فإن روسيا بادرت برفض مجرد مناقشة هذا الأمر، كما لم ترغب باقى الدول إضافة مزيد من التعقيدات على الخلافات القائمة بالفعل. وقد أسفر هذا التجاهل للدولة العثمانية عن عدم اتفاق الدول رسميا على مستقبل الدولة العثمانية، وعدم تحجيم المطامع الروسية فى أراضى هذه الدولة، ومن ثم لم يُتفق على الخطوط العامة للتوازن فى شرق النظام. وقد احتفظت روسيا بموقفها العدوانى تجاه الدولة العثمانية باعتبارها دولة غير أوروبية لا ينطبق عليها قواعد وأعراف مسيرة السياسية الأوروبية، إلا أن باقى الدول الأوروبية لم تشارك روسيا هذه الرؤية، على الأقل فيما يتعلق باستباحة أراضى الدولة العثمانية. وقد كانت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت هناك حالة عدم تجانس جنوب شرق النظام الأوروبى، وهو ما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار كما سنرى فى الفصول القادمة، لاسيما بعد أن بدأ العامل المصرى يلعب دوره المؤثر فى المعادلة الأمنية الأوروبية فى عشرينيات القرن التاسع عشر.

فى ضوء ما سبق، فإن ما يعنينا إبرازه بصفة عامة هى البيئة السياسية التى كُتب على مصر التعامل معها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفى هذا الصدد يهمنا تأكيد النقاط الرئيسية التالية:

أولا: كان هناك نظام عام يحكم العلاقات الدولية فى أوروبا اعتبارا من القرن السابع عشر، وكان لهذا النظام مقومات واضحة فضلا عن اتباعه لآليات محددة فى إطار ما يعرف بمفهوم «توازن القوة».

ثانيا: أن أساس هذا النظام كان الحفاظ على توزيعات القوة داخله، وأن خريطة توزيعات القوة كانت مبنية على توازنات سياسية وإستراتيجية واضحة لتفويت الفرصة على أية قوة تهدف للهيمنة على النظام.

ثالثا: أن أية دولة تهدد خريطة توزيعات القوة كانت تواجه بجبهة قوية مكونة من دول أخرى للحيلولة دون ذلك.

لقد كان هذا عرضا عاما لخريطة العلاقات الدولة فى القارة الأوروبية عند بدء

المسألة المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وهو النظام الذى فرضت مصر نفسها عليه بقوة منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبطبيعة الحال، فإنها اضطرت للتأقلم مع أنماط وآليات هذا النظام، وذلك برغم أنها لم تكن عضوا رسميا فيه نظرا لكونها من الناحية النظرية تابعا للدولة العثمانية، فضلا عن كونها ولاية غير أوروبية. وسنرى فى الفصول القادمة كيف أن مصر بدأت تلعب دورا محوريا فى خريطة توزيعات القوة هذه.

وضع الدولة العثمانية فى النظام الأوروبى:

إن المدخل الصحيح لفهم أحداث «المسألة المصرية» فى مطلع القرن التاسع عشر يبدأ بفهم دور الدولة العثمانية فى النظام الأمنى الأوروبى، باعتبار أن مصر كانت جزءا من هذه الدولة فضلا عن أن الحركات التوسعية المصرية على حساب الدولة العثمانية خلقت احتكاكا مباشرا بينها وبين النظم الأوروبية كما سنرى، ومنبع هذا الاحتكاك لا يمكن تحليل أسبابه إلا من خلال تفهم وضعية الدولة العثمانية ما تمثله من أهمية داخل هذا النظام.

إن المتأمل للنظام الأوروبى عشية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ سيجد أن هذا النظام كان مبنيا على توازنات خاصة مقبولة ضمنيا من قبل الدول الأوروبية كلها، فكانت توزيعات القوة واضحة المعالم أمام كل دولة، بيد أن هذا لم يكن الحال بالنسبة لكل أجزاء النظام الأوروبى، فلقد كانت توزيعات القوة فى شرق وجنوب شرق النظام غير محسومة بشكل قاطع، ومن ثم كانت هناك حالة عدم توازن مستمر فى هذه المنطقة، لا لشىء سوى لوجود كيان يختلف سياسيا وثقافيا عن باقى دول النظام، وهذا الكيان تمثل فى الدولة العثمانية.

لقد كانت الدولة العثمانية دولة مهمة وكبرى فى النظام الأوروبى، تحتل جزءًا كبيرا فى شرق وجنوب شرق أوروبا، إلى جانب ممتلكاتها فى الشام وشمال إفريقيا والجزيرة العربية، فكانت تحكم مقاطعات أوروبية مهمة كـ «المورة» و«البوسنة» و«سيليستريا» «مولدوفا» و«ولاخيا»، أى على الخريطة الحالية اليونان وبلغاريا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وبحر إيجه بالكامل. وقد وصل حجم هذه

الممتلكات إلى قرابة ٢٨٣ ألف ميل مربع من الأراضى الأوروبية، بينما بلغ حجم رعاياها الأوروبيين ثمانية ملايين نسمة(١٦).

ومع مرور الوقت، اعتمد التوازن فى شرق النظام الأوروبى على وجود الدولة العثمانية وتفاعلها مع الدول الكبرى المجاورة، وبالرغم من عدم اعتراف هذه الدول بانتماء الدولة العثمانية للأسرة الثقافية الأوروبية، إلا أن الدول الكبرى كانت تدرك أهمية هذا الكيان المسلم ودوره المحورى فى الأمن الأوروبى. والغريب والذى يدعو للدهشة، هو أن الدولة العثمانية لعبت أقوى أدوارها فى التوازن السياسى والإستراتيجى الأوروبى عندما أصابتها الشيخوخة السياسية والترهل العسكرى، فوجودها صار السد المنيع الذى لولاه لتوالت الحروب بين الدول المختلفة لوراثة التركة العثمانية.

لم تكن شخصية الدولة العثمانية مجالا للخلاف بين الدول الأوروبية الأعضاء فى النظام الأوروبى، فلقد نظر إليها على اعتبارها دولة إسلامية، ونافذة للثقافة الإسلامية فى نظام أوروبى له مقومات ثقافية تختلف فى جوهرها وشكلها عن ثقافة هذه الدولة، ولعل ما زاد من هذا التباعد الثقافى اختلاف مقومات الدولة العثمانية وشرعيتها عن نظيراتها فى الدول الأوروبية، وهو ما دفعها للاستناد إلى دورها الأمنى للحصول على هذه العضوية فى النظام الأوروبى بعدما أصابتها الشيخوخة السياسية.

وقد كان هذا الاختلاف الثقافى مصدرا للخلافات المستمرة بينها وبين جيرانها الذين لم يتقبلوها كدولة أوروبية، ورفضوا الاعتراف بوجودها ضمن العائلة الأوروبية، أو كما وصفها البعض فإنها لم تكن جزءاً من النسيج الثقافى للنظام الأوروبى(١٧). وقد أدى هذا الاختلاف إلى عدم تطبيق بعض الدول الأوروبية، على رأسها روسيا، لمبدأ عدم القضاء المبرم على أية دولة فى النظام، ومن هنا فرضت حالة من التنافر داخل النظام الأوروبى عندما تعلق الأمر بالدولة العثمانية، خاصة عندما بدأت تظهر الأطماع الروسية فى الغرب.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد حرمت من اعتراف الدول الأخرى بعضويتها الثقافية فى النظام الأوروبى على مدار تاريخها (وإلى يومنا هذا)، إلا أن هذا لم

ينعكس على بطاقة عضويتها فى هيكل توازن القوة داخل النظام الأوروبى . وعلى الرغم من اعتراف كل الدول بدور الدولة العثمانية فى الأمن الأوروبى ، إلا أن هذه العضوية لم تعلن رسميا إلا فى «معاهدة باريس» التى أنهت «حرب القرم» عام ١٧٥٦ ، إذ إنها لم تشارك كعضو فى النظام أثناء أى من المؤتمرات الأوروبية المهمة مثل (وستفاليا ـ يوتركت ـ فيينا) ، كما أنها لم تكن جزءاً من الحلف المقدس الذى نشأ بعد «مؤتمر فيينا» لأنها كانت دولة إسلامية . من هذا المنطلق ؛ فإنه يمكن اعتبار الدولة العثمانية جزءا واقعيا من هذا النظام ولكن دورها غير معترف به رسميا .

وعلى الرغم من هذا التناقض بين الدور الإستراتيجى والوجود الثقافى للدولة العثمانية فى النظام الأوروبى ، فإن المؤرخين لم يختلفوا كثيرا بالنسبة للدور المحورى للدولة العثمانية فى آليات توازن القوة داخل النظام الأوروبى ، فقد وصفها المؤرخ القدير «إدورد جوليك» على أنها كانت دولة «تخطو بقدم واحدة داخل السور لأوروبى بحكم سيطرتها على مناطق فى شرق أوروبا والبلقان ، بينما كانت القدم الأخرى خارج هذا السور بحكم وجود ممالك لها خارج أوروبا [١٨] .

من الصعب تحديد زمن انضمام الدولة العثمانية إلى معادلة توازن القوة فى أوروبا ، ولكن يمكن اقتراح تاريخ زواج السلطان «أورهان» من ابنة ملك بلغاريا فى مطلع القرن الرابع عشر على أنه تاريخ بداية الدور العثمانى فى التركيبة السياسية والأمنية الأوروبية ، وقد تواكب هذا التاريخ مع بداية الفتوحات العثمانية فى أوروبا[١٩] . وقد تم تأكيد هذا الدور مع اتساع هذه الفتوحات فى أوروبا ، فبحلول القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية أقوى دولة على الساحة الأوروبية ، تمتد أراضيها من بودا (عاصمة المجر) شمالا إلى البصرة جنوبا ، ومن بحر قزوين شرقا إلى نهاية البحر المتوسط غربا ، وكان من الطبيعى لدولة بهذه العظمة والقوة أن تفرض وجودها على الساحة الأوروبية فرضاً ، ولم يكن أمام دول هذا النظام إلا أن تقبل هذا الوضع المدعم بالقوة العسكرية ، وبالتالى كانت لها بطاقة العضوية السياسية والعسكرية فى هذا النظام .

إن الدور السياسى والعسكرى النشط للدولة العثمانية فى الشئون الأوروبية لم يأت نتيجة الصدفة بل جاء نتيجة فتوحات عظيمة وتوغل عسكرى واسع فى

الأراضى الأوروبية والذى توج بفتح «القسطنطينية» عام ١٤٥٣ على يد السلطان «محمد الفاتح»، محققا بذلك حلما داعب العديد من الخلافات الإسلامية على مدار ثمانية قرون. وقد أعقب ذلك انتصارات للسلطان سليمان العظيم فى منتصف القرن السادس عشر إلى أن وصل إلى فيينا عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحاصرها لأول مرة عام ١٥٢٩.

لقد أثرت الدولة العثمانية بقوة على السياسة الأمنية الأوروبية خلال القرون التالية من خلال حروبها المستمرة مع الكيانات السياسية المختلفة فى إيطاليا والبلقان ووسط وشرق أوروبا، وكانت حروبها التى لا تكاد تنقطع مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة أحد البوابات التى دخلت من خلالها الدولة العثمانية داخل تركيبات التوازن الأمنى الأوروبى[٢٠]. وعندما قويت شوكة الدولة العثمانية لجأت بعض الدول الأوروبية الكبرى وعلى رأسها فرنسا للتحالف معها واستخدامها كوسيلة لموازنة هيمنة الإمبراطورية الرومانية المقدسة فى أوروبا[٢١].

وعلى الرغم من ذلك، فقد اجتمعت دول أوروبية كثيرة على طرد هذا العنصر الإسلامى غير المرغوب فيه من أوروبا، فعقدت عدد من الدول الأوروبية تحالفات ضدها مثل «التحالف المقدس» الأول والثانى فى أعوام ١٥٧٠، ١٦٨٤ تباعا، بزعامة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ودارت معارك طاحنة سجلها التاريخ مثل معركة «ليبانتو» و«سانت جوثارد» فى ١٦٦٣. وعلى الرغم من ذلك فإن الدول الأوروبية وتحالفاتها المستمرة لم تستطع استئصال الوجود العثمانى من أوروبا.

ومع مرور الوقت بدأت الدولة العثمانية تلعب دورا أقوى فى توازنات القوة الأوروبية، وهو ما أخذ أشكالا مختلفة، سواء من خلال دعم الأستانة للأمراء البروتستانت ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة[٢٢]، أو من خلال تحالفاتها مع دول من النظام مثل السويد والتى بدأت تنظر للدولة العثمانية على اعتبارها حليفا قويا لمواجهة المارد الروسى فى القرن الثامن عشر[٢٣]، أو مع دولة مثل فرنسا والتى رأت فيها الحليف المنتظر ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

وهذه بإيجاز بعض النماذج والأمثلة التى تعكس هذا الدور العثمانى المهم فى السياسية الأمنية الأوروبية، وهو الدور الذى بدأ ينمو مع مرور الوقت.

من خلال هذه الدلائل، سواء كانت الحروب المستمرة أو التحالفات المتغيرة لصالح الدولة العثمانية أو ضدها، يتضح جليا أن الكيان العثمانى لعب بالفعل دورا حاسما فى توازنات القوة الأوروبية، فهذه التوازنات كانت فى المقام الأول لعبة تحالفات وحروب، ومن يملك القوة والسلطان والمقومات الجغرافية، يفرض دوره بطبيعة الحال.

غير أن عنصرا مهما وجديدا بدأ يعضد من هذا الدور العثمانى الإستراتيجى، وكان يتمثل فى ظهور الدولة الروسية الحديثة على المسرح الأوروبى فى القرن السابع عشر على أيدى القيصر «بطرس الأكبر»، وتوجهها الجديد نحو الغرب، وما تبعه من توسعات على حساب وسط وشرق أوروبا. فكانت الصراعات المستمرة بين روسيا والدولة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر أحد أهم العوامل التى لعبت دورا محوريا فى خلق حالة عدم التوازن شرقى النظام الأوروبى، فكانت الدولة العثمانية وحدودها فى الشرق نقطة التماس مع روسيا المتوسعة، مما جعل أية محاولة روسية للتوسع تصطدم بالدولة العثمانية. غير أن هذا الصدام لم يشغل السياسيين الأوروبيين كثيرا فى ذلك الوقت باعتبار أن الدولة العثمانية كانت قادرة على صد أى هجوم. ولكن مع بداية التدهور السياسى والعسكرى الذى أصاب الدولة العثمانية ـ والذى تزامن إلى حد كبير مع بداية تعاظم النفوذ الروسى فى شرق أوروبا ـ بدأ الخلل فى التوازن الأوروبى فى الشرق يتبلور تدريجيا، فلقد ظهر المارد الروسى على أنه القوة المهيمنة الكبرى بلا منازع فى جنوب وجنوب شرق النظام الأوروبى، مما بات يهدد توزيعات القوة فى الشرق، ويلفت أنظار الدول الأوروبية الكبرى لهذا الخطر الجديد، ويوحى لها بأهمية احتواء روسيا.

لقد بدأت الدول الأوروبية تستشعر هذا الخطر عقب إعلان روسيا نواياها التوسعية فى البحر الأسود والشرق، فبعد أن كان البحر الأسود بحيرة عثمانية خالصة استطاعت روسيا كسر هذا الاحتكار فى القرنين السابع والثامن عشر خاصة بعد الاستيلاء على مدينة «أزوف» الساحلية والتوسع فى القوقاز (جورجيا وأرمينيا حاليا)، وهو ما فتح المجال أمام بداية ظهور الصراع العثمانى الروسى على الملأ، وأصبح على الدول الأوروبية أن تحدد موقفها من هذا الصراع المستجد فى الشرق.

وقد ظهر عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة وكانت له آثار مباشرة على تنظيم التوازن الأمنى شرقى النظام الأوروبى، وهو العامل الذى يمكن وصفه بـ «مشكلة المضايق التركية». وهذه المضايق المهمة تتكون من مضيقى «البسفور والدردنيل» واللذين يربطهما «بحر مرمرة». وقد نظرت الدول الأوروبية لهذه المضايق على أنها الشريان الإستراتيجى والملاحى الرئيسى فى الشرق، فضلا عن أهميتها التجارية من حيث كونها تربط بين البحرين المتوسط والأسود[٢٤]. وبالتالى أصبح المضايق التركية مفتاحا للتحكم فى أمن البحر الأسود والبحر المتوسط على حد سواء، ومن يملك هذه المفاتيح يملك الميزة النسبية لفرض نفوذه شرقى البحر المتوسط وغربى البحر الأسود.

وقد أدى امتلاك الدولة العثمانية لهذه المضايق إلى تعظيم دورها الإستراتيجى على الساحة الأمنية الأوروبية، وهو ما جعلها محط أنظار للدول الأوروبية، والتى بدأت تعمل على المحافظة على وجود هذا الكيان خشية سقوط هذا المفتاح الإستراتيجى فى أيدى روسيا أو أيا من القوى الأوروبية الأخرى وهو ما قد يؤدى إلى خلخلة واضحة فى توزيعات القوة فى النظام الأوروبى.

لقد كانت الدولة العثمانية دولة كبرى بغض النظر عن الظروف السياسية المحيطة بها والمحن شبه المستديمة التى تعرضت لها منذ بداية القرن السابع عشر، ولكن مع ضعفها النسبى بدأت الأستانة تمثل عبئًا على الدول الأخرى خوفا من قيام أى طرف أوروبى بالتوسع على حساب هذه الدولة الواهنة، وهو ما خلق تهديدا مباشرا لتوزيعات القوة شرقى النظام. من هذا المنطلق بدأ يظهر مصطلح جديد على الساحة الأوروبية يعبر عن مخاطر ضعف الدولة العثمانية، وهو لفظ «المسألة الشرقية»، أى الآثار السلبية المترتبة على ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على حماية ممتلكاتها، وهو ما جعل من هذا الأمر مسألة دولية، تهم كل الأطراف الأوروبية[٢٥].

ويرجح المؤرخون بداية ظهور «المسألة الشرقية» عام ١٧٧٤، أى تاريخ التوقيع على اتفاقية «كوتشوك كاينارجا» (وترجمتها النافورة الصغيرة) بين روسيا والدولة العثمانية[٢٦] والتى بمقتضاها اضطرت الدولة العثمانية إلى منح روسيا عددا من

المقاطعات فى البحر الأسود، فضلا عن منح السفن التجارية الروسية حق المرور فى المضايق التركية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المراجع التاريخية تؤكد أن هذه الاتفاقية منحت لروسيا أيضا حق حماية الرعية الأرثوذكس فى الدولة العثمانية، غير أن الأبحاث الحديثة تؤكد أن هذه كانت رغبة روسية ولم تكتسب روسيا هذه الحقوق من مواد هذه الاتفاقية(٢٧)، ولكن روسيا ادعت لنفسها هذا الحق على أى حال.

ويرى فريق آخر من المؤرخين أن بداية مرحلة الاضمحلال العثمانى ارتبطت بمطلع القرن الثامن عشر، بالتحديد بعد هزيمة الدولة العثمانية على أيدى روسيا ثم دولة الهابسبورج (النمسا)، وبمقتضى اتفاقيتى «كارلووتز وبساروتزز» عامى ١٦٩٩ و ١٧١٨ تباعا، وهما الاتفاقيتان اللتان أنهتا هذه الحروب، بدأت دولة الهابسبورج تتوسع على حساب الدولة العثمانية سعيا لطردها من أوروبا والاستيلاء على ممتلكاتها، وهو نفس ما قامت به روسيا تدريجيا خلال القرن الثامن عشر.

أيا كان تاريخ بدء المسألة الشرقية، فقد تزامن تقريبا مع قيام روسيا بتوجيه سياستها الخارجية نحو الشرق، حيث أصبحت منطقتا شرق أوروبا والبلقان عنصرين مهمين للأمن الروسى، ويمثلان المنطقة العازلة بينها وبين الدول الأوروبية، وبالتالى أصبح تأمين هاتين المنطقتين أحد الأهداف الحيوية للقياصرة الروس لضمان عدم قيام أية دولة أوروبية بتهديد روسيا من الشرق(٢٨)، فضلا عما يمثله القرب الجغرافى الروسى من امتداد سياسى وثقافى ودينى لها فى هاتين المنطقتين.

وقد فرضت هذه التوسعات على باقى الدول الأوروبية توخى الحذر عند صياغة سياساتها الخارجية خوفا من الهيمنة الروسية على النظام بأكمله، خاصة النمسا التى رأت فى شرق أوروبا والبلقان فناءً خلفيا لها، وكانت ترغب فى بقائهما كمنطقتين عازلتين بين حدودها وروسيا. وقد أرست إمبراطورة دولة الهابسبورج «مارى تريز» بداية التغير فى سياسة بلادها نحو الدولة العثمانية بعد ظهور المارد الروسى، فكتبت فى إحدى المناسبات تقول «. . . إن تقسيم الدولة العثمانية سيكون من أخطر المشاريع الأوروبية، وسيكون له عواقب وخيمة. . . . فماذا سنكسب من

التوسع، حتى ولو إلى حدود القسطنطينية، سوى التوابع السلبية. . . فأنا لن أسمح أبدا بتفتيت الإمبراطورية التركية، وأتمنى ألا يشهد أحفادى من بعدى طردها من أوروبا»[٢٩].

أهمية الدولة العثمانية تزداد بعد ضعفها:

إن عبارة الإمبراطورة النمساوية تدعو للتوقف برهة لإلقاء الضوء على أهمية الدولة العثمانية فى توازن القوة الأوروبى عقب هذه التطورات، وكما أشرنا، فإن نظام توازن القوة يعتمد بصفة أساسية على استخدام التحالفات للسيطرة على العنصر ذى الميول التوسعية، وبالتالى؛ فإن وجود الدولة العثمانية بعد ضعفها أصبح ضرورة إستراتيجية ملحة، فها هى الإمبراطورة النمساوية المخضرمة تؤكد على أهمية عدم طرد الدولة العثمانية من أوروبا، وهى سياسة اتبعتها كل الدول الأوروبية تدريجيا باستثناء روسيا، وظلت هذه السياسة أحد القوائم الأساسية التى بنى عليها توزيعات القوة فى الإطار الأوروبى.

وهذا التغير فى السياسة الأوروبية كان له أسبابه المرتبطة ارتباطا مباشرا بالتوازن العام داخل النظام الأوروبى، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلى:

أولا: أن روسيا أصبحت الدولة المتوسعة، والأشد خطرا على توزيعات القوة فى شرق أوروبا، إذ إنها صارت أكبر قوة برية أوروبية، علاوة على كونها دولة ذات طموحات واسعة وخطيرة، وإذا ما سمح لهذا المارد بالاستيلاء على الدولة العثمانية فإن الدول الكبرى كلها لن تستطيع الصمود أمام قوته مستقبلا. وفى ظل هذه الظروف، فرضت الحكمة على الدول الأوروبية اعتبار الدولة العثمانية هى الكيان العازل بين روسيا من ناحية وهيمنتها على شرق النظام الأوروبى من ناحية أخرى.

ثانيا: يقتضى طرد الدولة العثمانية من أوروبا بطبيعة الحال إيجاد تسوية مقبولة بالنسبة لممتلكاتها فى أوروبا، فمن هى الدولة أو الدول التى سترثها؟ وبفرض أن هذه الأقاليم ستحصل على الحكم الذاتى وتنشئ دولا على أنقاض السيادة العثمانية، فإن هذا فى حد ذاته سيفتح المجال على

مصراعيه أمام أطماع الدول الكبرى لتفرض وصيتها على هذه الكيانات الناشئة، وهو ما سيدخل النظام بأكمله فى حسابات ومعادلات أمنية جديدة لا داعى لها طالما كان هناك خيار الإبقاء على الدولة العثمانية على قيد الحياة. إن اختفاء الدولة العثمانية من الساحة الأوروبية كان كفيلا بخلق فراغ سياسى، وإذا ما حاولت أى من الدول الكبرى ملئه، فسيخل هذا بتوزيعات القوة داخل النظام الأوروبى، وهو ما سيفقد النظام توازنه، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار ن قوة الدول تقاس أيضا بنفوذها السياسى على الدول الأخرى.

خلاصة القول إن هزيمة الدولة العثمانية على الساحة الأوروبية كان سيؤدى إلى إضعاف قدرتها على الصمود أمام الموجات التوسعية الروسية، وهو ما قد يدفع روسيا للاستيلاء على المضايق التركية ذاتها، وهو الأمر الذى كان سيؤدى حتما إلى خلخلة توازن وتوزيعات القوة على النحو التالى:

أولا: ستقوم روسيا بمد خطوطها الدفاعية لتبدأ من البحر المتوسط، خاصة وأن هذه المضايق تمثل نقطة الضعف الوحيدة لروسيا التى يمكن للحلفاء الدخول منها لضربها، إذ إن مهاجمتها برا من الشرق يعد من ضروب المستحيل لكونها أكبر قوة برية فضلا عن العوائق الجغرافية والمناخية المرتبطة بمثل هذه المغامرة العسكرية، ومن ثم فإن عدم قدرة أية دولة أو تحالف على هزيمة دولة واحدة متوسعة سيكون من شأنه السماح لهذه الدولة بالهيمنة فى النظام بلا رقيب أو قوة موازنة تقف أمام توسعاتها.

ثانيا: إن هذه الخطوة بفرض حدوثها، كانت ستمثل خللاً فى التوازن الأوروبى لاعتبارات أمنية أخرى تتعلق بجنوب شرق النظام، حيث إنه يمكن ترجمة الوجود العسكرى الروسى فى الأناضول على أنه منفذ إستراتيجى يمكن لها استخدامه مستقبلا للهيمنة على شرق القارة والبلقان دون مواجهة تذكر، وهذا فى حد ذاته خطر داهم لا يمكن للدول الأخرى السماح به.

ثالثا: كان استيلاء روسيا على المضايق التركية كفيلا بجعلها قوة ضاربة فى منطقة المتوسط، حيث كان سيخلق لأسطولها دورا مهما فى الحفاظ على

فى الأمن المتوسطى، وهو ما يتناقض تماما مع أهداف كل من بريطانيا وفرنسا بالتحديد.

وهكذا تنبهت الدول الأوروبية الكبرى تدريجيا لأهمية الدولة العثمانية فى التوازن الأوروبى، وأهميتها المتزايدة بعد ضعفها، ومن هنا تجىء المقولة بأن الدولة العثمانية لعبت أقوى أدوارها فى التوازن الأمنى الأوروبى بعد أن نال منها الزمن، وفرض عليها التاريخ سنته. وبالفعل بدأت الدول الأوروبية، باستثناء روسيا، تنظر لدور الدولة العثمانية على اعتباره ضرورة إستراتيجية وليس هدفا للتوسع، وهو ما مهد لسرعة اختفاء الخلافات على الحدود بينها وبين النمسا، لتحل محلها صفحة جديدة من المهادنة لمواجهة المارد الروسى الجديد. وقد وصلت العلاقة بين الدولتين فى منتصف القرن الثامن عشر إلى مرحلة من الانفتاح عرضت فيها النمسا التحالف معها للوقوف معا أمام التوسع الروسى إذا ما استمر[٣٠]، وهى السياسة التى استمرت بين البلدين حتى انهيار هذه الإمبراطورية النمساوية فى ١٩١٨، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية.

غير أن هذا الاتجاه سرعان ما أصبح سياسة بريطانية وفرنسية بنهاية القرن الثامن عشر، حيث رأت بريطانيا أنه من العبث أن تسمح للدول الكبرى الأخرى أن تقرر مستقبل الدولة العثمانية دون أن يكون لها دور بارز، لاسيما وأنها تمثل أهمية كبرى للأمن الأوروبى ككل، فضلا عن وجود مصالح تجارية بريطانية معها. ومن هذا المنطلق لجأت بريطانيا إلى فرض دورها للمساهمة فى تحديد مستقبل الدولة العثمانية فى الحقب الأخيرة من القرن الثامن عشر، مستعينة على ذلك بمبدأ مهم للغاية لم تتنازل عنه إلا مرة واحدة أثناء الحروب النابليونية، وهو مبدأ الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية تحت أى ظرف، وكما سنرى فإن هذا الاستثناء كان «حملة فريزر» على مصر عام ١٨٠٧[٣١].

وهكذا أصبحت المسألة الشرقية جزءا من النسيج الأمنى الأوروبى، وهو ما مهد الطريق لكى تصبح «المسألة المصرية» جزءا من هذا النسيج بطبيعة الحال، وسنرى فى الفصول القادمة كيف أن عوامل التفاعل بين الأحداث السياسية فى مصر والدولة العثمانية ورؤية الدول الأوروبية لهما قد بدأت تخلق حالة من عدم الاستقرار داخل النظام الأمنى الأوروبى.

هوامش الفصل الأول

(١) راجع: Edward Gullick. Europe's Classical Balance of Power، وهو كتاب مهم للغاية يشرح آلية نظام توازن القوة فى أوروبا، كما أنه يعد أحد أقيم المراجع التى تقدم شرحا عمليا للنظام الأوروبى مستخدما مثال الثورة الفرنسية لتجسيد نظرية توازن القوة.

(٢) Paul Kennedy. The Rise and Fall of Great Powers. 39-183.

(٣) نفس المصدر ٢٥.

(٤) Will and Ariel Durant. The Story of Civilisation: The Age of Reasoning Begins. 570-572. و The Cambridge Modern History Vol. V.

(٥) Rene Carrie. The Diplomatic History of Europe since the Congress of Vienna,

(٦) .Gary Best. Seventeenth Century Europe, 28

(٧) .Henry Kissinger. Diplomacy, 20

(٨) The Cambridge Modern History. Vol., V, 157.

(٩) Adam Watson. The Evolution of the International Society.

(١٠) H. Peackok. A History of Modern Europe. 37.

(١١) The Cambridge Modern History. Vol. IX, 254,

(١٢) نفس المرجع، ص ٤٥٢.

(١٣) انظر: Norman Rich. The Great Power Diplomacy. 2-3

(١٤) Edward Gullick, Op. Cit. 111-118. وكذلك Henry Kissinger. A World Restored. Chapter V.

(١٥) Henry Kissinger. Diplomacy. 79.

(١٦) William Miller. The Ottoman Empire and Its Successors, 16.

(١٧) . Raymond Aron. Peace and War: A Theory of International Relations, 99

(١٨) مرجع سابق Gullick. op. cit. p. 15.

(١٩) J. Marriot. The Eastern Question: A Historical Study in European Diplomacy. 45.

(٢٠) راجع فى هذا الشأن:
Inalcik Halil. "The Turkish Impact on the Development of Modern Europe"
وكذلك د. عبد العزيز الشناوى. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.

(٢١) Paul Kennedy. op.cit. 12-14.

(٢٢) Inalcik, op. cit. 53

(٢٣) The New Cambridge Modern History. Vol. VI 2-4.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول الأثر الإستراتيجى للمضايق التركية عبر التاريخ راجع :
Farance Vali. The Turkish Straits, 5-7.

(٢٥) نفس المصدر ، ٢ .

(٢٦) Carl Brown. International Politics and the Middle East. 21.

(٢٧) R. Davison. "Russian Skills and Otoman Imbecility: The Treaty of Ku-chuk Kaynarca Reconsidered" in Slavic Review. September 1976. 463-483

(٢٨) Lederer, op. cit. 418.

(٢٩) Graves, op. cit. 87.

(٣٠) Miller, op. cit. 10-11.

(٣١) لمزيد من المعلومات عن الأهداف البريطانية راجع : Marriot, op. cit. p. 161..

الفصـــل الثانى

مصر والنظام الأوروبى

١٧٩٨ ـ ١٨٢١

بدايـــة المسألـــة المصريـــة

«إننى أرى عـددا من الشـواهد التى تشـير إلى... فـكرة إقامـة إمبراطورية عـربية... فأرى من ناحية دولة عـثمانية ضعـيفة،... ومن ناحية أخرى، جيشًا عربيًا وأسطولاً بحـريًا قويًا، ويضاف إلى ذلك، صحوة العالم العربى من نومه العميق».

من قنصل النمسا إلى وزير الخارجية «مترنيخ»

مصر والنظام الأوروبى

١٧٩٨ـ ١٨٢١

كانت مصر قبل هبوط الحملة الفرنسية عليها عام ١٧٩٨ ، ولاية عثمانية مهمة للغاية ، ليس فقط بحكم كونها درة التاج العثمانى الواهن ، بل لكونها أيضا مصدرا للثراء سواء للإمبراطورية المتهالكة أو رجال الدولة الذين تولوا حكمها ، ونهبوا كنوزها ، وحكموا عليها بنظم سياسية واقتصادية وثقافية متخلفة . وقد تزامن هذا الوضع مع فترة كانت فيها أوروبا تحمل مصباح العلم وتتقدم يوما بعد يوم بفضل العديد من العوامل من ضمنها اتصالها السابق بالحضارة الإسلامية . وهكذا تحولت مصر أرض العلم والعلماء ومنارة الثقافة العربية ودرع الأمة الإسلامية إلى عاجز يركض تحت وطأة سياسة وبيئة عثمانية ـ مملوكية غير مواتية .

وفى واقع الأمر فإن الدولة العثمانية لم تكن مسئولة وحدها عن هذا التخلف الذى أصاب البلاد ، بل إن كثيرا من المصائب التى مُنى بها شعب مصر على مدار ثلاثة قرون كانت من جراء سوء إدارة المماليك الذينَ خُولوا سلطة إدارة البلاد منذ استيلاء العثمانيين عليها فى مطلع القرن السادس عشر ، بينما اقتصر الوجود العثمانى على الوالى الموفد من الأستانة والحامية العثمانية[١] والجدير بالذكر أن هذا الأسلوب من الحكم لم يكن مستغربا ، فقد لجأ إليه العثمانيون فى إدارة بعض المقاطعات الأوروبية التابعة لهم ، خاصة ولايتى «مولدوفا» و«ولاخيا Moldova and Wallachia فى شرق أوروبا[٢] وقد كانت الفلسفة العثمانية تعتمد على منطق معقول نسبيا ، وهو أن المماليك كانوا أدرى الناس بإدارة البلاد وأن استخدامهم ، بعد كسر شوكتهم بطبيعة الحال ، سيعود بالنفع على الدولة العثمانية . وهكذا صار حكم مصر فى أيدى الدولة العثمانية من حيث الدفاع عنها وتسيير سياستها الخارجية ، أما الإدارة الفعلية للبلاد فكانت فى أيدى المماليك عمليا .

أسفر هذا الازدواج فى الحكم عن إصابة البلاد بحالة من التردى، خاصة بعدما بدأت الدولة العثمانية تفقد سطوتها تدريجيا لصالح المماليك الذين أصبحوا مع مرور الوقت الحكام الفعليين للبلاد والمتصرفين فى شئونها. وقد عبر الجبرتى عن هذا الوضع فى كتابه الشهير «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» فكتب على سبيل المثال يقول عن أحداث عام ١١٨٨ هـ (٣) «واستهلت السنة ووالى مصر خليل باشا محجور عليه فى القلعة وليس له فى الولاية إلا الاسم والعلامة على الأوراق، والتصرف الكلى للأمير الكبير محمد بك أبو الذهب والأمراء وأعيان الدولة مماليكه وأشرافه».

ولم يخل الحكم العثمانى من محاولات مملوكية لفصل مصر عن الدولة العثمانية، ولعل أبرزها كانت محاولة «على بك الكبير» عام ١٧٦٩، والذى كانت روسيا تدعمه فى إطار سياستها الرامية إلى إضعاف الدولة العثمانية لأسباب أوردناها فى الفصل السابق (٤) وبرغم هزيمة «على بك الكبير» إلا أن شوكة المماليك لم تنكسر معه، فلقد كانت فكرة تجريد جيش عثمانى ضد مماليك مصر أمرا صعبا لانشغال الدولة العثمانية بالجبهة الروسية وبدرجة أقل الجبهة النمساوية على مدار القرن الثامن عشر(٥)، فضلا عن صعوبة اقتلاع جذور المماليك من البلاد.

لم يكن هناك تفاعل بالمعنى الحديث بين مصر والنظام الأوروبى قبل الحملة الفرنسية على مصر والشام عام ١٧٩٨، حيث سلكت أوروبا دربا غير الدرب الذى سلكته مصر والعالم العربى. وقد جاءت العزلة المصرية كنتيجة طبيعية للسياسة التى فرضتها الدولة العثمانية عليها وعلى سائر الولايات العربية، إذ قطعت الروابط التى كان يمكن أن تنمو مع مرور الوقت بين مصر وأوروبا، وقطعت معها فرصة اللحاق بركب التطور العلمى. وكان منبع فلسفة العزلة التى فرضت على مصر هو خشية الدولة العثمانية من تأثر مصر بالحركات الفكرية والتنويرية فى العالم الأوروبى آنذاك، فضلا عن تخوفها من أية أطماع أوروبية قد تتطور تجاه مصر. وكانت النتيجة بطبيعة الحال عزلة شبه كاملة باستثناء بعض التجارة والتبادل الثقافى المحدود عبر الرحالة والتجار الأوروبيين الذين زاروا مصر أو أقاموا فيها.

وهكذا نجحت الأستانة فى سياسة العزلة لفترة طويلة، ولعل أبرز الأمثلة على

ذلك كان التمثيل القنصلى الأوروبى فى مصر، حيث كانت الدولة العثمانية تعمل ما بوسعها لعدم فتح المجال للدول الأوروبية لإيفاد قناصل لها فى مصر، فعلى سبيل المثال، استغرقت مجهودات دولة النمسا قرابة ثمانية عشرة عاما من ١٧٦٣ إلى ١٧٨١ لفتح قنصلية لها فى مصر(٦) بيد أن هذه السياسة لم تقض على فرص التبادل التجارى المحدود بين مصر وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وغيرها، فضلا عن استخدام الأوروبيين للأراضى المصرية كمعبر من أوروبا إلى آسيا والعكس. وبصفة عامة يمكن تشبيه العلاقة بين مصر وأوروبا على أنها كانت شبه قطيعة أكثر من كونها علاقة طبيعية وصحية.

ويجدر بنا عدم إغفال حقيقة أساسية مهمة وهى أن الدول الأوروبية ذاتها لم تكن مهتمة بمصر بالقدر الذى قد يدفعها إلى كسر طوق العزلة سياسيا أو عسكريا أو حتى تجاريا، فلم تكن مصر تمثل لأى من الأقطار الأوروبية ميزة سياسية أو إستراتيجية تستحق الدخول فى حرب من أجل الحصول عليها. كذلك فإن النظام الأوروبى كان منكبا على نفسه، ودوله معنية بخلافاتها الداخلية بسبب حروب القرن الثامن عشر لوقف المحاولات التوسعية لفرنسا. ويضاف إلى ذلك أن التنافس الاستعمارى على العالم العربى لم يكن قد بدأ يتبلور بعد على الرغم من انتشار حروب الدول الكبرى لاستعمار العالم الجديد، ومن أمثلة ذلك الصراع البريطانى الفرنسى فى أمريكا الشمالية. غير أن هذا لا ينفى حقيقة مهمة وهى أن بعض الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا بدأت تبلور اهتماما خاصا بمصر وترى فيها أهمية إستراتيجية وقيمة سياسية مضافة، ولكنها لم تتخذ أية خطوة عملية فى هذا الاتجاه إلا عام ١٧٩٨.

ولم يقتصر هذا الاهتمام على فرنسا وحدها، إذ كانت هناك بعض الاختلافات فى الموقف الأوروبى عن هذا النمط الانعزالى والمتمثلة فى نماذج محدودة زمنيا وفعليا اهتمت فيها بعض القوى الأوروبية بالشئون المصرية، ولعل أكبر مثال على ذلك كان مساندة «كاترينا الكبرى» قيصر روسيا «لعلى بك الكبير» أثناء محاولة استقلاله عن الدولة العثمانية خلال الفترة من ١٧٧٠ـ ١٧٧٣، وقد جاء هذا الدعم فى إطار العلاقات المتدهورة بين روسيا والدولة العثمانية، ومحاولة الأولى الانقضاض على ممتلكاتها الثانية فى أوروبا الشرقية والبحر الأسود. وقد

استخدمت «كاترينا» حركة التمرد هذه لضرب الدولة العثمانية من الجنوب وذلك عبر زرع القلاقل للدولة العثمانية فى سياق الجهد العسكرى الروسى ضدها(٧). وبمجرد انتهاء الحرب بين روسيا والأستانة، انتهت العلاقة بين روسيا ومماليك مصر.

بيد أن هذا التجاهل الأوروبى لمصر وعدم وضعها ضمن الأولويات كان حتما سيتغير ليفسح المجال أمام صراع كبير بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليها، وهو ما دفع عددا من المؤرخين إلى وصف الأوضاع والسياسة المصرية على أنها «مسألة دولية» على مدار ثلاثة وأربعين عاما منذ ١٧٩٨ وحتى ١٨٤١.

بداية المسألة المصرية:

كان المؤرخ المصرى «محمد شفيق غربال» من أوائل المؤرخين الذين استخدموا لفظ «المسألة» لوصف الأوضاع فى مصر وعلاقتها بأوروبا مع بداية الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وقد كان هناك من الأسباب ما يبرر إطلاق هذا الوصف على مصر، فاللفظ غالبا ما يستخدم فى السياسة الدولية للتعبير عن تداخل عدد من العوامل والدول لتحديد وضعية دولة أو منطقة؛ ويكون تدخل كل دولة ناتجا عن اختلاف المصالح والرؤى، وهذا ما حدث لمصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ إن الأوضاع فى مصر على مدار أربع حقب منذ عام ١٧٩٨ وحتى ١٨٤١ كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقا بما يدور فى النظام الأوروبى، تؤثر عليه وتتأثر به، وتتفاعل مع جميع التطورات فيه، وهو ما جعلها بحق مسألة دولية، خاصة عندما بدأت مصر تلعب دورا مهما فى التأثير على الأمن الأوروبى. وهنا نقصد بلفظ «المسألة المصرية» الإطار العام للأحداث التى وقعت فى مصر وأثرها على أوروبا ككل خلال هذه الفترة الزمنية المحددة.

ولقد كان هناك بالفعل ارتباط بين «المسألة المصرية» و«المسألة الشرقية» التى أشرنا إليها فى الفصل السابق، والتى نتجت فى الأساس عن ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على حماية أراضيها واستقلالها السياسى فى مواجهة بعض الدول. وقد تجسد هذا الارتباط لأسباب عديدة أهمها أن مصر كانت جزءا من الدولة العثمانية فى البداية ثم تحولها فيما بعد لقوة تكبرها وبدأت تطمع فى أراضيها.

وبالرغم من ارتباط «المسألة المصرية» بالمسألة الشرقية، إلا أنها تختلف عنها في بعض الأوجه وهو ما يجعلها تستحق أن تحظى بلقب ووضعية منفصلين وذلك لسببين أساسيين هما:

أولا: أن المسألة المصرية، على الرغم من ظهورها على أنها جزء من المسألة الشرقية ككل، إلا أنها كانت عمليا مستقلة نظرا لأن مصر استطاعت خلال أقل من ثلاثة عقود أن تبنى جيشاً قوياً ومنفصلا عن الدولة العثمانية، فضلا عن إقامة نسيج من العلاقات شبه المستقلة مع الدول الأوروبية، وهو ما جعل هناك أسسا للفصل السياسى والعسكرى بين مصر والدولة العثمانية، برغم رباط التبعية القانونى.

ثانيا: أن المسألة الشرقية كان ينظر لها بعين سلبية ـ أى ضعف الدولة العثمانية وتأثرها بالنظام الأوروبى ـ ولكن المسألة المصرية كانت على العكس من ذلك، حيث إنها تأثرت بالنظام الأوروبى كما أثرت عليه عسكريا وسياسيا عبر طموحاتها السياسية اعتبارا من عام ١٨٢٥؛ وبالتالى فالمسألة المصرية لم تتأثر فقط بالنظام الأوروبى كما كان الحال بالنسبة للمسألة الشرقية، ولكنها كانت تؤثر فيه أيضا.

ومن خلال التفاعل بين هذه العوامل تولدت علاقة سببية بين الأوضاع السياسية فى مصر والتطورات السياسة فى النظام الأوروبى، لاسيما بعد أن صارت مصر ولاية شبه مستقلة بعد حكم محمد على، وهو ما جعل هناك اهتماما أوروبيا مستمرا بالأحوال السياسية فيها، حتى بعدما استقرت الأحوال فى أوروبا عقب تسوية فيينا عام ١٨١٥، غير أن هذه العلاقة السببية كبر حجمها وأثرها عندما بدأت مصر تلعب دورا ملحوظا فى التأثير المباشر على توازنات القوة الأوروبية، مرة من خلال تدخلها فى حرب «المورة»، ومرتين من خلال هزيمتها لجيوش الدولة العثمانية واحتلالها لجنوب الأناضول فى ١٨٣٢ و١٨٣٩ على التوالى. وقد أثرت هذه الخطوات على الأمن الأوروبى مباشرة كما تأثرت به.

ولهذه الأسباب كلها، فإن وضعية مصر تحولت فى زمن سريع من ولاية عثمانية إلى مسألة دولية تهتم بها كل الدول الأوروبية الكبرى.

ويمكن تقسيم المسألة المصرية إلى ثلاث مراحل عملية، فالمرحلة الأولى والتى بدأت من عام ١٧٩٨ مع هبوط الحملة الفرنسية على مصر وحتى فشل الحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧، وهى المرحلة التى نطلق عليها مجازا «المرحلة السلبية»، ليس لافتقار مصر للقدرة على التأثير على أوروبا، ولكن للتأثير المباشر للمصالح الأمنية الأوروبية على الأوضاع السياسية فى مصر، دون أن يكون للسياسة المصرية نفس الأثر على أوروبا. أى أن العلاقة كانت علاقة أحادية الاتجاه أكثر منها ذات اتجاهين.

أما المرحلة الثانية فنطلق عليها مجازا «مرحلة الإعداد»، وهى تبدأ من ١٨٠٨ وحتى ١٨٢٤، وهى الفترة التى وطد فيها محمد على حكمه داخل مصر وحتى تدخل مصر فى «حرب المورة». وقد بدأت مصر خلال هذه المرحلة تتمتع بسياسة خارجية شبه مستقلة، وكان الاستقرار هو السمة المميزة للعلاقة بين مصر والنظام الأوروبى. وتميزت هذه الفترة أيضا بعدم تعرض مصر لضغوط أوروبية كبيرة نظرا لاستقرار الأحوال فى النظام الأوروبى فى أعقاب معاهدة «فيينا»، واستقرار الأوضاع السياسية أيضا فى مصر بعد تولى محمد على الحكم.

أما المرحلة الثالثة فهى ما نطلق عليها مجازا «المرحلة الإيجابية» والتى بدأت منذ عام ١٨٢٥ أى تاريخ دخول الجيش المصرى حرب المورة رسميا، وانتهت بتكالب الدول الأوروبية على مصر وفرض شروط معاهدة لندن عام ١٨٤٠ عليها.

المرحلة الأولى «للمسألة المصرية»:

لم يكن دخول مصر كعنصر مهم فى المعادلة الأمنية الأوروبية أمراً فرضته الصدفة بقدر ما كان نتيجة طبيعية للمتغيرات التى شهدتها أوروبا فى توزيعات القوة، وهى المتغيرات التى أفرزتها الثورة الفرنسية؛ وبالتالى فإن أية محاولة لفهم المسألة المصرية لابد أن تقترن بإلقاء الضوء على الأسباب التى جعلت من مصر مسرحا للأحداث الأوروبية فى جنوب المتوسط، ومن ثم تأتى أهمية تتبع سير الأوضاع السياسية فى أوروبا لنتعرف من خلالها على الأبعاد الحقيقية للحملة الفرنسية على مصر والشام.

عندما قال القائد العظيم «نابليون بونابرت» «إن الجغرافيا هى العنصر الوحيد

الثابت فى التاريخ» فإنه لم يكن مخطئا، وهذا ما أثبتته الأحداث بالنسبة لمصر فى علاقتها مع أوروبا منذ عام ١٧٩٨ لأن العامل الجغرافى كان العامل الحاسم فى إعادة توجيه أنظار الدول الأوروبية نحو مصر، وإدخالها ضمن اللعبة السياسة ومعادلة توزيعات القوة فى أوروبا. فلقد قدر الله لمصر أن تتمتع بموقع جغرافى فريد كملتقى لثلاث قارات، وهو ما منحها وضعا إستراتيجيا خاصا، ازدادت أهميته بعدم قدرة الدولة العثمانية على حمايتها. وكانت أوروبا حتما ستوجه اهتمامها نحو مصر بحكم كونها معبرا وطريقا تجاريا حيويا للربط بين الشرق والغرب، وهو ما تحقق عندما جعلت التطورات على الساحة الأوروبية من مصر بؤرة للأنظار الأوروبية على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين. ولقد منحت هذه العوامل الجغرافية لمصر أهمية خاصة كرقعة إستراتيجية لم تتفتح لها الأعين الأوروبية إلا مع الحملة الفرنسية، والتى كانت بداية للتدخل الأوروبى الحقيقى فى الشئون المصرية.

لقد جاءت الحملة الفرنسية على مصر لتجسد أفكارا أوروبية متفرقة، ومشاريع على الورق للاستيلاء على مصر خلال القرن الثامن عشر، فقد كانت فكرة احتلال مصر واردة فى فترات عديدة فى فرنسا وبريطانيا، ففى ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت بعض القوى السياسية الفرنسية تدرس جدوى مثل هذا المشروع، ولكن العزيمة السياسية والتمويل وقفا فى سبيل تحقيق هذا الحلم الاستعمارى(٨)، خاصة وأن فرنسا لم تكن مستعدة لتوسيع رقعة الحرب مع بريطانيا لتحقيق هذا الهدف. ويضاف إلى ذلك أن النظام الأوروبى لم يكن قد وصل بعد لعملية التوسع الاستعمارى جنوبا، وهو التوجه الذى بدأ مع الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨.

وكان «بونابرت» من القيادات التى أوعزت لحكومة «الدريكتوار» النظر إلى مصر على اعتبار أن احتلالها سيمنح فرنسا ميزة إستراتيجية فى حروبها ضد التحالف الأوروبى الثانى ضدها بقيادة بريطانيا والتى كانت تعد العمود الفقرى لأى تحالف ضد فرنسا. وقد رأت الحكومة الفرنسية أن الحملة على مصر تعد أحد الوسائل التى يمكن بمقتضاها هزيمة أى تحالف أوروبى مستقبلى ضدها.

وفى ظل هذه الظروف كانت الخيارات أمام القيادة الفرنسية محدودة، تكاد تنحصر فى بديلين: الأول يتضمن الشروع فى غزو بحرى لبريطانيا لضرب أى

تحالف جديد ضد فرنسا الثورية، وهو خيار غير مضمون العواقب نظرا لصعوبة نقل القوات الفرنسية بحرا إلى بريطانيا في ظل التفوق والسيادة البحرية الكاملة للأسطول البريطاني فى البحار. أما الخيار الثانى فتمثل فى العمل على ضرب بريطانيا فى مستعمراتها فى الشرق، أى فى الهند، وأقرب الطرق إلى تحقيق هذا الغرض كان احتلال مصر، وقدرت هذه الخطوة على أنها مدخل لتقليص فرص إقامة أى تحالف أوروبى ضد فرنسا مستقبلا وذلك بشغل بريطانيا عن الحرب فى أوروبا بحماية ممتلكاتها فى الشرق. وقد رؤى أن هذه الخطوة كانت ستكفل لفرنسا تعويضا مناسبا عن خسارتها لعدد من ممتلكاتها فى العالم الجديد.

وقد كتب نابليون لـ «تاليراند» (أحد أبرز القادة والسياسيين الفرنسيين فى حكومة الديركتوار والذى أصبح وزير خارجية فرنسا فيما بعد) يوصف له مزايا الحملة الفرنسية على مصر، مشيرا إلى «إنه إذا ما وجدت فرنسا نفسها مضطرة لقبول خسارتها فى مناطق أخرى فى العالم، فإنه سيتعين عليها العمل على امتلاك مصر»(٩) كذلك فقد رأت الحكومة الفرنسية فى الحملة على مصر أفضل وسيلة لحماية تجارتها مع الشرق بعد أن سيطرت بريطانيا على طرق التجارة عبر إفريقيا(١٠)، من ناحية أخرى، رؤى أن هذه الخطوة ستمنح فرنسا فرصة هائلة للعمل مستقبلا على زرع القلاقل لبريطانيا فى الهند كخطوة أولى نحو الاستيلاء عليها إن أمكن(١١)، يضاف إلى هذه العوامل أن احتلال مصر كان كفيلا بمنح فرنسا ميزة إستراتيجية هائلة فى حربها ضد التحالفات الأوروبية، لاسيما بريطانيا، حيث أن احتلال مصر كان سيمنح للأسطول الفرنسى فى المتوسط فرصة أوسع للمناورة أمام الخصم البريطانى العنيد. وقد جمع نابليون كل هذه الحجج وعرضها فى أحد رسائله المتعددة إلى قادة حكومة «الديركتوار» حيث كتب يقول « . . . سيأتى عما قريب اليوم الذى سنضطر فيه إلى الاقتناع بأنه يجب احتلال مصر لتدمير إنجلترا»(١٢).

وهكذا فضلت الحكومة الفرنسية خيار الحملة على مصر، وكما هو واضح، فإن الحملة كانت انعكاسا صريحا للتطورات السياسية والعسكرية فى القارة الأوروبية، وللجهود العسكرية الفرنسية ضد بريطانيا والتحالف الثانى. وفى هذا الإطار، وتفاديا للصراع مع الدولة العثمانية، فقد كان من المقرر أن يقوم «تاليراند» بزيارة إلى

الأستانة لشرح أهداف الحملة على مصر، حيث كان عليه أن يشرح للسلطان العثمانى أن هدف الحملة كان التخلص من المماليك فى مصر، غير أن «تاليراند»، وهو أحد السياسيين المحنكين فى فرنسا، رفض المضى قدما فى مثل هذه المهمة الساذجة مستحيلة النجاح، كما لم يكلف نفسه عناء إبلاغ «نابليون» بهذا الموقف، وهو الأمر الذى أدى إلى نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا بمجرد أن هبطت الحملة على مصر.

انطلقت الحملة الفرنسية على مصر فى صيف ١٧٩٨، وبمجرد أن نما إلى علم الأسطول البريطانى إقلاع الحملة، بدأت مجهوداته للبحث عنها فى المتوسط سعيا لتدميرها، فعمد الأسطول الفرنسى تفادى الأسطول البريطانى إلى أن وصلت الحملة إلى مصر فى ٢ يوليو ونزلت بالقرب من الإسكندرية. وبدأت الحملة جهودها الحربية ضد المماليك والعثمانيين للاستيلاء على مصر، وقد حاول بونابرت استمالة الشعب المصرى بإعلان احترامه للإسلام، والتأكيد على أن القوات الفرنسية جاءت لتحرير هذا الشعب من وطأة الحكم المملوكى الفاسد، ومع ذلك فإن شعب مصر لم يقبل هذه الحيلة، وعارض الوجود الفرنسى فى بلاده.

استطاعت الحملة إحراز النصر على جيوش المماليك البدائية، وأنهت المقاومة العسكرية ضدها، وفرضت على المماليك الفرار إلى سوريا والصعيد وترك الشعب المصرى لمواجهة الحملة بمفرده إلى أن تستطيع الدولة العثمانية تجريد جيش لإتمام هذه المهمة.

لقد لعبت التحالفات المستمرة فى القارة الأوروبية لمواجهة التوسع الفرنسى دورا كبيرا فى التأثير المباشر على مواجهة الحملة الفرنسية فى مصر، فبمجرد أن أقدمت فرنسا على هذه الخطوة، والتى صاحبها فى نفس الوقت توسع فرنسى فى شمال إيطاليا، بدأ التحالف الثانى ضد فرنسا. وكما هو متوقع، فقد قام التحالف بالمساعدة البريطانية وضم كلا من وروسيا والنمسا والبرتغال ونابولى، غير أن بريطانيا كانت دائما تسبق الأحداث فيما يتعلق بفرنسا، فسرعان ما قدمت يد العون للدولة العثمانية لطرد الحملة الفرنسية من مصر، وأخذت على عاتقها مهمة طرد الحملة من مصر، حتى قبل إشهار التحالف رسميا فى ١٧٩٩. وأسفرت الجهود

البريطانية المنفردة عن نجاح قائد الأسطول «هوراتيو نلسن» فى تدمير الأسطول الفرنسى فى معركة «أبى قير البحرية» الشهيرة بعد شهر من هبوط الحملة على مصر وفرض الحصار البحرى على الحملة، وقطع جميع وسائل الاتصال وخطوط الإمداد بينها وبين فرنسا تمهيدا لقيام الجيوش العثمانية بطرد الحملة من مصر بدعم من بريطانيا بطبيعة الحال.

وكانت الخطوة التالية محاولة «نابليون» غزو الشام بهدف كسر الوضع الميئوس منه للحملة فى مصر والتى أصبحت محاصرة بجميع أنواع العداء، فالشعب المصرى قام بثوراته، والجيوش العثمانية المملوكية تقاوم برغم هزائمها المتكررة، والأسطول البريطانى يقطع آخر أمل فى الحصول على أية إمدادات. وقد أدت كل هذه العوامل إلى تعرض الحملة الفرنسية على الشام إلى مصاعب عديدة أدت إلى فشلها تماما واضطرارها للعودة إلى مصر[١٣].

وعند هذا الحد أدرك «نابليون» أن استمراره فى مصر سيقضى على مستقبله العسكرى والسياسى فى فرنسا، خاصة وأن الجيوش الفرنسية كانت تعانى من الانتكاسات على الجبهات الأوروبية الأخرى، وكان يرى فى نفسه منقذ فرنسا، وهو ما دفعه للهروب من مصر تاركاً قيادة الحملة للجنرال «كليبير»، وهو القائد الذى كتب عليه الدفاع عن موقف ميئوس منه. وعلى الرغم من انتصار «كليبر» على الجيش العثمانى وتوقيع معاهدة العريش فى ١٨٠٠، إلا أن القيادة السياسية البريطانية رفضت الاعتراف بهذه الاتفاقية لاعتبارات تتعلق فى المقام الأول بعدم الثقة فى القوات العثمانية ونواياها فضلا عن عدم حصول قائد الأسطول البريطانى على تفويض من حكومته للموافقة[١٤].

وسرعان ما نشبت المواجهات العسكرية بين القوات الفرنسية والجيش العثمانى مرة أخرى، وأسفرت عن هزيمة الأخير، غير أن مقتل «كليبير» كان إيذانا بإضعاف المقاومة العسكرية للحملة نهائيا، خاصة بعد أن أنزلت بريطانيا قواتها فى الإسكندرية تمهيدا لطرد القوات الفرنسية فى ضوء عدم قدرة القوات العثمانية على إتمام هذه المهمة. وبالفعل نجحت القوات البريطانية فى إلحاق الهزيمة بالقوات الفرنسية وإجبارها على الاستسلام والتوقيع على اتفاق عادت بمقتضاه الحملة

الفرنسية إلى فرنسا وانطوت معها أول محاولة لاحتلال مصر فى التاريخ الحديث. وقد اضطرت بريطانيا للتخلى عن وجودها العسكرى فى مصر بمقتضى صلح «إميان» الموقع بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٠١، والذى أنهى التحالف الثانى ضد فرنسا.

وهكذا أصبح مستقبل مصر السياسى أمرا يخص الدول الكبرى فى النظام الأوروبى خاصة بريطانيا وفرنسا، فإذا كانت هزيمة الحملة الفرنسية وصلح «إميان» قد فرضا على كل من بريطانيا وفرنسا الانسحاب من مصر، فإن هذا الانسحاب لم يترجم إلى إنهاء أطماعهم فى مصر، بل أنها ظلت قائمة، ولكن وسيلة تحقيقها اختلفت، فلم تكن ظروف النظام الأوروبى وتوزيعات القوة فيه تسمح لأى من الدولتين بتنفيذ مخططهما لاحتلال مصر، وهو ما فرض عليهما اللجوء للبديل التقليدى للاحتلال، وهو خلق نظما وقيادات سياسية موالية لهما فى مصر، فلم يخف على فرنسا وبريطانيا أن الدولة العثمانية غير قادرة على بسط سلطتها على مصر فى ظل وهنها وهوان قوتها وحالها داخل الأسرة الأوروبية، كما أن الفرق المتصارعة للوصول إلى السلطة فى مصر كانت متعددة وكثيرة، وهو ما صعب من مهمة الدولة العثمانية، ولكنه دفع فى الوقت نفسه بريطانيا وفرنسا للمراهنة على فرق من داخل حلبة الصراع السياسى فى مصر، فاستقر رأيهما على أن المماليك هم أقرب الفرق للوصول إلى السلطة فى مصر لكونهم سادة البلاد الفعليين منذ ما يقرب من ستة قرون، فاستقر رأى بريطانيا على دعم فريق من المماليك بزعامة «الألفى بك» بينما استقر رأى فرنسا على دعم الفريق المملوكى الآخر بزعامة «البرديسى». وقد لعب قنصلا البلدين دورا مهما فى الحرب السياسية التى دارت فى مصر خلال الفترة من ١٨٠١ وحتى ١٨٠٥.

لقد كانت جميع المؤشرات توحى بعودة النظام السياسى المصرى إلى سابق عهده، وذلك بفوز أحد فرق المماليك وتولى السلطة الفعلية فى البلاد مع بقاء رمز السيادة العثمانية، إلا أن أحداً لم يفكر فى المراهنة على شخصية مهمة أفرزتها ملابسات الحملة الفرنسية، وهو ضابط عثمانى من أصل ألبانى اسمه محمد على. كما أنهم لم يراهنوا على استيقاظ الوعى المصرى الذى كان كفيلا برفعه إلى كرسى الحكم فى مصر، فلقد غير هذا الشاب تاريخ مصر تماما، وتحكم فى مستقبل «المسألة

المصرية» كما لم يتحكم أى حاكم آخر، فأضاف إليها مزيدا من الروابط السياسية والإستراتيجية والثقافية بأوروبا، ودفع الدور المصرى فى المعادلة الأمنية الأوروبية إلى آفاق جديدة غير متوقعة.

إن الناظر إلى السيرة الذاتية لمحمد على لن يختلف فى تصنيفه كسياسى بالفطرة، فقد كان الرجل يعمل بالتجارة فى مدينة «قوله» مسقط رأسه بألبانيا، وجاء إلى مصر ضمن قوة ألبانية تم تجميعها فى إطار الجيش العثمانى لطرد الحملة الفرنسية. وقد اختلفت الآراء حول تاريخ قدوم محمد على إلى مصر(١٥)، ولكن الشاب الألبانى الطموح استطاع خلال فترة قليلة من وجوده فى مصر أن ينال إعجاب القائد الألبانى «طاهر باشا»، فتم ترقيته إلى أن صار الرجل الثانى فى هذه القوة. وقد خدم الحظ هذا الشاب الطموح خلال السنوات التى تلت جلاء الحملة الفرنسية عن مصر، فدخل فى سلسلة من التحالفات والحروب مع العثمانيين والمماليك إلى أن دانت له البلاد تماما بحلول عام ١٨٠٧، لاسيما بعد موت آخر قادة المماليك «الألفى بك».

إن ما يهمنا إبرازه فى هذه الفترة هو أن السند الحقيقى الذى أتى بمحمد على إلى الحكم كان الشعب المصرى الذى ثار فى مايو ١٨٠٥ لمساندته، مطالبا بتعيينه حاكما للبلاد(١٦)، ولولا المساندة الشعبية المصرية لما كان محمد على ليبقى فى مصر، ولكان مصيره كنظرائه فى الدولة العثمانية والياً على أحد الولايات لفترة زمنية قليلة يستبعد بعدها. كما أن الشعب المصرى كان السند الحقيقى لمحمد على فى حربه ضد المماليك الذين كانوا يتلقون الدعم من بريطانيا والتى رأت فيهم نعم العون وموطئا لقدمها القادم فى مصر. ولكن التوفيق من الله سبحانه وبمساندة الشعب المصرى كانا كفيلين بمنح حكم البلاد لمحمد على.

وعلى الرغم من تثبيت محمد على لأقدامه فى الحكم تدريجيا، إلا أن الأخطار المحدقة بمصر لم تنته، فسرعان ما برز خطر أعمق وأشد على محمد على ومصر من المماليك، وهو الخطر الخارجى المتمثل فى بريطانيا ذاتها، إذ إن معادلات توزيع القوة فرضت على بريطانيا المواجهة العسكرية مع الدولة العثمانية، وكانت مصر ضحية التوازنات الأوروبية مرة أخرى، لولا لطف الأقدار وبسالة أهالى رشيد.

لقد كانت مصر آمنة من شر الاحتلال طالما استمر نمط العلاقات الأوروبية على النحو سابق الذكر، غير أن الظروف فى القارة الأوروبية باتت تتغير وتتلون بألوان الانتصارات الفرنسية الباهرة، فصارت الدولة العثمانية حليفا لبريطانيا وروسيا والنمسا فى مواجهتهم لفرنسا، ولكن مع استتباب حالة السلم التى شهدها النظام الأوروبى عقب صلح «إميان» استطاعت فرنسا استمالة الدولة العثمانية وإخراجها من هذا التحالف. وقد أدى الدعم الفرنسى لموقف الدولة العثمانية إلى قيام الأستانة بفرض القيادات العثمانية التى ارتأتها على ولايتى «والاخايا» و«مولدوفا» فى شرق أوروبا دون مشاورة روسيا فى الأمر، وهو ما كان يخالف نصوص اتفاق ١٨٠٢ الموقع بين الدولة العثمانية وروسيا والذى يقضى بضرورة موافقة الأخيرة على أية قيادات تريد الدولة العثمانية تعيينها فى المقاطعتين.

وقد أشعلت هذه الخطوة الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا مما أدى إلى تغير نمط التحالف الأوروبى ضد فرنسا وذلك من خلال زحزحة الدولة العثمانية ناحية فرنسا بدلا من المعسكر البريطانى، لاسيما وأن الحرب كانت على وشك الاندلاع نظرا لعدم احترام بريطانيا وفرنسا نصوص صلح «إميان»، وهو ما أسفر عن اندلاع الحرب فى أوروبا مرة أخرى عام ١٨٠٥، وما نتج عن ذلك من تكوين التحالف الأوروبى الثالث ضد فرنسا، ولكن فى هذه المرة بدأت الدولة العثمانية تربط نفسها تدريجيا بفرنسا وتبعد عن حلف بريطانيا وروسيا.

لقد أسفر موقف الدولة العثمانية عن تغيرات ملحوظة فى أنماط التحالفات داخل النظام الأوروبى، إذ إن بريطانيا كان رد فعلها عنيفا تجاه الدولة العثمانية، فلم تقبل تعاطفها مع فرنسا خوفا من إضعاف الجبهة الروسية فى مواجهة فرنسا، وقد ازداد الموقف البريطانى تشددا بعد أن بدأت فرنسا تحقق الانتصارات الباهرة سواء على النمساويين فى معركة «أوسترلتز» عام ١٨٠٥، أو فى معركة «ينا» Jenna ضد القوات البروسية فى مطلع العام التالى. وحيثما بدأت فرنسا تنتصر على أعدائها فى التحالف الأوروبى، خاصة روسيا، بدأت الدولة العثمانية ترمى ثقلها خلف فرنسا.

وقد كان رد الفعل البريطانى عنيفا تجاه الدولة العثمانية، فتخلت لندن عن

موقفها التقليدى المؤيد للأستانة وساندت روسيا فى حربها ضد الدولة العثمانية اعتقادا منها بان أية حرب روسية عثمانية من شأنها إضعاف الجهود العسكرية الروسية ضد فرنسا، ناهيك عن كسر الوحدة الأوروبية ضدها(١٧)، ونظرا لأن بريطانيا لم تستطع وقف اندلاع الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وباعتبار أن فرنسا هى العدو الأخطر، فقد آثرت بريطانيا المواجهة العسكرية مع الدولة العثمانية سعيا لمنع فرنسا من الحصول على أى ميزة نسبية(١٨)، فقام أسطولها بقيادة الأميرال «داكورث» DUCKWORTH بمحاصرة مضيق «الدردنيل» لوضع مزيد من الضغوط على الدولة العثمانية تعبيرا عن المساندة لروسيا.

ألم يكن هذا النظام مبنياً على المتغيرات المستمرة فى أنماط التحالفات حفاظا على توزيعات القوة!

وقد كان أحد انعكاسات هذه المتغيرات فى نمط التحالف الأوروبى هو التخلى البريطانى عن سياسة عدم التعرض لأراضى الدولة العثمانية، وكانت مصر هى المتضرر الأول من هذه الخطوة، فقد قام الأسطول البريطانى بإنزال قوات بريطانية إلى أرض مصر، فيما عرف بحملة «فريزر» عام ١٨٠٧، نسبة إلى قائدها «ماكنزى فريزر»، وهى الحملة التى جسدت الأطماع الإنجليزية فى مصر والتى بدأت تتبلور منذ هبوط الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨، وهو ما لم تسمح لها ظروف النظام الأوروبى بتحقيقه حتى ١٨٠٧.

لقد ووجهت هذه الحملة منذ هبوطها بمقاومة قوية من قبل الشعب المصرى الذى رفض الخضوع مرة أخرى إلى الاحتلال الأجنبى فكانت النتيجة هزيمة نكراء على أيدى أبطال رشيد، فضعفت روح المقاومة البريطانية، غير أن القدر لعب دوره مرة أخرى لصالح مصر ومحمد على فى صراعهما ضد الجيش البريطانى، فقد فقدت بريطانيا الرغبة السياسية والعسكرية فى مواصلة هذه الحملة إثر المتغيرات المهمة التى جرت على الساحة الأوروبية عام ١٨٠٧، والتى أسفرت عن توجيه أنظار بريطانيا بعيدا عن مصر، فقد أتت الريح هذه المرة بما تشتهيه السفن.

وقد كشفت الأحداث على الساحة الأوروبية انتصار فرنسا على القوات الروسية فى معركة «فريدلاند» فى مطلع عام ١٨٠٧، وهو ما أدى إلى بدء المفاوضات

المباشرة بين القيصر الروسى «الإسكندر الأول» والإمبراطور الفرنسى، وهى المفاوضات التى أسفرت عن التوقيع على اتفاقية «تلست» Tilsitعام ١٨٠٧ وبمقتضى هذه الاتفاقية، تم تقسيم أوروبا بين الطرفين، وهكذا ضحت فرنسا بالدولة العثمانية فى سبيل التوصل لاتفاق مع روسيا. وقد قيل إنه عندما نما إلى علم «نابليون» أثناء هذه المفاوضات خبر خلع السلطان سليم الثالث، فإنه علق للقيصر الروسى بقوله «. . . إنها رسالة من الله سبحانه تشير إلى أن الدولة العثمانية لا يمكن لها أن تحيا أكثر من هذا» (١٩).

وقد شعرت الدولة العثمانية على إثر التوقيع على «تلست» بالصفعة الفرنسية ـ الروسية لكيانها، وبالخيانة الفرنسية لقضيتها والتضحية بمصالحها لصالح عدوها الروسى العنيد، وبات عليها العمل على مواجهة المخاطر التى تمثلها هذه الاتفاقية على بقائها ككيان سياسى. وكان من الطبيعى فى ظل نظام يعمل على مبادئ توازن القوة أن تنضم الدولة العثمانية مرة أخرى إلى نمط التحالف التقليدى مع بريطانيا ضد فرنسا، ولم يكن أمام بريطانيا إلا قبول الحليف العثمانى الجديد لدعم جهودها العسكرية فى مواجهة المعسكر الجديد المتمثل فى فرنسا وروسيا.

لقد فرضت كل هذه التطورات التعاون وتضافر جهود بريطانيا والدولة العثمانية لمواجهة فرنسا المتوسعة، وهو ما أسفر عن توقيع الطرفين على اتفاقية «الدردنيل» عام ١٨٠٩، وهى اتفاقية للدفاع المشترك، تطبق فى حالة تعرض الدولة العثمانية لأى اعتداء من قبل فرنسا. وشملت الاتفاقية أيضا إغلاق المضايق العثمانية أمام السفن الحربية الأوروبية وقت السلم (٢٠).

وقد انعكست هذه التطورات داخل النظام الأوروبى على السياسة المصرية بطبيعة الحال، فعادت بريطانيا إلى سياستها القديمة الداعية للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، هذه المرة لتكون سندا ضد فرنسا وروسيا، وهى السياسة التى كفلت انسحابها من جميع الأراضى العثمانية، بما فى ذلك مصر، ووقف أية اعتداءات عليها. وهكذا خدمت التطورات داخل النظام الأوروبى مصر مرة أخرى، وذلك بإخراج الإنجليز من مصر وهو ما فتح المجال أمام محمد على لتثبيت وضعه فى مصر، فلو أن الإنجليز دعموا تواجدهم العسكرى المتمثل فى حملة

«فريزر»، فأغلب الظن أنهم ما كانوا ليسمحوا لمحمد على بالاستمرار فى الحكم، ولكانوا فرضوا أحد القيادات المملوكية على حكم مصر، وهو ما كان سيدخل مصر فى منعطف تاريخى مختلف بعودة الحكم الفعلى المملوكى للبلاد لولا عناية المولى تعالى ولطفه.

غير أن بقاء محمد على فى الحكم لم يكن الأثر المحمود الوحيد لاتفاقية «تلست»، فقد أسفرت هذه الاتفاقية عن جذب الانتباه الأوروبى والعثمانى بعيدا عن مصر لفترة زمنية لا بأس بها، وهو ما مهد الطريق أمام محمد على لتثبيت سلطانه، وإدارة شئون البلاد بلا أية تدخلات عثمانية أو أوروبية تذكر. فلقد غيرت «تلست» الأبعاد الجيوستراتيجية للعبة الأوروبية، فوضعت مصر فى أولوية متأخرة على عكس الحملة الفرنسية، فبات من الواضح أن المعركة الكبرى كانت ستدور فى القارة الأوروبية وليس خارجها، وهو ما أبعد عن مصر بلاء لا يعلم مساوئه إلا الله.

وهكذا انطوت المرحلة الأولى من المسألة المصرية، والتى تميزت بثلاث سمات رئيسية هى:

أولا: بداية دخول مصر كعنصر فعال فى المعادلة الأمنية الأوروبية.

ثانيا: بداية ظهور أول موجات من التدخلات الأوروبية فى شئون مصر.

ثالثا: المساهمة فى تثبيت حكم محمد على فى مصر، وفتح المجال أمام سياسة خارجية مصرية متزنة، تأخذ فى الحسبان مقتضيات الوضع فى النظام الأوروبى والطموحات الخاصة لحاكم مصر الجديد.

المرحلة الثانية للمسألة المصرية: «مرحلة الإعداد»:

فى التقدير أن المرحلة الثانية من المسألة المصرية بدأت عقب انسحاب حملة «فريزر» من مصر فى عام ١٨٠٧ واستمرت حتى عام ١٨٢٥، واتسمت هذه الفترة بفتح المجال أمام الجهود الإصلاحية لمحمد على فى البلاد تمهيدا للاستقلال عن الدولة العثمانية والاستيلاء على سوريا. ففى هذه الفترة بدأ محمد على يعد مصر للعب دور سياسى فعال، فقام ببناء الجيش المصرى الحديث فى مطلع العشرينيات،

والذى وصل حجمه إلى قرابة المائة وخمسين ألفا فى منتصف الثلاثينيات، وشرع فى بناء الأسطول المصرى، وأقام البنية التحية والاقتصادية لدعم هذه الطموحات، فتطورت مصر زراعيا ببناء نظم رى حديثة، كما كفل لها نظام إدارى قوى يسمح بالتنمية ويكفل فى الوقت نفسه بسط سيطرته الكاملة على البلاد. ومن هذا المنطلق فإن أفضل وصف يمكن أن نطلقه على هذه المرحلة هو لفظ «مرحلة الإعداد» اعتقادا بأنها الفترة التى أُعدت فيها مصر للعب دور فعال فى السياسة الدولية.

ولقد تميزت هذه المرحلة بظاهرتين أساسيتين، الأولى هى أن مصر لم تعد من الناحية العملية تابعا للدولة العثمانية، إذ إن الوالى الجديد استقل عمليا بحكمه برغم الإبقاء على عباءة السيادة العثمانية، وهو ما سمح له بتحقيق أطماعه بجعل مصر دولة كبرى فى المنطقة. أما الظاهرة الثانية فهى انحسار موجة التدخل الأوروبى المباشر فى شئون مصر مقارنة بالسنوات التسع الأخيرة، وذلك على الرغم من وجود مصالح مباشرة لهذه الدول فى مصر، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التطورات التى حدثت فى القارة الأوروبية، حيث قام الحلفاء بقيادة بريطانيا بتركيز الجهود العسكرية ضد فرنسا فى أوروبا فقط مما أدى لهزيمتها عسكريا. ،قد أقرت اتفاقية «فيينا» عام ١٨١٥ السلام فى أوروبا مرة أخرى، وهو ما دفع القوى الأوروبية، لاسيما بريطانيا وفرنسا، إلى عدم المغامرة بمحاولة الاستيلاء على مصر، تحاشيا لكسر التوازن الأوروبى وإشعال الحرب الضروس مرة أخرى.

وخلال هذه الفترة فإن مصر لم تؤثر على النظام الأوروبى ولكنها فى الوقت نفسه لم تتأثر به كثيرا من حيث الاحتلال أو التدخل المباشر فى شئونها، ولكن آليات النظام الأوروبى ظلت تؤثر على الأمن القومى المصرى والسياسية الخارجية لمحمد على.

لقد كانت هذه الفترة بداية انطلاقة مصر للانفتاح على العالم الخارجى بكل ما يحمله ذلك من منافع وتبعات، فقد فرضت الظروف على محمد على عددا من القيود والفرص التى ستتعرض لها، ولكن باعتبار أن السياسة الخارجية لأية دولة هى الامتداد الطبيعى لأهداف النظام الحاكم فيها، فإن سياسة مصر الخارجية فى عهد محمد على لم تشذ عن هذه القاعدة، ولكى نتفهم أبعاد السياسة الخارجية المصرية وجب إلقاء الضوء على الأهداف الطموحة لمحمد على.

أيا كان تقييمنا لشخص محمد على وأهدافه منذ توليه الحكم فى مصر، فإن أحدا لا يمكن أن يغفل أن هذه الأهداف ولدت الانطلاقة الطبيعية لدولة مثل مصر، فقد كان هدف محمد على الرئيسى هو بناء دولة حديثة وقوية قاعدتها مصر، وكان هذا الهدف يشمل فى طياته عددا من الأهداف الأخرى منها :

أولا: فلكى تكون مصر إمبراطورية فإن هدفها الأساسى كان موجها نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية.

ثانيا: ولكى تحصل مصر على الاستقلال فالأمر يتطلب إقامة جيش قوى يصمد أمام المواجهة العثمانية الحتمية عند الاستقلال. وهذا الهدف كان يحتاج أيضا إلى حليف أوروبى يساعد مصر على بناء هذا الجيش القوى، ويدافع عن قضيتها داخل النظام الأوروبى.

ثالثا: وإذا كتب لمصر أن تصبح نواة لدولة كبرى، فهذا يحتاج إلى سياسة خارجية ناجحة تحمل بذور علاقات وطيدة مع الدول الأوروبية الكبرى كى لا تجهض المشروع المصرى.

وكما سنرى فى الفصول القادمة، فقد كان على محمد على أن يجد الوسيلة التى تكفل له إقناع الدول الأوروبية الكبرى بدور مصرى إيجابى فى إطار المنظومة الأمنية الأوروبية، أو بمعنى أدق، فقد تحتم على مصر أن تجد لنفسها دورا تلعبه فى إطار نظام توازن القوة دون أن تخل بمعادلات توزيعات القوة فيه، وهذه المعادلة الحساسة كانت تحتاج إلى حنكة سياسية وبعد نظر إستراتيجى من جانب عزيز مصر حتى لا تصبح مصر عبئا على النظام الأوروبى.

وقد حاول محمد على العمل على إقناع الدول الأوروبية بمثل هذا الدور فى إطار مصر المستقلة، ولكن خطته وجهت بالرفض من قبل الدول الكبرى بما فيها فرنسا حليفته. وكان سبب ذلك خارجا عن إرادته لأن معطيات النظام الأوروبى والتطورات الداخلية فيه فرضت على الدول الأوروبية سياسة محددة تجاه مصر فى إطار سياسة عامة لمساندة الدولة العثمانية وعدم إضعافها، وهى السياسية التى أدت إلى ظهور حالة من تناقض المصالح بين مصر وأوروبا فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

بيد أن محمد على وجه سياسته تجاه العالم الخارجى على نحو من الاتزان، فقد كانت السياسة الخارجية المصرية ثابتة تجاه الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الكبرى (بريطانيا وفرنسا). ومرة أخرى، كانت التطورات على الساحة الأوروبية تساهم بشكل كبير فى فرض نمط من العلاقات على مصر لم يكتب لها الخروج عنه، وهو نمط الدولة التابعة للسيادة العثمانية، وذلك على الرغم من الاعتراف بقوتها وهيبتها السياسية والعسكرية.

لقد صاغ محمد على سياسة مصر الخارجية مع الدولة العثمانية بعقلانية شديدة وحنكة فائقة، فقد أدرك أنه تولى الحكم بغير الرضا الحقيقى للسلطان، والذى فرضت عليه الظروف القبول بالأمر الواقع وتعيينه قائمقام مصر تفاديا لأية انتفاضة شعبية. كما أن الظروف فى القارة الأوروبية لم تكن تسمح للسلطان بتشتيت مجهوداتها الحربية ضد فرنسا ثم ضد روسيا للقضاء على محمد على، وهو ما منح محمد على الوقت الكافى لتثبيت حكمه فى البلاد. وقد اضطر محمد على للتعامل مع الدولة العثمانية على اعتباره تابعا لها، دون الخوض فى أية مهاترات سياسية من شأنها إضعاف وضعه الجديد، فالتزمت مصر بقوانين الدولة العثمانية، وبسياستها الخارجية، ومنها معاداة فرنسا إذا لزم الأمر(٢١)، فكانت مصر تقدم الخراج السنوى للدولة العثمانية، وأية طلبات ممكنة للسلطان.

وفى واقع الأمر فإن ظروف النظام الأوروبى فرضت على محمد على الالتزام بهذا النمط فى العلاقة مع الدولة العثمانية، فلم يكن بمقدوره معاداة الدولة العثمانية إذ إن ذلك كان سينظر له، من قبل بريطانيا والتحالف الأوروبى ضد فرنسا على أنه إضعاف للدولة العثمانية، وهو ما قد يدخله فى صدام عسكرى مباشر مع بريطانيا صاحبة السطوة فى البحر المتوسط بفضل أسطولها القوى مما قد يسفر عن خلعه من حكم مصر.

من ناحية أخرى لم يكن بمقدور محمد على تحمل أية مواجهات عسكرية مع الدولة العثمانية لافتقاره للجيش الحقيقى الذى يمكن أن يجارى أطماعه السياسية، فضلا عن أن كل تركيزه كان منكبا على تثبيت سلطانه فى مصر، والعمل على التخلص من المماليك والقوات غير النظامية المتواجدة فى البلاد.

وأخذا فى الاعتبار كل هذه العوامل، حاول محمد على مرارا أن يضفى على ولاية مصر نوعاً من الاستقلال، حتى وإن كان بقيام الدولة العثمانية بإعلان مصر «ولاية حرة» Serbest Vilayet، ولكنه طُلب منه الدخول فى الحرب الوهابية المشتعلة فى الجزيرة العربية. وبعد مفاوضات امتد لسنوات طويلة قبل محمد على هذه المهمة سنة ١٨١١.

وليس من شك أن هذه المهمة كانت فرصة محمد على الذهبية لتخليص مصر من القوات المغربية والألبانية والدلاة وغيرهم من المرتزقة الذين هبطوا إلى مصر عقب الاضطرابات السياسية فى السنوات الأولى من مطلع القرن الماضى، وذلك تمهيدا لإقامة الجيش المصرى الحديث.

وقد دخلت مصر فى حروب دامت قرابة ثمانى سنوات فى شبه الجزيرة العربية، استطاع خلالها إبراهيم باشا احتلال «الدرعية» عاصمة الدولة السعودية، وهزيمة آل سعود والحركة الوهابية عام ١٨١٨، وقد مُنح إبراهيم باشا ولاية الحجاز فى نفس العام نظير مجهوداته الحربية. وقد أشارت بعض المصادر التاريخية إلى أن الهدف من وراء تعيين إبراهيم واليا على الحجاز كان لدق إسفين فى العلاقات بين محمد على وابنه، ولكن هذه الحيلة ما كانت لتنجح فى علاقة قوية كعلاقة محمد على بابنه إبراهيم باشا.

واستمرت العلاقة بين محمد على والدولة العثمانية على نفس هذا النمط من عدم الثقة المتبادلة وخشية كل طرف اتخاذ أى قرار من شأنه التأثير على العلاقة القائمة، ويضاف إلى ذلك أن محمد على التزم تماما بكل تعهداته تجاه الدولة العثمانية سواء بدفع الخراج السنوى أو بالالتزام بالسياسيات العثمانية كلما أمكن ذلك. وقد فرضت الإصلاحات الداخلية الناجحة فى مصر ـ خاصة فى المجال العسكرى ـ على الدولة العثمانية مزيدا من الحظر فى تعاملاتها معه، ولكن مما لا شك فيه أن السلطان العثمانى كان معجبا أشد الإعجاب بالتنمية الداخلية فى مصر، ولكنه لم يكن مرتاحا لها. وقد حاول السلطان محمود الثانى فى مناسبات عدة نقل تجربة الإصلاح المصرية إلى الدولة العثمانية، وكانت آخرها بعدما قضى على «فيالق الإنكشارية» داخل الجيش العثمانى عام ١٨٢٦ على غرار مذبحة القلعة الشهيرة فى مصر.

إن ما يهمنا إبرازه فى هذه المرحلة هو أن العلاقة بين مصر والدولة العثمانية كانت دائما رهينة الأوضاع فى النظام الأوروبى وقوة مصر العسكرية، فقد فرضت توزيعات القوة والتحالفات فى النظام الأوروبى نفسها على هذه العلاقة، فلم تستطع مصر إعلان استقلالها عن الدولة العثمانية خشية التدخلات الأوروبية، وهو ما فرض عليها الاستمرار كتابع للدولة العثمانية، ولكن مع مرور الوقت بدأت مصر تتجه نحو حكم ذاتي واستقلال شبه حقيقي كما سنرى.

أما على صعيد العلاقة مع بريطانيا، فقد اختلفت هذه العلاقة شكلا وموضوعا عن علاقات مصر الأخرى، فلقد كانت بريطانيا العمود الفقرى لمعادلة الأمن الأوروبى بحكم كونها أكبر قوة بحرية فى العالم، والمُسيطر الفعلى على البحر المتوسط بعد هزيمة الأسطول الفرنسى فى معركة «ترافلجار» (الطرف الأغر) عام ١٨٠٦، كما أنها كانت من الناحية العملية «المُوازن» الفعلى للنظام الأوروبى ككل، أى أنها كانت دائما فى مقدمة التحالفات العسكرية الأوروبية للقضاء على أطماع الدولة أو التحالف الذى يهدد توزيعات القوة. وقد أثر هذا الدور على علاقتها مع مصر والوالى المصرى الجديد بطبيعة الحال.

بداية فإن بريطانيا التزمت بسياسة حماية الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية، فلم تحاول الاستيلاء على مصر بعد حملة «فريزر»، كما أن الوالى الجديد كان يخدم الجهود الحربية للحلفاء بقيامه بمحاربة الحركة الوهابية وهو ما أزاح به عن كاهل الدولة العثمانية حربا ضروسا وركز مجهوداتها الحربية ضد فرنسا. ويضاف إلى ذلك أن محمد على قدم التسهيلات اللازمة للأسطول البريطانى فى المتوسط. ومن هذا المنطلق فإن استمرار محمد على فى حكم مصر لم يكن يتعارض مع السياسة البريطانية، ولكنه لم يكن من ضمن أفضل خيارات بريطانيا لحكم مصر خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، فقد أدرك محمد على أهمية العلاقة مع بريطانيا، كما أدرك أنها المفتاح الحقيقى لأى نجاح مستقبلى له، فبدونها لن يستطيع تحقيق أى حلم له. كما أن محمد على كان يخشى دائما عاقبة التدخل العسكرى البريطانى فى مصر وآثاره المتوقعة على مسار سياسته الداخلية. وقد كان محمد على

محقا فى تخوفه هذا، ففى أقل من عشر سنوات تدخلت بريطانيا فى الشئون المصرية فى مناسبات عديدة منها :

- معركة أبو قير البحرية عام ١٧٩٨ وما تبعها من حصار بحرى على الحملة الفرنسية فى مصر .

- الدخول بجيش لطرد الحملة الفرنسية وإجلائها عن مصر عام ١٨٠٢ .

- مساندتها للألفى بك أحد أقطاب المماليك والذى كاد يقضى على محمد على عام ١٨٠٧ .

- حملة «فريزر» عام ١٨٠٧ .

وفى ظل هذه الظروف كان محمد على حريصا على أن يتوخى الحيطة والحذر فى تعاملاته مع بريطانيا إذ إنها هى الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة على التدخل العملى فى شئون مصر فى أية لحظة، وهو ما قد يكلفه ثمنا باهظا .

بيد أن كل هذه الفرص والمخاوف كانت تفرض على محمد على سياسة خارجية محسوبة مع بريطانيا، تهدف إلى تقوية أواصر الصداقة معها واستمالتها لتبنى محمد على وحكمه الجديد . وقد كانت أول خطوة لمحمد على فى هذا الاتجاه هى إكرام الأسرى البريطانيين الذين وقعوا فى أيدى أهل رشيد أثناء حملة «فريزر»، بينما كان العرف يجرى على قتل بعض الأسرى . كما أنه حاول منذ البداية جذب التأييد البريطانى لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية ملوحا بالدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى تقديم التسهيلات للأسطول البريطانى فى حربه ضد فرنسا(٢٢)، ولكن لسوء حظ مصر، فالعلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية كانت فى طريقها إلى الانفراج، وكان الطرفان يستعدان للتوقيع على اتفاقية الدردنيل عام ١٨٠٨، وهو ما جعل بريطانيا ترفض العرض المصرى، والذى اعتبرته وسيلة لإضعاف الدولة العثمانية وتفتيتها، فى وقت كانت الدولة العثمانية تلعب دورا مهما فى التحالف ضد فرنسا، وبالتالى، آثرت بريطانيا استبعاد التعامل مع مصر أو دعم خطط محمد على الاستقلالية، وهو خط سياسى لم تحد عنه منذ خروج حملة «فريزر» وحتى معاهدة لندن عام ١٨٤١ .

وبرغم عدم قبول بريطانيا لمبادرة الوالى المصرى، إلا أن محمد على حاول دائما كسب ود بريطانيا، فسرعان ما أتاحت له الظروف فتح قنوات تجارية واسعة النطاق معها، فباع للأسطول البريطانى الحبوب بعد أن تضاعف سعره مما جعله يحقق أرباحا وصلت إلى ٥٠٠ بالمائة (٢٣)، ولكن التجارة وتقديم التسهيلات للأسطول البريطانى المرابط فى البحر المتوسط لم يكفلا تحقيق التحالف المرجو مع بريطانيا والتى رفضت مبادرة الوالى المصرى لإبرام اتفاقية تجارية ثنائية. وقد ألح محمد على فى طرح مبادرته السابقة على الجانب البريطانى دون جدوى، بل أن وزير الحربية البريطانى أكد فى رسائله إلى القنصل البريطانى «. . . أنه طالما استمرت حالة السلام بين حكومة جلالة الملك والباب العالى، فإن جلالة الملك لا يمكن أن يسمح بالدخول فى أى التزام تعاقدى يتنافى مع الروح الطيبة التى وجب عليه الالتزام بها تجاه الدولة العثمانية»(٢٤)، وقد أدرك الوالى المصرى أن هذا أقصى ما يمكن الحصول عليه من بريطانيا، والتى وضعت الدولة العثمانية كأولوية تسبق مشاريع ومبادرات مصر.

ولم تتغير الأوضاع تغيراً كبيرا مع مرور الوقت، فحتى مع انتهاء الحرب ضد فرنسا فى ١٨١٥ وتوقيع الحلفاء لاتفاقية «فيينا»، فإن الدول الأوروبية الكبرى (باستثناء روسيا) ظلت تنظر للدولة العثمانية على أنها ركيزة أساسية لحماية الاستقرار وتوزيعات القوة داخل النظام الأوروبى.

وعلى الرغم من المحاولات المصرية المستمرة لمد يد التعاون مع بريطانيا، إلا أن هذه المحاولات لم تحول دون الاحتكاكات المتوقعة معها، وهى الاحتكاكات الناتجة عن اختلاف المصالح الإستراتيجية بين الطرفين، ففى أعقاب التوسع المصرى فى الحجاز واليمن بدأ الاحتكاك بين مصر وبريطانيا حول مدينة «موخا» فى اليمن، والتى كانت بريطانيا تهتم بإخراجها من دائرة نفوذ مصر لأسباب إستراتيجية تتعلق بتأمين الطرق التجارية الدولية فى آسيا. كما أن التوسع المصرى فى الخليج العربى كان كفيلا بإثارة حفيظة بريطانيا لكونه أيضا على الطريق المؤدى إلى الهند، مما اضطر مصر للانسحاب من هذه المنطقة فيما بعد.

وهكذا استمرت العلاقة بين مصر وبريطانيا على نحو من التعاون دون

التحالف، بل أصبحت العلاقة مع مرور الوقت تميل إلى الاحتكاك وعدم الثقة لاسيما بعدما بدأ النفوذ الفرنسى يتغلغل فى مصر فى مطلع العشرينيات.

وقد أدرك محمد على الأهداف السياسة البريطانية، فبدأ يوجه أنظاره نحو فرنسا، لاسيما بعد أن ثبت يقينه بأن التجارة والتعاون المحدود هو أقصى ما يمكن استخلاصه من بريطانيا. وفى واقع الأمر أن محمد على كان فى حاجة إلى حليف أوروبى قوى، وكانت هناك شروط محددة يجب أن تتوافر فى هذا الحليف، منها:

* القدرة والاستعداد لدعم مشاريع مصر القومية.

* القدرة على المساهمة فى إقامة جيش مصرى قوى.

* أن يكون هذا الحليف أحد الدول الأوروبية الكبرى ويكون لديه القدرة والعزم على مساعدتها.

وقد كان اجتماع هذه العناصر متوافرا فى دولتين فقط، هما بريطانيا وفرنسا، فروسيا بعيدة كل البعد عن مصر، علاوة على أنها لم تكن متقدمة مثل باقى الدول الأوروبية. أما النمسا فكانت بطبيعتها دولة قارية غير بحرية، وليس لها طموحات أو أهداف فى المتوسط يمكن استغلالها لفرض علاقات وطيدة مع مصر. كذلك فإن بروسيا، رغم دورها المهم فى الأمن الأوروبى، إلا أنها لم تكن على نفس درجة التطور العلمى أو العسكرى الذى كانت تتمتع به فرنسا وبريطانيا؛ وبالتالى فإن الفرصة الوحيدة المتاحة لمصر كانت دعم علاقاتها بفرنسا والتى أبدت تحمسها لمثل هذه العلاقة بعد أن استتب الأمن فى أوروبا وفى فرنسا ذاتها بعد ١٨١٥.

وحتى مع توافر هذه العناصر فإن فرنسا لم تكن بلا أطماع فى مصر، بل أن الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ كانت مثالا حيا على ذلك، وبالتالى فالنوايا الفرنسية لم تكن فوق مستوى الشبهات، ولكن ظروف أوروبا بعد التوقيع على معاهدة فيينا عام ١٨١٥ تغيرت ولم تكن فرنسا تستطيع الخوض فى مغامرة جديدة لاحتلال مصر، وهو ما مهد لإستراتيجية فرنسية مبنية على تعظيم تواجدها المعنوى والعملى والثقافى بما يكفل لها تأمين أهدافها التجارية والسياسية فى المنطقة دون اللجوء لاستخدام القوة، وهو سلاح غالبا ما تلجأ إليه الدول لأسباب عملية.

لقد تطورت العلاقة بين مصر وفرنسا تدريجيا اعتبارا من عام ١٨١٥، فبعد أن كان

مفروضا على محمد على التمشى مع السياسية العثمانية الداعية لتهميش علاقة مصر مع فرنسا باعتبارها دولة معتدية، فإن مؤتمر «فيينا» أعاد فرنسا كعضو عامل وكامل فى السياسة الأوروبية مرة أخرى، وفتح المجال أمام فرص تنمية علاقتها مع مصر. وبالفعل بدأت فرنسا تلعب دور الحليف الأوروبى لمصر، فوصل التعاون بين الطرفين إلى معظم المجالات اعتبارا من الشئون العسكرية مرورا بالبعثات الثقافية مستقبلا إلى أن وصل النفوذ الفرنسى أقصاه مع بداية حقبة الثلاثينيات من القرن الماضى.

وكانت فرنسا بحق الشريك الأوروبى لمصر فى نهضتها الحديثة، فاستفاد محمد على منها كثيرا فى بناء وتنظيم جيشه الجديد معتمدا على الخبرات الفرنسية المختلفة، وليس أدل على ذلك من دور «سليمان باشا الفرنساوى» مثلا والذى يعد مؤسس الجيش المصرى الحديث. إن كتب التاريخ حافلة بهذه المساعدات وليس هذا الكتاب مجالا لرصدها أو التمحيص فيها، ولكن فى العلاقات الدولية فإن الدول لا تقوم بهذه المهمة لأسباب إنسانية أو لأهداف تنويرية، فالسياسة لا تعرف المحاباة أو المجاملة، بل أن فرنسا شرعت فى ذلك تلبية لمصالحها الخاصة ودعما لدورها الدولى بعد اتفاقية «فيينا»، خاصة وأنها كانت تهدف إلى بناء وجود سياسى وعسكرى لها فى المتوسط إن أمكن.

وهكذا فإن انطلاقة المسألة المصرية أصبحت مسألة وقت، فلقد رتب محمد على أوراقه الداخلية، ووضع البلد على طريق التنمية والتقدم، وبدأ الخطوات العملية لإقامة الجيش والأسطول الحديثين. كذلك أصبحت مصر بالفعل دولة إقليمية كبرى تتطور باستمرار، برغم كونها رسميا جزءاً من الدولة العثمانية، فلقد قامت مصر بفتح السودان فى عشرينيات القرن التاسع عشر، ومنح إبراهيم باشا ولاية الحجاز مقابل هزيمة الدولة السعودية الأولى. وبالتالى فإن حدود مصر صارت من برقة غربا إلى الخليج العربى شرقا ومن البحر المتوسط شمالا إلى أجزاء عديدة من السودان جنوبا وذلك فى فترة من الزمن لم تتجاوز العشرين عاما. وهكذا اكتملت معظم العوامل التى كفلت لمصر لعب دورها الطبيعى فى المنطقة، ليس من منطلق التابع العثمانى الضعيف، بل من منطلق قوة وثبات، وهو ما أدخل المسألة المصرية فى مرحلتها الثالثة، وهى المرحلة التى بدأت سياساتها الخارجية تؤثر فيها على الأمن الأوروبى مباشرة.

هوامش الفصل الثانى

(١) محمد صبرى. تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث. ص٢.
(٢) راجع: Barbara Jelavich. Russia's Balkan Entanglement.
(٣) عبد الرحمن الجبرتى. عجائب الآثار فى التراجم والأخبار. ج ١، ص ٤٤٠.
(٤) ف. لوتسكى. تاريخ الأقطار العربية الحديث. ص ٣٨.
(٥) محمد شفيق غربال. The Beginning of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali.
(٦) Rudolf Agstner. "The Habsburgs and Egypt: A Summary 1774-1914". P.3.
(٧) راجع: : Sergis Yakobson. "Russia and Africa" in Ivo Lederer ed. Russian Foreign Policy : Essays in Historical Perspectives. P. 56.
(٨) S. Nathan Napoleon in the Holy Land, 8.
(٩) شفيق غربال، المرجع المذكور، ١٣.
(١٠) J.Thompson . Napoleon Bonaparte. 92.
(١١) John Marlowe. A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations 1800-1953. 13.
(١٢) Frank Mclynn. Napoleon: A Biography. 167.
(١٣) لمزيد من التفاصيل عن الحملة على الشام: راجع : S. Nathan. Napoleon in the Holy Land
(١٤) محمد شفيق غربال، المرجع المذكور، ص١١٤.
(١٥) ثابت، المرجع المذكور ص٢١، ومحمد صبرى، المرجع المذكور، ص٢٠.
(١٦) محمد البدرى «٥ مايو فى تاريخ مصر الحديث» الأهرام ٤ مايو ١٩٩٥.
(١٧) ف. إسماعيل. «العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الكبرى ١٨٠٦_١٨٢١» رسالة دكتوراه جامعة لندن، ١٩٧٥ صـ٧٦.
(١٨) لمزيد من التفاصيل حول السياسية الخارجية البريطانية تجاه الدولة العثمانية راجع:
Ali I Bagis. Britain and the struggle for the Integrity of the Ottoman Empire.
(١٩) Frank Maclynn, op. cit.,378.
(٢٠) Stanford and Ezel Shaw. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey .P . 13
(٢١) الأرشيف المصرى. بحر برا ١ فى ٢٣ ربيع الأول١٢٢٣.
(٢٢) محمد صبرى ، المرجع المذكور، ص ٣٤.
(٢٣)دودويل، المرجع المذكور، ص ٣٣_٣٤.
(٢٤) الأرشيف البريطانى. FO 24, Vol 4, September 3, 1812.

الفصــل الثالث

تطور المسألة المصرية: مغامرة مصر فى المورة

«كانت واقعة غدر وخيانة لم يرو لها التاريخ مثيلا... وقد عدها بعض المؤرخين حربا صليبية، وإنى لأرى وصفها بهذا الوصف قليلا عليهـا إذ تلك كانت فى عصورها الهمجـية بريئة من عار الخيانة والغدر».

تعليق الأمير عمر طـوسن على معركة
نوارين البحرية فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧

تطور المسألة المصرية: مغامرة مصر فى المورة

تعرضنا فى الصفحات السابقة لنشأة المسألة المصرية وموقف النظام الأوروبى منها، وكيف تعاملت مصر مع هذا النظام على مر عقدين من الزمان. غير أن السنوات التى تلت هذه الفترة شهدت تطورا ملحوظا بالنسبة للمسألة المصرية، فلم تعد مصر تتأثر فقط بما يجرى فى النظام الأوروبى، إذ إنها لم تعد مجرد رقعة جغرافية على الخريطة الإستراتيجية الأوروبية، بل أنها بدأت تتفاعل مع النظام الأوروبى مباشرة، وأصبحت خطواتها السياسية والعسكرية محسوبة بدقة وتؤثر مباشرة على ترتيبات الأمن فى القارة الأوروبية، تماما كما لو كانت أحد أعضاء هذا النظام، وهو ما عكس بداية دخول المسألة المصرية ما نطلق عليه مجازا المرحلة الفعالة للمسألة المصرية، وهى المرحلة التى بدأت بدخول مصر كلاعب دولى فى الثورة اليونانية عام ١٨٢٤.

لقد كانت الثورة اليونانية أحد المشاكل البارزة على الساحة الأوروبية فى عشرينيات القرن التاسع عشر، ليس فقط لكونها ثورة شعبية داخل الدولة العثمانية، ولكن لما لليونان من قيمة معنوية وتاريخية خاصة فى قلب كل مثقف أوروبى، إذ إن اليونان كانت ومازالت يُنظر لها على أنها مصدر القومية الأوروبية، والمنبع الفكرى والمعنوى للقيم الأوروبية السائدة، وهو ما خلق تعاطفا كبيرا بين الأوساط السياسية والثقافية فى العواصم الأوروبية الكبرى وبين هذه الثورة.

وكما كان الحال بالنسبة لمعظم الشعوب المتأثرة بالنظام الأوروبى، فإن اليونانيين بدءوا يتأثرون بالأفكار القومية والتحررية منذ اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. وقد ساهمت الثورة الصربية ضد الحكم العثمانى فى ١٨٠٤ على إشعال روح التحرر فى كل الرعايا الأرثوذكس الخاضعين للدولة العثمانية فى البلقان وحولها،

وهو ما انتقل تدريجيا لليونان، فاشتعلت روح الثورة فيها، وبدأ اليونانيون ينظمون أنفسهم فى إطار خلايا ثورية يطلق عليها Philike Hetairia، وهى الخلايا التى نادت بالثورة على النظام العثمانى. ولم تقتصر هذه الثورة على شبه جزيرة «المورة» فقط، بل امتدت إلى ممتلكات الدولة العثمانية فى جنوب شرق أوروبا بصفة عامة.

وقد وقعت عدد من المراجع التاريخية فى خطأ القول بأن روسيا كانت تمول هذه الثورة ضد الدولة العثمانية وتساعدها(١)، إلا أن عددا من المراجع التاريخية الحديثة نفت أن يكون لقيصر روسيا الإسكندر الأول أى ضلع حقيقى فى اندلاعها أو تمويلها وذلك على الرغم من أنه كان متعاطفا معها لأسبابه السياسية والدينية، وبحكم كون الدولة العثمانية عدوته الأولى فضلا عن أخذ القياصرة الروس على عاتقهم مهمة حماية الأقليات الأرثوذكسية فى الدولة العثمانية، ومن ضمنهم اليونانيين بطبيعة الحال(٢).

وقد ساهم أيضا فى الترويج للدعم الروسى لهذه الثورة كون الأمير اليونانى «إيبسيلانتى» Ypsilanti الذى كان يعمل ياورا لـ«الإسكندر الأول» قيصر روسيا أحد الأضلع الرئيسية لهذه الثورة. كما أن وزير خارجية روسيا فى ذلك الوقت «كابو دى أستريا» كان يونانيا أيضا(*) وبصفة عامة، فإن مهنة الرجلين كانت أحد الأسباب التى روجت للقول بتورط روسيا فى اندلاع هذه الثورة.

والثابت تاريخيا أن الثورة اليونانية وضعت القيصر فى موقف لا يحسد عليه، وواجهته بمعضلة سياسية حقيقية، فمن ناحية كان الإسكندر يرفض مبدأ الثورات على الحكم الشرعى تمشيا مع العقيدة والشرعية الأوروبية المحافظة التى أقرتها الدول الأوروبية الكبرى بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥، ومن ناحية أخرى، فإنه كان على قناعة بأنه حامى الرعية الأرثوذكس فى الدولة العثمانية، ومن ثم فواجبه يحتم عليه حماية اليونانيين من بطش الدولة الإسلامية. وعلى الرغم من الميول الدينية والسياسية للقيصر الروسى، إلا إنه لم يقدم العون المادى للثورة خوفا من تدخل الدول الأوروبية الكبرى ضده، ونصرة السلطان عليه، حيث إنها كانت ستفسر

(*) وقد فرضت الظروف على القيصر فيما بعد فصله من الخدمة نظرا لجنسيته، وذلك على الرغم من أن الرجل لم يقدم أى دعم أو تعاطف للثورة الجارية.

تدخله على أنه محاولة لوضع موطئ قدم روسى فى البحر المتوسط، وهو ما كان غير مقبول بطبيعة الحال.

وقد تركزت مخاوف الدول الأوروبية فى قيام «الإسكندر الأول» بإعلان الثورة اليونانية «حرب تحرير»، وبالتالى لا تصبح ثورة على الحكم الشرعى، ويمكن لروسيا فى هذه الحالة تقديم الدعم لليونانيين باعتبارهم مناضلين فى سبيل الحرية والاستقلال وليسوا جماعة ثورية. وقد ساهم فى زيادة التخوف الأوروبى عدم كون الدولة العثمانية طرفا فى النظام الأوروبى بمقتضى «اتفاقية فيينا» أو «التحالف المقدس»[٣] كما أن اشتداد الخلافات بين روسيا والباب العالى وقيام الأولى بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأخيرة بات ينذر بعواقب وخيمة. وقد زاد الموقف تعقيدا رفض الأستانة احترام حقوق روسيا الاستثنائية ونفوذها فى مقاطعات «الدانوب» (أى ولايتى والاخيا ومولدوفا)، وهى الأمور التى باتت تهدد بتدخل روسى وشيك فى الثورة اليونانية.

وقد ساهم فى تدويل الثورة اليونانية قرار السلطان العثمانى بشنق بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية لتشككه فى تواطئه مع الثوار اليونانيين، وهو القرار الذى أثار حفيظة كل الدول الأوروبية الكبرى، وساهم فى تحريك المشاعر الدينية والإنسانية الأوروبية ضد الباب العالى، وهو ما كان له دور كبير فى دفع الحكومات الأوروبية، خاصة فى بريطانيا وفرنسا، للتعاطف مع الثوار اليونانيين.

وبالفعل تزعم كل من «مترنيخ» و«كاسلراه» الفريق الأوروبى المعارض لأى تدخل روسى منفرد فى الثورة اليونانية، كما أنه الفريق الذى عمل جاهدا على منع اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية. وقد بنيت سياسة بريطانيا والنمسا على تقديرهما بأن القيصر الروسى يلبس نواياه التوسعية زى الدين ونصرة الأرثوذكس، وهذا فى حد ذاته يعتبر تهديدا مباشرا وغير مقبول للتوازن الأوروبى، وبالتالى؛ فلن يُسمح لروسيا بمد نفوذها لتسيطر على البوابة الجنوبية الشرقية للنظام الأوروبى بحجة مساعدة الثوار اليونانيين.

لقد رأت بريطانيا أن مسئوليتها تحتم عليها الحفاظ على وحدة أراضى الدولة العثمانية، معتقدة أن النتيجة المنطقية لمثل هذه الحرب هى قيام روسيا بالاستيلاء على

اليونان كخطوة أولى، تليها الدولة العثمانية ذاتها[٤]، وهو ما يعنى بداية وصول النفوذ والتواجد الروسى فى المياه الدافئة فى البحر المتوسط، وهو ما كان يتناقض مع التوجه الإستراتيجي البريطانى والذى كان ينظر إلى «. . . إستنبول على اعتبارها الحارس الذى يحمى الباب الخلفى للبحر الأسود، والبوابة الأمامية للبحر المتوسط»[٥] وقد أدى اجتماع هذه العوامل إلى تركيز السياسة الخارجية البريطانية على تفويت فرصة التدخل الروسى المنفرد فى الثورة اليونانية.

أما النمسا فقد أدركت خطورة الثورة اليونانية وعواقبها الوخيمة على النظام الأوروبى ككل، خاصة إذا ما تدخلت روسيا لنصرة الثوار، فلقد بنيت السياسة النمساوية على مبدأ رفض الثورات، خاصة وأن انتشار الأفكار القومية فيها كان كفيلا بتهديد بقائها السياسى نظرا لتعدد القوميات بها، فضلا عن أنها كانت تخشى من توغل روسيا سياسيا وعسكريا شرقى النظام الأوروبى، وذلك على الرغم من وجود علاقات قوية لها معها.

وقد كان «مترنيخ» يتشكك فى نوايا ومزاج القيصر الروسى وحالاته النفسية المتأرجحة التى أثرت بدورها على رؤيته للأحداث فى الثورة اليونانية. وقد نقل عن «مترنيخ» اعتقاده بأنه «. . . مع أول طلقة مدفع بين روسيا والباب العالى فلن يكون هناك أى حد لما سيعتبره القيصر الروسى تفويضا إلهيا له واجب عليه تنفيذه»[٦]، وتمشيا مع هذه المخاوف، كثف «مترنيخ» جهوده لعرقلة أى تدخل روسى منفرد فى الحرب اليونانية، وهو ما جعل هناك تطابقا بين أهداف بلاده وأهداف بريطانيا.

وفى واقع الأمر أن تخوف كل من «مترنيخ» و«كاسلراه» فى نوايا القيصر الروسى كان له ما يبرره فى ظل شخصيته غير المستقرة، خاصة وأنه كان من الشخصيات التى احتار المؤرخون فى وصفها، فكان الرجل يمر بحالات روحية ودينية تسيطر على سياسته الخارجية والداخلية، ليفيق منها فيتحول إلى سياسى واقعى عنيف، وهو ما جعله إنسان يصعب التنبؤ بتصرفاته. وفى بعض الأحيان فإنه كان يظهر للمتعاملين معه على أنه شخصية موضوعية، وفى أوقات أخرى تسيطر عليه حالات يعتقد معها أن واجبه المقدس يفرض عليه سياسات مثالية. ولعل ما زاد الأمور تعقيدا أن هذا القيصر كان يتعامل مع سياسيين مخضرمين مثل «مترنيخ»

و«كاسلراه» و«تاليراند» (وزير خارجية فرنسا)، وهم سياسيون من الطراز العملى والموضوعى، ويشق عليهم فهم مثل هذه الشخصية أو التعامل معها. وقد لعب اختلاف الرؤى والشخصيات دورا بارزا فى خلق حالة من عدم الاستقرار والغموض فى العواصم الأوروبية الكبرى تجاه التعامل مع الثورة اليونانية.

وقد أدى اجتماع كل هذه الأسباب إلى تدويل الثورة اليونانية، وهو ما لم يكن بلا آثار بطبيعة الحال.

وقد تأزم الموقف تدريجيا بعدما فشل الثوار اليونانيون فى تحقيق الاستقلال فى السنوات الأولى من المواجهات العسكرية مع الدولة العثمانية، والتى لم تستطع بدورها اقتلاع جذور هذه الثورة، وهو ما جعل منها قضية ممتدة ومصدر قلق وإزعاج لكل الأطراف.

وكان تقدير الدول الأوروبية الكبرى أن الحل الأمثل هو التدخل الدبلوماسى الفورى لتفادى أية أزمات فى النظام الأوروبى، نظرا لأن أى طريق آخر قد يؤدى إلى حرب مع روسيا، وهو أمر محفوف بالمخاطر، وغير مضمون عواقبه على الدولة العثمانية والنظام الأوروبى بأكمله.

غير أن الأحداث أخذت منعطفا جديدا على أثر حدثين مهمين أثرا مباشرة على السياسية الأوروبية تجاه الثورة اليونانية، فكان الحدث الأول اندلاع الثورة الأسبانية عام ١٨٢٢، وهو ما حول الانتباه الأوروبى تدريجيا من القضية اليونانية إلى الجانب الآخر من القارة الأوروبية، فقد عقد القادة الأوروبيون مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ لبحث هذا الأمر، وانتهوا إلى منح فرنسا تفويضا بالتدخل العسكرى لإخماد هذه الثورة، وإعادة الأسرة الحاكمة للعرش الأسبانى.

أما الحدث الثانى، فكان موت وزير الخارجية البريطانى «كاسلراه» منتحرا، وتاركا إدارة السياسة الخارجية البريطانية إلى «جورج كاننج» Canning فى وقت حرج للغاية. وكان «كاننج» يختلف عن سلفه فى عدم إيمانه بدبلوماسية المؤتمرات، علاوة على قناعته الشخصية بضرورة مراعاة حقوق بريطانيا فى التعبير عن مصالحها بشكل مستقل عن باقى دول النظام على عكس «كاسلراه» الذى كان يرى أن مساندة الثوار اليونانيين يمثل «خطرا على العلاقة بين بريطانيا والدولة العثمانية». وكانت

أولى خطوات «كاننج» هى الإشارة إلى الصراع على أنه حالة «حرب» عام ١٨٢٣ ، وهو ما يعنى ضمنيا قبول بريطانيا للهوية اليونانية المستقلة وإن لم تعترف بها ككيان مستقل . وقد اتخذ «كاننج» هذا الموقف فى إطار سياسته لحماية التجارة البريطانية فى بحر «إيجه» من هجمات الثوار اليونانيين(٧) ، كما أنه اهتم بإرضاء الرأى العام البريطانى والمثقفين وبعض الوزراء . غير أنه استمر على نفس نهج سياسة سلفه فيما يتعلق بالعمل على منع التدخل العسكرى لأى من الدول الكبرى فى الثورة اليونانية ، اعتقادا منه بأن ذلك سيكون كافيا لتحجيم أى تدخل روسى منفرد ، وهى السياسة التى اضطرته الظروف الأوروبية إلى تغييرها .

وقد لجأ «مترنيخ» إلى حيلة بارعة لوقف أى محاولة لقيصر روسيا للتدخل المنفرد فى الثورة اليونانية ، وهى ما كسبت للدول الكبرى وقتا ثمينا لحين انتصار فرقة على الأخرى وحسم الخلاف إما باستقلال اليونان أو بهزيمة الثورة . اعتمدت هذه الحيلة على الزج بالقيصر الروسى فى دهاليز مفاوضات واسعة النطاق ، وهى الدبلوماسية التى برع فيها «مترنيخ» وتلاميذه بشكل باهر ، وهو ما أجل مرحليا فرص اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية . وقد جاءت هذه الفكرة على هوى القيصر الروسى الذى اعتقد أنه بإمكانه استغلال المبادئ العامة «للحلف المقدس» ونظام المؤتمرات لتسوية الثورة اليونانية .

وبمجرد أن شعر القيصر بموافقة «مترنيخ» على عقد مؤتمر لمناقشة الثورة اليونانية ، سارع بطلب استضافة مؤتمر «سان بطرسبورج» فى روسيا لمناقشة الوضع فى اليونان ، ودعا إليه سفراء الدول الكبرى . وقد كان الهدف الحقيقى للقيصر الروسى من استضافة هذا المؤتمر هو إقناع الدول الأوروبية الكبرى بمنحه تفويضا للتدخل فى الثورة اليونانية أسوة بما أُتبع مع النمسا والتى فوضها «مؤتمر لايلباخ» حق التدخل العسكرى لإخماد الثورة فى إيطاليا ، وأيضا «مؤتمر فيرونا» الذى منح فرنسا حق التدخل لكبت الثورة الأسبانية(٨) .

ولكن شتان الفرق بين تدخلات هذه الدول لإعادة الأمن والشرعية فى هذه الأقاليم (وفق معاييرهم بطبيعة الحال) وبين السماح لروسيا بالتدخل المنفرد فى الشئون الداخلية لعدوها اللدود الدولة العثمانية ، فالدول الأوروبية لم تكن تثق فى

النوايا الروسية تجاه الدولة العثمانية، ولذا رفض «كاننج» مشاركة بلاده فى هذا المؤتمر وقاطعه من الأساس، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين روسيا وبريطانيا من ناحية، وإلى انفراد النمسا وبدرجة أقل فرنسا بمسيرة هذا المؤتمر.

بالفعل عُقد المؤتمر وكانت النية مبيته لدى النمسا وفرنسا لعدم منح روسيا هذا التفويض الذى تسعى إلى الحصول عليه، وهو ما دفع الوفدين لمماطلة روسيا مرة أخرى، فاقترح الوفد النمساوى العمل الجماعى على استقلال اليونان عن الدولة العثمانية، وهو مدرك تمام الإدراك من خلال استقراء الموقف الروسى فى السنوات السابقة أن هذا الأمر لن يحظى بتأييد القيصر الروسى الذى لم يكن من أنصار انتصار الثورات فى أوروبا. وقد أدرك «الإسكندر» الحيلة النمساوية وأن الهدف كان عزله عن الانسجام داخل النظام وذلك من خلال مخالفة المبادئ التى نادى بها شخصيا فى الحلف المقدس كالحفاظ على الشرعية القائمة. وقد اتخذت فرنسا والنمسا رفض القيصر لهذا الاقتراح ذريعة لرفض أية مقترحات روسية لمساندة الثوار أو منحهم أية حقوق سياسية، كما رفضتا منح روسيا التفويض الذى طالبت به، وهو ما أدى إلى فشل المؤتمر، ولكن بعد تقييد حركة روسيا وتحجيم أية تدخلات فردية لها فى الثورة الدائرة لفترة من الزمن.

أدت هذه الخطوة إلى المساهمة فى تدمير نظام «المؤتمرات» المتبع منذ ١٨١٥ بعد أن تفتت التوافق الأوروبى على صخرة الثورة اليونانية، وأصبح اتفاق هذه المصالح من المحال. وقد تحولت السياسة داخل النظام الأوروبى مرة أخرى إلى سابق عهدها، وبدأت تعمل بنفس الآليات السابقة دون وجود محفل دولى للتشاور السياسى المنتظم يتم من خلاله تنسيق السياسات الدولية بين الدول الكبرى.

كانت بداية التدخل المصرى المحدود فى الثورة اليونانية عام ١٨٢١ عندما كانت البحرية المصرية تقدم الدعم للأسطول العثمانى فى جنوب بحر «إيجه»، وبالتحديد فى كريت وقبرص، واقتصرت المجهودات العسكرية المصرية على القضاء على بعض الفتن والثورات اليونانية فى بعض جزر جنوب اليونان، ولم تشمل هذه المرحلة نشر قوات برية أو بحرية فى شبه جزيرة «المورة»، وهى الخطوة التى جاءت فى ١٨٢٥ (٩).

لقد كانت الثقة بين السلطان العثمانى ومحمد على مفقودة، إلا أن السلطان لم يجد له أى نصير فى هذا الصراع، وهو ما اضطره إلى طلب المساعدة من الوالى المصرى بعد أن وعده بضم كريت وشبه جزيرة «المورة» لحكمه إذا ما استطاع أن يخمد الثورة(١٠)، وقد اتفق ذلك مع أهداف محمد على الرامية لتحويل شرق البحر المتوسط إلى بحيرة مصرية بعد أن خطط لضم سوريا إلى ممتلكاته فى فترة لاحقة(١١)، وفى الواقع أن محمد على لم يكن ضد الثورة اليونانية، بل أنه سمح لمنظماتها السرية بالعمل فى مصر،(١٢) غير أنه لم يكن مستعدا للتضحية بأحلام إمبراطورية مصرية من أجل مشاعره نحو القومية اليونانية.

وكان من المتوقع أن يسفر التدخل المصرى فى الثورة اليونانية عن هزيمة الثوار نظرا للتفوق العسكرى المصرى مقارنة باليونانيين، إلا أن الانتصارات المصرية تأخرت بعض الشىء نتيجة لأسباب فنية وإدارية أساسها انقسام القيادة العسكرية المصرية العثمانية. ومع مرور الوقت استطاعت قيادة إبراهيم باشا هزيمة الثوار اليونانيين تدريجيا فى عدة معارك مثل «كالاماتا» و«تريبوليتزا» ثم «ميسولونجى»، وهى الانتصارات التى كان لها أكبر الأثر فى تقويض القوة العسكرية للثورة اليونانية(١٣)، وباتت هزيمة الثورة اليونانية مسألة وقت.

أدت الانتصارات المصرية إلى مزيد من التدويل للثورة اليونانية، فقد انقلبت موازين القوة فى الحرب الجارية بين السلطان والثوار، بحيث بات من المتوقع أن تقوم الدول الكبرى بالتدخل المباشر فى الثورة حماية لمصالحها. وقد عكست هذه الانتصارات ضعف الموقف الروسى وصورة القيصر أمام العالم الأرثوذكسى الذى كانت يدعى قيادته، فلقد كان اعتماد القيصر الروسى على أنه طالما استمرت الحرب سجالا، فإنه لن يكون مضطرا للتدخل المباشر لصالح الثوار الأرثوذكس، كما أنه لم يكن مطالباً بالضغط على الدولة العثمانية فى مقاطعات الدانوب. ولكن بمجرد هزيمة الطرف اليونانى عسكريا، أصبح الواجب الدينى والمعنوى يحتم عليه التدخل الفورى لإنقاذ الثوار اليونانيين.

أما بريطانيا والنمسا، فكان هدفهما النهائى هو إنهاء أية ذرائع قد تفتح المجال أمام تدخل روسى منفرد وشن الحرب على الدولة العثمانية. وعلى الرغم من تطابق

أهداف «كانج» و«مترنيخ» (وبدرجة أقل فرنسا)، إلا أن الأول لم يثق فى الثانى بالقدر الكافى للتعاون معه للتغلب على هذه الأزمة، كما أن كلا من الطرفين كان له وجهة نظره فيما يتعلق بكيفية تلافى أية ذرائع للتدخل الروسى المنفرد.

هكذا بدأت تظهر بوادر آثار المسألة المصرية على النظام الأوروبى، فلولا التدخل المصرى فى هذا الصراع حتى الآن لما كان النظام سيشهد الفرقة بين الدول الأوروبية. ولعل أهم ما فى هذا الأمر هو أن مصر على الرغم من ضعفها العسكرى النسبى مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن تدخلها فى شئون القارة الأوروبية كان كفيلا بخلط موازين وتوزيعات القوة فى هذا النظام، فما بالنا بتدخل مصر عندما صار لها جيش قوى فى السنوات التالية ؟

وإذا كانت المسألة المصرية قد بدأت تؤثر بالفعل على النظام الأوروبى، فإن هذا التأثير لم يكن من طرف واحد بطبيعة الحال، إذ سرعان ما بدأت الدول الأوروبية الكبرى تتعامل مع مصر على اعتبار أنها دولة شبه مستقلة ذات شأن. ولقد لجأت كل من بريطانيا إلى مفاوضة محمد على مباشرة لإزالة الآثار السلبية الناتجة عن تدخله العسكرى فى الثورة اليونانية، وطالبته بالانسحاب من الحرب الدائرة. وقد نقل القنصل البريطانى «سولت» Salt هذا المطلب خلال مقابلاته لمحمد على، غير أن الأخير لم يكن ليفصح بعد عن الثمن الذى يمكن أن يتقاضاه عوضا عن إسناد حكم «المورة» له. وكان محمد على فى الوقت نفسه متأثرا من التكاليف الباهظة لهذه الحرب وأثرها على مستقبل جيشه، فضلا عن إدراكه التام بأن هذه الحرب خرجت من نطاقها الضيق بين السلطان والثوار لتصبح مسألة دولية تهم كل الدول الأوروبية.

وهكذا صار انسحاب مصر من هذه الحرب مقرونا بالمفاوضات بين محمد على والدول الكبرى لتحديد الثمن. وبعد العديد من المحاورات والدبلوماسية البارعة، أعلن محمد على الثمن الذى يتوقعه من بريطانيا نظير انسحابه من الحرب وتفويت فرصة التدخل المنفرد على روسيا. وقد ذكر للقنصل البريطانى «. . . أنه يتوقع المساعدة لتطوير البحرية ومساعدات مالية لتعظيم دولته»[١٤]، غير أن محاولات محمد على باءت بالفشل فلم يكن «كانج» على استعداد للتضحية بعلاقة بلاده بالدولة العثمانية من أجل مساندة أحلام الوالى المصرى.

وبدأت بريطانيا تتقرب لروسيا فى أعقاب التطورات على الساحة اليونانية ورفض محمد على الانسحاب من الحرب، خاصة وأن القيصر كان مستعدا لتطوير العلاقة مع بريطانيا بعد أن فترت علاقاته مع النمسا عقب مؤتمر «سان بطرسبورج». وقد كانت الأرض ممهدة لعودة العلاقات بين الدولتين لاسيما وأن روسيا كانت فى حاجة إلى حليف أوروبى يساعدها على التحرك داخل النظام، إلا أن «الإسكندر الأول» وافته المنية، وتولى أخوه «نيقولا الأول» عرش روسيا من بعده.

أحدث تغيير السلطة فى روسيا دويا فى المحافل السياسية الأوروبية، وانعكس بطبيعة الحال على العلاقات الأوروبية، فقد كان لتغيير السلطة أثره فى تغيير دفة الأمور بالنسبة للثورة اليونانية، إذ إنها كانت إيذانا ببداية اتجاه روسى لتهديد الدولة العثمانية مباشرة، وهو ما كان «الإسكندر الأول» يحاول تحاشيه نتيجة للضغوط الأوروبية. ولكن القيصر الجديد كان مصمما على اتخاذ موقف حاسم مع الدولة العثمانية والثورة اليونانية، فلقد كان على عكس أخيه، لا يمزج السياسة بالمشاعر الدينية أو الحالات الروحية المتأرجحة، فكان رجلاً واقعياً ينتمى إلى المدرسة المتشددة، وبالتالى، فإنه لم يؤمن بالحلف المقدس أو بنظام المؤتمرات من الأساس.

وقد انعكست شخصيته على سياسة روسيا الخارجية، فأصبح تركيزه منصبا فى هذه المرحلة على تسوية المشاكل القائمة مع الدولة العثمانية فى مقاطعتى «والاخيا» و«مولدوفا»، فكتب لمترنيخ يقول «إننى أكره وأمقت اليونانيين، والذين أراهم رعية ثورية، ولا أرغب فى استقلالهم، ولكن مشكلتى الأساسية مع مواقف تركيا ضد روسيا»[(١٥)]، وقد كان القيصر محقا فى تقييمه، إذ إن هدفه الأساسى كان استغلال الثورة اليونانية، حتى وإن كان متعاطفا معها. وبالفعل وضع القيصر الجديد سياسته المتشددة حيز التنفيذ، فقدم فى مارس ١٨٢٦ أول إنذار للدولة العثمانية لسحب قواتها من المقاطعتين فورا، وإنذارها بعدم تعيين قيادات الشرطة فيهما، كما طالبها بإيفاد مندوبين للحدود الروسية للتفاوض على مستقبل المقاطعتين[(١٦)].

وقد أدركت بريطانيا خطورة سياسة القيصر الروسى الجديد، وهو ما دفعها إلى سرعة فتح القنوات الدبلوماسية معه لتسوية موضوع الثورة اليونانية بشكل مقبول

لاسيما وأن الثوار اليونانيين باتوا فى موقف صعب نتيجة لاختلافاتهم السياسية، وبداية الهزائم العسكرية على أيدى القوات المصرية. وقد أسفرت هذه الهزائم عن قيام الثوار بإعلان ما هو معروف باسم «موقف التسليم» أو الـ «Act of Submission»، والذى بمقتضاه طالبوا «كانج» بالعمل على اختيار ملك على اليونان وتثبيته، والتفاوض نيابة عن اليونانيين بما فيه صالحهم. وقد وجهت بعض القيادات اليونانية الأخرى نفس المطلب لفرنسا وروسيا، وهو ما وضع مزيدا من الضغوط على «كاننج» للتحرك لتسوية هذا الأمر مع روسيا.

وبالفعل بدأ «كاننج» فى التفاوض المباشر مع روسيا على المبادئ العامة التى قد تكون مقبولة لكل الأطراف الأوروبية لتسوية الثورة اليونانية، وذلك على أثر إدراك بريطانيا أن تدخل روسيا فى الثورة اليونانية مسألة وقت لا غير. وقد أوفد «كاننج» «اللورد ويلنجتن»(*) إلى روسيا للتفاوض مع القيصر الروسى حول سبل تسوية الأزمة اليونانية والتوصل إلى اتفاق مشترك إن أمكن.

وقد أسفرت جهود المبعوث البريطانى عن التوصل إلى صيغة مقبولة مع روسيا تضمن مشاركة جميع الدول الأوروبية فى تسوية الأزمة اليونانية إذا ما لزم ذلك، وهى الجهود التى أدت إلى التوقيع على بروتوكول ٤ إبريل ١٨٢٦ بين بريطانيا وروسيا، والذى بمقتضاه تم الاتفاق على النقاط التالية لتسوية الوضع فى اليونان:(١٧).

* التوصل إلى صيغة تضمن منح اليونان الحكم الذاتى فى نطاق السيادة العثمانية، على أن يتم ذلك بواسطة المساعى البريطانية عند السلطان.

* قيام بريطانيا بالتوسط بين السلطان والقيصر الروسى لتسوية الخلافات بينهما.

* إقرار الدول الأوروبية الكبرى بعدم وجود أية مطامع لها فى اليونان أو أراضى الدولة العثمانية.

(*) اللورد ويلنجتون هو بطل معركة واترلو الشهيرة، والذى تولى مقاليد وزارة الخارجية على أثر وفاة كاننج قبل أسابيع قليلة من معركة «نوارين».

* قيام كل من فرنسا والنمسا وبروسيا بالمشاركة فى ضمان تسوية الثورة اليونانية إذا ما رغبوا.

وكان أحد الشروط الروسية للتوقيع على البروتوكول هو قبول بريطانيا للإنذار الروسى المقدم للدولة العثمانية، وهو ما اضطرت بريطانيا لقبوله تفاديا لعرقلة جهودها الدبلوماسية وبدء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية. وقد أسفرت الدبلوماسية المتشددة «لنيقولا الأول» عن إذعان السلطان للمطالب الروسية، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية «أكرمان» فى أكتوبر عام ١٨٢٦، والتى وافق فيها على مبادئ البروتوكول، وقدم لروسيا تنازلات كبيرة فى مجال إدارة مقاطعتى الدانوب وصربيا[١٨]، حتى لا يفتح على نفسه جبهة مع روسيا فى ظل اشتعال الثورة اليونانية.

إذا كانت هذه الاتفاقية قد سوت الخلافات مؤقتا على الجبهة الشرقية لأوروبا بين الدولة العثمانية وروسيا، إلا أنها لم تنه الخلافات بينهما فيما يتعلق بالثورة اليونانية، بل أنها كانت الخطوة الأولى لإذلال السلطان واستغلال انشغاله بالثورة اليونانية لتسوية خلافات الحدود، فكان الهدف النهائى لروسيا مد نفوذها فى المقاطعتين وصربيا على حساب السيادة العثمانية، تمهيدا للتدخل الروسى فى الثورة اليونانية فى مرحلة لاحقة، وهو الأمر الذى فرض على الدبلوماسية البريطانية التدخل لاحتوائه.

وفى واقع الأمر أن فرنسا والنمسا كانتا غير متحمستين لهذه المبادرة البريطانية الروسية المشتركة، إذ إن الأزمة اليونانية وفقا لهما كانت أمرا يخص أمن النظام الأوروبى ككل، ومن ثم؛ وجب التوصل إلى صيغة البروتوكول بالتشاور المسبق لاسيما وأن الأمر يتعلق بأزمة تهم كل الأطراف الأوروبية، فضلا عن أن الطرفين رفضا مبدأ التدخل فى الثورة، ناهيك عن إمكانية التدخل العسكرى التى ألمح إليها البروتوكول.

وكان واضحا أن النمسا كانت أشد معارضة من فرنسا، فعندما نما إلى علم «مترنيخ» توقيع البروتوكول كتب يقول «إن التحالف الذى يعتمد عليه السلام والاستقرار فى القارة الأوروبية قد مات»[١٩]، وكان «مترنيخ» بهذا ينعى التحالف المقدس المبنى على المبادئ المحافظة.

أما فرنسا فقد كانت أقل معارضة للبروتوكول، فلقد كان التوتر يسيطر على النظام الأوروبى إثر تدهور العلاقات بين روسيا والدولة العثمانية، فضلا عن أن هذا الاتفاق كان متمشيا مع المصالح العامة للنظام الأوروبى من حيث عدم تأثيره المباشر على توزيعات القوة، كذلك فإنه لم يعزل أيا من الدول الكبرى الراغبة فى لعب دور فى تسوية هذه الأزمة، بل على العكس، فقد فتح المجال أمام اشتراكهم فى تنفيذ ما اتفق عليه. ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تعتبر حلا وسطا بجميع المقاييس الأوروبية، حيث إن الثوار اليونانيين لم ينالوا الاستقلال، وهو ما لا يعد مخالفة للعقيدة المحافظة السائدة فى النظام الأوروبى، بل أنه كان مقصورا على الحكم الذاتى فقط.

وقد استطاع «كاننج» خلال زيارته لفرنسا فى سبتمبر ١٨٢٦ أن يقنع فرنسا ليس فقط بقبول البروتوكول، بل بالانضمام إلى أية تسوية أوروبية جماعية للثورة اليونانية، مؤكدا للفرنسيين أن البرتوكول هو خير أداة للحفاظ على توزيعات القوة فى أوروبا، وإبعاد شبح التدخل الروسى المنفرد.

وبالفعل انضمت فرنسا دون النمسا وبروسيا، ووجهت جهودها الدبلوماسية لتحويل هذا البروتوكول إلى اتفاقية دولية تكون أساسا لتسوية الأزمة اليونانية. وقد تم الاتفاق بين الدول الثلاث الكبرى على عدم حصول أى منهم على أى مكاسب أثناء تسوية القضية اليونانية، وهذا تعبير صادق عن سعى هذه الدول للمحافظة على توزيعات القوة داخل النظام الأوروبى بتطبيق مبدأ «الحرمان المتبادل» كبديل لمبدأ «المكافأة المتبادلة» الذى ذكرناه فى الفصل الأول، وهو ما يحافظ على توزيعات القوة القائمة فى القارة الأوروبية.

وفى ظل هذه الظروف، ولدت معاهدة لندن فى ٦ يوليو ١٨٢٧ بين القوى الثلاث

استنادا على المبادئ الأساسية لبروتوكول ١٨٢٦، إلا أن الاتفاقية أضافت شرطين أساسيين، أولهما إعلان وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة، ولو رفض السلطان الإذعان لهذا الشرط، فسيتم فرض تسوية عليه من قبل الدول الأوروبية. وثانيهما قيام الدول الأوروبية بتعيين ممثلين لها فى اليونان للتفاوض على وقف إطلاق النار(٢٠).

وهكذا بدأ النظام الأوروبى فى تنفيذ آلية توازن القوة، حيث يمكن اعتبار اتفاقية لندن هى ميلاد التحالف الذى سيعمل على المحافظة على التوازن الداخلى للنظام بحيث لا تستطيع روسيا التدخل فى اليونان بمفردها. وقد أكد «كاننج» هذا التوجه عندما أشار فى أحد رسائله إلى « . . . إنه فى حالة استخدام القوة فى اليونان فلابد لإنجلترا أن تعمل مع روسيا حتى تستطيع أن تحجمها»[٢١]، وهو ما نجحت فيه بريطانيا تماما، وفرنسا بدرجة أقل.

وقد لعبت الاتفاقية دورا مهما فى عدم السماح لمصر بالتواجد العسكرى فى النظام الأوروبى، فالدول الأوروبية لم تكن ستسمح للقوة المصرية الصاعدة بالتحكم فى شرق البحر المتوسط، وهى المنطقة التى تربطها بأوروبا مصالح سياسية وإستراتيجية وتجارية. ومن هذا المنطلق كانت الدول الأوروبية مصممة على تقويض النفوذ العسكرى المصرى شرق النظام الأوروبى، والذى كان سيثير المشكلات حتما، خاصة وأنها مناطق مكتظة بالثورات والقلاقل السياسية، بما لا يتحمل معه إضافة لاعب سياسى جديد كمصر يكون وجوده سببا فى المشكلات أكثر منه إضافة للأمن والاستقرار.

وإذا ما أردنا أن نقيم هذه الاتفاقية فإنها حققت من وجهة النظر الأوروبية النتائج المهمة التالية:

* تحجيم النفوذ الروسى المنفرد جنوب شرق القارة الأوروبية.

* المحافظة على الأمن الأوروبى فى جنوب القارة بمنع اندلاع حرب واسعة النطاق أغلب الظن أنها كانت ستشمل كل الدول الأوروبية الكبرى.

* ضمان التسوية الجماعية للثورة اليونانية بالوسائل التقليدية لآلية توازن القوة وعلى رأسها إقامة تحالف أوروبى قوى.

* المحافظة على خريطة توزيعات القوة من خلال إقرار مبدأ عدم استفادة أى من الدول الكبرى من جراء التسوية الجماعية للأزمة اليونانية.

* عدم إضافة عنصر قوى جديد ـ مصر ـ داخل الأسرة الأوروبية.

* عدم استفزاز بعض الدول الأوروبية المحافظة وعلى رأسها النمسا، وذلك

بعدم منح الثوار اليونانيين حق الاستقلال حتى لا تكون سابقة يمكن للقوميات الأخرى فى أوروبا الاستناد عليها لبدء ثوراتها، فقد ضمنت الاتفاقية استمرارية التقاليد المحافظة فى القارة الأوروبية، ولكن ذلك لم يستمر لمدة طويلة.

وبتوقيع اتفاقية لندن لم يتبق سوى الشق الخاص بالتدخل الفعلى لتنفيذها، أو مرحلة تدخل التحالف تمشيا مع قواعد وآليات توازن القوة، أى التدخل لفرض تسوية للمسألة اليونانية وحسمها وفقا للاتفاقية، وهو الأمر الذى أتى بأسرع مما توقعه السلطان ومحمد على، فلقد قامت الدول المتحالفة بالتدخل الفورى فى الثورة اليونانية فى إطار الحدود المرسومة لها بمقتضى معاهدة لندن ١٨٢٧، فبدأت نشر أساطيلها تدريجيا فى المنطقة، وتفويض مبعوثيها فى اليونان والأستانة للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الثوار والدولة العثمانية.

وقد وضعت هذه التطورات محمد على فى موقف لا يحسد عليه، فقد أدرك الوالى المصرى أن استمرار تواجده العسكرى فى «المورة» سيؤدى فى النهاية لهزيمة جيشه الوليد، وزعزعة علاقاته مع الدول الأوروبية من ناحية، ولكنه إذا ما قرر الانسحاب من ناحية أخرى، فإنه سيكسب عداوة السلطان، وفى كلتا الحالتين فإن ولاية «المورة» سوف تحصل على الحكم الذاتى، وهو ما يعنى ضياع حلم إسنادها إليه.

لقد كان على محمد على مواجهة هذه المعضلة السياسية للتوصل إلى حل بشأنها، فتفتق ذهنه إلى محاولة الاتفاق مع بريطانيا للخروج من هذا المأزق بأفضل مكاسب ممكنة، كمساندة بريطانيا له فى تطوير قدراته العسكرية مثلا، بحيث لا يعد تدخله فى هذه الثورة مغامرة خاسرة من الأساس. وبالفعل جرت مفاوضات بين محمد على وبريطانيا عن طريق النقيب «كرادوك»، أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية البريطانية فى باريس والذى تم إيفاده لمهمة خاصة فى مصر. وبينما كان محمد على يعمل على الحصول على أية مكاسب مقابل انسحابه من اليونان، كانت التعليمات الصادرة لـ «كرادوك» واضحة.

وخلال مقابلة جانبية بين محمد على والقنصل البريطانى أشار محمد على إلى

أنه على أتم استعداد للانسحاب من «المورة»، مؤكدا أن «سوريا ودمشق فى متناول يدى، فلو وافقت حكومتكم على مساعدتى كما أتمنى، وإذا ما اعترفت باستقلالى كحاكم ذى سيادة مستقلة، . . . فسأكون سعيدا بذلك»[٢٢]، ولكن هذا كان يتعارض تماما مع السياسة البريطانية الداعية للحفاظ على وحدة الأراضى العثمانية وكيانها فى مواجهة التوسعات الروسية المحتملة، وهو ما دفعها لرفض المطالب المصرية. ولكن هذا لم يضعف من عزيمة محمد على للمراهنة على بقية الدول الأوروبية، فقد أبى الانسحاب من اليونان متخيلا أن هامش المراوغة والمساومة لا يزال كبيرا، وأن هذه الدول قد تصل إلى حل وسط مرض يمكن بمقتضاه أن يحقق أى مكسب لقاء انسحابه. ولكن الدول الأوروبية المتحالفة كانت تعد قواتها البحرية فى المتوسط، فكونت قوة بحرية كبيرة من أساطيل فرنسا وروسيا والدول الأوروبية الأخرى تحت قيادة الأميرال البريطانى «كودرنجتون»، والذى كانت تعليماته هى فرض وقف إطلاق النار الذى ارتضته أوروبا للأزمة اليونانية.

وبالفعل بدأ الأسطول الأوروبى المشترك التفاوض مع نظيره المصرى والعثمانى، وقد فرض الأول وقف إطلاق النار على الثانى مؤكدا استعداد الدول الأوروبية لاستخدام القوة لتحقيق ذلك. وقد فاتح «كودرنجتون» إبراهيم باشا فى أمر انسحابه من الحرب، ولكن البطل المغوار آثر الانتظار لحين ورود تعليمات من والده. ولكن سوء نية «كودرنجتون» ورجاله كان واضحا من البداية، فقد بدأ يعمل على التطبيق غير المتوازن لوقف إطلاق النار، وذلك من خلال الضغط على إبراهيم باشا دون ممارسة ضغط مشابه على الثوار اليونانيين.

لعله يكون القدر أو سوء الفهم كما تدعى بعض المصادر الأوروبية، ولكنه أغلب الظن سوء النية، هى التى أدت إلى انهيار الوضع فى «المورة» ونشوب معركة «نوارين البحرية» الشهيرة فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧، والتى أسفرت عن قيام الأسطول الأوروبى بهزيمة وإغراق الأسطول المصرى ـ العثمانى.

إن كثيرا من المراجع التاريخية المصرية اتهمت القوى الأوروبية بتدبير هذه المعركة لتدمير القوة المصرية الناشئة[٢٣]، والواقع أن ملابسات هذه المعركة تشوبها بعض الغرابة، ولكنها لا تنفى بأى حال من الأحوال تقييم هذه المراجع، فالثابت أن

التعليمات الصادرة للأسطول الأوروبى كانت وقوفه كعازل بين الأطراف المتحاربة، The interposition between the warring parties دون الدخول فى حرب مع أى من الطرفين، غير أن التعليمات اللاحقة لرئيس الوزراء البريطانى، والتى نقلها السفير البريطانى فى الأستانة، أضافت مزيدا من الغموض، إذ نصت على «أن روح اتفاقية لندن هى التدخل السلمى مصحوب بنوصية للاستعراض الودى للقوة»: أو كما وردت بالنص الإنجليزى(٢٤):

((The spirit of the Agreement was peaceful interference, recommended by a friendly demonstration of force)).

إن التعبير كما هو واضح أمامنا مبهم ومعانيه غير مستقرة تصل إلى حد التناقض، فماذا كان قصد «كاننج» من هذه التعليمات؟ قد يكون هدفه منها مجرد إرهاب القوات المصرية العثمانية، أو أنه كان يعمل على اندلاع حرب بين الأسطولين دون تعليمات واضحة. بغض النظر عن نوايا «كاننج»، إلا أنه كان يجب أن يعى أن «الاستعراض الودى للقوة» ستفسره معظم القيادات العسكرية، إن لم تكن كلها، على أنه بمثابة الضوء الأخضر لاستخدام القوة، خاصة وأن «كودرنجتون» ذاته كان معروفا بتعاطفه الشديد مع الثوار اليونانيين، كما أن الأميرال الروسى المشارك كان دائم الإلحاح عليه لاستخدام الخيار العسكرى رغبة منه فى إنزال الهزيمة بالأسطول العثمانى. وأيا كانت التفسيرات أو المبررات التى صاغها المؤرخون فإن شبهة سبق الإصرار والترصد من قبل «كاننج» والتحالف الأوروبى لم تكن بعيدة عن التصديق.

فى حقيقة الأمر أن الحجج والأسانيد التى يمكن صياغتها لتأييد وجود سوء نية أوروبية أو عدم وجودها متعددة، فيمكن مثلا اعتبار المعركة وليدة الخطأ لعدد من الأسباب على رأسها:

* أن السياسية البريطانية والفرنسية على حد سواء تساند الدولة العثمانية بصفة عامة.

* أن فرنسا لم تكن لتحارب نفس الجيش المصرى الذى ساهمت فى بنائه.

* أن معاهدة لندن لم تتضمن فى بنودها توجيه ضربة عسكرية لأى من الطرفين.

* أنه من غير المعقول أن تقوم بريطانيا بالتواطؤ مع روسيا لهزيمة الدولة العثمانية.

غير أنه يمكن صياغة عدد من الدلالات والقرائن التى ترجح سوء نية «كاننج» والتحالف الأوروبى، منها:

* أن اتفاقية لندن ألمحت إلى فكرة فرض التسوية على الدولة العثمانية صراحة، وهو ما لا يستبعد معه استخدام الخيار العسكرى لتحقيقه، وذلك برغم عدم الإشارة صراحة لهذا الأمر.

* أن التعليمات الصادرة إلى «كودرنجتون» كانت غير واضحة عن عمد، ووقعها على القائد العسكرى غير وقعها على السياسى أو الدبلوماسى، فالقرارات العسكرية تصاغ بوضوح مثل «استخدام القوة إذا ما لزم الأمر». ولكن التعبير المستخدم مبهم ويفتح المجال أمام تأويلات عديدة، ولا يمكن لأسطولين فى حالة مواجهة وتوتر أن يقوم إحداهما «باستعراض القوة» دون أن يسفر هذا الاستعراض عن معركة واسعة أو صدام مسلح على أقل تقدير، فوضع كهذا لا يحتمل مثل هذا الاستعراض، و«كاننج» بخبرته وحنكته السياسية لابد أنه كان مدركا تمام الإدراك خطورة تعليماته.

* إن الدول الأوروبية لم تكن سعيدة بالتواجد المصرى شرق القارة الأوروبية وكانت تسعى للخلاص منه، وهذه حقيقة تاريخية لا مناص منها.

وأيا كانت الأهداف أو النتائج التى أسفرت عنها معركة «نوارين البحرية»، فإن السياسيين الأوروبيين ذهلوا من الأحداث المتلاحقة، خاصة بريطانيا التى فوجئ وزير خارجيتها الجديد «ولينجتون» بالوضع المتدهور، وهو ما أصابه بحالة من الذهول والتخبط. وقد كان وقع «نوارين» شديدا على بقية الساسة الأوروبيين، فأحد منهم لم يتصور أبدا أن تكون النتيجة هى اندلاع حرب ضد الدولة العثمانية، وبالتعاون مع روسيا عدوها اللدود!

وقد كان وقع الهزيمة قوى للغاية على محمد على ذاته، فقرر سحب ما تبقى من أسطوله وقواته من اليونان حفاظا عليهما، وهو ما أغضب السلطان العثمانى وزاد

من عدم الثقة بينهما . وفى واقع الأمر أن تقدير محمد على كان سليما ، إذ إن التعنت فى مثل هذه الأمور ، كما اتضح فيما بعد ، أسفر عن دخول الدولة العثمانية فى مواجهة سياسية مع باقى الدول الأوروبية ، وفى مواجهة عسكرية مع روسيا التى أعلنت عليها الحرب ، وألحقت بها سلسلة من الهزائم ، وهو ما اضطر السلطان العثمانى للرضوخ والتوقيع على اتفاقية أدريانوبول Adrianopole التى ضمنت الحكم الذاتى لليونان ، ومهدت لاستقلالها بعد سنوات قليلة .

هكذا حسمت مسألة الثورة اليونانية بآليات توازن القوة داخل أوروبا ، فها هى الدول الأوروبية الكبرى تتفق على المبادئ العامة لتسوية الأزمة الأوروبية ، وتقيم تحالفا من الدول الثلاث المعنية (بريطانيا-روسيا-فرنسا) لتنفيذ هذه التسوية توجته بمعاهدة دولية ، وقام هذا التحالف بالتدخل العسكرى للتعامل مع مصدر الخطر والذى كان من وجهة النظر الأوروبية هو محمد على والدولة العثمانية . ويلاحظ أيضا أن هذه الدول لم تخل بمبدأ توزيعات القوة داخل النظام الأوروبى عندما سوت مسألة الثورة اليونانية ، بل أنه تم الاتفاق على أن تتم التسوية فى إطار مبدأ «الحرمان المتبادل» كبديل لمبدأ المكافأة المتبادلة . وقد كان هذا أول احتكاك لمصر بآلية توازن القوة الأوروبية ، ولكنه لم يكن الأخير .

وإذا كانت مصر قد خسرت الحرب فى المورة ، فإن كشف الحساب الختامى لهذه المغامرة العسكرية ، يمكن صياغته فى النقاط التالية :

أولا : خرجت مصر من الحرب بهزيمة عسكرية ، إذ إنه لم يكن من المنطقى ، على الرغم من التقدم النسبى للجيش النظامى المصرى الحديث ، أن يصمد أمام قوات لا طاقة له بها من حيث العدة والتقدم برغم أن أبناء مصر لم تنقصهم الروح القتالية العالية .

ثانيا : لم تسفر الحرب عن أية مكاسب مادية أو سياسية لمصر ، حيث إنها لم تتلق ثمنا لدخولها الحرب ، أو حتى لانهزامها فيها ، فلم تحصل مصر على المورة أو أى تعويض آخر باستثناء الاحتفاظ بجزيرة كريت ، ولا حتى رضاء السلطان عن الوالى المصرى ، على الرغم من أن العلاقة بين مصر والسلطان يمكن تقييمها بالمثل القائل «إن لم تكن تضر فهى لا تنفع» .

ثالثا : أثبتت الحرب بما لا يدع مجالا للشك أن النظام الأمنى الأوروبى كان يمشى على توازنات القوة الخاصة به ، وعلى أنماط من حسابات القوة المبنية على التوازنات الجيوستراتيجية الدقيقة ، والتى لا يُسمح لأى من أعضاء النظام العبث بها . وقد أثبتت الأحداث صدق هذا التوازن فيما بعد ، إذ استقلت اليونان تماما بموافقة الدول الكبرى تحاشيا لاستمرار التوتر والحرب بين روسيا والباب العالى ، وما قد يسفر عنه ذلك من صدام أوروبى شامل . وكانت إشارة مغامرة المورة واضحة لمصر بعدم المساس بهذا التوازن ، ولكن روح المغامرة نفسها هى التى دفعتها مرة أخرى لهز هذا التوازن بعد خمس سنوات من حرب المورة .

رابعا : بات من الواضح للجميع ، بما فيهم محمد على ، أن المراهنة على النظام الأوروبى أمر دقيق للغاية لأن الهيكل الأمنى الخاص به موضوع بعناية فائقة ، وأن أية محاولة لاستقلال مصر أو فرض سيطرتها على المناطق المحيطة بهذا النظام ، أو أية خطوة تؤثر على الدولة العثمانية سلبا ، يستدعى تدخل الدول الأوروبية لمواجهة مصر .

خامسا : على الرغم من السلبيات العديدة التى منيت بها مصر من جراء الدخول فى حرب المورة ، إلا أن الحرب أسفرت عن نتيجة مهمة للغاية ، وهى تغيير النظرة الأوروبية لمصر والتى بدأ ينظر لها على أنها دولة قوية شبه مستقلة ، وليس على أنها ولاية تابعة للسلطان العثمانى .

ولقد شهدت الفترة التالية لحرب المورة دخول مصر كطرف مؤثر فى النظام الأمنى الأوروبى ، وبدأت الدول الأوروبية فى التعامل معها من منطلق كونها دولة صاحبة قرارها . وعلى الرغم من أن الدول الكبرى لم تبعث بسفراء لها فى مصر ، لأن السفراء لا يبعثون إلا للدول المستقلة ذات السيادة ، إلا أن القناصل الأوروبيين كانوا يعاملون فى مصر كأنهم سفراء من حيث الأهمية والتقرب لحاكم البلاد الفعلى .

وختاما فإن التدخل الأوروبى فى حرب «المورة» لصالح الثوار إنما هو انعكاس لسنة السياسة الدولية وهو تأثر السياسة بالأبعاد الثقافية والكيل بمكيالين ، فها هو

النظام الأوروبى يخالف التوجه المحافظ داخل النظام ويمنح اليونان حق تقرير المصير أولا كخطوة نحو الاستقلال التام، فلو أن هذه الثورة كانت فى ولاية الموصل مثلا، لما حرك النظام الأوروبى ساكنا لمساعدتها، ولكن نظرا للخلفية التاريخية والثقافية لكل المثقفين الأوروبيين فإن النظام استطاع أن يتنازل عن مبادئه لصالح الثورة اليونانية. ولكن هذه هى السياسة.

هوامش الفصل الثالث

(١) Harold Temperley. The Foreign Policy of Canning 1822-1827. P. 320.

(٢) 2.Henry Kissinger. A World Restored. P. 290

(٣) نفس المصدر، ص٢٨٦.

(٤) Temperly, op. cit. p. 325

(٥) نفس المصدر، ص ٣٢٠.

(٦) Kissinger, op. cit. p. 293.

(٧) Marriott, op. cit. p. 209

(٨) Temperly, op. cit. p. 338

(٩) الرافعى، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(١٠) Sinasi Altundag. Kavalali Mehmet Ali Pasa: Misr Messelesi. P. 28. يعد هذا الكتاب من أفضل المراجع التركية بالمسألة المصرية للمرحوم البروفيسور سناسى التوندا، وعنوان الكتاب «محمد على باشا من قوله والمسألة المصرية».

(١١) صبرى، مرجع سابق، ص ٩١.

(١٢) Marsot, op. cit. p. 207.

(١٣) لمزيد من المعلومات عن سير المعارك الحربية فى المورة راجع زكى ص ١٧٧-٢٤٢ و دودويل، مرجع سابق، ص ٨٥-٩٩.

(١٤) نفس المصدر، ص، ٩٣.

(١٥) Wood, op. cit. p. 156. مرجع سابق.

(١٦) Marriot, op. cit. p. 215.

(١٧) Temperly, op. cit. p. 586-7

(١٨) Zia Nur Aksun. Osmanli Tarihi , p. 193.

(١٩) Anthony Wood. Nineteen Century Britain. p. 155.

(٢٠) نفس المصدر، ص-٣٤٨.

(٢١) نفس المصدر ص-٣٤٨.

(٢٢) دودويل، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٢٣) الرافعى، مرجع سابق، ٢٠٨-٢١٤، ذكى: ٢١٦-٢٢٣.

(٢٤) Temperly, op. cit. p. 403.

الفصـــل الرابع

الصدام الأول مع الدولة العثمانية

«نحن ضد أية متغيرات جذرية فى توزيعات القوة لأن مثل هذه المتغيرات غالبا ما تكون نتيجة لحروب أو أنها تجلب الحروب».

من «بالمرستون» وزير خارجية بريطانيا
إلى سفير بريطانيا فى الأستانة

الصدام الأول مع الدولة العثمانية

لم تؤثر هزيمة حرب «المورة» على طموحات محمد على، فاستمر الرجل فى إعداد مصر عسكريا واقتصاديا للمواجهة المرتقبة والحتمية مع الدولة العثمانية للفوز بولاية سوريا والاستقلال، فلقد كان هذان الحلمان يسطران على محمد على، لاسيما وأن مغامرة «المورة» لم تقطع أواصر الود بين مصر والدول الأوروبية الكبرى، إذ سرعان ما انطوت صفحة «نوارين» بأسرع مما كان متوقعا، وعادت العلاقات بين مصر والدول الأوروبية إلى سابق عهدها، خاصة مع فرنسا التى استمرت فى تدريب وتحديث الجيش المصرى، وهو أمر لا يدعو للاستغراب، فآليات نظام توازن القوة تفرض على حليف اليوم أن يكون عدو الغد، والعكس صحيح، فهذا نمط طبيعى فى العلاقات الدولية، إذ إنه تم تقليم أظافر محمد على والقضاء على تواجد مصر العسكرى فى القارة الأوروبية، وبالتالى لم يكن هناك ما يمنع من عودة العلاقات مع مصر إلى سابق عهدها. غير أن طموحات مصر الإقليمية فرضت على هذه العلاقات مزيدا من التوتر إثر إقدام محمد على على ضم سوريا لحكمه، وهو ما نجم عنه صدام عسكرى مع الدولة العثمانية.

أهداف محمد على فى الشام:

لقد كان الهدف المصرى من الاستيلاء على الشام متعدد الأغراض، فمن الناحية الإستراتيجية فإن سوريا كانت الفناء الخلفى لمصر، والامتداد الإستراتيجى والطبيعى لها منذ بداية التاريخ، فهى البوابة الشرقية لمصر التى جاءت منها أغلب الحملات عليها، ومن ثم فالاستيلاء على سوريا هو تأمين لمصر. وقد أكد محمد على هذا الأمر لمبعوثه فى إستنبول عندما كتب يخبره بأن « . . . الشام ضرورة ملحة

للأمن المصرى»[١]، ولا عجب فى ذلك فقد كان هذا نفس ما توصل إليه عمرو بن العاص منذ اثنى عشر قرنا وعرضه على الخليفة عمر بن الخطاب. وقد أصاب تقدير محمد على مرة أخرى، فأمن الدولة المصرية الحديثة كان مرتبطا بالشام خاصة فى ظل عدم الثقة المتبادلة مع الدولة العثمانية، وهو ما سيجعل من سوريا ساحة المعركة المنتظرة فى حالة نشوب الخلاف مع السلطان، ومن ثم؛ تصبح سوريا هى المنطقة العازلة بين مصر والإمبراطورية العثمانية.

ولكن الأبعاد الإستراتيجية لم تكن الدافع الوحيد وراء الحملة المصرية على الشام[٢]، فالمنافع السياسية لم تكن أقل أهمية، فطموحات محمد على كانت تهدف إلى بناء إمبراطورية عربية تكون قاعدتها مصر، وهو ما لم يكن ليتم إلا بضم سوريا، فضمها لمصر معناه فى النهاية إضفاء شرعية على الإمبراطورية العربية المنتظرة نظرا لأن سوريا كانت دائما أحد الأضلع الثلاثة التى قامت عليها معظم الدول الإسلامية الكبرى، كما أنها كانت معقل العروبة منذ الدولة الأموية، فضلا عن كونها درة تاج أية دولة إسلامية مع مصر والحجاز.

وقد عبر إبراهيم باشا عن هذا الهدف أثناء حملة الشام فذكر أن الهدف من الحرب كان قطع كل الصلة بين الولايات الناطقة باللغة العربية والتركية[٣]، فكانت هذه أول خطوة نحو إقامة الدولة العربية الكبرى فى مصر والشام والجزيرة العربية والسودان. ويضاف إلى كل هذه الاعتبارات، أن ضم سوريا كان كفيلا بجعل شرق البحر المتوسط بحيرة عربية خالصة، فضلا عن سيطرة هذه الدولة الفتية على منطقة مهمة من طرق التجارة بين الشرق والغرب.

ومن الناحية الاقتصادية فإن سوريا كانت من أغنى مقاطعات الدولة العثمانية، وضمها لمصر كان حتما سيثريها، علاوة على أنها كانت مصدرا مهما لإمداد الجيش المصرى بالمجندين، وتوفير الأخشاب للبحرية المصرية، بالإضافة لكونها مصدرا مهما لجباية الضرائب لتمويل فتوحات الجيش المصرى[٤].

إذا كان من المقدر لمحمد على تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية وإعلان سيادته على مصر وإمبراطوريته الفتية بعد ضم سوريا إليها، فإن هذه المشاريع كانت حتما ستترجم إلى حرب مع الدولة العثمانية، والتى لم تكن ستسمح بذلك،

فمصر كانت درة التاج فى الإمبراطورية لاسيما بعد نهضتها الحديثة. وقد تنبأ محمد على بهذا الموقف، وعكف على انتهاز الفرصة المناسبة من أجل تحقيق هدفه تمهيدا للاستقلال، بيد أن المشكلة ظلت فى أن هذا الصدام العسكرى لم يكن سينظر له على أنه مجرد حرب داخلية فى الدولة العثمانية، بل أن الأمر كان حتما سيتحول إلى مشكلة دولية تجذب انتباه الدول الأوروبية الكبرى لكون الدولة العثمانية مرتكزا مهما لمعادلة التوازن الأوروبى فى الشرق، وهو ما جعل محمد على يبحث عن أفضل توقيت يسمح له بتحقيق أحلامه فى وقت تكون فيه الدول الأوروبية الكبرى منشغلة ضمانا لتوفير أقل معارضة ممكنة، وهو ما تطلب قراءة فى أحوال النظام الأوروبى واستغلال أفضل الأوقات لبدء مشروعه الجديد، وقد وقع اختيار محمد على نهاية عام ١٨٣١ تاريخا لبدء تنفيذ هذا المخطط.

وقد كان التوقيت الذى اختاره محمد على بالفعل أفضل التوقيتات على جميع الجبهات نظرا لأن الظروف السياسية فى هذه الوقت وضعت الدولة العثمانية والنظام الأوروبى بأكمله فى موقف ضعيف استغله محمد على أفضل استغلال، فكان اختيار التوقيت هو العامل الأول لنجاح مغامرة ضم الشام.

لقد كانت أوضاع الدولة العثمانية مضطربة، وهو ما جعلها فى حالة يرثى لها لاسيما فى أعقاب اتفاقية «أدريانوبول» مع روسيا عام ١٨٢٩، فإلى جانب خسارتها لليونان، فقد خسرت الدولة العثمانية جزءا كبيرا من جيشها، فضلا عن أموال طائلة فى صورة تعويضات حرب لروسيا. ويضاف إلى كل هذه المصائب التى منيت بها الدولة العثمانية أن جيشها كان فى أضعف حالاته، فلقد شرع السلطان محمود الثانى فى تطبيق إصلاحاته العسكرية المسماة بالنظام الجديد أو "Nizam-i-Jedid" لبعث الحياة فى الجيش العثمانى المتهالك، متأثرا بالنجاح الذى حققه محمد على فى مصر. وكانت أولى خطوات هذا التحديث هى التخلص من فيالق «الإنكشارية» عام ١٨٢٦ (٥) فى مذبحة تشبه مذبحة القلعة التى دبرها محمد للقضاء على المماليك. وقد كانت هذه الفيالق هى عماد الجيش العثمانى القديم، فانعكس التخلص منها على أداء ومستوى الجيش العثمانى بصفة عامة أثناء «حرب المورة» وما تبعها من حروب مع روسيا، لذا فإن الوضع العسكرى للدولة العثمانية كان ضعيفا وحرجا نظرا لعدم استقرار الفلسفة العسكرية الجديدة بعد.

وعلى الرغم من أن حالة الدولة العثمانية قبل ١٨٣١ كانت تسمح بشن الحرب عليها واستغلال فرصة هزيمتها العسكرية على أيدى روسيا للشروع فى ضم سوريا لمصر، إلا أن الأوضاع فى القارة الأوروبية لم تكن مواتية بالقدر الكافى، وكان تخوف محمد على الرئيسى هو المعارضة الأوروبية المتوقعة، وهو التخوف الذى كان فى محله، فكان من المتوقع أن تنظر الدول الكبرى لهذا المشروع على اعتباره تهديدا لمستقبل الدولة العثمانية ودورها المهم فى التوازن الأمنى فى القارة الأوروبية، وهو ما سيتبعه معارضة أوروبية شديدة قد تحول بين محمد على وهدفه. ومما يذكر أن محمد على كان دائم الإشارة إلى هذا التخوف خلال مراسلاته مع ابنه إبراهيم باشا اعتقادا منه بأهمية أن تكون الساحة الأوروبية ممهدة لأية خطوة عسكرية، وبالتالى فقد كان عليه أن ينتظر أفضل مناسبة للمضى قدما فى مخططاته، وقد جاءت اللحظة المناسبة فى نهاية ١٨٣١.

لقد كانت التطورات التى شهدها النظام الأوروبى خلال عامى ١٨٣٠ و١٨٣١ تسمح بقيام مصر بمغامرة جديدة محسوبة، بل إن الفرصة كانت سانحة لهذه المغامرة فى ظل انقسام النظام الأوروبى إلى معسكر شرقى وآخر غربى، وهو ما مهد الطريق أمام محمد على للمضى قدما فى ضم سوريا والمطالبة باستقلال مصر عن الدولة العثمانية.

كما ذكرنا خلال عرض الموقف الأوروبى أثناء التدخل المصرى فى حرب المورة، فإن سياسة بريطانيا هدمت نظام «الكونجرس» ومعه التشاور بين الدول الكبرى داخل النظام الأوروبى فأعادت النظام إلى آليات توازن القوة تحت شعار رئيس وزرائها القائل «كل دولة لنفسها والله لنا جميعا»[٦]، وهو ما يعنى أن دول النظام الأوروبى سوف تسعى وراء مصالحها دون الالتزام بالدخول فى مشاورات إلا بالقدر الذى ستسمح به الظروف وفى حالة موافقة كل الدول إذا ووجهوا بخلل فى التوازن داخل نظامهم. وقد أثر هذا التطور على إعادة النظام إلى سابق عهده.

وفى واقع الأمر فإن النظام الأوروبى كان منقسما إلى تحالفين، يضم التحالف الأول فرنسا وبريطانيا، والثانى روسيا وبروسيا والنمسا، ولم يكن هذا الانقسام وليد السنوات التى تلت حروب المورة، بل إن جذوره ترجع إلى ما بعد انتهاء مؤتمر

«فيينا» عام ١٨١٥، وكان هذا الانقسام نتاجا طبيعيا لعوامل فكرية وأيديولوجية، ففى حين اتجهت الدول الأوروبية لقبول الحلف المقدس الذى اقترحه القيصر الروسى، فإنه سرعان ما عادت بعض الدول لوعيها السياسى والذى فرض عليها استبعاد العامل الدينى من المعادلة السياسية فى العلاقات فيما بينها، لذا نبذت فرنسا هذه الفكرة، فى حين رفضت بريطانيا هذا الحلف من أساسه. وأدت هذه التطورات إلى بداية انقسام أوروبى، فنجد بزوغ حلف محافظ يجمع روسيا والنمسا وبروسيا، مقابل حلف ليبرالى يجمع فرنسا وبريطانيا. بيد أن هذا الانشطار لم يمنع من قيام كل دولة بالعمل على تحقيق مصالحها، فاستمرت بريطانيا على سياستها التقليدية بتفريق وتشتيت أية وحدة أوروبية تحت راية أية دولة، والعمل على ضمان حرية التجارة؛ بينما اتجهت فرنسا لإثبات وجودها وعضويتها داخل النظام الأوروبى بنشر نفوذها فى شمال إفريقيا وإيطاليا وسوريا. وكان من الواضح عدم وجود أى تناقض إستراتيجى بين فرنسا وبريطانيا، وهو ما ساهم فى تقوية هذا التحالف.

وكان الوضع مختلفا بالنسبة للتحالف الشرقى، فكانت السياسة المحافظة الداعية للعمل المشترك ضد الحركات الثورية فى أوروبا هى التى جمعت بين هذه الدول(٧)، فعملت دول هذا الفريق، وعلى رأسها النمسا، على استغلال التحالف للعمل على كبت أية حركات ثورية للحفاظ على مفاهيم الشرعية السائدة. أما التحالف الغربى فإنه لم يكن مدفوعا بأية أيديولوجيات، وبالتالى فإن نظرته للحركات الثورية، ومفهومه للشرعية، كانت تحكمهما الظروف السياسية، فنجد هاتين الدولتين تساندان بعض الثورات لأسباب تتعلق بالمصلحة السياسية، وهو ما كاد يسفر عن اندلاع الحرب بين فرنسا والنمسا فى ١٨٣٠ بسبب الوضع الثورى فى إيطاليا(٨). كذلك فإن هذا الاختلاف أدى إلى حالات توتر عديدة فى العلاقات بين بريطانيا وروسيا بسبب مساندة الأولى للثورة البولندية.

وقد أدى التشكك فى النوايا التوسعية الروسية إلى مزيد من الانقسامات وتوتر العلاقات بين المعسكرين خاصة بسبب نواياها التوسعية تجاه الدولة العثمانية. وكانت النتيجة الطبيعية أن روح التعاون التى ظهرت فى النظام الأوروبى عقب الحرب ضد فرنسا الثورية و«نابليون»، والتى هى نفس الروح التى وحدت العمل

الأوروبى فى حرب «المورة» قد أزهقت مع اندثار الخطر المشترك على النظام، وتوجه كل طرف نحو تحقيق أهدافه الفردية.

ولم يكن الانقسام الداخلى فى النظام الأوروبى هو العامل الوحيد الذى أتى فى صالح محمد على، فلقد كان مطلع الثلاثينيات بداية لسلسة من الأحداث التى وجهت اهتمام الدول الأوروبية نحو مناطق متفرقة داخل النظام الأوروبى وبعيدا عن مصر والدولة العثمانية، وهو ما مهد الطريق لقيام محمد على بالاستيلاء على سوريا دون معارضة عسكرية أوروبية.

ولقد كانت السياسة الخارجية للدول الأوروبية تعكس عدم استعدادها للتدخل فى الحرب المصرية العثمانية الأولى فى حالة اندلاعها، فكان الاهتمام البريطانى منصبا على غرب القارة الأوروبية بسبب الأزمة البلجيكية والتى استحوذت تماما على اهتمامها على حساب تطورات المسألة المصرية، خاصة بعد أن تولى «بالمرستون» Palmerston مقاليد وزارة الخارجية، فقد أثار استقلال بلجيكا عن هولندا قلق بريطانيا، خاصة وأن البرلمان البلجيكى عرض ولاية العرش على أحد أقارب ملك فرنسا «لويس فيليب»، فكانت هذه الخطوة كفيلة بتحريك السياسة الخارجية البريطانية لاحتوائها، فهى الخطوة التى من شأنها التأثير سلبا على توزيعات القوة فى أوروبا، وتتعارض مع مواد اتفاقية «فيينا» عام ١٨١٥، والتى تعد مرجعية توزيع القوة فى النظام الأوروبى، فكانت هذه الخطوة كفيلة بمنح فرنسا ميزة كبيرة على اعتبار أن بلجيكا ستصبح حليفتها بحكم ولاية العرش، وهو ما دفع بريطانيا لإبداء معارضة شديدة تصل إلى مرحلة التهديد المستتر لفرنسا. وعلى أثر هذه الضغوط اضطر ملك فرنسا «لويس فيليب» رفض اقتراح البرلمان البلجيكى مما مهد الطريق لعودة التحالف البريطانى الفرنسى إلى سابق عهده، وتضافر جهودهما للعمل على استقلال بلجيكا، والاعتراف بكيانها المستقل فى مواجهة هولندا التى كانت ترى أن بلجيكا جزءا منها ورفضت فكرة الاستقلال.

وكان من الطبيعى أن يثير هذا الموقف سخط المعسكر الشرقى، والذى رأى فى مواقف التحالف الغربى سابقة خطيرة لدعم الثورات داخل النظام الأوروبى، وهو

ما دفع النمسا وروسيا وبروسيا لأخذ موقف شديد التحفظ من الثورة البلجيكية لأسباب أيديولوجية. وعلى حين اعتبرت فرنسا وبريطانيا الوضع فى بلجيكا - بحكم كونها الفناء الخلفى لهما - أمرا يخصهما فى المقام الأول لتعلقه بأمنهما القومى[٩]، فإن التحالف الشرقى رأى أن نشر الثورات فى أوروبا أمر يهم كل الأطراف ويؤثر على أمن القارة ككل، ومن ثم فتح المجال أمام اختلاف التوجهات والرؤى بين الفريقين.

وكما كان متوقعا، فقد وجهت الأزمة البلجيكية اهتمام «بالمرستون» بعيدا عن الشئون الدولية الأخرى، بما فيها العلاقة مع مصر والدولة العثمانية، والتى استمرت على سابق عهدها، حيث رفضت بريطانيا مزيدا من التعاون مع مصر للأسباب التى أوردناها من قبل، إلى الحد الذى دفع «بالمرستون» لرفض فكرة إقامة تحالف عسكرى مصرى بريطانى فى المنطقة[١٠]، وحقيقة الأمر هى أن بريطانيا كانت تهيئ نفسها عسكريا للتدخل فى الثورة البلجيكية فى أى وقت، ومن ثم فإنها لم تكن على استعداد لفتح جبهة فى المتوسط.

أما فرنسا، فقد بدأت تتبوأ مكانتها الدولية تدريجيا، وتسعى للتأثير على مجريات الأمور داخل النظام الأوروبى، وركزت دائرة اهتماماتها الخارجية على المناطق المجاورة لها فى القارة الأوروبية وفى البحر المتوسط، وبالأخص فى الجزائر، حيث حاولت استعادة مجدها دون الإخلال بتوزيعات القوة فى أوروبا. وقد أخذت المسألة الجزائرية حيزا كبيرا من اهتمام فرنسا، فكانت إحدى وسائل جذب انتباه الرأى العام بعيدا عن مشكلات فرنسا الداخلية. وقد بدأت اقتراحات عديدة فى الظهور، على رأسها فكرة استخدام مصر وجيشها الحديث المدرب على أيدى الفرنسيين للاستيلاء على الجزائر، وتشير المصادر التاريخية إلى أن مفاوضات جرت بالفعل بين «بولينياك» رئيس الوزراء الفرنسى ومحمد على بواسطة القنصل الفرنسى فى مصر، ولكن مصر لم تكن على استعداد للدخول فى هذه اللعبة السياسية. ونتيجة لهذه الأسباب وقعت الجزائر فريسة لأسوأ أنواع الاستعمار، وأدت هذه الأحداث إلى تغيير خريطة توازن القوة فى منطقة المتوسط، فعلاقات فرنسا القوية مع مصر والأقلية المسيحية فى لبنان، فضلا عن وجودها العسكرى فى الجزائر، جعل منها قوة كبرى جنوب البحر المتوسط، وهو ما ساهم فى عدم معارضة فرنسا الشديدة لقيام مصر بالاستيلاء على سوريا كما سنرى.

أما روسيا فقد أقبلت على سياسة جديدة تجاه الدولة العثمانية عقب انتهاء الحرب معها عام ١٨٢٩، فقد ثبت للقيصر الروسى بما لا يدعو مجالا للشك أن الدول الأوروبية لن تسمح له بالتوسع على حساب الدولة العثمانية جنوبا وشرقا، وبالتالى فالخيار العسكرى لم يكن ذا جدوى[١١]، فحتى «مترنيخ» الحليف التقليدى لروسيا لم يكن ليسمح لها بالاستيلاء على الدولة العثمانية ومفاتيح جنوب شرق أوروبا. وهكذا اضطر القيصر الروسى لتغيير سياسته التقليدية تجاه الدولة العثمانية لتحل محلها سياسة جديدة مبنية على الدبلوماسية النشطة والهيمنة السياسية. وقد وصف سكرتير الدولة الروسية الأول (وزير الخارجية تقريبا) الكونت «نسلرود» Nesselrode هذه السياسة الجديدة فى إحدى رسائله الدورية لسفرائه فى الخارج، فكتب يقول[١٢] «. . . إن حقبة جديدة قد بدأت فى علاقاتنا مع الدولة العثمانية باتفاقية «أدريانوبول»، فبدلا من العمل على تقويض الإمبراطورية، فقد قرر القيصر اتباع التحلى بخلقه الحميد وكرمه مع هذه الدولة. . . وإذا كنا سنسمح للحكومة التركية بالاستمرار فى أوروبا فإن سيطرتنا العليا على حكوماتها ستكون أكثر ملائمة لنا من قيام أية دولة أخرى على أطلال الدولة العثمانية فى أوروبا».

ومن هذا المنطلق أصبحت السياسة الروسية محصورة فى الأهداف التالية:

أولا: الوصول إلى أكبر قدر من السيطرة على مجريات السياسة العثمانية (الهيمنة السياسية)[١٣].

ثانيا: العمل على إبعاد أى نفوذ أوروبى آخر عن الدولة العثمانية.

ثالثا: الاستعداد لخوض الحرب ضد الدولة العثمانية إذا ما لزم الأمر. وكما أوضح «نسلرود» فإن الخيار أمام روسيا أصبح «. . . إما الاعتراف باستمرارية الإمبراطورية العثمانية على أنه أمر ممكن، أو الاعتراف باندثارها على أنه أمر حتمى»[١٤] ولكن روسيا قررت الالتزام بالخيار الأول لأن الدول الأوروبية الأخرى لم تكن لتسمح بالخيار الثانى. وحقيقة الأمر أن الدول الأوروبية الكبرى لم تصدق النوايا الروسية تجاه الدولة العثمانية، وظلت متشككة فى كل خطوة تأخذها روسيا تجاه الأستانة.

ونظرا للتغير الذى طرأ على السياسة الخارجية الروسية تجاه الدولة العثمانية، فقد فُرض على روسيا تعديل إستراتيجيتها فى منطقة المضايق والبلقان، فقد حققت اتفاقية «أدريانوبول» هدفا روسيا مهما تمثل فى فتح المضايق التركية للسفن التجارية فى البحر الأسود، وهو أحد الأهداف الروسية التقليدية، ولكن هذا لم يمنع الهدف الروسى الداعى إلى مد الخطوط الدفاعية الروسية إلى شرق وجنوب شرق أوروبا.

لقد فرضت طبيعة التوازن الأوروبى على روسيا البحث عن أفضل البدائل، فركزت جهودها على محاولة منع مرور السفن الحربية الأجنبية من المضايق التركية إلى البحر الأسود باعتبار أن ذلك سيكون عوضا مناسبا لعدم استطاعتها مد خطوطها الدفاعية جنوب شرق أوروبا. وقد كان خيار تأمين المضايق أسلم الخيارات المتاحة لروسيا حيث إنه لن يؤدى إلى معاداة الدول الأخرى عسكريا على الأقل، وهو ما نجحت روسيا فى تنفيذه من خلال اتفاقية «أونكار إسكيسلسى» الموقعة بينها وبين الدولة العثمانية عام ١٨٣٣ كما سيأتى ذكره.

بصفة عامة، فإن الأوضاع الإقليمية والدولية شجعت محمد على على القيام بمشروعه التوسعى فى سوريا، وذلك للأسباب التالية:

أولا: أصبح النظام الأوروبى غير متجانس، وهو ما سيجعل من تشغيل آليات توازن القوة ضد مصر كما حدث أثناء حرب «المورة» أمرًا محفوفًا بالمخاطر، نظرا لانقسام النظام الأوروبى إلى فريقين، لكل منهما توجهاته المختلفة، وهو ما سيحول دون اتفاقهم على مصر. وقد أثبتت الأمور حسن توقع محمد على.

ثانيا: وجود حليف أوروبى قوى يساند مصر بفضل العلاقة المتميزة بين مصر وفرنسا، والتى سمحت للأولى بالاعتماد على الأخيرة فى دعم وموازنة أى دور روسى أو بريطانى محتمل ضدها.

ثالثا: انشغال بريطانيا شبه الكامل بالتطورات المستجدة على الساحة البلجيكية، والتى زادت من هوة الخلاف بين الدول الكبرى بما لا يُتوقع معه أن تتدخل فى أية أزمة مصرية عثمانية. كما أن اندلاع الثورة البرتغالية استحوذ على

ما تبقى من الاهتمام البريطانى بسبب التوجه التقليدى البريطانى بالاهتمام بالأمور الجارية فى شبه الجزيرة الإيبرية بحكم التقارب الجغرافى، وهو ما يعنى تضاؤل فرص تدخل بريطانيا شرقى المتوسط.

رابعا: فى حالة ما إذا حاولت روسيا التدخل لمساندة الدولة العثمانية، فإن الدول الأوروبية الكبرى سيكون رد فعلها عنيفا للغاية، وهو ما سيؤدى إلى حالة من التخبط السياسى يمكن لمصر الاستفادة منها فى فرض الأمر الواقع بالاستيلاء على سوريا وإنهاء الأزمة بأسرع وقت ممكن.

ولقد دلت كل هذه الإرهاصات على أن الحرب مع الدولة العثمانية كانت ممكنة، ولا يتوقع تدخل الدول الأوروبية فيها لصالح الدولة العثمانية، خاصة وأن محمد على كان يدرك تماما أهمية هذه الدولة فى توازن الأمن الأوروبى، وهى أمور شجعته على المضى قدما فى تحقيق حلمه، لذا فإن النظام الأوروبى كان أكثر تقبلا لعدم اتخاذ موقف متشدد فى حالة حرب مصرية عثمانية فى ظل حالة التفتت السياسى التى كان يمر بها.

لقد مُهدت الأجواء على الساحة الأوروبية، وبقى على محمد على البحث عن ذريعة لبدء نشر قواته فى الشام، وبالفعل لم يجد الرجل مشكلة فى إيجاد هذه الذريعة فاستغل خلافاته مع والى عكا بسبب رفض الأخير تسليمه بعض المصريين الفارين من الخدمة العسكرية، وقام بمداهمة عكا فى أكتوبر ١٨٣١، وكان تعداد الجيش المصرى فى هذه الحملة قرابة ٢٥ ألف مقاتل تحت قيادة البطل المغوار إبراهيم باشا، وقدم الأسطول المصرى المساندة اللازمة للجيش فى هذه الحملة، فضرب عكا بالمدافع تمهيدا للاستيلاء عليها. واقتفى إبراهيم باشا خطوات «نابليون بونابرت» فى حملته على الشام، واستطاع فى مدة وجيزة سحق كل مقاومة ضد قواته، فدانت له معظم المدن الساحلية، وهو ما دفع باقى المدن السورية إلى الدخول طواعية فى حكم مصر، والذى طالما فضلته على الحكم العثمانى.

وقد ساعد على نجاح الجيوش المصرية فى حملتها هذه تضامن أهل الشام معها باعتبار إبراهيم باشا مخلصهم من وحشية الحكم العثمانى علاوة على كونه حامى حمى الدين بعد هزيمة الوهابيين، فضلا عن كونه بطل الحرب فى «المورة»(١٥).

وكان وضع الدولة العثمانية حرجا للغاية، فحاولت في بادئ الأمر التوفيق بين محمد على ووالى عكا وإقناع الأول بالصلح درءا لانتشار الحرب، وهو ما لم تنجح فيه. ومع توغل القوات المصرية في سوريا بات واضحا أن الهدف المصرى في النهاية هو الاستيلاء على الشام، ولكن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لقبول ذلك بطبيعة الحال، فتعامل السلطان محمود الثانى مع هذه الأزمة بمزيد من الغطرسة والثقة الزائدة في النفس والتى لا تستند إلى قوة حقيقية، وهو ما دفعه إلى عدم توخى الحذر اعتقادا منه أنه بإمكانه السيطرة على الموقف، وإلحاق الهزيمة بجيش مصر، فأعلن عصيان محمد على وخروجه على النظام والشرعية، وجهز قواته لهزيمة الجيش المصرى وعزل الوالى العاصى، ولكنه لم يكن يدرك قوة خصمه وخطورة وضعه.

وتمشيا مع السياسة الحماسية للسلطان، فقد جرد جيشا قوامه ستون ألف مقاتل تحت إمرة «حسين باشا» مدبر مجزرة الإنكشارية، وأصدر فرمانا بتعيينه واليا على مصر، ولكن الجيوش العثمانية لم ترق إلى مستوى الجيش المصرى. وعلى الرغم من بسالة الجيش العثمانى المعروفة، إلا أنه لم يملك الدافع الحقيقى للحرب، فضلا عن عدم وجود ترابط وطنى أو عرقى بين شراذمه المختلفة، فهو بمفهومنا اليوم، جيش متعدد الجنسيات، تم تجميعه من شتى المناطق في الإمبراطورية، ولذا فإنه كان يفتقر لروح الوحدة. ويضاف إلى كل هذا أن «حسين باشا» لم يكن ندا لإبراهيم باشا، فكان لاختلاف الخبرة بين القائدين أثره المباشر على سير المعارك.

لقد تباطأ الجيش العثمانى بلا مبرر تكتيكى خلال تحركاته لملاقاة الجيش المصرى، ولم يتحرك بالسرعة المطلوبة، فسقطت دمشق في أيدى إبراهيم في يونيو ١٨٣٢، واستمرت القوات المصرية في تحركها صوب الشمال دون مقاومة عثمانية تذكر. وعندما استعد الجيش العثمانى للتحرك، أخطأ قائده في توجيه تحركاته، فقسم الجيش إلى جزأين، وكانت النتيجة الطبيعية هزيمة الجزء الأول في معركة منفصلة في حمص، بينما بقيت القوات الأخرى معسكرة بالقرب من «لواء الإسكندرونة». وتقدم إبراهيم باشا صوب الجيش العثمانى، فدارت معركة «بيلان» في يوليو ١٨٣٢، ومُزق فيها الجيش العثمانى إربا، وتشتت فلوله في كل اتجاه. وقد استثمر إبراهيم هذه الفرصة للتوغل في الأناضول منتظرا تعليمات والده وبدا يعد العدة لمواجهة جيش عثمانى آخر كان السلطان محمود الثانى قد بدأ في تجهيزه.

التدخل الأوروبى لإنهاء الحرب:

وكما هو واضح، فإن الدول الأوروبية كانت منشغلة بالأحداث فى القارة الأوروبية، ولكن كل هذه الدول كانت ملتزمة بمبدأ موحد لا تحيد عنه، وهو الإبقاء على الدولة العثمانية ككيان سياسى فى مواجهة مصر، وبالتالى لم تنظر هذه الدول للحرب المصرية العثمانية على أنها مجرد حالة ثورة داخلية أو حرب أهلية، بل نظر لها على أنها حرب ضروس بدأت تشكك فى استمرارية الدولة العثمانية ككيان سياسى فعال فى التوازن الأوروبى، لاسيما بعد توغل إبراهيم باشا داخل الأناضول إلى أن وصل إلى «قونيه» التى تقع على بعد مسافة قصيرة من الأستانة. وعلى الرغم من ذلك فإن النظام الأوروبى لم يكن مستعدا لتحريك آليات توازن القوة لضمان العمل الأوروبى المشترك ضد مصر حمايةً للدولة العثمانية.

قد يكون من المستغرب خلال هذه الفترة أن بريطانيا أهملت مؤقتا سياستها التقليدية الداعية لحماية الدولة العثمانية لأسباب تتعلق بأزمة الثورة البلجيكية والتى كانت على أشدها، فضلا عن أن حكومة السير «جراى» حاولت الابتعاد عن دوامة مشكلات الدولة العثمانية مؤقتا[١٦] وقد دفعت بريطانيا ثمنا فادحا من وجهة نظرها فيما بعد، وذلك لعدم تحركها لمناصرة الدولة العثمانية وتركها فريسة للهيمنة الروسية كما سنرى. وفى حقيقة الأمر فإن الحكومة البريطانية لم تدرك خطورة الوضع فى الأناضول وسوريا برغم التحذيرات المتكررة من «ستراتفورد كانتج» السفير البريطانى فى الأستانة، والتى أوضح فيها إمكانية حدوث تحالف روسى عثمانى لاحتواء خطر التوسع المصرى[١٧] وقد حاول وزير الخارجية البريطانى «بالمرستون» طمأنة الدولة العثمانية، إلا أن مشكلات بلجيكا والبرتغال كانت تستحوذ على تركيزه تماما، وبالتالى بعث برسالة إلى «كانتج» أكد له فيها على رغبة بريطانيا فى «. . . الحفاظ على السلطان كحليف، وكصديق تقليدى، وعنصر مهم فى توازنات القوة الأوروبية»، [١٨] دون إبداء أى استعداد لنصرته عسكريا فى حرب مصر ضده، وذلك على الرغم من تعدد النداءات العثمانية لـ «ستراتفورد كانتج» بالمطالبة بتدخل بريطانيا لدعمها عسكريا ضد القوات المصرية.

لقد كان وضع الدولة العثمانية حرجا بعد هزيمتها العسكرية إلى الحد الذى

دفعها لإرسال بعثة عثمانية برئاسة «نامق باشا» فى جولة أوروبية لجمع مساندة الدول الكبرى لها فى حربها ضد الوالى المنشق، إلا أن مطالب السلطان لم تلق الصدى المتوقع فى العواصم الأوروبية، خاصة فى لندن، فحقيقة الأمر أن «بالمرستون» لم يكن مستعدا لأن يأخذ صف السلطان ويجر بلاده لحرب فى وقت كان الأسطول البريطانى يستعد لضرب هولندا، وتأمين سواحل القارة الأوروبية شمالا، كما أن الوضع المتردى فى البرتغال قد يستدعى التدخل العسكرى البريطانى فى أية لحظة. ويضاف إلى كل هذه العوامل أن «بالمرستون» كان على قناعة بأن هذا الصراع كان صراعا محدودا، ولن يؤثر على بقاء الدولة العثمانية، فالحرب لم تكن قد حُسمت بعد. وبناء على كل ما سبق، فإن الرد البريطانى على بعثة «نامق باشا» جاء مخيبا للآمال العثمانية، فقد تسلم خطابين موجهين من الملك ومن «بالمرستون» إلى السلطان العثمانى، يؤكدان من خلالهما مساندتهما له، ويوعدان بالعمل على الضغط على محمد على لسحب قواته من الشام دون الالتزام بأية مساعدات عسكرية(١٩).

وعلى عكس الموقف البريطانى، فإن الدبلوماسية الفرنسية قررت العمل على احتواء الأزمة بين السلطان والوالى المصرى(٢٠)، مستغلة فى ذلك نفوذها التقليدى مع مصر. وقد كانت فرنسا تخشى من عواقب استيلاء محمد على على الشام والتوغل فى الأناضول، وهو ما كان سيهدد الكيان العثمانى ويفتح المجال أمام التدخل الروسى فى شئون الباب العالى، غير أن تدخلها لنصرة مصر قد يمثل تهديدا للكيان العثمانى، ومبعثا للاختلال الأمنى، ودحرا لمعادلات توزيعات القوة فى القارة الأوروبية، لاسيما وأنه فى حالة انتصار مصر فسيؤدى ذلك إلى التدخل الروسى لصالح الدولة العثمانية، وهنا ستضطر فرنسا للتدخل لحماية حليفتها مصر، وهو ما قد يضعها فى طريق المواجهة العسكرية مع روسيا.

لقد كانت كل الخيارات أمام فرنسا معقدة للغاية، وشبح الحرب ضد روسيا لم يكن مستبعدا، ومن ثم، بقى هناك توجه واحد، وهو محاولة نزع فتيل الأزمة فى أسرع وقت عبر الوساطة السريعة مع الدولة العثمانية.

وفى واقع الأمر فإن فرنسا لم يكن لديها مانع حقيقى من قيام مصر بضم الشام

لحكمها، فالعلاقة بين فرنسا ومصر علاقة اختيارية وطيدة تتناسب مع الأهداف الفرنسية فى البحر المتوسط، أما الوجود العثمانى فهو فى النهاية ضرورة تفرضها الظروف الإستراتيجية الأوروبية. ومن هذا المنطلق بات على فرنسا التوفيق بين هذين الموقفين، حماية للدولة العثمانية من ناحية، ومساندة لحليفها من ناحية أخرى. وكان العامل الأساسى الذى شجع فرنسا على مساندة محمد على ما خلصت إليه من أن محمد على لم يكن هدفه وراثة الدولة العثمانية ولكن الاحتفاظ بالشام فقط، بالتالى فإذا ما قنع الوالى المصرى بالشام دون التوغل فى الدولة العثمانية، فإن ذلك سيسمح لها بالتوسط لإنهاء الحرب على هذا الأساس أو على أساس منح محمد على حكما محدودا فى الشام.

من هذا المنطلق تبنت فرنسا سياسة مساندة محمد على طالما أنه لا يهدد بقاء الكيان العثمانى. وقد دلل على الموقف الفرنسى هذا الرسالة التى بعثت بها الحكومة الفرنسية لقنصلها فى مصر أثناء الحرب والتى أشارت فيها إلى أنه «. . . لو أراد محمد على أن يثبت انتصاراته التى حققها، فلابد أن له أن يكون حذرا ومعتدلا، بعبارة أخرى، يجب عليه أن يدرك متى يتوقف ويستغل انتصاراته. إن الحكومة الفرنسية تنصحه بأن يسيطر على طموحاته ويقبل سوريا، ويبدأ فى المفاوضات مع الباب العالى لإنهاء الحرب» [٢١] من هذه الرسالة يتبين أن فرنسا كانت تساند محمد على شريطة قصر مطامعه على الشام فقط، دون التوغل فى الأناضول وإرجاء أى مشروع لإعلان استقلاله إلى مرحلة لاحقة.

أما بالنسبة للنمسا، فإن العنصرين الرئيسيين اللذين حكما موقفها من هذه الأزمة كانا تركيبتها السياسية ووضعها فى النظام الأوروبى. وقد خشى «مترنيخ» قيام روسيا بالتدخل العسكرى لصالح الدولة العثمانية، وهو ما كان سيؤدى أغلب الظن إلى مد التواجد العسكرى الروسى إلى مناطق متاخمة لها. وقد كان «مترنيخ» قلقا أشد القلق من مثل هذه الخطوة، لاسيما بعد انتصار روسيا على الدولة العثمانية عام ١٨٢٨، وهو ما أدى إلى مد تواجدها العسكرى إلى نهر «الدانوب» الذى يمثل الشريان البحرى الرئيسى الذى يربط النمسا بالعالم الخارجى [٢٢] وباعتبار أن دولته هى التى ستتأثر مباشرة من جراء هذه الخطوة، فقد عمل «مترنيخ» على تفويت فرصة أمام قيام روسيا ببسط نفوذها على الدولة العثمانية بأى ثمن، ولكن التركيبة

السياسية لهذه الدولة، و شخصية «مترنيخ» وطبيعته المحافظة، جعلته ينظر إلى محمد على على اعتباره شخصية ثورية تهدد بفناء سيدها، وهو ما يتعارض فى الأساس مع التوجه النمساوى المحافظ.

لقد كان الموقف النمساوى بصفة عامة مؤيدا للدولة العثمانية فى هذه الأزمة، ولكن النمسا لم تكن الطرف الحاسم في هذا الخلاف لأن طبيعة سياستها لا تسمح لها بالتدخل المنفرد خارج حدود النظام الأوروبى، اللهم إلا إذا كان ذلك فى إطار موقف أوروبى جماعي، وبالتالى اقتصر الدور النمساوى على محاولة نزع فتيل هذا النزاع بأية وسيلة، حتى وإن كان على حساب الإذعان لمطالب محمد على، وهو الموقف الذى أعاد «مترنيخ» تكراره للمبعوث العثمانى «نامق باشا»، حيث أوضح له عدم اقتناعه بشرعية حكم محمد على من الأساس، ولكن هذا لا يمنع من منحه الشام وإنهاء الخلاف فورا إذا ما فرضت الظروف ذلك[٢٣] لقد كانت رغبة النمسا صادقة فى إنهاء هذا الخلاف، خاصة وأن الأوضاع فى أوروبا لم تسمح لها بعقد مؤتمر أوروبى لمناقشة هذه الأزمة نظرا للتفكك الأوروبى، ورفض بريطانيا التدخل الفعلى فى هذه الأزمة، وهو ما خُشى معه فشل أية مبادرة نمساوية فى هذا الصدد.

إن موقف النمسا لا يصعب فهمه، فهى فى النهاية دولة قارية، ولا يوجد لها أسطول يعتد به مثلما لبريطانيا وفرنسا وروسيا، علاوة على حرصها الشديد على عدم استفزاز روسيا فى هذه الفترة الحرجة، خاصة وأن توازن القوة فى أوروبا قد يفرض عليها اللجوء لروسيا لموازنة أى خطر من المعسكر الغربى. ونتيجة لاجتماع كل هذه الأسباب فإن النمسا لم تمارس أى ضغوط على محمد على لإنهاء الحرب الدائرة مع الدولة العثمانية.

لقد كان الخطر الأكبر من وجهة نظر الدول الأوروبية هو الأطماع الروسية، فهى الأطماع التى قد تؤدى إلى قيام روسيا بوراثة الدولة العثمانية فى حالة تعرض الأخيرة لهزة قوية كالهزة المصرية، أو من خلال وضع الدولة العثمانية تحت الوصاية السياسية الروسية، وهو ما لم يكن مقبولا للقوى الأوروبية الأخرى، وبالتالى فإن تخوف الجميع كان من قيام روسيا باستغلال الحرب لمصلحتها، ولكن مواقف

الدول الأوروبية لم تحل دون حدوث هذا، فبمجرد أن بدأ القتال بين السلطان والقوات المصرية، لجأت روسيا إلى محاولة فرض التحالف على السلطان العثمانى، وقد ظلت الأستانة تعارض فكرة التحالف مع روسيا طالما كانت قادرة على الصمود أمام الضغط المصرى، وطالما بقى لديها الأمل فى تحالف مع فرنسا أو بريطانيا.

لقد كانت السياسة الروسية ترمى إلى جر السلطان العثمانى إلى العناد والغطرسة غير المدعومين بقوة السلاح، وقد استمرت روسيا فى إقناعه بعدم التسليم لمطالب محمد على فى سوريا، وحرضته على الاستمرار فى القتال فى الوقت الذى كانت كل الدول الأوروبية الأخرى تطالبه بتسوية سلمية للأزمة(٢٤) وقد ظل هذا الوضع مستمرا حتى هزيمة القوات العثمانية فى معركة «قونيه» فى ديسمبر ١٨٣٢، وهى الهزيمة التى دفعت قيصر روسيا لإيفاد الجنرال مورافيف Muraviev على أثرها فى مهمة للبلاط العثمانى، وكان الهدف من هذه الزيارة مزدوجا، فكان عليه أن يعرض المساعدة العسكرية الروسية على السلطان، فضلا عن عرض فكرة الوساطة الروسية فى الخلاف الدائر بين السلطان ومحمد على.

وبينما كانت الدول الأوروبية الكبرى تدرس الخيارات المتاحة أمامها لمواجهة الأزمة بين محمد على والسلطان العثمانى والتحرك الدبلوماسى الروسى، جاءت معركة «قونيه» لتضع كل الدول الأوروبية أمام خيارات صعبة لكفالة التوازن الأمنى الأوروبى وحسابات القوة فيه، فقد أبرزت هذه المعركة عبقرية الجندى المصرى، والقيادة الرشيدة لإبراهيم باشا، فاستطاع هذا الجيش هزيمة القوات العثمانية مرة أخرى، ولم تعد للسلطان العثمانى أية فرصة لتجريد جيش جديد يهزم به أبناء النيل البواسل.

ولقد كانت معركة «قونيه» معركة فاصلة بحق، ليس فقط فى التاريخ العسكرى المصرى، بل فى التاريخ العثمانى أيضا، فمنذ إنشاء الدولة العثمانية لم تستطع أية قوة هزيمة هذه الدولة فى عقر دارها مثلما فعلت مصر!

وزاد من التخوف الأوروبى خطورة ما آلت إليه أوضاع الدولة العثمانية بعد هزيمتها فى هذه المعركة وظهور الروس على أنهم الطرف المهيمن عليها، وكانت

هذه الهزيمة بداية للتدخل الأوروبى الفعال فى المسألة المصرية، فالطريق أمام إبراهيم باشا للأستانة أصبح مفتوحاً بما لا يزيد عن خمسين فرسخاً، ومستقبل الدولة العثمانية بات مشكوكا فيه. غير أن ما زاد من هواجس وقلق الأطراف الأوروبية كان عدم إمكانية التنبؤ بالخطوة التالية للجيوش المصرية، بحيث بات سقوط الدولة العثمانية وشيكا، وعلى الدول الأوروبية مهمة إنقاذها صيانة للتوازن وتوزيعات القوة فى النظام الأوروبى.

وكان إبراهيم باشا عكس أبيه، ففى حين كان الأب دبلوماسياً وسياسياً بالفطرة، فقد كان الابن بطلا مغوارا وقائدا عسكريا من الطراز الأول، ولم يكن الشخصية الصبورة أو المحنكة سياسياً، وبالتالى فقد تباينت الشخصيتين عقب موقعة «قونيه»، إذ كان تقدير إبراهيم هو متابعة الانتصارات والوصول إلى الأستانة، بينما كان والده من أنصار الانتظار لقراءة الموقف الأوروبى، وما ستسفر عنه الأوضاع داخل هذا النظام، وذلك تجنبا لتدخل أوروبى لإنقاذ الدولة العثمانية، وهو التدخل الذى قد يضع الجيش المصرى فى مواجهة مع عدو لا طاقة له به، فلقد كانت طبيعة المغامرة مسيطرة على الابن، وكانت وجهة نظره الحقيقية هى إنهاء الخلافة العثمانية فى الأقطار العربية، وإعلان الدولة العربية وقاعدتها مصر، ولكن محمد على كان يخشى عاقبة ذلك، ولم يكن ليتخذ هذه الخطوة دون ضمانات دولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لولا تخوف محمد على من الموقف الدولى، لكان إبراهيم باشا استمر فى فتوحاته، ولاندثرت الدولة العثمانية على أيدى أبناء النيل، ولكن الريح لا تأتى بما تشتهى السفن، لاسيما الريح الأوروبية التى ما كانت لتقبل بقيام دولة مصرية قوية على أنقاض الدولة العثمانية.

لقد أرسل إبراهيم لأبيه عدة رسائل يطالبه فيها باستمرار الزحف على إستنبول[٢٥]، ولكن محمد على رفض هذا التوجه ورد مؤكدا «أن أى تقدم من قونيه فى الأوضاع الراهنة لن يُنظر إليه بإيجابية من قبل القوى الأوروبية»[٢٦] ولكن إبراهيم باشا آثر المضى قدما نحو «كوتاهيه» مخالفا النصيحة الفرنسية والروسية.

وقد حاول محمد على كسب تعاطف فرنسا لمشروعه الداعى لإقامة الدولة

العربية المقتطعة من الدول العثمانية، ولكن الرد الفرنسى كان الرفض التام، أما موقف بريطانيا فقد كان أشد معارضة من الموقف الفرنسى، حيث رأت أن نجاح مصر فى هزيمة الدولة العثمانية يعنى عملياً انقسام هذه الدولة إلى جزأين الأول فى أوروبا والأناضول، والثانى فى سوريا وبلاد ما بين النهرين، وهو ما كان فى تقدير «بالمرستون» خطراً داهماً على التوازن الأوروبى، فالجزء الأول سيخضع للنفوذ الروسى، بينما الجزء الثانى سيخضع لفرنسا[٢٧] وبالرغم من ذلك، فالسياسة البريطانية لم تحرك طرفاً للتدخل فى الأزمة عسكريا لنصرة السلطان.

وعلى حين استمرت الدول الأوروبية الكبرى فى حالة التخبط السياسى، فإن روسيا لم تقف مكتوفة الأيدى، بل إن «مورافيف» زاد من ضغطه على السلطان العثمانى الذى كان على أتم استعداد للمراهنة على روسيا لهزيمة محمد على، ولكن كبار رجال الدولة تبنوا رأيا مخالفا، حيث اعتبروا أن اللجوء إلى روسيا خطر أشد من الخطر المصرى لأنه سيفتح الباب أمام التدخل الروسى فى الشئون الداخلية للدولة بما قد يفرض الهيمنة الروسية على الباب العالى، وهو ثمن أكبر من تسليم سوريا لمحمد على. وقد طالبت هذه الفئة بانسحاب «مورافيف» فورا، والعمل على حشد المساندة الأوروبية اللازمة. وبالفعل اقتنع السلطان بهذا الرأى مؤقتا، [٢٨] إلا أنه لم يستطع الاستغناء عن مقترحات «مورافيف» نهائيا، وقرر استخدامها كورقة للضغط على محمد على، ومن هذا المنطلق أُرسلت بعثة برئاسة «خليل» باشا و«مورافيف» لمصر لإبلاغ محمد على بعدم موافقة السلطان على التنازل له عن الشام، وحثه على الانسحاب منها فورا [٢٩] وفى الوقت نفسه، أرسل «مورافيف» ياوره إلى إبراهيم باشا فى الأناضول يقنعه بعدم التحرك صوب الأستانة، غير أن العرض الذى تقدم به كل من «خليل» و«موراقيف» لم يكن يتناسب مع طموحات محمد على، حيث إنهما عرضا منحه عكا فقط، ومن ثم فشلت مهمة المبعوثين، ومعهما محاولة الدولة العثمانية إنهاء حالة الحرب مع مصر بالطرق السلمية.

وقد تلا هذه الخطوة جمود فى المفاوضات بين محمد على والسلطان العثمانى، فلم يكن الأخير على استعداد بعد للتخلى عن سوريا، ولكنه لم يكن قادرا فى الوقت نفسه على درء خطر القوات المصرية فى الأناضول، وبالتالى آثر السلطان

المثابرة وانتظار النجدة الأوروبية، ولكن الدول الأوروبية خذلته تماما لانشغالها، فلم يجد السلطان العثمانى بدا من الارتماء فى أحضان القيصر الروسى لرد الخطر المصرى، والضغط على محمد على لسحب قواته من «كوتاهيه» والإبقاء على سوريا.

وبقبول السلطان العثمانى المساعدة الروسية بعد رفض طال أمده، نزلت القوات الروسية لأول مرة على شاطئ البسفور فى ٢٠ فبراير ١٨٣٣ لحماية الدولة العثمانية من خطر الزحف العسكرى المصرى، وهو ما يعد بكل المقاييس نجاحا ساحقا للدبلوماسية الروسية الجديدة تجاه الدولة العثمانية، فما لم تستطع روسيا الحصول عليه بالحرب على مدار قرنين من الزمان، نجحت الوسائل الدبلوماسية فى تحقيقه فى أقل من عام، وبمساعدة غير مباشرة من الوالى المصرى؛ فها هى القوات الروسية تهبط البسفور بدعوة عثمانية، وهى دعوة موجهة إليها كحليف وليس عدو، ولكنه حليف ذو أطماع فى الدولة العثمانية، فدخول القوات الروسية لم يكن متوقعاً أن يكون بلا ثمن، فالسياسة لا تشمل فى قاموسها المجاملة.

وقد أتت هذه الخطوة بنتائج وردود أفعال واسعة النطاق على المستوى الأوروبى، فلقد حدث ما كانت بريطانيا وفرنسا والنمسا تخشاه طيلة خمسة عشر عاماً منذ اتفاقية «فيينا» عام ١٨١٥، وقرنين من الزمان من قبلها، ألم تعمل هذه الدول على احتواء التدخل الروسى فى الثورة اليونانية لنفس هذا السبب؟ ألم تبلور بريطانيا سياستها الخارجية لمساندة الدولة العثمانية سعيا لتقليص التواجد الروسى فى الأستانة؟ ألم ترفض بريطانيا التحالف مع مصر كى لا تضعف الدولة العثمانية؟ كل هذه الجهود ذهبت هباءً، ذهبت فى لحظة سادت فيها الفوضى النظام الأوروبى، فلقد اختل التوازن داخل هذا النظام؛ فها هى روسيا تستغل الخلافات داخل الدولة العثمانية لتفرض هيمنتها السياسية عليها بعد أن فشلت عسكريا، فلقد استطاعت روسيا مراوغة الترتيبات والعقبات الموضوعة من قبل النظام الأوروبى للحد من قوتها ونفوذها. وكما أوضحنا فى الفصل الأول، فإن عوامل القوة ليست مقصورة على العدة والعتاد العسكرى فقط، بل أن الموقع الإستراتيجى غالباً ما يكون إضافة أكبر من عشرة فيالق مجتمعة، فعلى سبيل المثال كم فيلق أو جيش تحتاجها روسيا لتأمين عدم مرور السفن الحربية إلى البحر الأسود؟ كم سفينة حربية تحتاجها روسيا

لتأمين البحر الأسود من أى غزو أوروبى ؟ أما الآن فقد دخلت القوات الروسية إلى البسفور وفرضت سيطرتها على المضايق التركية، وقد استطاعت الدبلوماسية الروسية تأمين الجبهة الغربية.

وقد أحدثت هذه الخطوة الروسية خللاً ملحوظاً فى توزيعات وتوازن القوة شرقى النظام الأوروبى وذلك من خلال التداعيات الآتية :

أولا : نجاح روسيا فى مد خطوطها الدفاعية لتبدأ من «البسفور» والمضايق التركية بدلا من شرق البحر الأسود، وهو ما يعنى وضع قيود على فرص اختراق دفاعاتها البحرية مستقبلا.

ثانيا : بدأت روسيا تستعد لفرض هيمنتها على شرق النظام، وذلك بتأمين مركز إستراتيجى لها جنوب شرق النظام، وإذا ما استطاعت تثبيت موقعها الجديد فى الدولة العثمانية، فسيمكنها ذلك من استخدام وجودها العسكرى فى المضايق التركية كنقطة انطلاقة للوصول إلى البلقان وشرق أوروبا.

ثالثا : إمكانية مد النشاط البحرى الروسى للبحر المتوسط فى المستقبل، وهو ما يعنى تهديد مباشر لمصالح كل الدول الأوروبية المهتمة بالمتوسط، على رأسها بريطانيا وفرنسا.

وخلاصة القول، فإن روسيا استطاعت التغلب على القيود الأوروبية المفروضة على توسعها غربا على حساب الدولة العثمانية، وبدأت زحفها العسكرى على شرق النظام الأوروبى، وهو ما يعنى أنها أخلت بتوازن النظام وبمبدأ توزيع القوة، أى أنها منحت لنفسها قوة أو ميزة إضافية لم تحصل الدول الأخرى على مثلها، وهو ما لا يمكن للدول الأخرى السماح به تحت أى ظرف.

فى ظل هذه الظروف فإن النظام الأوروبى اضطر للتدخل فى الحرب المصرية العثمانية، فقامت الدول الأوروبية باتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذا التدخل الروسى فوراً، ولم يكن هذا باستخدام الخيار العسكرى ضد مصر، بل بالعمل على نزع فتيل الأزمة بينها وبين الدولة العثمانية، فسرعان ما قام السفير الفرنسى فى

الأستانة بمفاتحة السلطان العثمانى فى ضرورة إجلاء القوات الروسية عن «البسفور» فورا، مؤكدا له أنه فى حالة حدوث ذلك فإنه يمكن له أن يتعمد على التدخل الفرنسى لتسوية الوضع مع الوالى المصرى فورا[٣٠] وقد مارست بريطانيا نفس الضغوط على السلطان لإنهاء التواجد الروسى فى البسفور، والضغط على محمد على لسحب قواته من هضبة الأناضول لإنهاء جذور الخلاف من أساسه.

وقد حاولت الدول الأوروبية لم الشمل وتوفيق مصالحها بخلق تحالف فيما بينها لإنهاء التهديدات التى فرضتها المسألة المصرية، فتولى «مترنيخ» و«بالمرستون» قيادة النظام الأوروبى لمواجهة هذا الخطر الجديد على الرغم من عدم وجود ثقة بينهما. وفى هذا الإطار، حاول «مترنيخ» استضافة اجتماع فى «فيينا» لتسوية المسألة المصرية، غير أن فرنسا اعترضت على عقده فى النمسا لأسباب سياسية وإجرائية مرتبطة بتدهور العلاقات بينها وبين النمسا، وبالتالى فشلت محاولات «مترنيخ» لجمع الكلمة الأوروبية ضد مصر.

وحقيقة الأمر فإنه إلى جانب الاختلافات فى وجهات النظر بين المعسكر الشرقى والغربى، فإن الدول الأوروبية لم تستطع التنسيق فيما بينها نتيجة لأسباب عديدة أهمها عدم وجود اتفاق حول كيفية معالجة الأزمة الناشبة بين مصر والدولة العثمانية، فضلا عن افتقار الرؤية الأوروبية الموحدة لسبل التدخل فى الأزمة، وردود الأفعال المختلفة لكل طرف. وعلى حين اقترح «بالمرستون» ضرورة أن يكون تدخل أى تحالف أوروبى فى صورة وساطة لإنهاء سبب الأزمة بين السلطان والوالى المصرى، على أن يكون التدخل العسكرى ـ إذا ما تم الاتفاق على ذلك ـ فى صيغة فض اشتباك بين القوات المتحاربة دون أخذ صف أى من الطرفين، فإن «مترنيخ» أراد أن يتعامل التحالف مع محمد على على أنه شخص فاقد للشرعية، من ثم وجب مساندة السلطان ضده، وهو ما سيضمن الجلاء الروسى عن الأراضى العثمانية فى الحال.

ولقد كان لاختلاف وجهات نظر بريطانيا والنمسا فى هذا الشأن ما يبرره، فقد رأى «بالمرستون» أن أى تدخل عسكرى ضد محمد على سيأتى بآثار عكسية على علاقات بريطانيا مع فرنسا، وبما أن «بالمرستون» كان فى حاجة للعلاقات القديمة

مع فرنسا لتسوية الأزمة البلجيكية والبرتغالية فإن أولوياته فرضت عليه التقارب مع الموقف الفرنسى، علاوة على أن أى تدخل عسكرى فى الحرب الدائرة فى الأناضول كان كفيلا بتشتيت الجهود البريطانية فى بلجيكا والبرتغال.

أما بالنسبة لـ«مترنيخ»، فإن الأزمة بين السلطان ومحمد على كانت ستؤثر على المناطق المجاورة لبلاده، ومن ثم فقد كانت رغبته منصبة على إنهاء الخلافات مع محمد على والسلطان حتى تسحب روسيا قواتها من الأراضى العثمانية والجوار النمساوى. كما أن هذه الخطوة كانت كفيلة بتحجيم النفوذ الروسى فى الدولة العثمانية مستقبلا، وهى كلها أهداف كانت النمسا تسعى جاهدة لتحقيقها.

وقد فشلت الجهود الأوروبية فى جمع الشمل وخلق موقف أوروبى موحد نتيجة لتباين الرؤى والأهداف والمصالح، خاصة فيما يتعلق بوسائل التدخل المقترحة للدول الأوروبية. وفى ظل هذه الظروف، قامت كل من فرنسا وبريطانيا بتعزيز تواجدهما البحرى فى البحر المتوسط انتظارا لما ستسفر عنه الأحداث بين محمد على والسلطان العثمانى[٣١]، وموقف روسيا المنتظر فى ضوء هذه التطورات، فإما أن يقبل السلطان العثمانى بمنح محمد على سوريا، أو أن يعمل على الوصول لحل وسط لإنهاء هذه الأزمة، ولكن فى كل الأحوال لم تكن الدول الأخرى على استعداد لقبول انهيار الدولة العثمانية أو استمرار هذه الأزمة على وضعها الحالى، غير أنها آثرت الانتظار والصبر مع فتح المجال أمام إمكانية التدخل الفورى وفرض التسوية التى تراها على الطرفين.

ولقد فرضت الحكمة على فرنسا رفع مستوى نصائحها لمحمد على إلى مستوى التهديد المستتر، فطالبته بضرورة الوصول إلى تسوية مع السلطان العثمانى فوراً، وأوفدت مبعوثا لها لحثه على قبول العرض العثمانى الشامل لولاية عكا دون سوريا، وإنهاء الخلاف فورا ليتسنى إجلاء القوات الروسية من إستنبول، ولم يحاول المبعوث إخفاء قلق بلاده من التغلغل العسكرى الروسى فى الدولة العثمانية باعتباره أمرا غير مرغوب فيه، فطالما استمرت هذه الأزمة بين السلطان ومحمد على فإن القوات الروسية ستبقى، وبالتالى يجب قبول التسوية فوراً[٣٢] ولكن محمد على استمر فى المطالبة بالاستقلال وضم سوريا للحكم المصرى، فقرر المراهنة للوصول لهذه الأهداف، ولم لا ؟ فالدول داخل النظام الأوروبى لم تكن متفقة،

بل إن النظام كان يسيطر عليه عدم التجانس وهو ما ولد فرصة قد لا تتكرر فى المستقبل للتوسع على حساب الدولة العثمانية .

وهكذا قرر والى مصر الاستمرار فى الضغط على السلطان حتى يستجيب لمطالبه ، والأمل يساوره فى أن يؤدى الوجود العسكرى المصرى فى الأناضول والتواجد الروسى فى «البسفور» إلى إضعاف عناد السلطان .

وفى أثناء اشتداد الأزمة بين السلطان ومحمد على فى ربيع ١٨٣٣ ، وصل مبعوثو النمسا وفرنسا وبريطانيا ، والذين كلفتهم حكوماتهم بحث الوالى المصرى على إنهاء الأزمة فوراً بقبول عرض السلطان بولاية عكا . وكان أول من وصل إلى الإسكندرية هو الكولونيل «كامبل» فى ٢٦ مارس ، وهو الذى صار قنصلا لبريطانيا فى مصر ، وفى مقابلة له مع الوالى المصرى ، أوضح له رغبة بلاده فى انسحاب القوات المصرية من الأناضول فورا ، موضحا أن عدم التزام محمد على بذلك قد يؤدى إلى قيام بريطانيا بفرض حظر بحرى على الإسكندرية ، خاصة أن الهدف البريطانى فى النهاية هو حماية الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية[٣٣] وتمشيا مع «دبلوماسية البوارج» ، أرسل «بالمرستون» بتعزيزات لأسطوله فى المتوسط ، والذى قام برفع حالة الاستعداد فى القواعد البريطانية قرب اليونان ، وقام بإيفاد بعض هذه السفن إلى القرب من شواطئ الإسكندرية[٣٤] فى محاولة صريحة لوضع مزيد من الضغط على محمد على .

ولكن والى مصر لم يكن غافلا عن حقيقة الوضع العسكرى البريطانى ، وأن تهديدات «بالمرستون» لم تكن حقيقية إلا بالقدر الذى سيسمح لنفسه بتصديقه . وقد نقل محمد على إلى «كامبل» رغبته الصادقة فى إنهاء الخلاف مع السلطان العثمانى ، وأمله فى أن يسفر هذا الاتفاق عن مغادرة القوات الروسية للبسفور ، ولكنه لم يتزحزح عن موقفه المطالب بسوريا ، وهو ما لم تقبله بريطانيا ، واعتبرته أحد وسائل محمد على لكسب الوقت لوضع مزيد من الضغط على السلطان العثمانى ، وقد كان هذا هو هدف محمد على ، فلقد كان رضوخ السلطان لمطالبه مسألة وقت .

وقد نقل قنصل النمسا فى مصر «بروشيك أوستن» رسالة «مترنيخ» إلى محمد

على، أثناء مقابلته له فى إبريل ١٨٣٣، فأكد له أن «النمسا لن تضرب عرض الحائط بالمبادئ التى تقوم عليها الدولة (الشرعية والسياسة المحافظة) وأنها صديق الدولة العثمانية، ولن تقبل بتفتيت هذه الدولة»[٣٥] وقد رد عليه محمد على بنفس ما رد به على «كامبل» دون إلزام نفسه بأى موقف أو رأى انتظارا للشرخ فى الجدار العثمانى.

فى مطلع شهر مايو ١٨٣٣، وقبل مقابلة محمد على للمبعوث الفرنسى وتلقيه مزيد من الضغوط، حدث الشرخ المنتظر فى جدار الصمود العثمانى، فلقد وافق السلطان مضطراً على قبول شروط محمد على بمنحه سوريا وكريت وعكا، ولكنه رفض منحه قبرص والاستقلال.

وفى واقع الأمر، فإن الضغط على السلطان كان أقوى من أن يحتمله، فلقد كانت هناك ضغوط شديدة داخل الدولة العثمانية ذاتها تطالب بإنهاء ذريعة الوجود العسكرى الروسى، علاوة على أن استمرار العناد لم يكن ليسفر عن أى جديد فى ضوء الضعف العسكرى للدولة العثمانية. من ناحية أخرى، فإن الوجود العسكرى الروسى كان هدفه ردع تقدم القوات المصرية صوب الأستانة وليس لمحاربة مصر لاستعادة ولاية سوريا للسلطان. وكان هذا أمرا منطقيا، فلم تكن روسيا لتغامر بالدخول فى حرب مع مصر من أجل الشام، إذ أن هذا كان سيؤدى حتما إلى تحالف مصرى فرنسى ضد الدولة العثمانية وروسيا، فضلا عن عواقب وخيمة أخرى، ومن ثم لم يكن أمام السلطان إلا الإذعان لمطالب مصر، فهو غير قادر على مواصلة الحرب، وحليفه الروسى لن يواصل الحرب لصالحه، والدول الأوروبية لن تأت لنجدته.

وقد قبل محمد على العرض العثمانى على الفور، وأرجأ استقلاله عن الدولة العثمانية إلى مرحلة لاحقة حتى لا يعطى الدول الأوروبية فرصة للتكالب عليه إذا ما صعدت مصر من ضغطها العسكرى على الدولة العثمانية، وهو ما قد يسفر عن مواجهة لا داعى لها مع الدول الأوروبية. وتشير بعض المصادر إلى أن محمد على بكى من شدة الفرحة بمجرد أن سمع بخبر الموافقة العثمانية على معظم مطالبه[٣٦]، ولما لا، فها هى دولته تكبر ونفوذه يقوى وخططه تمضى على قدم وساق.

وقد وقع مندوبو السلطان العثماني على صلح «كوتاهيه» في الثالث من مايو ١٨٣٣، وبعض المصادر تسمى هذا الصلح اتفاقية، غير أن هذه تسمية غير دقيقة، فمصر كانت جزءا من الدولة العثمانية بالرغم من وضعها المتميز، كما أنها لم تكن مستقلة، ومن ثم؛ ظلت من الناحية القانونية تابعةً للسلطان العثماني.

غير أن الخطأ الإستراتيجي الذى وقع فيه محمد على هو أن أيا من الدول الأوروبية الكبرى لم تضمن صلح «كوتاهيه»، فلقد كان هذا الصلح عبارة عن مجموعة من الفرمانات السلطانية التى منحت لمحمد على مطالبه التى تم الاتفاق عليها (٣٧)، بيد أن السلطان منح محمد على كل مطالبه فى صيغة قرار سيادى له، حيث تعمد السلطان أن يكون الاتفاق بينه بين محمد على على هذا النحو حتى تكون تنازلاته فى شكل هبة سلطانية يمكن له استردادها مستقبلاً، وهو ما حدث بالفعل عام ١٨٣٩ لقد كان السلطان مصمما على استعادة مصر وسوريا وطرد محمد على، وكان صلح «كوتاهية» هدنة ليستعيد فيها توازنه لشن الحرب على مصر من جديد، وبالتالى، فقد كان من الأفضل أن يطالب محمد على بضمانات دولية، وهو ما كان سيكفل له بعض الشرعية، فضلا عن زيادة فرص مساندة بعض الدول الكبرى له إذا ما تجددت الحرب مع الدولة العثمانية لاستعادة الشام.

وهكذا انتهت الحرب المصرية العثمانية الأولى لصالح مصر سياسياً وعسكرياً، ونالت من خلالها عددا من المكاسب، وعلى رأسها درة التاج سوريا، فضلا عن مقاطعة «أضنه» وعددا من جزر البحر المتوسط. ولكن محمد على جنى أيضا بذور الخلاف مع السلطان فأصبحت الحرب بينهما مسألة وقت، فللطرفين أهدافهما، فمحمد على لا يزال ينوى إعلان استقلاله فى أول فرصة، والسلطان يستعد لعزله عندما تسمح الظروف، وكما هو واضح، فإن أهداف الطرفين كانت متناقضة تماما.

ولقد تنفست الدول الأوروبية الكبرى الصعداء عقب صلح «كوتاهية»، فاستتب الأمن ونجت الدولة العثمانية ومعها التوازن الأوروبى من مخاطر مؤكدة، كان يمكن أن تؤدى إلى حرب ضروس بين الدول الأوروبية بسبب طموحات عزيز مصر.

وهكذا عادت سيادة الدولة العثمانية على ممتلكاتها فى القارة الأوروبية، فسواء كانت هذه السيطرة حقيقية أو صورية، فبقاء الدولة العثمانية على قيد الحياة كان فى حد ذاته أداة ردع ولو شكلية فى مواجهة أية دولة طامعة، خاصة وأن أى إضعاف للسيادة العثمانية على هذه الأراضى سيمثل حافزا لأى دولة طامعة فى القارة الأوروبية للاستيلاء على ممتلكاتها وتهديد الأمن والتوازن الأوروبى. ولقد أدرك «بالمرستون» هذه الحقيقة أثناء الأزمة وبعث برسالة جاء فيها[٣٨] : «إن الحكومة البريطانية ترى أن أى تعد على ممتلكات السلطان الآسيوية سيؤدى إلى نضوب مواردها التى ستخصصها للدفاع عن أراضيها فى أوروبا . . . سيكون لذلك أثر سلبى على المصالح العامة للقارة الأوروبية». وهذه العبارة أصدق تعبير عن مخاوف الدول الكبرى من تأثر الكيان العثمانى فى القارة الأوروبية، فكما أوضح «بالمرستون» للقنصل البريطانى فى مصر فإن الدولة العثمانية «تمثل عنصراً ماديا فى التوازن الدولى الأوروبى»[٣٩]، فالدولة العثمانية فى حد ذاتها تخدم التوازن الأوروبى فى جنوب شرق القارة، واختفائها من هذا النظام أو استبدالها سيحول شرق القارة إلى بؤرة صراع بين الدول الطامعة للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية فى أوروبا، وهو ما سيؤدى حتما إلى حالة حرب داخل النظام.

وقد خرجت الدول الأوروبية الكبرى بعدد من الدروس المستفادة عقب هذه الأزمة، فلقد أثبتت الأحداث بما لا يدع مجالا للشك ضرورة الحفاظ على الوحدة الإقليمية العثمانية، وبالتالى فإن الخلاف المصرى العثمانى لم يعد أمرا داخليا يخص السلطان وواليه وحدهما، بل هو أمر حيوى لكل الدول الأوروبية الكبرى، وهو ما بات يهدد باشتعال معركة دبلوماسية بين مصر والدول الأوروبية إذا ما حاولت الأولى الاستقلال أو تهديد الكيان العثمانى مرة ثانية.

وقد كان محمد على محقاً عندما أدرك أن الأمن الأوروبى هو العامل الحاسم فى خلافه مع السلطان العثمانى وأية حروب مستقبلية معه، وبالتالى فقيام مصر بتهديد الدولة العثمانية إنما يعنى فى النهاية تهديد توازن القوة الأوروبى والنظام ذاته.

وأخيرا فإنه على الرغم من الانتصار المصرى العسكرى والسياسى فى هذه الحرب إلا أنها خسرت المساندة الأوروبية المستقبلية من قبل الدول الأوروبية فى

القارة وعلى رأسها بريطانيا وبالأخص «بالمرستون»، وبالتالى فإن أى خطوات مستقبلية للتوسع أو الاستقلال ستقابل بالرفض الأوروبى، وكل ذلك فى سبيل التوازن الأمنى للنظام الأوروبى.

ولكن السياسة المستقبلية تجاه مصر ومحمد على لم تكن الشاغل الأساسى للدول الأوروبية عقب الصلح بين مصر والدولة العثمانية، فسرعان ما تنبهت الدول الأوروبية، لاسيما فرنسا وبريطانيا، إلى خطر جديد بدأ يحوم حول المنطقة، وحسابات قوة جديدة تصاغ شرقى النظام الأوروبى، حسابات قوة لم يكن لبريطانيا أو فرنسا دور فى صياغتها، ولم يكن أمامهما سوى التعاون معا للعودة بالنظام إلى التوازن الأمنى القديم. وكان هذا الاضطراب يتمثل فى بوادر ظهور الهيمنة السياسية الروسية على شرق القارة الأوروبية.

هوامش الفصل الرابع

(١) الأرشيف المصرى: معية تركى. ٣/٨ فى ٣ محرم ١٢٤٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أسباب ضم الشام، راجع د. لطيفة محمد سالم. الحكم المصرى فى الشام ١٨٣١ ـ١٨٤١، الفصل الأول.

(٣) من إبراهيم باشا إلى محمد على باشا، ٢٣٦/ ١١٩ فى ٢٠ صفر ١٢٤٨.

(٤) الرافعى، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٥) لمزيد من المعلومات حول الإنكشارية ومذبحتها، راجع كتاب الدكتور محمد حرب. الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها. وأيضا كتاب: Lord Kinross. The Ottoman Centuries..

(٦) Kenneth Bourne. The Foreign Policy of Victorian England: 1830-1902. p. 13.

(٧) د. محمد عبد الستار البدرى. «النظام الأوروبى فى القرن الماضى: «مترنيخ» والدبلوماسية التقليدية» فى السياسة الدولية. أكتوبر ١٩٩٦.

(٨) نفس المصدر، ص ٣٣.

(٩) Bourne. op. cit. p. 33.

(١٠) الأرشيف البريطانى FO 78/192. From Barker to Aberdeen, 30 August 1830.

(١١) راجع: Paul Hayes, 238. و Barbara Jelavich. A Century of Russian Foreign Policy 1814-1914..59-61.

(١٢) Barbara Jelavich. Russia's Balkan Entanglement. p. 87-8

(١٣) 13 Rich. p. 70.

(١٤) نفس المصدر، ص ٧١.

(١٥) Aksun. p. 216.

(١٦) Alan Cunningham. The Eastern Question in the Nineteenth Century. p. 65-6.

(١٧) نفس المصدر، ص ٤٥.

(١٨) نفس المصدر، ص ٤٢.

(١٩) Altundag. op. cit. p. 89.

(٢٠) 20 Bourne, op. cit. p. 28.

(٢١) ثابت، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢٢) AJP Taylor. The Habsburg Monarchy 1809-1918 p. 41

(٢٣) Altundag, op. cit. p. 89.

(٢٤) محمد صبرى، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢٥) الأرشيف المصرى: ٢٤٢: من إبراهيم لمحمد على فى ٣ رمضان ١٢٤٨ هـ.

(٢٦) الأرشيف المصرى ٢٢٣ من محمد على إلى إبراهيم جمادى الآخرة ١٢٤٨ هـ.

(٢٧) صبری، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
(٢٨) Altundag, op. cit. p. 95.
(٢٩) Dodwell, op. cit. p. 132.
(٣٠) Charles Webster. The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841. Vol. I, p. 286.
(٣١) Altundag, op. cit. p. 149 .
(٣٢) محمد صبری، مرجع سابق، ص ٢٣٤ .
(٣٣) الأرشيف البريطاني : F.O 78/226, February 1833
(٣٤) Webster, op. cit. p. 287.
(٣٥) محمد صبری ٢٤٢ .
(٣٦) Marsot, op. cit. p. 230.
(٣٧) Altundag, op. cit. p. 134
(٣٨) الأرشيف البريطاني : F.O 78/226, February, 1833
(٣٩) نفس المصدر.

الفصـــل الخامس

مزيد من الخلل فى النظام الأمنى الأوروبى

«إن مـجلس الوزراء قـرر أنه لـن يسـمح لمحـمـد على إعـلان استـقلاله عن الدولـة العثـمـانيـة وفـصل مصـر وسـوريا عن الإمبراطورية التركيـة، كما أن المجلس يرى أن عواقب مثل هذا الإعلان لابد أن تؤدى إلى صراع بين محمد على والسلطان إما الآن أو فى مدة غير بعيدة».

بالمرستون وزير الخارجية البريطانية

مزيد من الخلل فى النظام الأمنى الأوروبى

عقب إقرار الصلح بين مصر والدولة العثمانية، اندلعت سلسلة من المواجهات الدبلوماسية والسياسية بين المعسكرين الشرقى والغربى داخل النظام الأوروبى، وكان هذا من توابع المسألة المصرية، فلقد أدت انتصارات مصر إلى تعميق هوة الخلافات فى النظام الأوروبى وتأكيد حالة القطبية داخله بين المعسكرين[1] وقد كان «بالمرستون» محقا عندما قال «إن المعسكرين يفكران بطرق مختلفة وبالتالى يتصرفان بطرق مختلفة أيضا»[2]، ولكنه لم يتخيل فى أية مرحلة أن يكون للمسألة المصرية بالغ الأثر على سير العلاقة بين المعسكرين.

وقد ظنت الدول الأوروبية أن عودة السلام بين السلطان ومحمد على معناه الانسحاب الروسى، وهو ما يعنى بشكل أو بآخر القضاء على حالة الخلل الأمنى شرقى النظام الأوروبى، ولكن هيهات أن يترك القيصر الروسى فرصة وجود قواته فى عقر دار عدوه اللدود دون أن يطالب بالثمن مقابل الجلاء، فعلى عكس ما اعتقد القادة الأوروبيون، فإعادة الأمن والسلام فى الدولة العثمانية عام ١٨٣٣ لم يؤد بالضرورة لاستقرار النظام الأوروبى، فصلح «كوتاهيه» أنهى الخلاف العثمانى المصرى ولكنه فتح الباب على مصراعيه أمام الطموحات الروسية.

ولقد دفع السلطان العثمانى ثمن الانسحاب الروسى من إستنبول فادحا، فقبل مغادرة القوات الروسية الأراضى العثمانية، فرضت روسيا على السلطان التوقيع على اتفاقية «أونكار إسكيليسى»، ولم يكن أمام السلطان إلا الإذعان للمطالب الروسية بعد الذل والامتهان اللذين ذاقهما على أيدى مصر. وعلى عكس ما هو شائع، فإن هذه الاتفاقية لم تكن سرية فى مجملها باستثناء مادة واحدة منها، أما باقى المواد فكانت علنية.

وقد نصت هذه الاتفاقية على التشاور بين الحكومتين الروسية والعثمانية فيما يتعلق بالأمور الأمنية التى تؤثر على الطرفين، علاوة على تأكيد المساندة العسكرية المشتركة إذا ما تعرضت إحدى الدولتين لاعتداءات خارجية، وقد وعدت روسيا بإرسال قوات بحرية وبرية لمؤازرة السلطان إذا ما تعرض لاعتداء أو إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك (مثلما كان الحال أثناء الحرب العثمانية المصرية). وبمقتضى المادة السرية الأخيرة تعهد السلطان بإغلاق المضايق التركية أمام أية سفن حربية أجنبية طالما كانت الدولة العثمانية فى حالة سلم. وتفسير هذه المادة ليس بالمسألة الصعبة، فلقد ضمنت روسيا من خلالها إغلاق المضايق التركية فى وجه القوات البحرية الأوروبية طالما كانت هناك حالة سلام بينها وبين الدولة العثمانية.

وقد كانت هذه الاتفاقية فى مجملها خرقا لحسابات القوة شرقى النظام الأوروبى، إذ إن المادة السرية التى وقعت عليها الدولة العثمانية كانت كفيلة بهز النظام الأمنى الأوروبى وحدها، فتطبيق منع مرور السفن الحربية للدول الأوروبية من المضايق التركية يمكن ترجمته فى النهاية على أنه الوسيلة التى بمقتضاها استطاعت روسيا إضعاف قدرة الدول الأوروبية مجتمعة على اختراق دفاعاتها فى البحر الأسود، وكما هو معروف فإن البحر الأسود هو نقطة الضعف الروسية الأساسية، فهو النقطة الدفاعية الوحيدة التى لا تستطيع روسيا منافسة الدول الأخرى فيها نظرا للتفوق البحرى البريطانى والفرنسى.

واتصالا بهذه النقطة، فإن حسابات القوة فى العلاقات الدولية لا تحسب فقط بمقدار التسلح والقدرة الحربية لكل دولة، ولكن بحسابات أعمق وأشمل من هذا المعيار المحدود، فحسابات القوة يدخل فى اعتبارها عدد من العناصر على رأسها القدرة على اختراق دفاعات الدولة الخصم، أو ما يطلق عليه الـ Vulnerability، فالدفاع جزء لا يتجزأ من قوة الدولة، وبالتالى عندما تحسب الدول الأخرى قوتها بالمعايير النسبية فإن هذا العنصر يدخل ضمن المعادلة الكبرى لحسابات القوة. وإذا ما طبق هذا على روسيا، فإن المادة السرية تكون قد كفلت لروسيا مناعة بحرية من خلال منع مرور السفن الحربية إلى البحر الأسود.

من ناحية أخرى، فقد جعلت هذه الاتفاقية روسيا صاحبة اليد العليا شرقى

النظام الأوروبى[٣]، فكان «بالمرستون» محقا عندما عقب على هذه الاتفاقية بقوله «إن روسيا استولت على الدولة العثمانية باستمالتها وليس بالهجوم عليها»[٤]، فقد حققت روسيا غايتها وفرضت وصايتها السياسية على الدولة العثمانية، وضمنت سيادتها العسكرية، وأكدت عدم قدرة الدول الأخرى على اختراق دفاعاتها إلا بصعوبة بالغة وحشد عسكرى ومالى قد لا يمكن تحقيقه.

وهكذا يمكن لنا أن ندرك تأثير مصر على الأمن الأوروبى فى هذه الحقبة التاريخية المهمة، فلقد فرضت الحرب المصرية العثمانية الأولى حقائق جديدة وأولويات وعواقب واضحة على هيكل الأمن الأوروبى. وهكذا استطاع أبناء النيل التأثير على أعظم الدول وأكبر نظام عالمى يسيطر على بقاع عديدة من العالم، كما استطاعوا أن يقلبوا الموازين العالمية، ومن ثم فلا عجب من أن الدول باتت تخشى القوة المصرية عندما تنطلق، فمن ذا الذى كان يمكن أن يتوقع أن ولاية لا ترقى إلى مستوى الدولة فى ١٨٠٥ بدأت تفرض وجودها، وتؤثر على منطقتها وخارجها كما لو كانت عضوا ودولة فى النظام الأوروبى!

ولقد بدأ القلق يساور الدول الأوروبية تجاه الحقائق الإستراتيجية الجديدة التى فرضتها المسألة المصرية، فاستقر رأى بريطانيا وفرنسا على عدم السماح باستمرار هذا الخلل فى توزيعات القوة، فلجأ «بالمرستون» لمحاولة إجهاض اتفاقية «أونكار إسكيليسى»، خاصة المادة المتعلقة بمرور السفن الحربية فى المضايق العثمانية، والتى رأى فيها تعبيرا عن نوايا روسية مقلقة[٥].

من ناحية أخرى، فإن «بالمرستون» كان يخشى الوصاية السياسية الروسية على الدولة العثمانية، حيث كانت إحدى تعليقاته هى «أن هذا الاتفاق الثنائى بين الطرفين، وسرية المشاورات بينهما، والمصالح المشتركة التى ستربطهما، كلها أمور ستجعل من السفير الروسى فى إستنبول رئيس وزراء السلطان»[٦] وهذا التعليق يوضح خطورة هذا الأمر بالنسبة لبريطانيا، ونواياها العملية لإنهاء هذه الوصاية على السلطان والدولة العثمانية.

أما فرنسا فقد نظرت إلى هذه الاتفاقية على أنها خلل فى حسابات القوة فى القارة الأوروبية، وأنها تجعل من الدولة العثمانية امتدادا إستراتيجيا لروسيا، وهو

ما كان يقلق فرنسا، خاصة وأن العلاقات بينها وبين روسيا كانت تمر باضطرابات عديدة، مما جعلها تتشكك في نوايا روسيا تجاه الدولة العثمانية وأهدافها شرقي القارة الأوروبية[٧].

وقد كان رد الفعل الفرنسي والبريطاني فوريا تجاه هذه الاتفاقية، فعمل سفيرا الدولتين على وقف التصديق على هذه الاتفاقية فوراً[٨]، فتقدم كل منهما بمذكرتي احتجاج لكل من الباب العالي والقيصر الروسي، عبروا فيها عن اعتراضهما على هذه الاتفاقية لكونها تخلق نمطا جديدا ومقلقا للعلاقة بين الباب العالي وروسيا، وأن أي تدخل من روسيا في شئون الدولة العثمانية بمقتضى هذه الاتفاقية لن يكون مقبولاً بالنسبة لهما. كذلك أكدا على أن دولتيهما تحتفظان بحقهما في التصرف بحرية تامة كما لو كانت الاتفاقية غير موجودة[٩].

وقد وصل حجم الغضب البريطاني والفرنسي إلى حد أن اقترحت معها فرنسا إمكانية ترتيب مظاهرة بحرية للأسطولين الفرنسي والبريطاني عند المضايق التركية لوضع مزيد من الضغوط على السلطان لوقف التصديق على الاتفاقية أو لوقف العمل بها، ولكن «بالمرستون» خشي تطور هذه المظاهرة إلى احتكاكات عسكرية، فضلا عن اعتقاده بأن معاداة الأستانة ليس في صالح المعسكر الغربي، وهو الأمر الذي سيرمي السلطان في أحضان روسيا.

وكما كان متوقعاً، فالرد العثماني على المذكرتين جاء متأخراً وغير ذي جدوى، فلقد أكدت الدولة العثمانية في ردها «أن الهدف من هذه الاتفاقية هو حماية الاستقرار. . . وأن هذه الاتفاقية مجردة من أية أهداف هجومية»[١٠] كما أنها أكدت أن الدولة العثمانية دخلت في الاتفاقية طواعية وبلا أية ضغوط، بل إنها مارست حقا من حقوقها السيادية. ولكن حقيقة الأمر أن الاتفاقية لاقت معارضة كبيرة داخل البلاط العثماني، فلقد اعترض عدد من الساسة العثمانيين على هذه الاتفاقية، وعلى رأسهم قائد البحرية «الريس أفندي» وغيره[١١]، وقد رأت هذه الفرقة أن الحليف الروسي أشد خطورة على الدولة العثمانية من مصر.

أما الرد الروسي على المذكرتين فجاء أقوى من الرد العثماني، وبمثابة صفعة على وجه السفير الفرنسي في سان بطرسبورج خصوصا، فلقد أكد له «نسلروود» أن

الاعتراضات المقدمة تظهر سوء نوايا فرنسا وبريطانيا تجاه الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية[١٢]. بعبارة أخرى، فإن «نسلروود» قلب الموازين، فبدلاً من تلقى اتهامات بخصوص سوء نية بلاده، فإنه أكد أن الاتفاقية تعد مساهمة روسية فى الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، واستطرد مشيرا إلى أن الاحتجاجات البريطانية والفرنسة في حد ذاتها تعبر عن أن بريطانيا وفرنسا لا ترغبان فى الحفاظ على الوحدة العثمانية.

ولم تبال كل من روسيا والدولة العثمانية بالمعارضة الفرنسية والبريطانية على اتفاقية «أونكار إسكيليسى»، والتى أصبحت واقعا سياسيا ملموسا يؤثر مباشرة فى توازانات الأمن الأوروبى، وباتِ على بريطانيا وفرنسا العمل على معالجة هذا الخلل وبأسرع وقت.

ولكنه بقى سؤال مهم، فإذا كان التوازن شرقى القارة قد انفرط عقده، فلمن يوجه اللوم إذن؟ من كان المسئول عن التدهور الأمنى من وجهة النظر الأوروبية؟ ومما لا شك فيه أن الدول الكبرى حملت مصر النصيب الأكبر من اللوم، وبالأخص بريطانيا، ولكن الثابت أن المسئولية ملقاة على عاتق كل من بريطانيا وبدرجات أقل النمسا وفرنسا، فلقد حاولت كل من فرنسا والنمسا العمل على إنهاء الوجود الروسى عبر الضغط على محمد على، أما السلطان العثمانى فلم يكن لديه هامش للمناورة، فكان موقفه ضعيفا للغاية بما لا يسمح له برفض المساعدة الروسية، خاصة وأن القوات المصرية كانت مرابطة فى «كوتاهيه» أى فى قلب هضبة الأناضول.

غير أن الدول الأوروبية وجهت اللوم الأكبر لبريطانيا، فهى لم توجه القدر الكافى من المساندة للسلطان بما يمكن له أن يستعيض بها عن الدعم الروسى. ومن ناحية أخرى، فبريطانيا لم تعمل على تحريك آليات توازن القوة ضد روسيا منذ أن أنزلت قواتها فى «البسفور» وقلبت موازين توزيعات القوة، وحمدا لله على ذلك، فلو أن محاولات «مترنيخ» و«بالمرستون» فى توحيد الصف الأوروبى كتب لها النجاح لكانت العواقب على مصر وخيمة. وقد ندم بالمرستون ندما شديدا لعدم مؤازرته للسلطان وأخذ المسألة المصرية محمل الجد، فكتب يعبر عن ذلك بعد

خمس سنوات بقوله(١٣) «لم يكن هناك ما أندم عليه منذ أن توليت المسئولية مثل الخطأ الفادح للحكومة الإنجليزية عام ١٨٣٣ - ويقصد الحرب المصرية العثمانية الأولى - ولكنه لم يكن خطئى، فلقد حاولت بقوة أن أقنع مجلس الوزراء لأخذ الخطوة - إرسال قوة بحرية لمؤازرة السلطان - دون جدوى. . . ولذلك فإننا لم نفعل شيئاً فى أزمة حيوية تمس كل أوروبا، حيث كان يمكن لنا أن نحقق نتائج طيبة بسهولة». ولكن كما هو معروف، فإن الندم فى السياسة الخارجية لا يفيد كثيرا، اللهم إلا لاستيعاب الدروس للمستقبل.

ولكن «أونكار إسكيليسى» لم تكن نهاية المأساة بالنسبة للمعسكر الغربى الذى كُتب عليه أن يشد من تماسكه لتدارك مصيبة أخرى منى بها بعد شهور قليلة والمتمثلة فى اتفاقية جديدة وقعتها روسيا مع النمسا، وهى الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية مونشنجراتز Munchengratz والتى كان خطرها أشد وطأة على النظام الأوروبى بأكمله من «أونكار إسكيليسى» لو أنها دخلت حيز التنفيذ.

وإن خلفية هذه الاتفاقية ترجع إلى الحنكة السياسية «النسلروود»، فبعد أن ضمنت روسيا الهيمنة السياسية على الباب العالى بمقتضى «أونكار إسكيليسى»، أدرك الرجل أن المقاومة البريطانية والفرنسية لن تمضى هباءً، وأنه أصبح لزاماً عليه أن يجد حليفاً يساند سياسته الجديدة تجاه الدولة العثمانية لمواجهة ضغوط المعسكر الغربى، ولم تكن الخيارات كثيرة أمامه، بل إنها تكاد تكون محصورة فى النمسا حليف روسيا التقليدى فى المعسكر الشرقى. فبدأ «نسلروود» يسعى للتوصل إلى تسوية مع النمسا وبروسيا، وإدخالهما فى معادلة توزيع القوة شرقى النظام الأوروبى حتى لا يجتمعا ضده مع فرنسا وبريطانيا لإعادة التوازن كما كان عليه قبل «أونكار إسكيليسى».

وقد كانت أهداف «نسلروود» من هذه الخطوة متعددة، ويمكن أن نحصرها فى النقاط الرئيسية التالية:

أولا: لقد كانت النمسا هى الحليف التقليدى لروسيا فى مواجهة المعسكر الليبرالى الغربى، وقد زاد من قيمتها كحليف لروسيا حالة الاستقطاب السائدة فى النظام الأوروبى، وهو ما جعل التحالف مع النمسا غرضا روسيا منشودا، ومكافأة لا غنى عنها.

ثانيا : لقد كانت النمسا وروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان يوجد لهما حدود مشتركة مع الدولة العثمانية ، ومن ثم فهما أكثر الدول تأثرا بمستقبل هذه الدولة نظرا للتقارب الجغرافى[١٤] ، ومن ثم أهمية إيجاد سياسة موحدة بينهما لتدارك انهيار الدولة العثمانية إذا ما كتب لها ذلك .

ثالثا : لقد كان «مترنيخ» على مدار تاريخه السياسى أفضل من يتحالف مع الدول لتحجيمها قبل الاستفادة منها وبالتالى ، فإنه كان سيقبل التحالف مع روسيا فيما يتعلق بالدولة العثمانية شريطة أن تكون الشروط مناسبة بطبيعة الحال .

رابعا : وكما أوضحنا فى الفصل الأول ، فمسيرة أى نظام مبنى على توازن القوة تشمل ضرورة مراعاة مبدأ التوسع المشترك ، أى أنه إذا ما حصلت روسيا على نفوذ إضافى فى منطقة ما دون الدول الأخرى فى النظام ، فإن هذه الدول ستتحالف تلقائياً ضدها ، وبالتالى جاء قرار «نسلروود» بالتحالف مع «مترنيخ» فيما يتعلق بالدولة العثمانية وذلك بمنح مزايا مناسبة للنمسا كى لا تتحالف مع الدول الأخرى ضد الوضع الجديد الذى حصلت عليه روسيا فى الأستانة . ولقد أدرك «نسلروود» أن «مترنيخ» سينضم للمعسكر الغربى ما لم يتم احتواؤه وإشراكه فى الترتيبات الأمنية الجديدة شرقى النظام ، فعلى الرغم من أنهما فى معسكر واحد ، إلا أن سياستهما الخارجية كانت فى حاجة إلى تنسيق خاصة بالنسبة لمستقبل الدولة العثمانية ، وهو ما يعكس أن التحالفات لا تبنى على الثقة المشتركة ، بقدر ما تبنى على الأمن والضمانات والمصالح المتبادلة .

وقد تفاعلت كل هذه العوامل لتفرض على روسيا والنمسا التوقيع على اتفاقية «مونشنجراتز» فى ١٨ سبتمبر ١٨٣٣ ، وقد شملت هذه الاتفاقية بروسيا أيضا باعتبارها الضلع الثالث فى المعسكر الشرقى . وكانت هذه الاتفاقية بمثابة الإعلان عن سياسة خارجية موحدة للمعسكر الشرقى تجاه الدولة العثمانية ، فشملت الاتفاقية خمس مواد ، اثنتين منها كانتا سريتين .

لقد دعت الاتفاقية فى جوهرها إلى قيام الدولتين بالعمل معا على ضمان

مستقبل وبقاء الأسرة العثمانية الحاكمة، فضلا عن تأكيد المبادئ العامة التى ستحكم سياسة الدولتين فى حالة إذا ما تعذر الإبقاء على الأسرة العثمانية الحاكمة، أى فى حالة انهيار الدولة العثمانية. وقد تعمدت الاتفاقية تجنب الإشارة فى موادها إلى الوحدة الجغرافية للدولة العثمانية، وهو ما يعنى أن هدف الدولتين كان ضمان استمرار الخلافة العثمانية متمثلة فى السلطان وأسرته فقط. وقد نصت أحد البنود السرية فى الاتفاق على قيام الدولتين بمواجهة أى تهديد داخلى فى الدولة العثمانية يكون منبعه والى مصر محمد على تحديدا، بينما نصت المادة السرية الأخيرة على العمل المشترك إذا ما أصبح من المستحيل الإبقاء على الكيان العثمانى كى لا يتأثر الأمن أو التوازن الأوروبى بأية متغيرات داخلية.

وتضمنت إحدى المواد الإشارة إلى العمل المشترك «لإقامة النظام الجديد للأمور أو كما ورد بالنص الفرنسى» L'establissment du nouvel ordre des chose دون الإفصاح عن طبيعة هذا النظام أو سبب إقامته. وهذه الجملة فى واقع الأمر صياغة غير دقيقة ومبهمة، فما هو النظام الجديد فى الأمور الذى أخذت النمسا وروسيا على عاتقهما تنفيذه إذا ما سقطت الدولة العثمانية؟ ماذا كان «مترنيخ» و«نسلروود» يقصدان من هذه العبارة الغامضة؟ كل هذه التساؤلات لا يملك أحد الإجابة عليها، ولكن مما لا شك فيه إن هذه الفقرة تشير إلى نية الدولتين فى العمل معا عند الضرورة لإقرار توازن مقبول شرقى النظام الأوروبى.

على الرغم من أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة لمستقبل العلاقات السياسية الأوروبية، إلا أن صياغتها كانت ملتوية، تصل إلى حد الغموض فى بعض الأحيان، وأغلب الظن أن هذا الإبهام كان متعمدا لإضفاء الغموض على أهداف الاتفاقية. وكان «المترنيخ» اليد العليا فى هذا الأمر، فتاريخ الرجل يعبر عن براعته فى صياغة مثل هذه البنود.

غير أن الغموض لم يكن المشكلة الوحيدة التى اعترت هذه الاتفاقية، إذ إن بعض موادها تكاد تكون متناقضة، فمن ناحية، تعهدت الدولتان بعدم المساس بالدولة العثمانية وضمان مستقبل الأسرة الحاكمة فيها دون التطرق لوحدتها الإقليمية، ومن ناحية أخرى أكدت التزام الأطراف الموقعة على العمل المشترك لإقامة نظام أمنى جديد إذ لم يكن من الممكن الحفاظ على الكيان العثمانى.

أيا كانت أهداف هذه الاتفاقية ، إلا أن آثارها كانت نتاجا طبيعيا للسياسة التوسعية المصرية على حساب الدولة العثمانية ، فهى انعكاس طبيعى لتخوف روسيا والنمسا من إمكانية استيلاء أبناء النيل على الدولة العثمانية وإعلان خلافة إسلامية جديدة. ولكن لماذا هذا التخوف ؟ والإجابة على هذا السؤال ليست بمعضلة ، فكل من «مترنيخ» و«نسلرورود» تملكهما الخوف على مستقبل الدولة العثمانية ، خاصة بعد الحرب مع مصر وظهور نية واليها الذى لم تنقصه العدة والعتاد ولا العزيمة السياسية لإرث الخلافة العثمانية إذا ما سمح له . وهذا التخوف كان له ما يبرره ، فالسيناريوهات التى يمكن أن يولدها مثل هذا التصور متعددة ، منها إمكانية وقوع الممتلكات الأوروبية للدولة العثمانية فى أيدى مصر وهو ما سيتضمن إقامة إمبراطورية عربية تملك جيشا قويا على الحدود الجنوبية للنظام الأوروبى ، أو أن مصر ستسيطر على هذه المنطقة بالتعاون مع فرنسا مثلا ، أو أن هذا سيولد صراعا جنوب شرق النظام الأوروبى .

وهناك مؤشرات تؤكد أن تفكير «مترنيخ» كان فى هذا الاتجاه ، فلقد عبر عن تخوفه هذا للسفير الروسى فى فيينا «تاتستشيف» Tatischeff منذ فبراير ١٨٣٣ ، أى قبل انتهاء الحرب المصرية العثمانية الأولى ، فأكد له أنه من الضرورى أن يحسم مستقبل الأراضى الأوروبية للدولة العثمانية فى حالة سقوطها فريسة فى أيدى مصر ، واقترح النظر فى أن يتولى حكم الرعايا المسيحيين أمراء أوروبيون والمسلمون خانات Khans ، (١٥) حتى لا يُسمح لأية دولة أخرى إرث التركة العثمانية فى أوروبا ، سواء كان الوريث مصر أو فرنسا أو روسيا أو حتى النمسا ذاتها ، فالإبقاء على توزيعات القوة القائمة كان هدف «مترنيخ» الأساسى ، وكان هذا أحد شروطه لقبول التحالف مع روسيا ، لأن ما يعنيه هو خطورة الفراغ السياسى الذى قد يخلقه اختفاء الدولة العثمانية . وقد قبل القيصر الروسى المنطق النمساوى فاتفق الطرفان على ألا تصبح هذه الأراضى حلبة للصراعات الأوروبية ، وكان هذا هو أساس وهدف اتفاقية «مونشنجراتز» بالنسبة لمترنيخ على الأقل .

وقد نقل «مترنيخ» مخاوفه الأخرى للسفير الروسى ، فصرح له بخطورة إقامة إمبراطورية عربية خلفا للدولة العثمانية . وهناك أسباب عديدة لهذا التخوف النمساوى الذى شاركتها روسيا فيه ، وهى الأسباب التى يمكن حصرها فى النقاط التالية :

أولا : إن الدول الأوروبية بما فيها روسيا وصلت إلى حالة قبول للدولة العثمانية الواهنة كطرف مهم فى معادلة توزيعات القوة فى أوروبا، وبالتالى فهل يكون من المنطقى أن تخلفها دولة عربية قوية ؟ لقد قبل الأوروبيون دولة عثمانية ضعيفة فهل من الممكن أن تقبل هذه الدول دولة عربية قوية ؟ والإجابة كانت تتناقض بالتأكيد مع تطلعات مصر وواليها الطموح.

ثانيا : لقد صارت مصر دولة ذات بأس عسكرى فى شرق البحر المتوسط، فجيشها تخطى المائة ألف مقاتل، وهو جيش تميز بروح قتالية عالية، ولديه العدة والعتاد التى لا تقل كفاءة عن جيوش أوروبية كثيرة، فضلا عن أسطول لا يستهان به. وقد عكست مراسلات القنصل النمساوى هذا التخوف، إلى الحد الذى دفع القنصل للكتابة إلى «مترنيخ يقول له «. . . إنى أرى عددا من الشواهد التى تشير إلى فكرة إقامة إمبراطورية عربية . . . فأرى من ناحية دولة عثمانية ضعيفة، . . . ومن ناحية أخرى جيشا عربيا وأسطولا بحريا قويا. يضاف إلى ذلك صحوة العالم العربى من نومه العميق جداً»(١٦).

ثالثا : لقد كانت مصر تحظى بالتأييد والمساندة الفرنسية التامة، وبالتالى فإن وجود قلاقل بين فرنسا والنمسا فى إيطاليا كان حافزاً لقيام النمسا بالتحالف مع روسيا عملاً بالقاعدة الميكيافيلية «عدو عدوى صديقى» أو «صديق عدوى عدوى». كذلك فالدور البريطانى المتساهل وغير المتوقع فى الوقت نفسه، أثار حفيظة «مترنيخ»، فإذا استمرت بريطانيا فى سياستها ودبلوماسيتها الهادئة فإنه سيقع على عاتق النمسا وحدها آثار أى تدخل روسى منفرد فى جنوب شرق أوروبا، وهو ما لا طاقة لها به وحدها، وبالتالى، فالتحالف مع روسيا سيمكنها من تحجيم واحتواء أية آثار سلبية لأية أزمة قد تنشب بين مصر والدولة العثمانية، فضلا عن احتواء الآثار السلبية لأى توسع روسى منفرد وذلك من خلال التحالف مع روسيا لتحجيمها. بعبارة أخرى، فإن الرسالة العملية التى أرسلها «مترنيخ» لفرنسا وبريطانيا بتوقيعه اتفاقية «مونشنجراتز» كان مضمونها «إن لم تعينونى على احتمالات التوسع الروسى على حساب الدولة

العثمانية جنوب شرق القارة الأوروبية، فسأعين نفسى على ذلك بالتحالف معها وتحجيمها».

لقد تمشت اتفاقية «مونشنجراتز» جزئيا مع آليات توازن القوة فى النظام الأوروبى، فهى من ناحية عضدت التحالف الشرقى لموازنة التحالف الغربى، ومن ناحية أخرى أبقت على جزئية المكافأة المتبادلة، بيد أن روسيا لم يصبح لها اليد العليا وحدها شرقى النظام الأوروبى، بل كان للنمسا أيضا حق متساو، ولذا فإن روسيا دفعت ثمن زيادة قوتها ونفوذها شرقى القارة بضم النمسا لهذه الترتيبات الجديدة ومنحها مزايا مشابهة.

ولكن هذا التوازن اقتصر على دول المعسكر الشرقى فقط والذى انفرد بترتيب توزيعات القوة شرقى النظام الأمنى دون إشراك المعسكر الغربى، وهو ما فتح المجال أمام الخلافات المستمرة بين المعسكرين فى السنوات التى تلت.

وقد كان «بالمرستون» أكثر الساسة البريطانيين الذين وعوا خطورة اتفاقية «مونشنجراتز»، فعبر لقنصله فى مصر عن ذلك بقوله «. . . نحن ضد أية تغييرات جذرية فى توزيعات القوة لأن مثل هذه التغييرات إما أنها تأتى نتيجة حروب أو أنها تؤدى إلى حرب»(١٧) وقد كان هذا أصدق تعبير عن الخلل الناتج عن العبث فى توزيعات القوة شرقى النظام الأوروبى بسبب «مونشنجراتز» ومن قبلها «أونكار إسكليسى».

وعلى الرغم من أن «بالمرستون» استوعب الآثار الحقيقية لهذا الخلل، إلا أنه لم يكن لديه أية سياسة محددة لمواجهته، فواقع الأمر أن السياسة الخارجية البريطانية انتابتها حالة من الذهول المؤقت الممزوج بعدم القدرة على اتخاذ موقف أو سياسة محددة. ولكن سرعان ما تمالك «بالمرستون» زمام الأمور فاستقر رأيه على ضرورة إعادة التوازن داخل النظام الأوروبى، وذلك بموازنة النفوذ الروسى فى الدولة العثمانية كخطوة أولى نحو احتواء هذا الخلل وإبطال مفعول الاتفاقيتين.

إن ظروف السياسة الدولية كثيراً ما تفرض تغييرات ضرورية فى رؤى السياسيين، وهو ما حدث بالضبط بالنسبة «لبالمرستون» وسفيره فى الأستانة «بونسنبى» بعد اتفاقية «مونشنجراتز» مباشرة، فلقد سيطر الخطر الروسى على

مشاعر الرجلين، حتى أنه بدأ يفكر بالفعل فى تجنيد محمد على واستخدامه فى صراعه ضد روسيا، وهذه هى السياسة الجديدة والقصيرة التى بدأ يقلبها. وقد أفصح «بالمرستون» عن هذه الفكرة لأخيه فى خطاب بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٣٣[١٨]، حيث عبر عن تقديره بأن اتفاقية «مونشنجراتز» هى محاولة روسية نمساوية لاقتسام الدولة العثمانية، وأن بريطانيا وفرنسا ستعارضان هذا المشروع بالتأكيد مضيفاً «. . . أنه بمساعدة محمد على، فإنهما سيتمكنان من وضع حد فاصل ضد هذا المشروع»، وأستكمل «بالمرستون» مؤكدا إمكانية العمل البحرى المشترك فى «الدردنيل» بالتعاون مع فرنسا، موضحاً «. . . أنه لن يكون من السهل التغلب على المضايق التركية والاستيلاء عليها إلا بوجود قوات برية، ومحمد على بالتأكيد يمكن أن يمنحنا الكثير وسيكون لديه الاستعداد الكافى للمشاركة معنا».

وقد لاقت هذه الفكرة استحسان السفير البريطانى «بونسنبى» فى بادئ الأمر، خاصة مع الظروف الصعبة التى تمر بها الدولة العثمانية، وتفاقم المعارضة ضد السلطان، وهو ما يمكن أن يكون ذريعة لخلع السلطان محمود الثانى، بما قد يفتح المجال أمام تدخل روسى بمقتضى اتفاقيتى «أونكار إسكيليسى» و«مونشنجراتز». وقد كتب «بونسنبى» يشير على «بالمرستون» بإمكانية سير محمد على إلى إستنبول وعزل السلطان، واتخاذ الخطوات اللازمة لإغلاق البسفور فى مواجهة القوات الروسية[١٩].

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد فى السياسية الخارجية البريطانية ـ أى ضم محمد على إلى المعسكر الغربى ـ إنما جاءت نتيجة لحالة الذعر التى تملكت «بالمرستون» و«بونسنبى» من قيام روسيا بتوسيع نفوذها فى الباب العالى بعد الاتفاقيتين، وبالتالى بالغت بريطانيا فى مخاوفها وبحثها عن أقرب الطرق غير التقليدية لتفادى الخطر الروسى، ولم يكن أمامها إلا التفكير فى اللجوء إلى مصر.

وهكذا فإن مصر بدأت تدخل فى حسابات القوة الأوروبية والسياسة البريطانية لإعادة التوازن للنظام الأوروبى، وأغلب الظن أن هذا التفكير لم يكن سيحظى برفض فرنسى، بل على العكس، فمد نفوذ مصر يعتبر امتدادا لنفوذ فرنسا ذاتها، ولكن هذه السياسة لم يقدر لها أن ترى النور، ولو حدث هذا لتغير تاريخ المنطقة

العربية ومصر ولسلك الوطن العربى طريق التقدم، فكانت مصر ستعد إمبراطورية شرعية معترفا بها وجزءا من الكيان السياسى للنظام الأوروبى السائد، ولو أن هذا تحقق لانعطف منحنى التاريخ نحو اتجاه يبعد المنطقة عن الاستعمار الأوروبى ويضعها فى إطارها الذى تستحق أن تدخل فيه. ولكن هيهات أن تأتى الريح بما يشتهى محمد على والآمال العربية.

وسرعان ما انقشع الغبار والسرية عن اتفاقية «مونشنجراتز»، وأدركت فرنسا وبريطانيا أن الهدف من هذه الاتفاقية لم يكن تقسيم الدولة العثمانية كما كان «بالمرستون» يظن، بل لضمان التشاور حول مستقبل الترتيبات فى المنطقة، وبالتالى لم يعد هناك حاجة لإدخال سياسة الخيار المصرى حيز التنفيذ، فاستقر رأى فرنسا وبريطانيا على انتهاج الأسلوب الدبلوماسى والسياسى بدلاً من الخيار العسكرى الذى كان سيشمل مصر، ومن ثم اتجهت الدولتان إلى العمل السياسى الهادئ لإنهاء الآثار المترتبة على اتفاقية «مونشنجراتز».

لقد أدرك «بالمرستون» أن التدخل العسكرى من جانب المعسكر الغربى قد يكون مخاطرة كبرى قد تجر بريطانيا وفرنسا إلى حرب واسعة النطاق مع روسيا بلا مبرر حقيقى خاصة أن بريطانيا كانت ستعظم استفادتها لو أنها عملت على استمالة الدولة العثمانية إلى صفها وبعيدا عن روسيا، أى أن الخيار العثمانى كان لا يزال مفتوحا، إذ إن السلطان يمكن أن «. . . يتوجه إلى إنجلترا للمساعدة بدلاً من انتظار العون من جار قوى له مطامع فى حدودها»(٢٠) وهكذا بدأ الاتجاه البريطانى لسحب الدولة العثمانية من براثن النفوذ الروسى عبر القنوات الدبلوماسية والمساعدة المالية والفنية.

وقد تواكب مع هذا التوجه بلورة سياسة بريطانية واضحة تجاه الدولة العثمانية تتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهى:

المحور الأول: العمل على تهدئة الأوضاع بين مصر والباب العالى، فأرسل تعليماته «للبونسنبى» للعمل على احتواء أى خلاف بين السلطان ومحمد على حتى لا يحول السلطان العثمانى نفسه إلى «أداة روسية تعمل على تحقير شأنها بنفسها». ومغذى مقولة «بالمرستون» هى أن روسيا كانت ستستغل أية مناسبة لتفرض مزيدا

من النفوذ على الدولة العثمانية، مستغلة اندفاع السلطان المحتمل لحرب جديدة ضد محمد على لاستعادة سوريا وعزله. ومن ناحية أخرى فقد رأى «بالمرستون» فرصة منع روسيا من استغلال «أونكار إسكيليسى» مستقبلا[٢١].

المحور الثانى: دعم الدولة العثمانية سياسياً واقتصادياً على أمل أن تستطيع الدفاع عن نفسها وممتلكاتها بعيداً عن الوصاية الروسية، بالتالى تتمكن بريطانيا تدريجيا فى استبدال النفوذ الروسى بنفوذ بريطانى داخل الدولة العثمانية. فلقد رأى «بالمرستون» أن سبب الخلل فى التوازن يكمن فى ضعف الدولة العثمانية، فلو أن هذه الدولة كانت قوية بالقدر الكافى لحماية أراضيها، لكان الخلل سيزول تلقائيا.

المحور الثالث: تعزيز الاستعدادات داخل الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط وذلك للإبقاء على الخيار العسكرى مفتوحا، بما يكفل عنصر الردع لروسيا والدولة العثمانية ذاتها[٢٢] وقد أسفرت هذه الخطوة عن تدهور العلاقة بين روسيا وبريطانيا تدريجيا.

أما فرنسا، فقد استمرت فى تطبيق سياستها التقليدية الرامية لدعم محمد على حتى بعد استيلائه على سوريا، وهو ما بات يهدد بمواجهة بين فرنسا وبريطانيا خلال الفترة القليلة القادمة، خاصة إذا ما نشبت أية حروب مصرية عثمانية مستقبلا، فلقد كانت السياسة البريطانية تهدف دعم الدولة العثمانية بينما كانت السياسة الفرنسية تتجه لدعم محمد على، وقد حدث أن تصادمت المصالح البريطانية والفرنسية بالفعل كما سنرى فى الفصل القادم.

أما بالنسبة للجهود المشتركة لفرنسا وبريطانيا لاحتواء النفوذ الروسى فى الدولة العثمانية والآثار المترتبة على اتفاقية «مونشنجراتز»، فقد بدأ الطرفان العمل المشترك على تقوية معسكر غربى لمواجهة المعسكر الشرقى. وكما هى سنة النظام الأوروبى، فإن أية قوة إضافية لطرف لابد أن تجد رد فعل متساو فى القوه ومعاكس فى الاتجاه، فبعد استتباب الأمن فى البرتغال وأسبانيا فقد تقرر ضمهما إلى المعسكر الغربى، وأُعلن رسميا عن التحالف الرباعى بين الدول الأربع، فاتجهت القارة الأوروبية إلى مزيد من القطبية. ولم يحاول «بالمرستون» مهندس هذا التحالف

إخفاء حقيقة نواياه من وراء هذا التحالف، فأشار إلى أن الهدف منه هو «. . . أن يعمل كأداة موازنة لمواجهة التحالف المقدس فى الشرق»[٢٣]، وقد كان «بالمرستون» يقصد بالتحالف المقدس التحالف الذى بدأه «الإسكندر الأول» والذى لُقب بالتحالف الشرقى فيما بعد.

وفى هذا السياق تحول الحليف الممكن (مصر) إلى مصدر إزعاج لبريطانيا بين يوم وليلة، ولا عجب فى ذلك، فهذه سنة اللعبة السياسة، فلقد تأكد «لبالمرستون» أن محمد على وأطماعه كانا سبب كل هذه المشاكل، ولذا فإنه كن له العداء، وتوعد له وعمل على محاصرة أية محاولة مستقبلية لمصر تهدف إلى تقويض الدولة العثمانية أو التوسع على حسابها. وقد كان محمد على محقا عندما أوضح فيما بعد أن الخلاف لم يكن بينه وبين الشعب البريطانى، ولكنه كان مع «بالمرستون».

وقد كان من الطبيعى أن تخلق هذه السياسات القلاقل داخل النظام الأوروبى، فقد أخذ الخلاف الروسى البريطانى أبعادا جديدة، فلم يعد الصراع محصورا فى أوروبا بل امتد لآسيا، لاسيما فى إيران وأفغانستان، وازداد اشتعالاً فى أعقاب الثورة البولندية والتى سرعان ما بدأت بريطانيا تؤيدها وروسيا تعمل على إخمادها. ومع بداية عام ١٨٣٦ بدأ الرأى العام البريطانى يشحن الحكومة البريطانية ضد روسيا، وقد خرجت الصحافة الإنجليزية تحذر من روسيا وسياستها، لاسيما فى الدولة العثمانية والمضايق التركية، والتى اعتبرتها العديد من الصحف المفتاح الحقيقى لأوروبا[٢٤] وقد توازى هذا الشحن الصحفى والمعنوى مع سياسة بريطانيا فى دعم الدولة العثمانية، وتمشيا مع ذلك أرسل «بالمرستون» بعثة بريطانية برئاسة «ديفيد أوركهارد» لدراسة أفضل سبل للتعاون بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وكان من أهداف هذه البعثة أيضا دس الخلافات بين الدولة العثمانية وروسيا واستمالة القوى العثمانية المعارضة لروسيا لصف بريطانيا.

وقد اتسم رد الفعل الروسى تجاه هذه السياسة البريطانية بالتعنت مع رفع حالة التأهب العسكرى فى البحر الأسود (المنفذ الوحيد لبريطانيا الذى تستطيع أن تضرب منه روسيا). وبالفعل بدأت روسيا تناصب بريطانيا العداء. وقد أرجع «نلسروود» فى إحدى مراسلاته موقف بريطانيا هذا إلى « أن «بالمرستون» يريد أن ينتقم لنفسه

بسبب الموقف المؤسف الذى لعبه فى الشئون الشرقية . . . ومع ذلك فإن أى شىء يمكن أن يصدر من رجال غاضبين وفاقدين لكل معايير التعقل، وعلى أى حال فإننا منشغلون فى وضع «سباستبول» فى حالة دفاع قصوى»[٢٥] وهكذا بدأت روسيا تستعد للحرب المحتملة .

كانت روسيا بحلول عام ١٨٣٧ قد أتمت استعدادها لمواجهة أى سيناريو عسكرى، بما فى ذلك الحرب للاستيلاء على المضايق التركية بالقوة فى حالة ما إذا داهمت بريطانيا هذه المضايق[٢٦] غير أن «بالمرستون» كان أذكى من أن يزج ببلاده فى حرب مفتوحة مع روسيا فى ظل هذه الظروف الدولية غير المواتية وانقسام أوروبا إلى معسكرين، وبالتالى استمر الوضع على ما هو عليه، إى حالة «لا حرب ولا سلام» بين بريطانيا وروسيا من ناحية، وبين المعسكر الشرقى ونظيره الغربى من ناحية أخرى . ولم تنقشع هذه السحابة السوداء فى العلاقات البريطانية الروسية إلا بعد اندلاع الحرب العثمانية المصرية الثانية فى ١٨٣٩ .

وفى ظل هذه التطورات، عملت كل الدول على إبقاء الملف المصرى العثمانى مغلقا، مع الاحتفاظ بالوضع الراهن على ما هو عليه بلا أى تغير سواء لصالح السلطان أو محمد على . وقد أكدت بريطانيا توجهها هذا فى عدد من المناسبات كما صبت غضبها من روسيا على محمد على والذى اعتبرته السبب وراء كل المصائب التى منى بها النظام الأوروبى . وقد لازم هذا الشعور «بالمرستون» طوال استمرار التهديد المصرى لأمن الدولة العثمانية، فرفض المبادرة التى طرحها محمد على مرة أخرى لإقامة تحالف مع بريطانيا فى ١٨٣٤، والتى أكد فيها للقنصل البريطانى أنه لديه مائة وخمسون ألف محارب يستطيع أن يوظفهم لخدمة السياسة البريطانية ضد روسيا على الجبهة العثمانية والإيرانية[٢٧] ولكن «بالمرستون» كان عاقد العزم على مساندة الدولة العثمانية على حساب مصر وفق السياسة البريطانية التقليدية، وبرر ذلك بأن أية محاولة للتقرب مع مصر سوف تؤثر على العلاقة بين بريطانيا والباب العالى . وقد كان رد «بالمرستون» على رسالة محمد على صريحا، حيث أصدر تعليماته «لكامبل» بأن يعبر للوالى المصرى عن استيائه من هذا الاقتراح، وأن هذا التحالف المقترح يمثل « . . . اعتداءً على حقوق السلطان العثمانى»[٢٨] ولكن حقيقة الأمر هى أن الرفض البريطانى للتقارب مع محمد على كان له أكثر من

سبب، فالدولة المصرية أخذت تقترب من الطرق التجارية الدولية مع الهند خاصة بعد استيلاء مصر على الحجاز. كما أن استيلاء مصر على سوريا بدأ يقربها تدريجيا من العراق، وهو ما قد يهدد بتوسع مصر قد يصل إلى الحدود الإيرانية والتى كانت بريطانيا تنظر لها على أنها منطقة نفوذ خاصة بها[٢٩] ولذا فإن هذا الخطر إذا ما أضيف عليه كل العوامل سابقة الذكر، فإنه كان كفيلا بخلق تحفظ بريطانى شديد تجاه التعامل مع مصر أو التحالف معها، وبالتالى فإن مصلحة بريطانيا كانت فى تحجيم الدور المصرى خاصة وأن الأمور لم تعد تستدعى التحالف معها بعدما اقتنع «بالمرستون» بأن اتفاقية «مونشنجراتز» لم تكن تعمل على تقسيم الدولة العثمانية بين روسيا والنمسا.

وقد استمر الوضع بين مصر والدولة العثمانية على ما هو عليه، ولكن القلق بدأ يظهر فى ١٨٣٧ بعدما جهر السلطان العثمانى بعدائه لمحمد على، وهو ما أثار المخاوف الأوروبية من اندلاع حرب مصرية عثمانية ثانية، وهو ما كان سيهدد نجاح السياسية البريطانية فى التغلب على النفوذ الروسى فى الباب العالى والتأثير على صنع القرار العثمانى خاصة بعد أن استطاعت بريطانيا التوقيع على الاتفاقية بالطا ليمانى Balta Limani التجارية مع الدولة العثمانية والتى فتحت المجال أمام زيادة التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية فى كل ممتلكاتها، بما فى ذلك مع مصر.

وقد استطاع السفير البريطانى «بونسبنى» أن يكسب ثقة محمود الثانى ويحد تدريجياً من تأثير السفير الروسى عليه[٣٠]، لكنه لم يستطيع أن يمنع كراهية السلطان الشديدة لمحمد على ورغبته الملحة فى الانتقام منه، واعتقاده الراسخ بأنه يستطيع توظيف علاقته مع بريطانيا لخدمة هذا الهدف، وبالتالى لم يكن أمام «بالمرستون» إلا توجيه رسالة شديدة اللهجة للسلطان لإثنائه عن أى عمل انتقامى ضد محمد على بالمساعدة البريطانية، فكتب «لبونسبنى» يؤكد له «. . . أن الحكومة البريطانية لن تسمح لنفسها أبداً بأن تُستدرج إلى حرب ناتجة عن أهواء حكومة أخرى وتفكيرها الخاطئ، وأنها ستجد من الوسائل ما تحمى به مصالحها بغير الدخول فى حرب»[٣١] فلقد أدرك «بالمرستون» أن أى حرب أخرى ستسفر عن هزيمة عثمانية والعودة إلى سيناريو الحرب المصرية العثمانية فى ١٨٣٣ مرة أخرى، ولكن فى هذه المرة يمكن أن يتدهور الوضع فى النظام الأوروبى باستيلاء روسيا

على جزء من الدولة العثمانية بينما تحتل مصر الجزء الآخر، أو أن تكون هذه الحرب بداية لحرب واسعة النطاق بين المعسكر الشرقى والغربى. ولذلك فقد ركز «بالمرستون» جهده على إثناء الدولة العثمانية عن الدخول فى أى حرب ضد مصر، ولكن «بونسنبى» كان له رأى آخر، فقد بعث «لبالمرستون» رسالة أكد له فيها أنه فى حالة اندلاع حرب مصرية ـ عثمانية، «فإن الحكومة البريطانية لن يكون أمامها خيارات، وستضطر للتحرك وبيدها السلاح . . .»(٣٢) حتى تمنع تكرار ما حدث عام ١٨٣٣.

وقد ساهمت كل هذه التطورات فى بداية بلورة فكرة عند «بالمرستون» مؤداها أنه لو أعيدت الحدود المصرية العثمانية إلى سابق عهدها، أى إعادة سوريا للدولة العثمانية، فإن المسألة المصرية ستحسم نهائياً، وتكون سوريا بمثابة منطقة عازلة بين السلطان ومصر، وهو ما كان سيضمن السلام فى المنطقة، وقد بدأ هذا التفكير ينعكس بالفعل على السياسة البريطانية فيما بعد كما سنرى.

وهكذا انطوت صفحة الحرب المصرية العثمانية والزوبعة التى أثارتها اتفاقيتا «أونكار إسكيليسى» و«مونشنجراتز» بحلول عام ١٨٣٧، غير أن هذه التطورات ظلت فى ذاكرة النظام الأوروبى، خاصة بريطانيا وبالمرستون، فقد أصبح من الواضح أن مصر صارت قوة لا يستهان بها، فأثرت على النظام الأوروبى وتأثرت به وبترتيباته الأمنية وتوزيعات القوة بداخله. فقد رأينا كيف أن الدول الأوروبية لم تستطع معالجة الحرب المصرية العثمانية الأولى بآليات توازن القوة داخل النظام نظرا لانشغال دول هذا النظام بأمور تخصها، مثل بريطانيا فى بلجيكا والبرتغال، والنمسا فى شمال إيطاليا وألمانيا، لذا فالموقف الأوروبى لم يصل بعد إلى حد تطبيق آلياته المعهودة على مصر. وإذا كان النظام قد فشل فى الوقوف أمام التهديدات المصرية، فإن هذا لم يكن النمط المتوقع له فى حالة نشوب صراع جديد بين مصر والدولة العثمانية، وهو ما بدأت إرهاصاته تظهر بمجرد أن بدأت مصر تراودها فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية.

مصر ترنو نحو الاستقلال:

بدأت الأمور تهدأ نوعاً ما بين المعسكر الشرقى ونظيره الغربى بنهاية عام

١٨٣٨ ، وذلك مع تأقلم الدول على الأوضاع الجديدة فى النظام الأوروبى. وقد ساهم فى التوصل إلى هذه الحالة اطمئنان «بالمرستون» ومعه المعسكر الغربى إلى أن روسيا لن تقدم على أية خطوة توسعية على حساب الدولة العثمانية وممتلكاتها فى البلقان وجنوب شرق أوروبا. وكان من أسباب هذا الاطمئنان النسبى نجاح سياسة «بالمرستون» فى استقطاب السلطان العثمانى نحو بريطانيا بدلاً من روسيا، وهو ما هدأ من مخاوف بريطانيا نوعا ما. ولكن العلاقة بين روسيا وفرنسا ظلت غير مستقرة إلى حد كبير بسبب الكراهية المتبادلة بين ملك فرنسا «لويس فيليب» و«نيقولا الأول» قيصر روسيا.

وعلى صعيد آخر بدأت روسيا تسعى لتفتيت المعسكر الغربى بمحاولة إبعاد فرنسا عن بريطانيا. ولم يحاول «نسلروود» إخفاء أهدافه هذه، فخلال زيارته للنمسا أكد للسفير البريطانى بفيينا على ضرورة فتح قنوات الحوار بين روسيا وبريطانيا، مشيراً إلى أن «. . . الأمور ستتحسن تلقائيا بين الدولتين إذا ما تحدث اللورد «بالمرستون» أكثر مع روسيا وأقل مع فرنسا»(٣٣) وهذه الجملة إلى جانب كونها إشارة صريحة برغبة روسيا فى فتح قنوات الحوار بين البلدين، فهى أيضا تلميح صريح بضرورة عدم تأثر بريطانيا بالخلافات الفرنسية ـ الروسية، وأن عليها العمل على التقرب من روسيا بعيدا عن النفوذ الفرنسى.

وفى ظل هذه الظروف، أراد محمد على استغلال حالة الخلاف بين المعسكرين، وتدهور العلاقة الروسية الفرنسية، عساه قد يحقق حلمه بالاستقلال عن الدولة العثمانية، فانتظر الرجل أول فرصة مناسبة ليحقق حلمه المنشود. ولم تكن هذه الفكرة بدافع الرغبة فى أن يشعر بسيادته على مصر فحسب، بل كانت لأسباب عديدة لا تقل أهمية، فقد أيقن عبر علاقاته مع الدول الأوروبية أنها لازالت تنظر إليه على أنه أقرب ما يكون إلى شخص يتمتع بالحكم الذاتى، فلقد كان كاهل التبعية للدولة العثمانية يؤثر على علاقاته مع هذه الدول، فقد وضعت بريطانيا على سبيل المثال علاقتها مع مصر فى إطار البوتقة العثمانية الكبرى، ورفضت أية علاقة متميزة معها لمجرد كونها جزءاً من هذه الإمبراطورية المتهالكة. وهنا أدرك محمد على أنه إذا ما قطع علاقة التبعية هذه ، فإنه حتماً سيتم التعامل معه بمزيد من الحرية وخارج إطار فكرة إضعاف الدولة العثمانية.

من ناحية أخرى، فقد كانت هذه التبعية تكلف مصر الكثير فى صورة الخراج السنوى للدولة العثمانية، والذى ذهب هباءً لتغطية نفقات حروبها المتكررة. غير أن أهم دافع وراء سعى محمد على للاستقلال كان هدفه فى جعل الحكم فى مصر وراثياً لأسرته من بعده وكان هذا مربط الفرس.

كانت العلاقة بين محمد على والدولة العثمانية غير مستقرة، وعلى الرغم من أنه لم يتخذ أية قرارات أو مواقف من شأنها شق عصا الطاعة، إلا أنه لم يكن بالتأكيد الطرف الضعيف فى هذه المعادلة. فلقد أيقن أن الحرب مع السلطان قادمة لا محالة، خاصة وأن الأخير كان يتحين الفرصة لاستعادة ولاية سوريا بقوة السلاح وطرد الوالى العاصى من مصر(٣٤) ولكن محمد على كان أذكى من أن يبدأ حربا قد تقضى على كل صداقاته مع الدول الأوروبية خاصة بعد أزمة الحرب المصرية العثمانية الأولى.

لقد كانت سياسة محمد على مع الباب العالى محكومة بمواقف الدول الأوروبية تجاه مصر، ولذا فإنه عمل على تهدئة الأجواء بين مصر والدولة العثمانية، وهى الأجواء التى شابها التوتر منذ ١٨٣٤ بسبب عدد من العوامل على رأسها رفض محمد على دفع متأخرات الخراج الواجبة للسلطان عن أعوام الحرب ١٨٣١ ـ ١٨٣٣. (٣٥) وكان محمد على على قناعة بأن «خسرو باشا» رئيس الديوان وعدوه اللدود، هو المحرك الرئيسى وراء تصميم السلطان على تعليق الوصل إلى اتفاق حول موضوع الخراج، ولذا فإنه حاول عزله من منصبه برشوة قدرها مليون قرشا لحاشية السلطان، ولكنه فشل، وبالتالى استمرت الخلافات مع السلطان.

لقد تباينت المواقف الفرنسية والبريطانية إزاء كل هذه الخلافات، فعلى حين حاولت فرنسا حماية محمد على من أى هجوم عثمانى ودعم موقفه السياسى فى الدولة العثمانية، اتخذت بريطانيا موقفا معارضا له(٣٦) وفى هذا الصدد سعى «بونسبنى» إلى حث السلطان على رفض مطالب محمد على بينما توسطت فرنسا بينه وبين السلطان لإنهاء هذا الخلاف(٣٧) وقد اتسعت الفجوة بين الطرفين عندما طالبت الدولة العثمانية مصر بالانسحاب من سوريا والعودة إلى حدود ولاية عكا، ففشلت مساعى التوفيق بين السلطان ومحمد على. ولكن المفاوضات تجددت بين

الطرفين مرة أخرى بعد انقطاعها، وكرر محمد على رفضه للتنازل عن سوريا، إلى أن ضاق محمد على ذرعاً بالدولة العثمانية ومواقفها المتشددة، خاصة بعد ما أيقن أنها تقوم بمساعدة الثوار السوريين ضد الحكم المصرى، وبدأت تنشر القلاقل للجيش المصرى بتزويد هؤلاء الثوار بالمال والعتاد(٣٨).

لقد أشعلت هذه العوامل عزيمة محمد على على إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية ووضع حد لتغلغل الدولة العثمانية فى شئون الدولة المصرية الفتية.

وجمع محمد على الديوان فى مطلع ١٨٣٨ وطرح عليهم فكرة إعلان الاستقلال، وعرض أسبابه فى ذلك، غير أن «بوغوص يوسف باشا» (وزير خارجيته تقريبا) عارض هذه الفكرة، مؤكدا أن أية محاولة لإعلان الاستقلال سينظر لها من قبل القوى الأوروبية على اعتبار أنها إضعاف للدولة العثمانية، وهو ما سيكون له توابع قد لا يحمد عقباها(٣٩). ولكن محمد على أبى الاستماع لنصيحته، وجمع القنصلين الفرنسى والبريطانى فى مصر فى ٢٥ مايو ١٨٣٨، وأبلغهما عزمه إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية، موضحا لهم أنه يرغب فى أن يجعل الحكم فى مصر وراثيا لأهله من بعده، خاصة وأنه إذا ما آلت مصر للحكم العثمانى من بعده فإن البيروقراطية وسوء الإدارة العثمانية ستدمر كل الإصلاحات التى قام بها(٤٠).

وحقيقة الأمر أن محمد على راهن مرة أخرى على تفتت النظام الأوروبى وانقسامه، أى على فرصة ضرب المعسكر الشرقى بنظيره الغربى، وتحقيق أكبر استفادة من هذا الموقف تماما كما حدث فى ١٨٣٣، وهو ما قد يتيح له هامشاً من المناورة السياسية يمكن معها تحقيق الاستقلال. ولكن حسابات محمد على كانت خاطئة، فالدول الأوروبية الكبرى لم تكن على استعداد لتغيير الوضع القائم خشية اندلاع حرب مصرية عثمانية ثانية يكون لها انعكاسات سلبية على الترتيبات الأمنية فى جنوب شرق القارة كما حدث من قبل، فلقد استوعبت الدول الأوروبية درس عام ١٨٣٣.

وبالفعل رفضت كل الدول الأوروبية على اختلاف توجهاتها نية استقلال مصر وخروجها عن الحظيرة العثمانية، لكل منها أسبابها، ولكنها اتفقت جميعا على

خطورة هذه الخطوة على الأمن الأوروبى، فحتى فرنسا أدركت محاذير مثل هذه الخطوة، وما قد تأتى به من آثار سلبية، فحذرت محمد على.

أما روسيا فكانت ملتزمة بمساندة السلطان العثمانى بمقتضى اتفاقية «أونكار إسكيليسى»، ولكن تدخلها هذه المرة قد يكون له رد فعل عكسى إذ إن بريطانيا وفرنسا لن تقفا مكتوفة الأيدى بل ستسارعان بإرسال أسطولهما إلى المضايق، وهو ما قد يؤدى إلى احتكاك مع القوات الروسية مما قد يسفر عن حرب ضروس لا يعلم مداها أحد. وقد أصر «نسلروود» على إعلان موقف بلاده، فأكد لسفيره فى لندن أن روسيا ملتزمة بالدفاع عن الدولة العثمانية بمقتضى «أونكار إسكيليسى»، أى أنها ستتدخل عسكريا إذا ما لزم الأمر[٤١] وأغلب الظن أن «نسلروود» أراد ردع أى عمل بريطانى ـ فرنسى كالإنزال البحرى فى المضايق التركية إذا ما تطورت الأزمة بين السلطان ومصر مثلا. كما أن روسيا رأت فى هذا الموقف وسيلة للضغط على بريطانيا لوقف أية حرب محتملة بين مصر والدولة العثمانية فى حالة استقلال الأخيرة، وهو ما سينزع فتيل أية تداعيات أمنية متوقعة.

غير أن الموقف الحقيقى لروسيا كان يختلف تماماً عن موقفها المعلن، ففى واقع الأمر أن «نسلروود» لم يكن يرغب فى مواجهة عسكرية مع بريطانيا بسبب الدولة العثمانية، بل العكس هو الصحيح، فقد كان على أتم استعداد للتعاون معها لتسوية المسألة المصرية إذا ما لزم الأمر، ولكن ظروف النظام الأوروبى لم تسمح له بإعلان نيته بعد.

أما «مترنيخ» فلم يكن موقفه يختلف عن باقى الدول الكبرى، فلقد عارض الدور المصرى منذ بدايته، واستمر فى معارضته حفاظاً على الدولة العثمانية ورفضا لفكرة الاستقلال والثورة على الحكم الشرعى.

وقد كان «بالمرستون» أشد المعارضين لأى استقلال مصرى، فقرر أن يقف فى سبيل ذلك بأية وسيلة، بما فى ذلك التلويح بالتدخل العسكرى. وقد دعا لعقد اجتماع لمجلس الوزراء البريطانى لبحث هذا التطور فى ٧ يونيو ١٨٣٨ واستقر رأى المجلس على رفض مشروع استقلال مصر. وقد لخص «بالمرستون» نتائج الاجتماع فى رسالة بعث بها إلى سفيره فى باريس فى اليوم التالى تضمنت ما يلى:[٤٢]

« . . . أن مجلس الوزراء قرر أنه لن يسمح لمحمد على إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية وفصل مصر وسوريا عن الإمبراطورية التركية، كما إن المجلس يرى أن عواقب مثل هذا الإعلان لابد أن تؤدى إلى صراع بين محمد على والسلطان إما الآن أو فى مدة غير طويلة. وفى مثل هذا الخلاف فإن القوات التركية غالباً ما ستهزم وسيندفع الروس لمساندة السلطان وستقوم القوات الروسية باحتلال القسطنطينية والدردنيل، وبمجرد استيلائهم على هذه المواقع فإنهم لن يتنازلوا عنها. لذا فنحن مستعدون لتقديم مساعدات فى صورة قوات بحرية لمساندة السلطان ضد محمد على لو أن ذلك طُلب منا أو أصبح أمراً ضرورياً . وقد عقدنا النية على إرسال أسطولنا فى المتوسط إلى الإسكندرية لكى نعطى لمحمد على رسالة بينة ومرئية توضح نوايانا الفعلية وعزمنا».

وقد نقل «بالمرستون» على الفور موقفه المعارض إلى القنصل البريطانى فى مصر فذكر له «أن على باشا مصر أن يتوقع أن يجد بريطانيا العظمى تأخذ صف السلطان . . . من أجل منع انهيار الإمبراطورية التركية» (٤٣).

وهكذا اتضحت الرؤية أمام محمد على، فمواقف الدول الأوروبية بدأت تعكس التزاماتها بآليات توازن القوة، فكل الدول بما فيها فرنسا رفضت أن تسمح له بتهديد التوازن الأوروبى. وكان القلق الأوروبى فى هذه المرة كالمرات السابقة مبعثه التخوف من تهديد هذه الخطوة للكيان العثمانى، وأثر ذلك على إضعاف قوة هذه الدولة وقدرتها على حماية ممتلكاتها فى أوروبا، إذ إن الاستقلال معناه فى النهاية فصل جزء لا بأس به عن الإمبراطورية (مصر ـ سوريا ـ السودان ـ الحجاز) عن الدولة العثمانية. كما أن عامل عدم الثقة فى النوايا الروسية جعل كل الأطراف تخشى التدخل الروسى فى أى خلاف قد يثور بسبب مثل هذه الخطوة، وهو الأمر الذى ساهم فى جمع الكلمة الأوروبية على معارضة الاستقلال المصرى.

وقد جاء الرفض الجماعى الأوروبى لمثل هذه الخطوة فى نسق شامل ومطابق لآليات نظام توازن القوة الأوروبى، بحيث استعدت الدول الأوروبية كلها لمواجهة الدولة التى ستخل بالتوازن أو تهدده، أى مصر فى هذه الحالة.

وتمشياً مع هذا قابل قناصل كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا الوالى

المصرى وأعلنوا له رفض بلادهم لهذه الخطوة، فاحتج القنصل الفرنسى «كوشيليه» أولاً وتبعه «كامبل» ثم القنصل الروسى «دى ميدم De Medem» ثم القنصل النمساوى. غير أن «بالمرستون» لم يكن راض عن أداء قنصله فى مصر، فلقد كان على اقتناع بأن الرجل واقع تحت تأثير محمد على، وهو ما لم يكن بعيدا عن الحقيقة، فمنذ أن تم تعيينه قنصلاً فى مصر لم يتأخر الوالى المصرى فى ضمه إلى مجالسه ورحلاته، والحق فإن الدبلوماسية كانت إحدى المهن التى أتقنها محمد على، وهى التى ساعدته كما سنرى فى إنهاء أزمة الحرب المصرية العثمانية الثانية.

من المستغرب له أن «كوشيليه» نقل لمحمد على تحذير فرنسى حاد اللهجة فى حالة ما إذا قرر إعلان الاستقلال، فأشار له بأنه «. . . سيقترف بذلك خطأ عظيما، وأن فرنسا وبريطانيا لن تترددا فى استخدام الوسائل المناسبة لمنعه من الإقدام على مثل هذا الإجراء»[٤٤]، ثم ألمح القنصل الفرنسى فى لقاء تال أن فرنسا قد تتدخل بحريا لمنع هذه الخطوة[٤٥] وقد كان هذا الموقف مستغربا على فرنسا، خاصة وأن محمد على ينظر لها على أنها حليفته التقليدية وسنده داخل النظام الأوروبى.

وتمشيا مع خطوات القناصل الأوروبية والاتفاق الجماعى الأوروبى على رفض الاستقلال، دعا «مترنيخ» إلى عقد مؤتمر أوروبى لبحث المسألة المصرية واعتزام محمد على الاستقلال بحكم مصر، ولكن هذا الاقتراح لم يتجسد لأسباب تتعلق فى المقام الأول بالحساسية الشديدة بين «بالمرستون» و«مترنيخ»، وبسبب حالة عدم الثقة التى كانت تسيطر على المعسكرين داخل النظام الأوروبى.

وقد قام «بالمرستون» بأخذ زمام المبادرة فورا، وقرر التعامل مع هذه المسألة فى إطار التحالف الغربى فقط، فدعا فرنسا لقيام أسطولها بالاشتراك مع الأسطول البريطانى والعثمانى لدعم موقف الدولة العثمانية فى المتوسط كوسيلة للضغط على محمد على لمنعه من إعلان الاستقلال. وكانت ترتيبات «بالمرستون» تتضمن الدعوة لعقد مؤتمر فرنسى بريطانى عثمانى يتم التشاور فيه بين القوى الثلاث لتنسيق هذه المظاهرة البحرية. وقد استبعد «بالمرستون» النمسا من هذه المبادرة لتشككه فى نوايا «مترنيخ»، كما استبعد روسيا لأسباب مفهومة، فلقد كان الرجل يخشى من أطماعها ونواياها تجاه الدولة العثمانية، من ثم رأى أن مشاركتها لم تكن فى

محلها. وقد أفصح «بالمرستون» عن هذا فى رسالة له إلى سفارته فى باريس جاء فيها[٤٦] : «. . . إنى اعتقد أن عيوننا جميعاً مفتوحة على استحالة الاعتماد على أية مساعدة من النمسا ضد روسيا» ثم أكد فى الخطاب نفسه أنه تمشياً مع ذلك ولإضفاء الشرعية على أى تدخل عسكرى بريطانى محتمل فقد أدخلت فرنسا فى هذه المظاهرة البحرية «لأن مثل هذا الاجتماع - يقصد بين فرنسا وبريطانيا والباب العالى - يمكن أن ينقذ تركيا ويحمى السلام فى أوروبا بمجرد الأثر النفسى لهذه القوات على محمد على . . . كما أن ذلك سيسمح للسلطان بأن يترك أسطولنا يمر إلى القسطنطينية، وهذا فى حد ذاته يعتبر كش ملك Check-mate لروسيا».

وعلى الرغم من أن حكومة «موليه» Mole فى فرنسا كانت على أتم استعداد للتعاون مع بريطانيا بشأن موضوع الاستقلال المصرى[٤٧] ، إلا أنه لم يكن على استعداد لأن يكون هذا التنسيق فى شكل مظاهرة عسكرية ضد مصر. ولكنه فى نفس الوقت لم يكن مستعدا للسماح لروسيا بتكرار ما فعلته عام ١٨٣٣، فضلا عن أنه لم يكن ليسمح لبريطانيا بالعمل وحدها وتهديد محمد على مباشرة.

لقد كان الموقف الفرنسى صعباً، أشبه ما يكون بالمعضلة السياسية مرة أخرى، ولكن «موليه» لم يكن يريد خلافا واسع النطاق مع محمد على والذى يمكن للدول الأوروبية استغلاله، لذا فإنه آثر وأد فكرة «بالمرستون» تفاديا لإلزام بلاده فى أمر كهذا، ولكنه لم يستبعد التعاون مع بريطانيا لتحجيم الدور الروسى والضغط السياسى على محمد على ليتراجع عن فكرة الاستقلال. وقد رفض «موليه» فى خطوة تالية اقتراحا بريطانيا جديدا بعقد اتفاقية دفاع مشترك بين بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية، لأنها كانت ستفسر على أنها اتفاقية موجهة ضد محمد على.

وهنا أدرك «بالمرستون» أهمية العمل الأوروبى الجماعى، فقرر مفاتحة سفراء روسيا والنمسا وبروسيا فى لندن لتنسيق الجهود لاحتواء فكرة استقلال مصر، ومعها شبح حرب بين الوالى والسلطان، فكتب «لجرانفيل» مرة أخرى يطلب منه الضغط على «موليه» لينضم إلى محادثات يزمع عقدها مع سفراء القوى الأوروبية الأخرى فى لندن لبحث هذا الأمر، وطلب منه أن يقوم «موليه» بتفويض السفير الفرنسى فى لندن سيباستيانى Sebastiani للتعاون معه كى يصلا إلى اتفاق مشترك

فى هذا الشأن بين الدول الأوروبية الكبرى، وقد برر طلبه لسفيره بقوله « . . . لو أن محمد على وجد أقل فرقة بين القوى الكبرى فى أوروبا، فسوف يراهن عليها ويشرع فى الاستقلال»(٤٨) وقد اضطر «موليه» للموافقة لأن عدم المشاركة معناه عزلة فرنسية غير مرغوب فيها، كما أنه كان تحت الانطباع بأن هذه المحادثات لن تسفر عن تحالف حقيقى ضد مصر لصعوبة إقرار صيغة أوروبية تأخذ فى الاعتبار المصالح المتناقضة للدول الكبرى الخمس.

لقد كان من المنطقى من وجهة نظر «بالمرستون» أن تشرع الدول الأوروبية فى تطبيق آليات توازن القوة ضد مصر، فكل الدول الكبرى كانت ستستفيد من العمل المشترك ضد استقلال مصر، كما أنه من غير المنطقى أن تستمر الخلافات الأوروبية بسبب المسألة المصرية، والأنسب أن يتم تسوية هذه الخلافات مع محمد على فى إطار وحدة الصف الأوروبى.

وقد أمنت روسيا والنمسا على فكر «بالمرستون» إذ إنه من غير المنطقى أن تزداد حدة الخلافات مع المعسكر الغربى بسبب والى منشق عن الدولة العثمانية، فطالما أن روسيا استطاعت أن تنفذ سياستها بنجاح فى الدولة العثمانية فما هو الداعى إذن لخلاف جديد مع بريطانيا ؟ ولذا فالعمل الأوروبى المشترك كان أفضل خيار بالنسبة للجميع.

وبالفعل تولى «بالمرستون» مهام تنسيق الجهود الأوروبية بالتعاون مع سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى لندن، فاجتمع بالمبعوث الروسى فى لندن «بوذو دى بورجا Pozzo Di Borga» والسفير النمساوى «إيسترهيزى Esterhazy »والسفير الفرنسى «سيباستيانى». واقترح ضرورة التعاون بين القوى المجتمعة لتحجيم طموحات مصر، وهو الاقتراح الذى لاقى تأييد كل الأطراف، بما فى ذلك «سيباستيانى». ولقد كانت هذه هى اللبنة الأولى لتنسيق ثلاثى بين بريطانيا والنمسا وروسيا فيما يتعلق بمصر، وهو التنسيق الذى استمر كما سنرى إلى ما بعد أزمة الاستقلال وحتى تقليم أظافر محمد على من خلال شروط معاهدة لندن ١٨٤٠.

وقد أسفر هذا التنسيق (بموافقة سبستيانى) على التخطيط لقيام كل من بريطانيا وفرنسا بمظاهرة بحرية مشتركة يقوم بها أسطولهما فى المتوسط فى حالة إذا ما قرر

محمد على المضى قدما فى الاستقلال(٤٩)، على أن تقوم النمسا بالمشاركة بإيفاد فرقة مشاه برية إلى الدولة العثمانية لمساندة جيوشها فى حالة اندلاع الحرب وتوغل القوات المصرية فى الأناضول. وقد اقترح «دى بورجا» على«بالمرستون» أن تقوم روسيا بالدفاع عن القسطنطينية بمقتضى معاهدة «أونكار إسكيليسى»، ولكن «سباستيانى» رفض ذلك تماما. كذلك فقد قصر «سيباستيانى» دور الأسطول الفرنسى على التجول المشترك مع نظيره البريطانى بالقرب من سوريا وليس بالقرب من مصر، على أن يقوما فى حالة إذا ما استدعت الظروف ذلك، بحصار الموانئ المصرية دون الالتزام بأية مواقف محددة (٥٠) وقد رأى «سيباستيانى» أن هذه كانت أفضل وسيلة لمنع نشوب الحرب بين الطرفين، وردع محمد على لإثنائه عن إعلان الاستقلال.

ولكن سرعان ما أيقن «سيباستيانى» أنه تمادى فى أمر لا يملك البت فيه وحده، فلقد رفض «موليه» تنازلات سفيره فى لندن، خاصة فكرة قيام الأسطولين الفرنسى والبريطانى بمظاهرة سياسية ـ عسكرية مشتركة فى المتوسط، واتهمه بتعدى التفويض الممنوح له وعدم الالتزام بالتوجيهات والتى اقتصرت على التشاور مع «بالمرستون» والسفراء فقط، دون الالتزام بأية أعمال مشتركة(٥١).

وقد فسر البعض موقف «موليه» على أنه من قبيل الغيرة والمنافسة مع غريمه السياسى فى لندن، ولكن واقع الأمر أن فرنسا استثمرت سياسياً واقتصادياً فى علاقتها مع محمد على، وبالتالى لم يكن من المتوقع أن تشترك مع بريطانيا وروسيا والنمسا لضرب هذا الحليف فى وقت كان الرأى العام الفرنسى يتجاوب مع محمد على ويدعمه تماما. وهذا لا يجب أن يدعو للاستغراب فمحمد على كان بارعاً فى استمالة الصحفيين الفرنسيين بحسن لباقته وحكمته وهداياه الثمينة بطبيعة الحال.

لقد أدرك «بالمرستون» فوراً أن فرنسا منسحبة لا محالة من نواة هذا التحالف، وهو ما يعنى فى النهاية عدم استطاعته الاعتماد عليها، بما قد يدفعه إلى الاعتماد على روسيا والنمسا دونها.

وقد بدأ الموقف الفرنسى بالفعل فى زعزعة تماسك المعسكر الغربى تدريجياً. وتوضح تقديرات رئيس الوزراء البريطانى هذا الاتجاه حيث كتب «لبالمرستون»

يوضح «أن فرنسا سوف تعمل على مراعاة مصالحها وسياستها، وأياً كانت هذه المصالح والسياسة من وجهة نظرها، فهذا أمر يستحيل التأكد منه» (٥٢).

وهنا يمكن القول بأن الباب أصبح مفتوحا أمام مزيد من الوحدة داخل النظام الأوروبى (باستثناء فرنسا) على حساب مصالح مصر وتطلعاتها القومية، والتى بدأت تواجه بتجمع أوروبى ضخم ضد أحلامها.

ولحسن الحظ فإن الوالى المصرى قرر التنازل عن فكرة الاستقلال نتيجة الضغوط الأوروبية بعد أن نما إلى علمه المعارضة الجادة لهذه الدول وموقفها الموحد (باستثناء فرنسا). وقد خشى محمد على من القيام بأى عمل من شأنه جلب التدخل العسكرى الأوروبى ضده وضد مشاريعه المستقبلية. وبرغم قراره بعدم المضى قدماً فى مسألة الاستقلال، إلا أن «بالمرستون» لم يفوت هذه الفرصة حيث اتفق عن طريق «بونسبنى» على قيام الأسطول البريطانى ونظيره العثمانى بمظاهرة مشتركة فى البحر المتوسط دون فرنسا(٥٣)، فضلا عن القيام بتدريبات عسكرية مشتركة. وقد استفاد «بالمرستون» من هذه المظاهرة السياسية ـ العسكرية بينه وبين السلطان فى أمرين رئيسيين، فمن ناحية أكد لمحمد على استعداد بريطانيا للتدخل العسكرى إذا ما قرر تهديد الباب العالى أو سيادته الإقليمية ـ أى أنه ردع محمد على، ومن ناحية أخرى فقد أكد أن بريطانيا تستطيع أن تهدد وضع روسيا فى الدولة العثمانية وتحل محلها كحام للباب العالى.

لقد جاء الموقف الأوروبى عامة والفرنسى خاصة على عكس ما توقعه محمد على، والذى صرح للقنصل الفرنسى أنه لم يكن يتوقع أن تستقر الآراء الأوروبية فى هذا الصدد، وأن يصلوا لموقف موحد. كما أنه استنكر موقف فرنسا من الأزمة، وهو ما أوحى «لكوشيليه» بمخاطبة وزير خارجيته مشيرا له أن فرنسا هى الدولة الوحيدة التى هددت محمد على بالتدخل وقدمت مذكرة تهديد رسمية(٥٤).

خلاصة القول إن محمد على أذعن للتهديدات الأوروبية ضد مشروع استقلاله ولكنه لم يتنازل عن فكرة أن يكون حكم مصر وراثيا لأهله من بعده. وقد وعد الجانب الفرنسى بإثارة هذا الأمر مع الباب العالى ليتم التوصل إلى حل عبر

التفاوض منعا لتجدد الخلافات مرة أخرى. وغادر محمد على مصر فى أكتوبر ١٨٣٨ متوجها إلى السودان حيث قضى هناك قرابة ستة أشهر حتى اضطر للعودة مرة أخرى للمحروسة فور تلقيه أنباء اعتزام السلطان محمود الثانى إعلان الحرب عليه وطرده من ولاية مصر.

وكانت هذه الحلقة المهمة من المسألة المصرية بمثابة تمهيد للسيناريو التالى للمسألة المصرية بعد اندلاع الحرب المصرية العثمانية الثانية عام ١٨٣٩، وتجدر الإشارة إلى أن عددا من العناصر بدأت تتضح تدريجيا فيما يتعلق برؤية النظام الأوروبى للمسألة المصرية، فبدا واضحا أن روسيا كانت على أتم استعداد للتعاون مع بريطانيا كى لا تسمح لمحمد على تعكير صفو الأمن الأوروبى. وقد لعبت هذه الأزمة دورا مهما فى بداية تقريب وجهات النظر بين روسيا وبريطانيا وهو ما أسفر فى النهاية عن اتفاقهما قبل التوقيع على معاهدة لندن ١٨٤٠، ثم معاهدة المضايق التركية عام ١٨٤١ كما سنرى فى الفصل القادم. كذلك فلقد أصبح متوقعا ألا تقف أوروبا مكتوفة الأيدى أمام أية محاولة مصرية جديدة لتهديد كيان الدولة العثمانى أو للتوسع على حساب الدولة العثمانية.

وهكذا أصبح الصدام بين مصر والنظام الأوروبى مسألة وقت لا غير، فالمصالح المصرية تناقضت مع المصالح العثمانية، ومع الأسف فإن النظام الأوروبى كما بانت إرهاصاته، كانت فى صالح الأخيرة على حساب الأولى.

هوامش الفصل الخامس

(١) The New Cambridge Modern History: The Zenith of European Power 1830-70. Vol. X, 246-7

(٢) نفس المصر ٢٤٧.

(٣) Vernon Puryear. England Russia and the Straits Question. P. 14.

(٤) Bourne, op. cit. p. 29.

(٥) Webster, op. cit. p. 305.

(٦) نفس المصدر، ص٣٠٥.

(٧) صبرى ٢٦٠-٢.

(٨) Webster, op. cit. p. 305

(٩) Puryear, op. cit. p. 20.

(١٠) الأرشيف البريطانى . FO . 78/223. September . 20, 1833

(١١) صبرى، المرجع المذكور، ص٢٦٧.

(١٢) Frank Bailey. British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relations. 54.

(١٣) Hayes op. cit. p. 239.

(١٤) Puryear, op. cit. p. 15.

(١٥) نفس المصدر، ص ١٨

(١٦) Altundag, op. cit. p. 141-2 .

(١٧) الأرشيف البريطانى . FO . 78/226, From Palmerston to Campbell .2 October, 1833

(١٨) خطاب من بالمرستون إلى أخيه William Temple بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٣٣، أنظر : Bourne, Appendix 6 .

(١٩) الأرشيف البريطانى F.O. 78/223. From Ponsonby to Palmerston November 3 1883

(٢٠) الأرشيف البريطانى . FO . 78/220 . From Palmerston to Ponsonby, December, 683

(٢١) Bailey op. cit. p. 60.

(٢٢) Webster, op. cit. 309.

(٢٣) The New Cambridge Modern History. Vol., X, 253 ..

(٢٤) A.L. Macfee " Opinions of the European Press on the Eastern Question, 1836". in Middle East Studies. Vol. 27, January 1991. 131-139.

(٢٥) Puryeer. op. cit. p. 30-31

(٢٦) نفس المصدر ٣١-٢.

(٢٧) الأرشيف البريطاني F.O 78/246 From Campbell to Palmerston, 3 September, 1834 :.
(٢٨) الأرشيف البريطاني : F.O. 78/344. From Campbell to Palmerston, 10 October, 1834 .
(٢٩) دودويل، المرجع المذكور، ص١٦٩ .
(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن دور بونسبنى فى هذا الأمر راجع : Alan Cunningham.
(٣١) Webster VOL., II 599.
(٣٢) نفس المصدر٥٩٧ .
(٣٣) الأرشيف البريطاني F.O. 7/286 . From Lamb to Palmerston, July 3, 1838
(٣٤) Webster, Vol. II , 596
(٣٥) دودويل، مرجع سابق، ١٧٣ .
(٣٦) نفس المصدر ١٨٧ .
(٣٧) نفس المصدر ١٨٧-١٨٨ .
(٣٨) الرافعي، المرجع المذكور، ص ٢٧٠ .
(٣٩) ثابت، المرجع المذكور، ص٢٠٥ .
(٤٠) دودويل، المرجع المذكور، ص١٨٨ .
(٤١) Webster, VOL. II, 611
(٤٢) من بالمرستون إلى جرنفيل ، فى Bourne، ٢٢٩ـ٢٣١ .
(٤٣) Marsot, op. cit. p. 238
(٤٤) صبرى ٤١٤ .
(٤٥) ثابت ٢٠٧ .
(٤٦) من بالمرستون إلى جرنفيل ، ١٦ يوليو ١٨٣٨ ، فى Bourne , 231.
(٤٧) صبرى ٤١٢ـ١٣
(٤٨) من بالمرستون لجرانفيل فى ٦ يوليو ١٨٣٨ فى Bourne, 231.
(٤٩) Webster, op. cit. p. 609
(٥٠) الأرشيف البريطاني : F.O. 71284 From Lamb to Palmerston. 3 July, 1838. .
(٥١) Webster, op. cit. p, 611
(٥٢) Webster, op. cit. p. 855.
(٥٣) Webster, op. cit. p. 614
(٥٤) ثابت، المرجع المذكور، ص ٢٠٨ .

الفصـــل السادس

آليات توازن القوة والحرب المصرية العثمانية الثانية

«سـيتـعـين على إنجلتـرا فى حـالة اندلاع الحـرب بين السلطان ومحمد على استخـدام القوة ضد الأخير، وذلك على الرغـم مما قد يبـدو عليه هذا الموقف من تحيـز وظلم ضده، ولكننا ظالمون، فالمصالح العليا لأوروبا تحتم علينا أن نكون كذلك».

من «بالمرستون» إلى سفيره فى الأستانة
١٨٣٩

آليات توازن القوة والحرب المصرية العثمانية الثانية

الحرب المصرية العثمانية الثانية ١٨٣٩-١٨٤١

لقد فشلت جهود الدول الأوروبية الكبرى فى إبقاء الوضع على ما هو عليه بين السلطان ومحمد على، بعد أن كان السلطان يعد العدة من أجل إعلان الحرب على الوالى المصرى وطرده من الولاية واستعادة مصر بعد حكم ذاتى دام قرابة أربعة عقود. ولقد كان شبح الهزائم المتتالية للدولة العثمانية خلال الحرب المصرية العثمانية الأولى يؤرق السلطان العثمانى، فعلى مدار قرون طويلة لم تستطع أية دولة كبيرة كانت أم صغيرة احتلال أجزاء من الأناضول وتهديد السلطنة ذاتها، ولولا تدخل الدول الأوروبية لكان مصير الدولة العثمانية محتوماً على أيدى إحدى الولايات التابعة لها، وهو الأمر الذى ترك مرارة كبيرة فى صدر «محمود الثانى» الذى أخذ يتحين أول فرصة للانقضاض على الجيش المصرى واستعادة سوريا ومصر وهيبة الدولة العثمانية معهما.

حسابات السلطان محمود الثانى:

كان السلطان العثمانى ومحمد على فى حقيقة الأمر قد اتخذا مسارين متناقضين بحيث أصبحت الحرب بينهما مسألة وقت لا غير، ففى حين كان محمد على عاقدا العزم على الحفاظ على دولته وتأمين استقلاله فى أول فرصة مواتية، كان محمود الثانى يجهز قواته من أجل استعادة مصر معتمدا على تدخل الدول الأوروبية فى حالة فشله.

وكان «محمود الثانى» محقا حين أدرك أن الدول الأوروبية لن تسمح بهزيمته، خاصة روسيا، والتى كانت ستطير لنجدته بمقتضى معاهدة «أونكار إسكيليسى»،

وفى هذه الحالة فإن بريطانيا ستقتفى أثرها وتتدخل فى الحرب لموازنة الدور الروسى كى لا تعيد مأساة «أونكار إسكيليسى» و«مونشنجراتز». وقد راهن «محمود الثانى» على ذلك، وكان منطقه سليما وهو ما أثبتته الأحداث.

لقد كان تفكير الدول الأوروبية الكبرى شبه مقروء، ولم يكن فى حاجة إلى تمحيص، فروسيا بأطماعها المعهودة فى الدولة العثمانية كانت تخشى سقوط الدولة العثمانية لصالح مصر، خاصة المضايق التركية التى تمثل ركيزة إستراتيجية مهمة لها. وقد حتم هذا السيناريو ضرورة التدخل الروسى خاصة وأن مثل هذا التدخل، على خلاف عام ١٨٣٢، يستند إلى اتفاقية دفاع مشترك «أونكار إسكيليسى»، بيد أن السياسة الحكيمة كانت تفرض على روسيا العمل على منع اندلاع الحرب من الأساس، خاصة وأن علاقتها مع فرنسا وبريطانيا لم تكن فى أحسن أحوالها.

وعلى الرغم من وجود شائعات عديدة تشير إلى تورط الحكومة الروسية فى دعم الأفكار الانتقامية لمحمود الثانى وحثه على الحرب، إلا أن هذا كان من قبيل الافتراء، وأغلب الظن أن مستشارى البلاط العثمانى كانوا وراء هذه الشائعات التى صدقها السفير البريطانى «بونسنبى»، فلم تكن الحرب المصرية العثمانية فى صالح روسيا. وقد ظل «بونسنبى» يروج لهذه الفكرة فى مراسلاته مع لندن مؤكدا أن الروس يدفعون السلطان لإعلان الحرب على مصر، غير أن «بالمرستون» لم يأخذ هذه الرسائل محمل الجد[1] وتقديرنا أن هذه الشائعات لقيت صدى طيبا يتمشى مع الاقتناع الداخلى «لبونسبنى»، فقد كان الرجل متأثرا بتنفيذ السياسة البريطانية الرامية إلى تدمير النفوذ الروسى فى السلطنة، وهو ما جعله ينظر إلى الأمور فى إطار الخلافات بين بلاده وروسيا، والمنافسة الشديدة بينه شخصيا وبين السفير الروسى فى الأستانة للوصول إلى أكبر قدر من النفوذ والتأثير على السلطان.

لقد نفت الدلائل والقرائن التاريخية وجود مثل هذا التوجه الروسى، فروسيا كانت أول من هاجم مشروع استقلال محمد على، علاوة على أن «نسلروود» نفسه بعث بتعليماته «لدى ميدم» فى مصر لإثناء محمد على عن هذا القرار، وأخذ وعدا من الوالى المصرى بأنه لو أمنت روسيا والدول الأوروبية مصر من هجوم عثمانى لعمل على تسريح عدد كبير من جيشه وتوجيههم للإصلاحات الداخلية فى

مصر[٢] لقد كان من غير المنطقى أن تسعى روسيا إلى صدام مع بريطانيا والتحالف الغربى من أجل الدولة العثمانية فى مرحلة كانت روسيا تسيطر فيها على القطاع الشرقى من النظام الأوروبى وتؤمن الملاحة من وإلى البحر الأسود ، فضلا عما لها من نفوذ فى الأستانة .

وكان الرهان الثانى للسلطان العثمانى مبنيا على ضرورة التدخل البريطانى بالذات عند الضرورة . وعلى الرغم من أن «بالمرستون» كان حاسما فى رفض توريط بلاده فى مثل هذه المغامرة ، وهو ما أكده «لبونسنبى» بالفعل فى أكثر من مناسبة ، إلا أنه كان يدرك فى قرارة نفسه أن بريطانيا لن ترتكب نفس الخطأ مرتين فى أقل من ست سنوات . وقد كان السلطان محقا ، فقد أيقن «بالمرستون» فى قرارة نفسه أنه لن يستطيع التخلى عن الدولة العثمانية تحت أى ظرف ، وأنه لن يسمح بهزيمتها عسكريا تحت أى مبرر . وقد أكد ذلك فى إحدى رسائله إلى سفيره فى الأستانة حيث أشار إلى « . . . أنه لن يكون أمامه أى خيار ، وسيضطر للعمل وأيديه مدججة بالسلاح» لمساندة الدولة العثمانية[٣] وفى رسالة أخرى كتب يقول[٤] : «إنه سيتعين على إنجلترا فى حالة اندلاع الحرب بين السلطان ومحمد على استخدام القوة ضد الأخير ، وذلك على الرغم مما قد يبدو عليه هذا الموقف من تحيز وظلم ضده ، ولكننا ظالمون ، فالمصالح العليا لأوروبا تحتم علينا أن نكون كذلك» .

وقد أدرك السلطان العثمانى هذه الحقيقة ، فالمصلحة الأوروبية كانت العامل الفيصل الذى سيحتم ويفرض على بريطانيا وباقى الدول الأوروبية التدخل فى الحرب مع مصر ، سواء لتدارك تبعات هزيمة عثمانية أو للحفاظ على الدولة العثمانية ذاتها . ومن هنا أصاب السلطان العثمانى فى رهانه مرة أخرى كما سنرى .

وقد بدأ السلطان استعداده الفعلى لشن هجومه المنتظر على الجيش المصرى بمجرد أن أيقن أن كل مؤشرات النظام الأوروبى فى صالحه ، غير أنه أدرك ضرورة العمل على ضمان التأييد الأوروبى وعدم الاعتماد على المؤشرات والمراهنات السياسية دون دعمها بعمل دبلوماسى نشط من شأنه تجسيد هذا التدخل فى اللحظة الحاسمة . وقد استقر رأيه على إيفاد «رشيد باشا» أحد أعوانه المقربين فى جولة لحشد المساندة الأوروبية لمشروعه الهجومى ، وهى الجولة التى شملت النمسا

وفرنسا وبريطانيا . وبالفعل أجرى رشيد باشا محادثات موسعة مع «مترنيخ» و«موليه» و«بالمرستون»[٥] . غير أن هذه الرحلة لم تأت بالنتائج المرجوة، فلقد رفض كل من «مترنيخ» و«موليه» مساندة السلطان العثمانى فى مشروعه الهجومى على الرغم من أن «رشيد باشا» لم يكشف تماما غرض سلطانه .

أما فى لندن فقد أصاب المبعوث العثمانى بعض التوفيق، فعرض المبعوث العثمانى اقتراح إبرام معاهدة دفاع مشترك مع الحكومة الإنجليزية، إلا أن «بالمرستون» أدرك الأهداف الخفية وراء مطلب السلطان، وبالتالى رفض ربط بلاده باتفاقية قد توحى للسلطان بأن بريطانيا على استعداد لمساندته عسكريا فى مشروعه هذا، وهو ما قد يترجم على أنه ضوء أخضر للشروع فى حرب مع مصر . غير أن معضلة «بالمرستون» كانت فى أن عدم التوقيع على مثل هذه الاتفاقية قد يفهم منه تخلى بريطانيا عن السلطان، وهى رسالة خاطئة قد تجعل الدولة العثمانية ترتمى مرة أخرى فى أحضان روسيا فى الوقت الذى كانت السياسية البريطانية تعمل على إبطال اتفاقية «أونكار إسكيليسى»، وبالتالى آثر «بالمرستون» اتباع موقف وسط، وهو الموافقة على قيام الأسطول البريطانى والعثمانى بإجراء مناورات مشتركة فى البحر المتوسط دون الخوض فى اتفاقية دفاع مشترك فى هذه الفترة . وهكذا عاد «رشيد باشا» إلى الأستانة بمساندة معنوية من بريطانيا، ورسالة واضحة من فرنسا والنمسا تدعو فيها السلطان إلى عدم فتح جبهة مع الوالى المصرى وتفادى التوتر فى المنطقة، غير أن المساندة المعنوية البريطانية كان لها أكبر الأثر فى دفع السلطان إلى الثأر من مصر، فقد ثبت يقينه وتأكد من المساندة البريطانية عند اللزوم، أى فى حالة هزيمة قواته عسكريا .

وبعيدا عن المناورات الدبلوماسية، وعلى صعيد الاستعدادات العملية، فقد كانت الجهود العسكرية العثمانية ماضية على قدم وساق، فعهد السلطان أمر الجيش اعتبارا من ١٨٣٦ «لحافظ باشا» أحد أعوانه المخلصين، والذى استقدم بدوره مستشارين وعسكريين من بروسيا، ولعل أشهرهم كان «فون مولتك» Von Moltke[٦] أحد الشخصيات العسكرية البروسية الفذة الذى شغل منصب رئيس الأركان الألمانى فيما بعد . ولم يبخل محمود على الجيش بمال أو جهد[٧]، وأتم الاستعدادات بحلول عام ١٨٣٩ .

وتشير المصادر المصرية إلى أن هذا الجيش كان تعداده قرابة ٨٠ ألف مقاتل، وبحوزته ٣٠٠ قطعة مدفعية [٨] وأنه تم نشره فى الأقاليم الجنوبية مثل «ديار بكر» و«ملاطيا» استعدادا لعبور الفرات والاشتباك مع الجيش المصرى عند صدور الأوامر. ولكن الملاحظ أن الجيش العثمانى لم يكن مؤهلا لهزيمة الجيش المصرى الحديث وذلك لعدد من الأسباب على رأسها عدم تجانس هذا الجيش، فلقد استقدم السلطان أغلبيته من سائر الولايات العثمانية، وهو ما جعله كيانا غير متجانس. من ناحية أخرى، فإن هذا الجيش لم يكن قد استوعب بعد الفكر الحربى الحديث برغم محاولات ومجهودات الخبراء الأجانب. وقد علق «فون مولتك» على هزيمة الجيش بجملة توضح مغامرة السلطان العثمانى وثقته الزائدة فى هذا الجيش والتى كانت فى غير محلها حيث كتب يقول: «. . .لابد للمرء من التسليم بأن جيشا كهذا لا يمكن أن ينتصر فى حرب» [٩].

وعلى الصعيد المصرى، فإن هذه التحركات لم تخف عن أعين محمد على، فأدرك ما ينويه السلطان العثمانى، خاصة بعد الإخباريات المتعددة التى تلقاها من نجله إبراهيم باشا فى سوريا. وكان موقف محمد على واضحا فى هذا الصدد حيث أكد مرارا لإبراهيم باشا لكى يأخذ كل الحيطة لحماية سوريا دون المجازفة باتخاذ أية خطوة من شأنها إشعال الحرب. وكان محمد على يدرك خطورة الوضع فى أوروبا، وأن الظروف قد تغيرت عما كانت عليه فى الماضى، وأنه لن يُسمح له بتهديد الدولة العثمانية مرة أخرى كما حدث فى ١٨٣٣ كما أن النظام الأوروبى لن يسمح لمصر بتهديد توازناته الداخلية، لذا فقد آثر عزيز مصر عدم الاشتباك مع الجيش العثمانى فى هذه المرحلة المبكرة من جس النبض بينهما، إلا أن هذا لم يمنع إبراهيم باشا من إتمام استعداداته للمعركة المنتظرة [١٠]، وهو ما زاد من العبء الملقى عليه نتيجة الثورات السورية المتكررة فى الشام بسبب التجنيد الإجبارى للسوريين واحتكار التجارة فى بعض السلع المهمة مثل الحرير.

وكانت الخطوة التالية لمحمد على هى جمع القناصل الأوروبيين وإبلاغهم بالتحركات العثمانية ونية السلطان العدوانية [١١]، ولكن القناصل لم يوفروا لمحمد على أية ضمانات سوى التعاطف معه نتيجة لضيق التفويض الممنوح لهم، حيث كان هذا الأمر يدخل فى صميم الإستراتيجية الأوروبية العليا، ولم يكن لديهم أية

تعليمات من حكوماتهم فى هذا الصدد سوى محاولة احتواء أى صدام متوقع، وهو ما لم يكن يكفى الأطراف شر القتال.

وعلى الصعيد الأوروبى، فالأمر لم يكن خافيا على الدول الكبرى، فقد أكد «بونسنبى» لبالمرستون اعتقاده بأن الحرب ستبدأ فى ربيع ١٨٣٩، وهو ما لم يكن خافيا على سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الأستانة، والذين عملوا على إثناء السلطان عن عزمه دون جدوى. لقد كانت مرارة الهزيمة قابعة فى أعماقه وشبح الذل فى وجدانه، وسيطرت العاطفة على التقديرات المنطقية، ولم ينقذ الدولة العثمانية من براثن الانهيار بسبب مغامرة هذا السلطان سوى الدول الأوروبية.

وهكذا اتخذ السلطان محمود الثانى قراره الحاسم بمحاربة مصر فى إبريل ١٨٣٩، وأمر «حافظ باشا» قائد الجيش العثمانى بعبور الفرات لملاقاة الجيش المصرى وهزيمته[١٢] وقد بعث «بونسنبى» برسالة «لبالمرستون» بعد اتخاذ السلطان لقرار الحرب، أشار فيها إلى أن السلطان العثمانى «سيسعى لمحاربة واليه المتمرد ويفضل الموت أو الولاء لروسيا على أن لا يمنعه شىء عن تحقيق هذا الهدف». أما كبار رجال الدولة العثمانية فذهب رأيهم إلى أنه «فى حالة الهزيمة فإنهم واثقون من نجدة روسيا لهم»[١٣] ولقد عبرت هذه الرسالة عن حقيقة الشعور داخل الدولة العثمانية بالنسبة لقرار السلطان محمود الثانى، كما أنه كان واثقا فى الجيش العثمانى على الرغم من معارضة وتأكيد فون مولتك بأن الجيش لم يكن أهلا لتحقيق النصر[١٤].

لقد بدأت الحرب المصرية العثمانية بعد عبور الجيش العثمانى للفرات بشهرين تقريبا، حيث حاول «حافظ باشا» العمل على مناورة الجيش المصرى ببعض الاشتباكات الخفيفة. واضطر القائد العثمانى إلى نقل قواته إلى «نصيبين» بعدما أغلق إبراهيم باشا الممرات الإستراتيجية التى كانت تربط بين الشام والأناضول. وقد بدأ إبراهيم باشا الاستعداد للمعركة، وطلب من والده إمداده «بأحمد باشا المنكلى» ناظر الجهادية، وهو ما وافق عليه محمد على.

بدأ القناصل الأوروبيون فى مصر العمل على تعطيل قرار الوالى المصرى بالحرب تمهيدا لإجهاضه إن أمكن، فبدأت جهودهم بعقد اجتماع بين الوالى

المصرى و«كوشوليه» والقنصل النمساوى، اللذين حاولا إثناءه عن إرسال «المناكلى باشا» درءا للحرب. وكان طلب محمد على واضحا، وهو منحه ضمانا من الدول الأوروبية بعدم المساس بالسيادة المصرية على أراضيها بما فى ذلك سوريا. وقد وافق «كوشيليه» على هذا المطلب، غير أن القنصل النمساوى رفضه إذ إنه لم يرغب فى إلزام بلاده بوعود لم يتلق توجيهات بشأنها بعد. وقد أوحى هذا الموقف لمحمد على بأن الدول الأوروبية لن تقدم له هذا الضمان، وكان رده حاسما فأرسل «المناكلى باشا» لنجله فى الشام على الفور.

وبينما كانت المفاوضات بين محمد على والقناصل الأوروبية فى مصر دائرة، كان إبراهيم فى حيرة من أمره إذ لم يدرك الفائدة من وراء عدم رغبة الجانب العثمانى فى بدء القتال مباشرة ولجوء قائده للمناورة والاشتباكات المحدودة، فبعث إليه يحفزه لبدء الحرب دون جدوى. وقد أرسل محمد على رسالة إلى إبراهيم فى الجبهة يطلب منه المضى قدما فى الحرب وهزيمة العثمانيين. وعندما نما إلى علم القناصل الأوروبيين حقيقة هذه الرسالة أدركوا أن الحرب قادمة لا محالة، فاجتمعوا به مرة أخرى عساهم يقنعوه باللحاق بالمبعوث الذى يحمل هذه الرسالة لمنع نشوب الحرب.

وقد اتبع وزير الخارجية الفرنسى الجديد «سول» Soult السياسة الفرنسية التقليدية تماما كما حدث أثناء أزمة الاستقلال المصرى فى ١٨٣٨، فأوفدت فرنسا مبعوثها «كاليه» Callier لمصر فى ٢٨ مايو ١٨٣٩ ومعه تفويض كامل بعرض أى ضمانات على محمد على، وطلب المبعوث قبول الوساطة الفرنسية بينه وبين السلطان. وفى خطوة مشابهة أرسل «سول» مبعوثا له يدعى «فولتز» إلى الأستانة لإبلاغ السلطان بضرورة إنهاء حالة الحرب قبل بدء المعارك العسكرية(١٥).

وصل «كاليه» لمصر فى الأسبوع الثانى من يونيو أى بعد إيفاد المبعوث لإبراهيم ببضعة أيام، غير أنه لم يستطع مقابلة الوالى مباشرة فقابله فى ١٥ يونيو ١٨٣٩، وأثناء المناقشة أقنع الوالى المصرى بقبول الوساطة الفرنسية فى هذا النزاع، وبقيت مشكلة منع إبراهيم باشا من اللجوء للحرب.

أما «فولتز» فقد فشل فى مهمته بسبب إصرار السلطان العثمانى على المضى قدما

فى الحرب. وقد رفض «بونسنبى» دعم مجهودات الوسيط الفرنسى طالما لم تأته تعليمات من «بالمرستون». وعلى الرغم مما يقال من أن «بونسنبى» كان يسعى لعرقلة مهمة المبعوث الفرنسى حتى تجد بريطانيا مبررا يسمح لها بالتدخل فى الشئون العثمانية والقضاء على محمد على، إلا أن هذا الإدعاء لا تسنده مراسلات السفير البريطانى مع «بالمرستون». وأيا كانت الدوافع فإن شخصية «بونسنبى» كما تعكسها رسائله خلال فترة وجوده كسفير لبلاده فى الأستانة، تشير إلى أن الرجل كان مثالا للمرءوس المطيع الذى لا يأخذ المبادرة دون الرجوع لحكومته، وذلك على عكس «كوشيليه» مثلا، فلم يكن «بونسنبى» رجل المبادرات الفردية بطبيعته وهذا ما يبرر رفضه مساندة «فولتز» فى مهمته المهمة. وهكذا تحركت الأحداث بين مصر والدولة العثمانية إلى طريق الحرب.

وإذا كان اللوم يقع على السلطان العثمانى باعتباره المتسبب الرئيسى فى هذه الحرب، إلا أن تحركات محمد على صوب الحرب كانت مغامرة كبيرة هى الأخرى وهددت بعواقب غير مضمونة على أحسن الفروض، فلقد كان محمد على يغامر مرة أخرى معتقدا أن الدولة العثمانية هى البادئة بالعدوان وأن أوامر الحرب التى بعث بها إلى إبراهيم باشا تدخل فى نطاق الدفاع الشرعى عن النفس. لقد عكست رسالته لإبراهيم هذا الرأى حيث كتب يقول «. . . كلما صبرنا عليه (قصد السلطان) رغبة منا فى عدم معارضة رغبات الدول الكبرى زاد عدونا وتوغلا فى بلادنا، وزادت الأمور تحرجا، وتلك حالة ترغمنا على العمل، فعلينا أن نرد هجومه بهجوم مثله. ولما كان العدو هو المعتدى فإن الدول لن تلق علينا التبعة»[١٦].

وهنا كان خطأ محمد على الكبير، فحقيقية الأمر أن الدول الأوروبية لم تكن على استعداد لإعادة مأساة ١٨٣٣، وهو ما كان على محمد على أن يأخذه فى الحسبان، فالسياسة لا تبنى على نظرية الدفاع عن النفس والبادى أظلم، فكم من دول دخلت الحرب للدفاع عن نفسها لتجد الدول تساند المعتدى، وهذه سنة السياسة فى أى نظام مبنى على مبدأ توازن القوة. لقد كانت بريطانيا تساند السلطان معنويا، وروسيا تسانده عسكريا، والنمسا تتعاطف معه. إلا أن محمد على لم يأخذ هذا فى الاعتبار فاعتمد على التجربة السابقة وقرر بدء الحرب وعندما قبل الوساطة الفرنسية كان السيف قد سبق العزل.

الحرب وتداعياتها على الدولة العثمانية:

وعقب تسلم إبراهيم لأوامر والده لم يضيع البطل وقتا، فشن الحرب على «حافظ باشا» فنشبت معركة «نصيبين» فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩، غير مدرك أن والده قد قبل الوساطة الفرنسية وأن «كاليه» كان فى طريقه إليه ليمنع نشوب الحرب. وفى واقع الأمر إن إبراهيم باشا كان متشوقا للقتال، ولذا كاد أن يرمى بنفسه وبجيشه إلى التهلكة نتيجة تسرعه، فلولا حيطة «سليمان باشا الفرنساوى» لكان سير المعركة قد تغير، فلقد نصح إبراهيم باشا بعدم مهاجمة القوات العثمانية المعسكرة هجوما مباشرا، واقترح أن يناور الجيش المصرى الجيش العثمانى، ويهاجمه من المناطق غير المحصنة. وقد نجحت هذه الخطة وانهارت الجبهة العثمانية تماما، وكان النصر حليفا لجيش أرض الكنانة خير جند الأرض. وقدرت خسائر الجيش العثمانى بقرابة خمسة آلاف ما بين قتيل وجريح وخمسة عشر ألف أسير(١٧)، وتشتت فلول الجيش العثمانى وبات واضحا أن أحداث ١٨٣٣ ستتكرر وأن التاريخ سيعيد نفسه.

ولم يهنأ إبراهيم بنصره المبين فقد كتب عليه أن يحرم من متابعة انتصاراته، فعقب المعركة مباشرة وصل «كاليه» حاملا تعليمات محمد على بعدم المضى قدما فى دخول الأناضول. وقد كان وقع هذه التعليمات صعبا على إبراهيم باشا، الذى أصيب بحالة من التأزم، ودار بينه وبين «كاليه» حديثا مطولا أشار فيه إلى استيائه البالغ من هذا القرار، ولكنه أذعن لأوامر أبيه بعد أن أوضح له «كاليه» المخاطر والأهوال التى قد تنعكس على مصر إذا ما قرر مواصلة زحفه على الأستانة وتهديد الكيان العثمانى، وهو الأمر الذى لن تسمح به الدول الأوروبية. وعليه بقت القوات المصرية مرابطة شمال سوريا بين الحدود لا تحتل من الدولة العثمانية سوى إقليم أورفا الجنوبى.

ويبقى أن نوضح أمرا مهما للغاية، وهو أنه على عكس ما أشير من أن الطريق إلى «الأستانة» كان مفتوحا، فإن هذا لم يكن وصفا دقيقا للواقع. فحقيقة الأمر أن السلطان العثمانى لم يشتبك إلا بجزء من جيشه فقط، أما باقى الجيش فكان مقسما فى قونيه (٢٥ ألف مقاتلا) وفى مالطيا (٢٠ ألف مقاتلا)(١٨). وهذا معناه أن المضى قدما فى الحرب هو معركة أخرى قبل فتح الطريق للأستانة. ولو سُمح

لإبراهيم باشا بمواصلة تقدمه فأغلب الظن أنه كان سينتصر على هذه القوات فورا، ولكن التخوف من التدخل الأوروبى حال دون تحقيق ذلك، لاسيما بعد حالة التدهور السياسى التى أصابت الدولة العثمانية قبل وصول خبر هزيمة «نصيبين».

لقد شهدت الدولة العثمانية فى تقديرنا أسوأ وأخطر مرحلة فى تاريخها خلال الفترة من ٢٣ يونيو إلى ١٥ يوليو ١٨٣٩، فكأن الهزيمة لم تكن كافية لزعزعة استقرار رجل «أوروبا المريض»[١٩] فقد توفى السلطان محمود الثانى قبل سماع خبر الهزيمة وتولى العرش ابنه القاصر عبد المجيد وهو دون السابعة عشر وذلك تحت وصاية «خسرو باشا». وأغلب الظن أن السلطان محمود لو لم يمت ميتة طبيعية لمات من الأثر المعنوى لسماع نبأ هزيمة جيشه فى «نصيبين». ولكن قضاء الله أخذ مجراه ليعيد إلى الذاكرة واقعة «مرج دابق» عام ١٥١٦ ووفاة السلطان «قنصوه الغورى» فى ظروف مشابهة ولكن بعد الهزيمة وليس قبلها.

غير أن وفاة السلطان محمود لم تكن نهاية المصائب للدولة العثمانية، ففى ١٤ يوليو ١٨٣٩ وصل الأسطول العثمانى تحت قيادة «أحمد فوزى باشا» مستسلما لمحمد على فى الإسكندرية. وقد كان قرار «أحمد فوزى باشا» بالاستسلام نابعا من مخاوف عديدة، فبمجرد بزوغ نجم «خسرو باشا» باعتباره الوصى الفعلى على السلطان الجديد زادت المخاوف عند عدد من كبار رجال الدولة العثمانية، والذين كانت تربطهم علاقة عداء وكراهية بهذا الرجل. وكما هو الحال عند أى انتقال أو تغيير فى السلطة داخل دولة تعتمد على الفرد الواحد، فإن الأمور اختلطت مما أدى إلى تشكك الساسة فى بعضهم البعض، وكان «أحمد فوزى باشا» أحد هؤلاء وكانت علاقته مع «خسرو» سيئة للغاية، فبعد أن أصدر «خسرو» أوامره بتحرك الأسطول صوب جزيرة رودس، خاف «أحمد فوزى باشا» من أن تكون هذه الخطوة بداية لخلعه من قيادة الأسطول[٢٠] علاوة على ذلك فقد قدر «أحمد فوزى باشا» أن مثل هذه الخطوة سيتبعها تدخل روسى مباشر، وهو ما يعنى أن الروس سيستولون عمليا على الأسطول العثمانى تمهيدا للحرب مع محمد على، فكان أهون على الرجل تسليم الأسطول لمحمد على عن أن يسلمه لروسيا.

خلاصة القول إنه فى أقل من ثلاثة أسابيع، فقدت الدولة العثمانية سلطانها

فجيشها فأسطولها، وباتت موضع شفقة كل الدول الأوروبية، وهى الشفقة التى كانت بداية للتحرك الأوروبى لدعم الدولة العثمانية.

ولقد ألقى القدر على «خسرو باشا» عاتق مسئولية حماية الدولة العثمانية من الانهيار التام وإنهاء التهديد المصرى بأية وسيلة، غير أن المطالب التى تقدم بها محمد على مستغلا سوء الأوضاع فى الدولة العثمانية صعبت من مهمة «خسرو باشا»، فقد أعاد محمد على تكرار طلبه بالاستقلال بدولته الفتية والتى تضم سوريا بطبيعة الحال.

وعند هذا المنعطف الزمنى، كاد حلم مصر يتحقق، فخسرو كان على أتم الاستعداد للتضحية بسوريا ومصر والحجاز لإنقاذ الدولة العثمانية من براثن التفكك والانهيار، وهو ما دفعه إلى إبداء المرونة الكاملة فى التعامل مع محمد على، إلى حد جعله يطلب مساندة الوالى لمصرى لتنمية الدولة العثمانية على غرار مصر[٢١] ولكن محمد على بلغ من القوة بعد نصر «نصيبين» بما جعله يتمادى فيرد على رسائل «خسرو» مطالبا إياه بالاستقالة من منصبه[٢٢]، فلقد كان الخلاف بين الوالى المصرى و«خسرو» قديما ولم يكن محمد على يثق فى الرجل ويعرف سائسه، وكان يدرك أن الأمور لن تستقيم بين مصر والدولة العثمانية طالما بقى هذا الرجل مهيمنا على شئون السلطنة.

التدخل الأوروبى وأسبابه:

ولقد كان الوضع فى الدولة العثمانية غير مستقر، فلم يكن بمقدور أحد اتخاذ أى قرار، فعلى حين لجأ «خسرو» لسياسية المهادنة مع محمد على، عقد الديوان السلطانى اجتماعاته المستمرة لبحث الاستجابة لمطالب الوالى المصرى الذى بدأ يطالب بمزيد من الأراضى داخل الأناضول. ولم يكن متوقعا أن تسفر مناقشات الديوان إلا عن الخضوع لمطالب مصر أو بعضها على أقل تقدير، ولكن شيئا مهما حدث غير مجرى الأحداث وأطاح بأمانى مصر. فبعد أن كانت يد محمد على هى العليا وخيوط اللعبة تحت سيطرته، حدث ما كان يمكن توقعه، فقد تدخلت الدول الأوروبية لمساندة الدولة العثمانية فى مفاوضاتها مع محمد على، وهو التدخل

الذى جاء فى إطار ما عرف باسم «مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩»، التى طالب بمقتضاها سفراء الدول الأوروبية الكبرى فى الدولة العثمانية «خسرو» بعدم التوصل إلى أى اتفاق مع محمد على إلا بعد الرجوع إلى الدول الأوروبية الكبرى. وكانت هذه بداية التدخل الأوروبى لحسم الخلاف بين مصر والدولة العثمانية مستخدمة آلية توازن القوة، ولكن ما الذى دفع بالدول الأوروبية إلى التدخل؟ وكيف تدخلت؟ فهذا ما سنعالجه فى الصفحات القادمة.

كما شرحنا فى الفصل الأول، فإن النظام الأوروبى كانت له آلياته الخاصة به للحفاظ على توازن القوة بداخله من خلال المحافظة على توزيعات القوة. وقد أدى قيام مصر بهزيمة جيش الدولة العثمانية والمرابطة داخل حدود الأناضول إلى إحداث حالة من عدم الاستقرار والخلخلة فى توزيعات هذه القوة فى أوروبا. ولعل السؤال الذى يفرض نفسه هو لماذا وجهت الدول الأوروبية بما فى ذلك فرنسا جهودها الدبلوماسية ضد مصر فى حين أن السلطان «محمود الثانى» هو الذى بدأ الحرب وأشعل نار التوتر فى القارة الأوروبية ذاتها بتسرعه غير المحسوب؟ والإجابة على هذا السؤال تكمن فى أن مصر هى الدولة الأقوى، وهى المنتصرة والمسيطرة على مجريات الأمور، فلو أن الحرب انتهت دون النصر لصالحها فإن الأوضاع قطعا كانت ستتغير، وستتغير معها ردود الأفعال الأوروبية، فلولا أن النصر المصرى المبين هدد بعواقب وخيمة على التوازنات الأمنية الأوروبية وهيكل توزيعات القوة الأوروبية لما بادرت الدول الأوروبية بالتدخل.

وكما كان متوقعا فإن النصر المصرى صار يهدد الأمن الأوروبى لأسباب عديدة والتى يمكن أن نلخصها فى العوامل الأربعة التالية:

أولا: تهديد الكيان العثمانى وأثر ذلك على الأمن الأوروبى:

فقد كانت الدولة العثمانية تلعب دورا مهما فى التوازن الأمنى الأوروبى شرقى النظام، فاعتبرت الدولة الأوروبية الكبرى هذا الكيان بؤرة ارتكاز أساسية لهذا التوازن لأسباب أوضحناها على مدار هذا الكتاب ولا داعى لتكرارها. وقد جدد «بالمرستون» هذه الرؤية الأوروبية فكتب فى إحدى المناسبات يوصف أهمية الدولة العثمانية بقوله «إن بقاءها هدف منشود وغاية فى الأهمية بالنسبة لإنجلترا من أجل

الحفاظ على توازن القوة والأمن فى أوروبا»[٢٣]، وحتى معارضى «بالمرستون» فى الوزارة بما فيهم اللورد «كلارندون» أكدوا على ضرورة مراعاة أهمية بقاء الدولة العثمانية متكاملة بلا تفكك عقب معركة «نصيبين»[٢٤].

وقد لخص «بالمرستون» موقف بلاده عقب معركة «نصيبين» فى أحد خطاباته للسفير البريطانى فى النمسا تضمن صورة واضحة لما يفكر فيه بالنسبة للتسوية بين الدولة العثمانية ومحمد على، حيث كتب يوضح [٢٥] «إن القوى الكبرى لها الحق فى التدخل فى هذه المسائل بين السلطان ومحمد على . . . لأن هذه المنافسة القائمة بينهما من شأنها خلق مخاطر كبيرة وفورية لمصالح القوى الأوروبية والسلام العام فى أوروبا . . . إن الحفاظ على الإمبراطورية التركية يعد الهدف الأساسى للقوى الأوروبية فى هذه المرحلة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بوضع حد لفرص التصادم بين السلطان ومحمد على، ولكن طالما استمر محمد على فى احتلال سوريا فإن فرص الصدام ستستمر . . . . ولكن محمد على لن يوافق على منح سوريا للسلطان إلا إذا منح بعض المميزات فى المقابل كالحكم الوراثى لأسرته فى مصر . . . خاصة تسوية كهذه ستكون عادلة». ويختتم «بالمرستون» الرسالة موضحا نواياه تجاه المسألة المصرية مشيرا إلى «أنه لو وافقت القوى الخمس على مثل هذه الخطة وقدمتها للطرفين بكل ما لديهم من قوة وعظمة، فإنه يمكن أن يتم تنفيذها، ويمكن من خلالها إنقاذ أوروبا من مخاطر كبيرة».

وكانت هذه الخطة هى لب «معاهدة لندن» كما سنرى.

أما بالنسبة لفرنسا فإن سياستها تجاه الدولة العثمانية لم تتغير، فكانت ترى الدولة العثمانية ركيزة للاستقرار الأمنى فى أوروبا، ولكنها اتجهت لدعم محمد على عسكريا باعتباره الامتداد الطبيعى لوجودها فى المتوسط، لذلك فإنها كانت مهتمة بإنهاء حالة الحرب بين الباب العالى ومحمد على كما فعلت فى أزمة عام ١٨٣٣ . وكان الدافع الحقيقى للسياسة الفرنسية تجاه هذه الأزمة التخوف من احتمالات التدخل الروسى المنفرد لمساندة السلطان العثمانى وزيادة نفوذها فى الدولة العثمانية وشرق أوروبا[٢٦].

أما النمسا فكانت تشارك فرنسا وبريطانيا اهتمامهما فى الإبقاء على الدولة

العثمانية، غير أنها كانت تعتبر محمد على خارجاً على الشرعية، ولكن الضرورة فرضت عليها التعامل معه. وعندما أدرك «مترنيخ» أن اتفاقية «مونشنجراتز» غير قابلة للتطبيق نتيجة المعارضة الفرنسية والبريطانية، بدأ السياسى النمساوى يعيد ترتيب أوراقه السياسية ليأخذ فى الاعتبار مواقف الدول الأخرى، وهو الأمر الذى دفعه لطرح مبادرته بعقد مؤتمر دولى فى فيينا لإنهاء هذه الأزمة كما سنرى، فقد كان شبح تفتت الدولة العثمانية يطارده حيث إن بلاده كانت أكثر المتأثرين من مثل هذه الخطوة لو تمت، فالنمسا هى الدولة الجارة التى سيدور فى فنائها الخلفى الصراع على تركة الدولة العثمانية فى شرق أوروبا والبلقان، وهو ما سيجذب النفوذ الروسى - وبدرجة أقل الفرنسى - إلى هذه المنطقة، وسيخلق وضعا كانت السياسة الخارجية النمساوية تعمل على تفاديه لأكثر من قرن من الزمان. وفى ضوء هذه التداعيات والمخاوف فإن «مترنيخ» لم يعد أمامه إلا العمل على الاشتراك ومساندة أى عمل جماعى أوروبى لتسوية هذا الأمر من خلال الإبقاء على الدولة العثمانية وتماسكها أمام التهديد المصرى.

أما روسيا فقد كانت تدرك أيضا الأبعاد الحقيقية للحرب المصرية العثمانية القائمة وأن الوضع الحالى ما هو إلا تكرار لأحداث ١٨٣٢-١٨٣٣ مع تغير فى ظروف النظام الأوروبى. وقد أدت هذه التغيرات إلى قلق «نسلروود» لما قد تئول إليه الأوضاع، خاصة وأن اتفاقية «مونشنجراتز» كانت غير قابلة للتنفيذ مما دفعه لإعادة حساباته مرة أخرى للأخذ فى الاعتبار أفضل البدائل لاستبدال الكيان العثمانى حتى يحفظ لروسيا مصالحها السياسية والإستراتيجية فى المنطقة.

وعند هذا الحد خططت روسيا لإمكانية تقسيم الجزء الشمالى من الدولة فى حالة انهيارها لتصبح الأستانة مدينة حرة وتقوم روسيا بحماية مضيق «البسفور» بينما تقوم بريطانيا بالتعاون مع النمسا بحماية مضيق «الدردنيل»(٢٧) وقد كان تقدير روسيا أن هذا الاقتراح يتضمن قاعدة المكافأة المتبادلة بحيث توزع تركة الدولة العثمانية بين الدول الكبرى وبشكل لا تهتز معه توزيعات القوة، غير أن ما لم يأخذه نسلرود فى الاعتبار هو أن بريطانيا كانت عاقدة العزم على ألا تنهار الدولة العثمانية ككيان سياسى فى النظام الأوروبى.

ثانيا: خطورة وراثة مصر للدولة العثمانية وأثره على التوازن الأمنى الأوروبى:

لقد كانت خريطة توزيعات القوة الأوروبية مبنية على بقاء الدولة العثمانية فى هذا النظام الأوروبى، وحتى مع تسليم الدول الأوروبية بضعف هذه الدولة وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، إلا أن وجودها كان ضرورة إستراتيجية فرضتها مقتضيات التوازن الأمنى. أما فكرة استبدال الدولة العثمانية بدولة أخرى قوية كمصر فإنه كان كفيلا بقلب الموازين الأوروبية تماما.

وعلى الرغم من تأكيدات محمد على المستمرة بأنه لا يريد سوى المحافظة على مملكته فى الشام والجزيرة العربية، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى - بما فيها فرنسا - خشيت من قيام مصر بوراثة الدولة العثمانية عند هزيمتها. ولم تكن الدول الأوروبية تثق فى اتجاهات محمد على فرأت أن ميوله التوسعية على حساب الدولة العثمانية أكثر مما ينبغى أن تكون، وفى هذه الحالة فإن مصر كانت ستخلف الدولة العثمانية، وهو ما سيدخل متغيرات جذرية على خريطة توزيعات القوة فى النظام الأوروبى، فإحلال دولة قوية محل دولة ضعيفة كان يتضمن بالضرورة إعادة صياغة التوازن الأوروبى فى الشرق، وهو الأمر الذى لم تكن القوى الأوروبية مستعدة له، لاسيما فى ظل حالة القطبية داخل النظام.

وقد كان لهذا التخوف الأوروبى ما يبرره من وجهة نظرهم، فقد أصبحت مصر قوة عسكرية لا يستهان بها، حيث بلغ تعداد جيشها ١٥٩٣٠٠ جنديا[٢٨] والذين تم تدريبهم على أحدث وسائل الحرب الحديثة. كما كان لهذا الجيش أيضا عدته من أحدث الأسلحة وأسطول قوى - خاصة بعد استسلام الأسطول العثمانى لمصر، وهو لا يقل كفاءة عن أى أسطول آخر باستثناء الأسطول البريطانى ومن بعده الفرنسى بطبيعة الحال[٢٩].

وقد أبدى عدد من الساسة الأوروبيين اعتراضهم على هذا التسلح المصرى والذى رأت فيه بريطانيا والنمسا وروسيا تهديدا للأمن فى المتوسط والأناضول. وقد لفت «بالمرستون» نظر قنصله فى مصر إلى هذا الأمر حيث طلب منه نقل قلقه إلى محمد على ليعمل على الحد من تسلح مصر وخفض أسطولها الكبير[٣٠]

واللذين لم يكونا متناسبين فى تقديرهم مع نوايا محمد على المعلنة . وقد خشى «مترنيخ» أيضا من هذه النهضة العسكرية المصرية ورأى فيها صحوة عربية قد تؤتى بنتائج وخيمة .

قد يرى البعض أن هذا الصرح العسكرى المصرى لم يمثل بطبيعة الحال خطرا حقيقيا على أوروبا ، فأولا وأخيرا لماذا وكيف يمكن لمائة وخمسين ألف مقاتل تهديد ترتيبات النظام الأمنى الأوروبى بأكمله ؟ الإجابة على هذا السؤال قد تكمن فى مقارنة لحالة القوات المسلحة المصرية فى ١٨٣٣ بمثيلتها فى بروسيا مثلا والتى تعد أحد الدول الخمس الكبرى ، فلقد كان الجيشان يتقاربان فى العدد والفرق الوحيد بينهما هو أن الخبرة العسكرية كانت فى صالح الجيش البروسى بحكم تجاربه العسكرية أثناء حروب القيصر «فردريك الأكبر» فى القرن الثامن عشر . وتقديرنا أن القوة المصرية كانت ضمن أكبر خمس قوى فى العالم . وعندما نعقد مثل هذه المقارنات وجب علينا أن نأخذ أيضا العامل الزمنى فى الحسبان ، فقد كانت هذه الفترة تختلف بطبيعة الحال عن عصرنا الحالى ، فاليوم نسمع عن جيوش تتعدى المليون كما فى الصين مثلا ، ولكن ظروف القرن الماضى لم تكن هى ظروف القرن الحالى ، فروسيا فى منتصف القرن الماضى كانت المارد الذى تخشاه كل الدول الأوروبية بجيش لا يتعدى الستمائة ألف مقاتل ، بينما كان حجم جيش بريطانيا بكل عظمتها نفس حجم الجيش المصرى عام ١٨٤٠ .

يضاف إلى هذه العوامل ، أن الأسطول المصرى وقوته المتزايدة بعد استسلام الأسطول العثمانى كان كفيلا بجعل شرق المتوسط بحيرة مصرية خالصة لا تنافسها فيه أى من الدول الكبرى ، وبالتالى كان من المتوقع أن تقوم بريطانيا باتخاذ جميع الإجراءات لعدم دمج الأسطولين المصرى والعثمانى . وقد اتفق هذا الاتجاه مع المصالح الروسية ، والتى لم تكن تحبذ ظهور قوة بحرية مستديمة بالقرب من المضايق ، وهذا كان دافع آخر للتعاون بين بريطانيا وروسيا .

ثالثا: خطورة التدخل الروسى المنفرد فى شئون الدولة العثمانية:

لقد تعاملنا فى الفصل السابق مع الآثار المترتبة على التدخل الروسى بسبب التوسع المصرى فى شئون الدولة العثمانية ، ورأينا كيف نشر التدخل الروسى حالة

من الفزع فى النظام الأوروبى لاسيما بعد اتفاقيتى «أونكار إسكيليسى» و«مونشنجراتز». وقد كان عامل زيادة النفوذ الروسى فى القارة الأوروبية أمرا يقلق كل الدول الأوروبية الكبرى منها والصغرى، وبالتالى عندما بادر السلطان «محمود الثانى» بإعلان الحرب على مصر، رأت بريطانيا وفرنسا ـ والنمسا أيضا ـ ضرورة معالجة هذا الأمر بشىء من الحكمة وآلية النظام الأوروبى منعا لانفراد روسيا بالتدخل، وهو ما قد يمنحها مزيدا من النفوذ والقدرة على الحل والربط فى شئون الدولة العثمانية.

وقد كان هذا العامل هو الشاغل الأول لسياسة الدول الأوروبية الكبرى مقارنة بالعاملين السابقين، فلقد خشى الجميع من قيام روسيا بالتدخل مرة أخرى بمقتضى «أونكار إسكيليسى»، بحيث تقوم بإنزال قواتها فى البسفور مستغلة الأحوال المتردية فى الدولة العثمانية لزيادة نفوذها، ولا يستبعد مع ذلك عدم جلاء هذه القوات ووقوع الدولة العثمانية كلها فى براثن الاحتلال الروسى، فى حالة حدوث ذلك فسيواجه الأمن الأوروبى بعواقب وخيمة، فبدلا من الخطر المصرى على الأستانة فسيحل محله الخطر الروسى والذى يعتبر أشد خطرا بالنسبة للنظام ككل.

كان أثر هذا الأمر على السياسة البريطانية واضحا سواء بالنسبة لبالمرستون أو حتى ألد أعدائه فى الحكومة البريطانية، فلقد أدرك السياسى البريطانى المحنك خطورة الوضع فكتب فى إحدى رسائله يقول عن الدولة العثمانية «. . . إنها عامل حيوى للحفاظ على استقلال شرق أوروبا. إن أى تفتيت لهذه الدولة سيأتى بعواقب وخيمة على استقلال النمسا وبروسيا»(٣١) وقد أكد «اللورد كلارندون» هذا السياق حيث أشار إلى «. . . أن الدولة العثمانية هى التى يمكن أن تقاوم روسيا وهذه المسألة هى لب القضية» (٣٢) ولقد كانت هذه القضية بالفعل مصدر قلق فى بريطانيا طالما استمرت الأزمة بين السلطان ومحمد على.

ولم يغفل «مترنيخ» هذا العامل أيضا، حيث أدرك أن روسيا تسعى للعمل على مد نفوذها فى شرق أوروبا مستخدمة النزعة العرقية فى البلقان ومستندة إلى القومية «السلافية» Pan Slavism لتعظيم ومد نفوذها(٣٣) ولقد كان هذا أمر بالغ الأهمية

بالنسبة «لمترنيخ»، فعلى الرغم من التعاون القائم بينه وبين روسيا، إلا أن هذا التعاون كان مبعثه الحقيقى محاولة احتواء المارد الروسى وتحييد أطماعه بقدر المستطاع فى المناطق المتاخمة للنمسا. ولا يجب إغفال هذه النقطة المهمة، فقد كانت النمسا أقل الدول الأوروبية تجانسا بحكم تعدد الجنسيات والأعراق فيها، وهو ما جعلها أكثر حساسية لأى تدخل أجنبى، وبالتالى فإن اقتراب روسيا من حدودها كان كفيلا بخلق حالة من الفزع.

وقد انعكس هذا العامل على علاقة النمسا مع فرنسا أيضا، غير أن الفارق الرئيسى هو أن فرنسا على عكس روسيا كانت كاثوليكية، من ثم لم يكن لها نفس القدرة على التأثير على الجنسيات الأرثوذكسية فى النمسا، فضلا عن أن الاحتكاكات بين فرنسا والنمسا كانت تدور فى منطقة شمال إيطاليا ومن ثم فإنها لم تكن على أرض النمسا وهو ما خفف من وطأة هذا التخوف.

إن التخوف من التوسع الروسى لم يكن غائبا عن السياسة الفرنسية، فلقد خشيت فرنسا هذا الأمر خاصة وأن البلقان لم تكن بعيدة عن دائرة اهتمام سياستها الخارجية، فهى المنطقة المتاخمة لشبه الجزيرة الإيطالية وبالتالى كان لزاما عليها العمل على تأمينها ضد أى نفوذ روسى محتمل. يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين فرنسا وروسيا كانت متوترة للغاية بسبب اختلاف التوجهات السياسية للدولتين، فقد رأت روسيا أن فرنسا ليبرالية أكثر من اللازم لاسيما بعد التطورات التى شهدتها فرنسا فى ١٨٣٠ وتغيير الحكومة بعد الانتفاضة الشعبية، وهى أمور تتناقض مع النزعة المحافظة التى طالما نادت بها روسيا للحفاظ على الشرعية داخل النظام الأوروبى. وقد أثر ذلك مباشرة على توتر العلاقات بين باريس وسان بطرسبورج وتوسيع حيز الاختلاف الفكرى بينهما، وهو ما انعكس على العلاقات السياسية والإستراتيجية بينهما.

رابعا: مخاطر الهيمنة الفرنسية:

كان أحد العوامل التى أثرت على صنع السياسة الخارجية للدول الأوروبية الكبرى هو التخوف من هيمنة فرنسا على منطقة المتوسط، فأى نظام مبنى على توازن القوة لابد أن يأخذ فى الاعتبار وقف هيمنة أية دولة على منطقة تهم الدول

الأخرى، أيا كانت هذه الدولة ووضعها فى النظام، بالتالى فلم يكن الدور الفرنسى فوق مستوى الشبهات بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى، خاصة وأن ذكريات التوسع الفرنسى فى القارة الأوروبية إبان العهد الثورى كانت عالقة فى الذاكرة. وكان التخوف الأوروبى من فرنسا محصوراً بصفة عامة فى خطورة التوسع الفرنسى المباشر أو غير المباشر بتوسع حليفتها مصر، فلقد نظرت الدول الأوروبية إلى التعاون الوثيق بين فرنسا ومصر على أنه مصدر خطورة على المنطقة بأسرها، فأية إضافة لقوة مصر كان ينظر لها على أنها إضافة للنفوذ الفرنسى فى المنطقة باعتبار التحالف القائم بين الطرفين.

ونظرا لاجتماع كل هذه العوامل، فقد شعرت الدول الأوروبية بأن مصر بدأت تؤثر على الأمن الأوروبى، وأن المتغيرات التى بدأت تلوح فى الأفق إثر الهزيمة العثمانية باتت تهدد استقرار هذا النظام، وأنه يستوجب على الدول الأوروبية البدء فى احتواء المخاطر المرتقبة، بعبارة أخرى، فقد أيقنت الدول الأوروبية الكبرى ضرورة احتواء التهديدات المصرية على النظام الأوروبى، ومن هذا المنطلق بدأت الدول الأوروبية العمل الجماعى لوقف التدخل المصرى فى الشئون العثمانية. ومن أجل هذا الغرض تحديدا لجأت الدول الأوروبية إلى التدخل المباشر فى الأزمة بين محمد على والسلطان.

التدخل الأوروبى فى إطار آلية توازن القوى:

وتشير الأدلة التاريخية إلى أن العمل الأوروبى المشترك ضد مصر جاء وفق آلية واضحة أشرنا إليها فى الفصل الأول من هذا الكتاب، ولم يختلف نمط هذا التدخل الأوروبى عن أية أنماط تاريخية له مع الدول الأخرى التى ينظر لها على اعتبار أنها تهدد النظام الأوروبى. وكان نمط التدخل هذا هو نفس النمط الذى اتبعته الدول الأوروبية فى مواجهة فرنسا الثورية على سبيل المثال، وهو نفس النمط الذى اتبعته الدول الأوروبية فى كل خلافاتها مع الدولة التى كانت تهدد النظام.

ولقد جاء التدخل الأوروبى فى المسألة المصرية من خلال عدد من الخطوات والتى تضمنت ما يلى:

أولا : إقامة تحالف فيما بين الدول الأوروبية الكبرى مبنى على الاعتقاد المشترك بخطورة العمل الفردى لأية دولة .

ثانيا : التدخل العملى فى الأزمة ، من خلال العمل الدبلوماسى أولا ثم تطويره إلى تدخل عسكرى فى مرحلة لاحقة .

ثالثا : تحييد المسألة المصرية فى إطار مبدأ عدم الإخلال بتوزيعات القوة داخل النظام الأوروبى وعدم القضاء على أية دولة قضاءً مبرما .

وفيما يلى عرض للخطوات التى اتخذتها الدول الأوروبية فى هذا الاتجاه .

إقامة التحالف الأوروبى:

لقد أقيم التحالف الأوروبى ضد مصر على مرحلتين رئيسيتين هما :

المرحلة الأولى : التى بدأت من مايو ١٨٣٩ (إى قبل اندلاع الحرب مباشرة) إلى فبراير ١٨٤٠ أى بظهور المعارضة الفرنسية مع الدول الأوروبية الأخرى .

المرحلة الثانية : التى بدأت من نوفمبر ١٨٣٩ بالتعاون الروسى البريطانى وانتهت بهزيمة مصر عسكريا وتسوية المسألة المصرية فى ١٨٤١ .

وتقديرنا أن السبب الرئيسى وراء إقامة التحالف الأوروبى على مرحلتين يرجع إلى الموقف الفرنسى ، فعلى حين كانت فرنسا على استعداد للتعاون مع حلفائها الأوروبيين لإيجاد تسوية دبلوماسية مقبولة ، إلا أنها كانت ترفض فكرة استخدام القوة ضد حليفها ، وبالتالى ، فإن مرحلتى التحالف ارتبطتا بالوجود الفرنسى فيه . من ناحية أخرى ، فإن المرحلة الأولى اعتمدت على التدخل الدبلوماسى بينما ارتبطت المرحلة الثانية بالتدخل العسكرى الأوروبى .

المرحلة الأولى من إعداد التحالف مايو ١٨٣٩ـ نوفمبر ١٨٣٩ :

لقد بدأت الدول الأوروبية الكبرى تكون رأيا موحدا حول ضرورة التعامل مع الأزمة بين مصر والدولة العثمانية بمجرد أن بدأت الحرب المصرية العثمانية الثانية ، خاصة وأن إرهاصات الأزمة كانت واضحة منذ أن أعلن محمد على نيته فى الاستقلال ، ولكن توجهات كل دولة اختلفت . فقد كان «بالمرستون» من دعاة

إيجاد منطقة عازلة بين مصر والدولة العثمانية تمنع الحروب المتكررة، بينهما وبالتالى كان من رأيه ضرورة إعادة سوريا إلى الباب العالى لتكون هى المنطقة العازلة[٣٤] أما فرنسا فكان يقلقها الوضع، ولكن مساندتها لمحمد على أدت إلى اختلاف وجهة نظرها مع بريطانيا، فلقد أمنت فرنسا على حق محمد على فى سوريا بمقتضى صلح «كوتاهيه» فى ١٨٣٣[٣٥]، وهو الصلح الذى لم تكن بريطانيا تعيره نفس الاهتمام.

وانعكست الاختلافات فى وجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا على تصورات الحل الأمثل والمقبول للتسوية بين مصر والدولة العثمانية، فقد عبر «سول» عن موقف بلاده عقب هزيمة الجيوش العثمانية قائلا «إن محمد على فى وضع يسمح له بأن يحصل على الأفضل، ولكن هناك حدود لأفضل ما يمكن أن يحصل عليه، فالآن كما كان الحال قبل وفاة محمود الثانى، هناك ما لن يسمح به وهو تهديد استقلال ووحدة الدولة العثمانية». هذا الحد بالنسبة لفرنسا كان يتضمن الإبقاء على سوريا. أما الحد المقبول بالنسبة لبريطانيا فكان يتوقف عند عكا، ومن هنا جاء الخلاف الأساسى بين الدولتين.

غير أن هذا الاختلاف لم يكن ليظهر كعامل مؤثر على الموقف الأوروبى الموحد عند بوادر الأزمة، فقد كانت فرنسا تواجه معضلة سياسية وهى كيفية دعم محمد على مع وقف التدخل الروسى المحتمل؟ ولذلك قررت فرنسا التحالف مع الدول الأوروبية حمايةً لمصر ومصالحها فيها. ولكن كما سنرى فإن هذا الموقف لم يكن كافيا لإثناء التحالف الأوروبى عن استخدام الأداة العسكرية ضد محمد على ومصر.

أما موقف النمسا من التحالف الأوروبى فلم يخرج عن سياستها التقليدية، فلقد آثر «مترنيخ» أخذ موقف معتدل كما حدث فى ١٨٣٣ بما يسمح معه حصول محمد على على جزء من الشام أو سوريا وإبقاء جزء آخر كمنطقة عازلة[٣٦]، بحيث تكون الحلبة التى تدور فيها أية حروب بين الطرفين، وهو ما يجعلها خارج نطاق الأناضول، ومن ثم تأمين استمرار الكيان العثمانى ذاته. وقد اتخذ «مترنيخ» هذا الموقف الوسط لعدد من الأسباب وعلى رأسها تخوفه من فرنسا ذاتها كما سيتضح

لاحقا، فلقد كان الرجل يخشى مواجهة مع فرنسا بسبب المسألة المصرية، وبالتالى فإن الموقف المعتدل كان أفضل ضمان له. ومع ذلك فقد منح هذا الموقف النمساوى المعتدل لمترنيخ فرصة كبيرة للمناورة السياسية داخل النظام الأوروبى، وأصبح على كل من بريطانيا وفرنسا العمل على اجتذاب النمسا لموقفها، وهو ما جعل النمسا مركز اهتمام بالنسبة للدولتين فيما يتعلق بهذه القضية.

أما الموقف الروسى فكان غريبا بعض الشىء، ليس لعدم وجود سياسة روسية محددة فى هذا الشأن بل لأن «نسلروود» والقيصر لم يفصحا عما يدور فى خلدهما عند بداية الأزمة فى ربيع ١٨٣٩، وحقيقة الأمر أن روسيا كان لديها هدفان رئيسيان تحاول تنفيذهما، الأول يتضمن رغبتها الملحة فى تسوية هذا الخلاف بأسرع ما يمكن كى لا تضطر للتدخل المنفرد بمقتضى اتفاقية «أونكار إسكيليسى» وهو ما قد يضعها فى موقف تصادمى مع بريطانيا وفرنسا. وكان الهدف الثانى يتضمن رغبتها فى استخدام هذا الصراع من أجل تخفيف حدة التوتر بينها وبين بريطانيا.

ومن هذين المنطلقين اتجهت السياسة الخارجية الروسية للعب دور محورى فى التحالف الذى أنشىء بين الدول الأوروبية الكبرى. فمنذ بداية الأزمة أكد «نسلروود» للسفير الفرنسى فى سان بطرسبورج أن بلاده ستوافق على الحل السلمى بين طرفى النزاع[٣٧]، ولكن فرنسا وبريطانيا كان يساورهما الشك فى نواياها على اعتبار أن استمرار الصراع لا يخدم إلا المصالح الروسية[٣٨]، خاصة وأنها ستوظفه لإحكام سيطرتها على الدولة العثمانية.

ونظرا لهذه الاعتبارات ركز «بالمرستون» ومعه «بونسنبى» خلال الأزمة على ضرورة إيجاد صياغة تسمح بالتدخل البريطانى المتوازى "Equal interference" إذا ما قررت روسيا التدخل لمساندة الدولة العثمانية، وهو نفس ما سعى إليه «سول». ولكن ما لم يلمسه كلا الطرفين هو الثمن الذى كانت روسيا مستعدة لدفعه من أجل نسف التحالف بين بريطانيا وفرنسا، والذى كان أهم وأبقى بالنسبة لها من إحكام السيطرة على الدولة العثمانية. فلقد كان هذا الهدف أكبر من أى مكسب ينتج عن أى صراع إقليمى بين مصر والدولة العثمانية، فالتحالف بين بريطانيا وفرنسا يضع العراقيل أمام السياسة الروسية فى شرق القارة الأوروبية، ويهدد المعطيات

الأساسية التى تبنى عليها روسيا سياستها الخارجية، وبالتالى؛ فإن استغلال هذه الأزمة لضرب هذا التحالف من شأنه تخفيف حدة المعارضة شرقى النظام، أو هكذا كان الاعتقاد. وقد فتح «بالمرستون» باب الحوار مع روسيا بمجرد أن أدرك التوجه الروسى الجديد.

لقد كان هذا ملخص اتجاهات كل دولة من الدول الأوروبية الكبرى بمجرد أن بدأت الأزمة بين السلطان ومحمد على. وقبل بداية التحالف بينهم. وقد استقر الرأى لدى الدول الكبرى فى يونيو ١٨٣٩ على ضرورة وقف التقدم المصرى صوب الأناضول وضرورة العمل الجماعى المشترك لوقف أى تهديد للتوازن الأمنى الأوروبى وذلك بحماية الدولة العثمانية ووحدتها الإقليمية. وعلى الرغم من اتفاق الدول الأوروبية واجتماعها على هذا الهدف المشترك (قبل تنسيق المواقف بينهما)، إلا أن العمل الأوروبى المشترك لم يتبلور بالسرعة المتوقعة حيث بقيت خلافات جوهرية على رأسها كيفية إقامة هذا التحالف فى ظل الخلافات الأوروبية وانقسام هذا النظام، فضلا عن المسائل الإدارية والشكلية المتعلقة بإقامة مثل هذا التحالف، وهى أمور كان على الساسة الأوروبيين العمل على تسويتها.

ولم تكن المسائل الإدارية والشكلية مشكلة متعذرة على دبلوماسى أوروبا الأول «مترنيخ»، والذى لجأ لفرنسا باعتبار أن قنواته الدبلوماسية مع حكومتها أفضل من «بالمرستون»، فعرض عليها مبادرته بإقامة مؤتمر أوروبى فى فيينا لبحث المسألة المصرية وإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد على(٣٩) كانت هذه المبادرة ترتكز على مجرد الحصول على موافقة الدول الأوروبية على المشاركة فى هذا المؤتمر، دون الخوض فى أية تفاصيل محددة تفتح المجال أمام معارضة أى من الأطراف وذلك ضمانا لمشاركة كل الدول والتوصل إلى حل عبر التفاوض. وقد لاقت هذه المبادرة تأييد كل من فرنسا وبريطانيا بينما لم تبدو روسيا التحمس المفترض ولكنها لم ترفضها.

وفى واقع الأمر أن «مترنيخ» كانت له أهداف متعددة من وراء استضافة هذا المؤتمر، فقد حاول استغلال هذه الأزمة من أجل إعادة دور بلاده النشط فى الدبلوماسية الأوروبية على غرار ما حدث فى ١٨١٤-١٨١٥، كما أنه أدرك أن أية

ترتيبات له مع روسيا بمقتضى اتفاقية «مونشنجراتز» كانت غير قابلة للتنفيذ، وبالتالى فإن أفضل خيار هو فتح قنوات الحوار مع دول المعسكر الغربى تفاديا لأية أزمة واسعة النطاق فى أوروبا.

وقد قبلت فرنسا بالفعل هذه المبادرة اعتقادا منها بأنها سوف تحجم أى تدخل روسى منفرد، علاوة على اقتناع «سول» الشخصى بأن مثل هذا العمل، سوف يحد من قدرة روسيا على المناورة المنفردة، ويفرض عليها قبول تسوية مشتركة تتوصل إليها كل الدول مجتمعة، نظرا لكون المبادرة نابعة من إحدى دول المعسكر الشرقى

أما «بالمرستون» فقد وُضع فى موقف لا يسمح له برفض هذه الفكرة برغم عدم ثقته فى «مترنيخ»، خاصة وأنه لم يكن يرغب فى عزل نفسه عن أى عمل أوروبى مشترك، كما أنه لم يرغب فى ترك الساحة لروسيا وفرنسا وحدهما لتحديد مصير الدولة العثمانية، لاسيما وأن الأولى كانت تملك قدرة كبيرة للتأثير على الأخيرة. وقد رأى أيضا أن هذه المبادرة هى الفرصة الوحيدة أمام بريطانيا لاحتواء روسيا ومنعها من التعامل مع الأزمة الناشبة بين السلطان ومحمد على خارج نطاق العمل الأوروبى المشترك. لذلك فعلى الرغم من تشكك «بالمرستون» فى جدوى هذا المؤتمر، إلا أنه وافق على المبادرة النمساوية ومشاركة بلاده فى هذا المؤتمر الأوروبى. وقد برر «بالمرستون» موقفه فى إحدى رسائله التى أكد فيها على اعتقاده «. . . بأن مؤتمر فيينا لن يسفر عن أى شىء ذى جدوى نظرا لضعف «مترنيخ» وخجله وتأثير روسيا عليه وطرقه الملتوية بطبيعتها، غير أن روسيا قد لا توافق على عقد مثل هذا الاجتماع فى أى مكان باستثناء فيينا» (٤٠).

وقد كانت الخيارات أمام «بالمرستون» محدودة، تكاد تكون منعدمة، إلا أنه أراد أن يوجه رسالة إلى الدول الأوروبية الأخرى تحمل فى مضمونها اتجاهات بلاده لمساندة السلطان العثمانى من ناحية، وعدم ممانعة بلاده لأى عمل أوروبى مشترك من ناحية أخرى. وبالفعل أصدر «بالمرستون» توجيهاته للأسطول البريطانى فى المتوسط للعمل على مناوشة البحرية المصرية للتأثير على خطوط الاتصالات البحرية بين القيادة والجيش المصرى فى الشام، دون الدخول فى حرب.

وكان موقف روسيا من مؤتمر «فيينا» سلبياً بعض الشيء في بدايته، إذ أدرك «نسلروود» أن مبادرة «مترنيخ» أمر خارج عن نطاق مقتضيات اتفاقية «مونشنجراتز»، وبالتالي قرر استبقاء سفيره في النمسا «تاتيستشيف» Tatischeff والذى كان في زيارة للوطن لبعض الوقت، وترك الوزير المفوض في السفارة الروسية بفيينا للتعامل مع هذا المؤتمر وذلك حتى لا يعطى المؤتمر قيمة كبرى، وهى إحدى السبل الدبلوماسية التى تلجأ إليها الدول. وقد عكس قرار روسيا هذا عدم تحمسها الواضح لمبادرة النمسا.

وقد استطاع «مترنيخ» بالتعاون مع سفراء كل من بريطانيا وفرنسا والوزير المفوض الروسى التوصل إلى نتائج مبشرة بالنسبة للعمل الأوروبى المشترك، وذلك على عكس ما تصور «بالمرستون» و«نسلروود». فقد رأى المجتمعون بقيادة «مترنيخ» أن أول خطوة تكمن في فرض توصية بعدم قبول الدولة العثمانية لأية تسوية مع مصر إلا بعد العودة للدول الأوروبية الكبرى، وهو ما تبلور في أيام قليلة ليصبح نص مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩ التى قدمها سفراء الدول الأوروبية للباب العالى والتى أوقفت المفاوضات بين محمد على و«خسرو» باشا[٤١] غير أن هذه لم تكن النتيجة الوحيدة التى أسفر عنها هذا المؤتمر، فقد بحث أيضا إمكانية إرسال أسطول للدردنيل لردع أى تقدم عسكرى لمصر صوب الأستانة. وقد وافق ممثلو بريطانيا وفرنسا على ذلك، ولم يعترض المفوض الروسى على إلزام بلاده بأمر كهذا على الرغم من أن هذه الخطوات كانت تتعدى التفويض الممنوح له من «نسلروود». أما «مترنيخ» فقد وافق على هذا الاقتراح.

هكذا تبلور الموقف الأوروبى وتمخض الاجتماع عن تدخل أوروبى واضح لوقف أى تقدم عسكرى مصرى قد يهدد الأمن الأوروبى. ومع الأسف فقد كان هذا المؤتمر بداية لميلاد العمل الأوروبى الجماعى ضد مصر، وبداية دخول آلية توازن القوة حيز التنفيذ.

وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن فرنسا لم تتخل عن موقفها المساند لمحمد على في أى وقت أثناء هذا العمل الأوروبى المشترك، فقد اعتقدت أنها قادرة على التحكم في مجريات الأمور، ولكن ما غاب عن إدراك «سول» هو أن مثل هذا

العمل المشترك عندما يبدأ فإن إيقافه صعب للغاية، فأهداف الدول الأخرى كانت أكبر من مجرد إنقاذ الدولة العثمانية كما سنرى، ومن هنا جاء سوء التقدير الفرنسي. إن ما بدأته فرنسا على أنه عمل وقائى يضمن عدم التدخل الروسى المنفرد ويحمى الدولة العثمانية، تحول إلى عمل جماعى ضد مصر لم تستطع فرنسا الصمود أمامه. وفى واقع الأمر فإن سوء التقدير فى العلاقات الخارجية كان أحد السمات الملحوظة للدبلوماسية الفرنسية فى فترات مختلفة من القرن التاسع عشر بسبب حالات التخبط السياسى الذى أصيبت به فرنسا بصفة عامة منذ ثورة ١٨٣٠.

ولم تتأخر الحكومة الفرنسية فى إدراك خطورة نتائج «مؤتمر فيينا» على حليفها المصرى، ولكنها حملت المسئولية بالكامل للسفير الفرنسى فى الأستانة والذى قائم بصياغة مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩ مع نظرائه الأوروبيين، إذ اعتبر أنه تمادى بعض الشيء فى صياغة المذكرة، ولكن حقيقة الأمر أن قرارات مؤتمر فيينا لم تكن فى صالح مصر، لذا فإن تعليق مسئولية صياغة المذكرة على كاهل السفير الفرنسى فى الأستانة ما هى إلا محاولة من «سول» للتهرب من مسئوليته وقصر نظره السياسى، فلقد كانت قرارات «مؤتمر فيينا» واضحة، وأيا كانت صياغة المذكرة فهذا أمر ثانوى فالمضمون تم إقراره بالفعل فى فيينا، ولكن «سول» برع فى تحميل مسئولية أى سوء تقدير له للسفراء الفرنسيين فى الخارج.

وقد كانت هناك خلفية تبرر هذا التخبط فى السياسية الفرنسية، وهى الخلافات المستمرة بين الملك «لويس فيليب» والحكومات المتعاقبة، وهى الخلافات التى استفحلت بمرور الوقت. ويضاف إلى ذلك أن الدول الأوروبية استغلت الغفلة الفرنسية فى هذا المؤتمر نظرا لعدم تمتع «سول» بالحنكة الدبلوماسية واختلاط أهدافه، وهو ما دفعت الدبلوماسية الفرنسية ثمنه فادحا كما سنرى. وقد علق «بالمرستون» على خيبة وسذاجة «سول» عقب «مؤتمر فيينا» بمقولته الشهيرة «إن سول بحق لجوهرة» (٤٢) لأنه لم يكن يتصور أن فرنسا كان يمكن لها أن توافق على أمر كهذا يضر تماما بموقف حليفها فى الصراع.

وفى واقع الأمر أن فرنسا حاولت تحقيق هدفين الأول كان تحجيم التدخل

الروسى والثانى كان ضمان الحكم المصرى الوراثى على مصر والشام. وعلى الرغم من أن الهدفين ليسا بالضرورة متناقضين إلا أن وسيلة تحقيقهما فى ظل تعاون أوروبى كان أمراً يستحيل تنفيذه، فبمجرد أن نجحت فرنسا فى جمع العمل الأوروبى لتحقيق الهدف الأول، فإنها بالضرورة نجحت فى جمع كلمة الدول الأوروبية على معارضة محمد على وطموحاته. وفى الشهور التالية حاولت فرنسا التهرب من العمل الأوروبى وعرقلته، إلا أن سياسة «سول» خلقت ماردا لم تستطع الحكومة الفرنسية السيطرة عليه، وهو المارد الذى ظل يطاردها والحكومة التى خلفتها.

لقد كانت هذه هى المرحلة الدقيقة والحساسة فى إقامة التحالف الأوروبى ضد مصر، وفى حقيقة الأمر فإن هذا التحالف ووجه بعدد من المشكلات قبل ميلاده، فكان على «بالمرستون» العمل على إيجاد حل بشأنها، ويمكن رصد هذه المشكلات فى النقاط الرئيسية التالية:

أولا: صعوبة التنبؤ بمسير العمل الأوروبى المشترك فى ضوء المعارضة الفرنسية.

ثانيا: ضعف العلاقة بين بريطانيا وروسيا، وهو ما بات يهدد إمكانية إقامة مثل هذا التحالف، ناهيك عن إدارته.

ثالثا: عدم رضاء روسيا عن فكرة التواجد البحرى للدول الأخرى فى المضايق التركية.

رابعا: تخوف «مترنيخ» من آثار وانعكاسات استخدام القوة ضد مصر داخل القارة الأوروبية.

غير أن كل هذه العقبات لم تكن بمعضلات، ففى مثل هذه الظروف فإن الدول غالبا ما تلجأ إلى تسوية مشاكلها على حساب الدولة المستهدفة، والتى كانت لسوء الحظ مصر. فسرعان ما بدأت الدول الأوروبية الكبرى - باستثناء فرنسا - تبلور تحالفها على حساب مصر، وكان هذا أمرا متوقعا بل طبيعياً خاصة وأن بريطانيا كانت على أتم استعداد لاستخدام القوة لوقف تهديدات مصر المستمرة للدولة العثمانية، والأغرب من ذلك أن بريطانيا بدأت تطالب فرنسا بالموافقة على قيام

التحالف باستخدام القوة ضد مصر إذا ما لزم الأمر، وهو ما أدى إلى بداية تدهور العلاقات الفرنسية البريطانية.

وقد بدأ «سول» يعمل على إضعاف هذا التحالف بأى شكل بعدما أدرك أن التحالف يبحث جديا كيفية فرض تسوية على السلطان ومحمد على، وبالتالى أصبحت السياسة الفرنسية تعمل على المماطلة وكسب الوقت لتتفادى أى عمل أوروبى مشترك. ولكن هيهات أن يفوت «بالمرستون» و«نسلروود» فرصة كهذه لوقف تهديدات مصر للدولة العثمانية، وفتح جسور الود بين بلديهما.

وقد تدهورت العلاقة تدريجيا بين «بالمرستون» و«سول»، فكتب بالمرستون رسالة فى هذا الصدد إلى سفارته فى باريس أوضح فيها الموقف البريطانى وشرح الأبعاد على الجبهة المصرية العثمانية حيث أشار إلى «. . . أنه من الواضح حتى الآن أن الحكومة الفرنسية ليست على استعداد لأخذ أية خطوة بمحض إرادتها من أجل العمل العسكرى ضد محمد على لاستعادة الأسطول التركى، أو فرض أية تدابير يتم الاتفاق عليها بين القوى الخمس، إما بسبب مصالحها أو تخوفا من الصحف الفرنسية. . . . إن على فرنسا أن تأخذ خيارها من بين ثلاثة مسارات، وهى المضى قدما معنا تنفيذا لوعودها مع أوروبا ومعنا، أو أن تقف مكتوفة الأيدى أو أن تتقدم فورا لتتحالف مع محمد على وتستخدم القوة لمنعنا نحن والدول الأخرى التى قد تنضم إلينا» (٤٣).

لقد كان الموقف الأوروبى متأزما، فلم تكن فرنسا هى العامل الوحيد الذى وجب على «بالمرستون» أخذه فى الحسبان، فالعلاقة مع روسيا أثناء فترة الإعداد لهذا العمل الأوروبى المشترك لم تكن بلا حساسيات هى الأخرى، فقد رأت روسيا أن تحويل المسألة المصرية إلى مجال للتعاون بين البلدين فى إطار أوروبى كان خير وسيلة لتخفيف حدة الخلافات مع بريطانيا، وكسر المعسكر الغربى، وهو ما سيضع مزيدا من الضغط على بريطانيا لإيجاد تسوية مع الجانب الفرنسى.

عند هذه المرحلة كان «بالمرستون» قد جعل من نفسه مركزا لتنسيق الجهود الأوروبية بدلا من «مترنيخ»، والذى بدأ دوره يتأثر تدريجيا بعد مذكرة ٢٧ يوليو. ولم يكن هذا الدور مفروضا على «بالمرستون»، بل إنه سعى إليه ليتحكم فى

التحالف الدولى ويضع تسوية للمسألة المصرية تتناسب مع أهداف بريطانيا والمصالح الأوروبية العليا، ولكن قدرة بريطانيا على السيطرة على مجريات الأمور كانت مرهونة بشكل أو بآخر بقدرتها على إضعاف المحور الروسى النمساوى.

وإدراكا منه لهذه الحقائق، فإن أولى خطوات «بالمرستون» كانت العمل على استيعاب روسيا داخل التحالف الأوروبى. ولكن كيف يتم ذلك ومؤتمر فيينا قد أقر تعاون أساطيل الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية، وهى فكرة لا تميل لها روسيا؟ وقد كان هذا هو الخطأ الأساسى للممثل الروسى فى «مؤتمر فيينا»، فكان من المفترض اعتراضه على هذه الخطوة لكونها تهدد المصالح الروسية قبل أن تردع محمد على[٤٤] ويضاف إلى كل هذه المحاذير أن الشقة بين روسيا وحليفها النمساوى «مترنيخ» بدأت تهتز تدريجيا بسبب هذا المؤتمر، وهو ما وضع روسيا فى موقف حرج للغاية.

ولم يخف هذا العامل على «كلارنيكارد» السفير البريطانى فى روسيا، والذى كتب لبلاده مؤكدا إمكانية فتح قنوات الاتصال بين البلدين لضمان التواجد الروسى فى التحالف، فكتب فى إحدى رسائله ينصح «بالمرستون» قائلا[٤٥]: «إن «مترنيخ» مخطىء إذا ما اعتقد أنه يمكنه السيطرة على القيصر الروسى، بل على العكس تماما، فإن كل المؤشرات والدلائل فى سان بطرسبورج تشير إلى أن الحكومة الروسية مستاءة ومتأثرة من أداءه. فلو أن النمسا بعدت عن إنجلترا وفرنسا فإن روسيا قد تميل إليهما . . . ولكن هذا هو نفس الموقف إذا ما ابتعدت إنجلترا عن فرنسا والنمسا . . . إن روسيا تخشى بريطانيا أكثر مما تخشى النمسا . . . وهى أكثر استعدادا للميل لإنجلترا».

وكانت رسالة السفير البريطانى واضحة، فالخلاف بين روسيا والنمسا طفا إلى السطح وأصبح على «بالمرستون» العمل على جذب روسيا إليه وتفتيت التحالف الشرقى، وقد كان لمضمون هذه الرسالة أثر واضح على سياسة بالمرستون المستقبلية كما سنرى.

لقد أثر الخلاف بين روسيا والنمسا فى وضع مستقبل التحالف بأكمله فى أيدى «بالمرستون»، وتهيأت الفرصة له لتبنى مهمة بناء التحالف الأوروبى ضد مصر

وجعل لندن مركزا له، فقام «بالمرستون» بفرض وجوده على الساحة الأوروبية لتفعيل هذا التحالف مستغلا الفجوة الروسية النمساوية. وقد لجأ «بالمرستون» إلى تبنى سياستين واضحتين فى آن واحد لتحقيق هذا الغرض، فقام من ناحية بفتح المجال أمام تقارب بريطانى روسى، ومن ناحية أخرى توجيه الاتهامات لفرنسا باعتبارها تساند محمد على ضد المصالح الأوروبية العليا على اعتبار أن هذه هى أفضل وسيلة لحثها على التعاون مع التحالف. كانت هاتان السياستان هما اللتان بدأتا تحريك التحالف الأوروبى ضد مصر، فلقد كان «بالمرستون» على أتم استعداد لتغيير تحالفاته التقليدية فى سبيل إنهاء التهديدات المصرية على النظام الأوروبى.

وقد ساعد «بالمرستون» فى تنفيذ سياسته الثانية قيام روسيا بإيفاد السفير «برونوف Brunnow» أحد أبرع سفرائها إلى بريطانيا كمندوب للقيصر للتفاهم مع «بالمرستون» فى شأن العلاقات بينهما ومستقبل التعاون الروسى البريطانى فى المسألة المصرية، فلقد كانت أهداف روسيا من هذا التعاون واضحة تماما.

وبالفعل وصل «برونوف» إلى لندن فى منتصف سبتمبر ١٨٣٩، والتقى مع «بالمرستون» فى عدد من المناسبات، ونقل له السياسة الروسية الجديدة المتضمنة استعدادها للتنازل عن مكاسبها بمقتضى «أونكار إسكيليسى» و«مونشنجراتز» (وهما الاتفاقيتان اللتان أصبحتا حبراً على ورق نظرا لصعوبة تنفيذهما عمليا بعد اندلاع الخلاف مع النمسا وظروف النظام الأوروبى) وذلك فى سبيل العمل الأوروبى الجماعى والذى سيضمن حرية الملاحة فى المضايق التركية وعدم مرور السفن الحربية طالما لم تكن الدولة العثمانية فى حالة حرب[٤٦] وقد أرسل بالمرستون رسالة بمضمون مقابلاته مع «برونوف» لسفارته فى فرنسا أوضح فيها مسيرة الحوار مع روسيا على النحو التالى:

«. . . إن برونوف يقول إن الإمبراطور الروسى سيوافق على وجهات نظرنا بالنسبة للأمور الجارية بين تركيا ومصر، وإنه سيشارك فى أية إجراءات تكون ضرورية لإدخال هذه الرؤى حيز التنفيذ. كما أنه على استعداد للتعاون معنا ومع النمسا وبروسيا بغض النظر عن المشاركة الفرنسية. . . وإذا كانت خطوات محمد على سوف تضع القسطنطينية فى خطر بحيث تدعو الحاجة إلى عمليات بحرية أو

عسكرية فى البسفور أو آسيا الصغرى، فإنه يأمل ترك هذا الأمر له على أن نقوم نحن بعمل ما تستدعيه الظروف فى المتوسط والساحل المصرى والسورى. . . إن أى عمل سيكون نتاجا لعمل أوروبى مشترك وليس لعمل روسى منفرد. . . والقيصر على استعداد للعمل بمجرد أن نوقع على اتفاقية دولية توضح هدفنا ووسيلة تحقيقه ودور كل طرف فيها».

وكما هو واضح فإن روسيا حاولت خلق اتفاقية أخرى كاتفاقية «شاومنت» ضد فرنسا فى ١٨١٢، ولكن «بالمرستون» لم يوافق على العرض الروسى مباشرة، فقبول هذا العرض فى النهاية معناه نسف نمط التحالف الأوروبى القائم، وهو ما قد يواجه بموقف فرنسى متعنت، فضلا عن معارضة داخل مجلس الوزراء البريطانى لمثل هذه السياسية غير المألوفة لبريطانيا.

وقد كان تخوف بالمرستون فى محله، فمجلس الوزراء البريطانى لم يكن على استعداد للتضحية بالتحالف مع فرنسا فى سبيل تحالف مع العدو الروسى التقليدى، فضلا عن أن مقترحات «برونوف» على الرغم مما تبدو عليه من روح طيبة إلا إنها ضمنت لروسيا التدخل العسكرى المنفرد فى جزء من الأناضول دون وجود رقيب أوروبى عليها. ونظرا للحساسية البريطانية فقد فشلت مهمة «برونوف» الأولى فى جذب بريطانيا نحو روسيا(٤٧)، ولكنها تركت أرضية خصبة لبلورة فرص التعاون المستقبلى المشترك بين البلدين، فلقد كانت أفكار روسيا مقبولة نسبيا، وكان يمكن العمل مستقبلا على تسوية أية نقطة خلافية. وقد أصبحت مهمة «بالمرستون» الضغط على مجلس الوزراء لقبول فكرة التعاون مع روسيا والضغط على فرنسا للانضمام للعمل الجماعى الأوروبى ضد مصر.

أما بالنسبة لسياسة بريطانيا الخاصة بفرنسا، فقد قام «بالمرستون» بتوجيه عدد من الرسائل «لسول»، أثناء فترة المفاوضات مع المبعوث الروسى «برونوف» لحثه على الدخول فى العمل الجماعى الأوروبى المزمع إقامته، وفى هذا الصدد بعث لسفارته فى باريس برسالة فى ٢٤ سبتمبر ١٨٣٩ أوضح فيها(٤٨) «. . . أن اتجاه مجلس الوزراء البريطانى هو الموافقة على العمل المشترك مع القوى الثلاث سواء انضمت فرنسا أم أبت. . . ولو ألمح «سول» أن فرنسا سوف تعارض الدول الأربع، فيمكن

لك أن تقترح عليه أنه من غير المنطقى أن تعلن فرنسا الحرب على القوى الأربع من أجل العمل على منح محمد على بضع أميال مربعة».

وكما هو واضح فإن مقولة «بالمرستون» كان مبالغ فيها لأن مجلس الوزراء لم يوافق بعد على مقترحات «برونوف»، ولكن خيبة أمل «بالمرستون» فى فرنسا كانت كبيرة للغاية مما دفعه لمزيد من التعاون مع «مترنيخ» و«نسلروود» وذلك على الرغم من فشل مهمة «برونوف» الأولى.

وبالفعل بدأ «بالمرستون» فى التشاور مع نظرائه الأوروبيين حول مستقبل التحالف وسبل تدخله لتسوية المسألة المصرية، فأوضح لمترنيخ أن بريطانيا لن تقبل قيام روسيا باستخدام أساطيلها الحربية فى الدولة العثمانية دون موافقة بريطانيا، وقد نقل «مترنيخ» بدوره هذا الأمر إلى «برونوف» الذى كان فى زيارة للنمسا[٤٩]، وقد أبدى المبعوث الروسى استعدادا طيبا للاستماع إلى هذا الاقتراح، مؤكدا قبول بلاده لمبدأ المشاركة المتساوية لأساطيل الدول الثلاث فى المضايق التركية، وهو ما يتضمن إقرار روسيا بعدم التدخل البحرى المنفرد[٥٠] وقد كانت هذه الخطوة هى بداية المرحلة الثانية لإقامة التحالف ضد مصر.

المرحلة الثانية للتحالف الأوروبى (نوفمبر ١٨٣٩-١٨٤١):

وفى ضوء هذا التقدم المحرز على الصعيد الروسى والنمساوى، قرر «بالمرستون» أن الوقت قد حان لبناء التحالف الأوروبى ضد مصر رسميا، خاصة وأن فترة المشاورات قد استنفذت، وبالتالى؛ وجه الدعوة إلى النمسا وبروسيا وروسيا لإرسال من ينوب عنهم فى التفاوض من أجل التوصل إلى صيغة للتعاون المشترك بين الأطراف المختلفة لتسوية المسألة المصرية، فيما عرف باجتماعات «برودلاند» Broadland والتى عقدت فى بريطانيا فى ديسمبر عام ١٨٣٩ وقد وجهت الدعوة لفرنسا للمشاركة فى هذه الاجتماعات، فلقد كان «بالمرستون» و«مترنيخ» حريصين على ضم فرنسا للتحالف بأى شكل لتفادى قيامها بعرقلة العمل الجماعى الأوروبى مستقبلا. ولكن الاختلاف الرئيسى بين الطرفين كان يكمن فى نية كل منهما، فعلى حين كان «مترنيخ» مصمماً على المشاركة الفرنسية الكاملة فى أعمال التحالف مستقبلا، كان «بالمرستون» أقل استعدادا، فقد كان

الأول يخشى أن ينصب الغضب الفرنسى على العلاقات مع بلاده لاسيما فى مناطق التماس الجغرافى كشمال إيطاليا والتى تمثل نقطة ضعف واضحة للنمسا، وهى المخاوف التى لم يكن يخشاها «بالمرستون». وقد حاول «مترنيخ» بمبادرة شخصية منه إقناع الملك «لويس فيليب» بضرورة استخدام القوة ضد مصر إذا ما لزم الأمر، ولكن فرنسا كانت عاقدة العزم على منع التحالف من استخدام القوة، وبالتالى فشلت محاولات «مترنيخ» لضمان موقف فرنسى مساند للتحالف الأوروبى(٥١).

وقد بقى لكل من «بالمرستون» وروسيا مهمة إقناع النمسا بالمشاركة العسكرية فى التحالف المزمع إقامته ضد مصر، وهى مهمة غير سهلة فى ضوء شخصية «مترنيخ» المحافظة التى لا تقبل المغامرات العسكرية بسهولة، فضلا عن أنه لم يكن سيقبل ما يعكر صفو العلاقات مع فرنسا والتى إذا ما قررت استخدام القوة ضد هذا التحالف فإن بلاده هى أول المرشحين للحرب معها نظرا للتقارب الجغرافى بينهما.

وقد أدرك «برنوف» المبعوث الروسى لاجتماعات «برودلاند» أن الفرصة قد أصبحت سانحة لقلب موازين التحالف داخل النظام الأوروبى ووضع حد للقطبية داخل النظام، وأن هذه الفرصة تتمثل فى العمل على استقطاب بريطانيا إلى التحالف مع روسيا. وقد أرسل «برونوف» رسالة شهيرة إلى «نسلروود» عبر فيها تماما عن إستراتيجية روسيا إذ كتب يقول(٥٢): «إن التحالف البريطانى الفرنسى قد لقى مصرعه. ولكن إنجلترا ليست معنا بعد، ولكنها ليست مع فرنسا... فإنجلترا مثل الأرملة الزواج منها يحتاج إلى كثير من الحنكة والصبر فهى امرأة جميلة ومتقلبة المزاج».

وهذا التعبير البليغ كان أقرب وصف للعلاقة بين روسيا وبريطانيا، فلقد أصبح الأمر متروكا لبراعة «برونوف» ومرونة «بالمرستون» الذى أمضى أوائل أيامه فى عش الزوجية الجديد وهو يتفاوض فى «برودلاند» بعد أن عقد قرانه قبل الاجتماعات بأيام قليلة.

كان «برونوف» أكثر المفاوضين الأوروبيين استعدادا لهذه الاجتماعات، بل أكثر من «بالمرستون» نفسه، فلقد أتم دراسته لموقف بلاده وحيز المرونة المتاح، وما يمكن أن يُطلب منه وما يمكن أن يقدمه، فكتب فى إحدى رسائله يوضح الخطوط

الرئيسية للمبادرة التى تقدم بها فى اجتماعات «برودلاند»، والتى أصبحت كما سنرى أساس العمل الأوروبى المشترك ضد مصر، والتى تضمنت النقاط الرئيسية التالية(٥٣):

أولا : أن تتم أية تسوية بين السلطان ومحمد على فى إطار مساندة الدول الأوروبية للسلطان نظرا لما يمثله محمد على من خطر على أمن النظام الأوروبى.

ثانيا : يمكن للتحالف أن يمنح محمد على الحكم الوراثى فى مصر شريطة أن يقبل سيادة الدولة العثمانية عليه.

ثالثا : على محمد على أن يسلم الأسطول العثمانى فورا وأن ينسحب من سوريا.

رابعا : إذا ما رفض محمد على هذه الشروط فيتم استخدام القوة ضده على النحو التالى :

* سحب القناصل الأوروبيين من مصر على الفور.
* قيام الأسطول البريطانى والفرنسى (إذا ما انضمت فرنسا) بمحاصرة الإسكندرونة وجزيرة كريت.
* إذا ما قرر إبراهيم باشا المضى قدما نحو القسطنطينية فسيتم إنزال القوات الروسية فى الأناضول لحمايتها.
* ألا يكون هناك أى اتصال أو تماس بين أساطيل الدول المتحالفة خلال هذا العمليات.

خامسا : قيام الدول المتحالفة بالتوقيع على اتفاقية دولية تضمن إغلاق الملاحة فى المضايق التركية أمام السفن الحربية إذا ما كانت الدولة العثمانية فى حالة سلم، وأن يكون هذا شرطا لا رجعة فيه وأساسا لأى تعاون بين الدول المتحالفة.

كما سنرى فإن هذه الترتيبات المقترحة من جانب روسيا كانت أساس معاهدة

لندن الشهيرة عام ١٨٤٠ وقد يستعجب البعض أن يكون أساس هذه المعاهدة الشهيرة مبادرة روسية، ولكن طبيعة المسيرة السياسية للنظام الأوروبي لا تجعل هذا الأمر مثارا للدهشة، فالأمن الأوروبي كان مقدسا لدى الجميع، ومن ثم لا يستبعد أن تأتي مبادرة من روسيا لحسم المسألة المصرية.

وقد كانت اقتراحات «برونو» مقبولة في مجملها بصفة عامة، غير أن باقي الحلفاء كانت لهم بعض التحفظات على بعض البنود الخاصة بها، فلقد كانت المقترحات تحتم على بريطانيا والنمسا العمل معا في المتوسط، بينما كانت روسيا طليقة الأيدي في «البسفور»، وهو ما كانت بريطانيا تخشاه، وغالبا ما كان مجلس الوزراء البريطاني سيرفضه، فضلا عن أن «بالمرستون» لم تكن لديه الرغبة الملحة في التوقيع على اتفاقية دولية لضمان الملاحة في المضايق التركية، وهو الشرط الذي وضعه الروس ليكون أساسا لأي عمل جماعي أوروبي. وقد رأى «بالمرستون» أنه على الرغم من أن بريطانيا وروسيا عملتا على التحالف معا من أجل وقف مخاطر المسألة المصرية على أوروبا، إلا أن هذا التحالف غالبا ما سيكون مؤقتا في طبيعته، أما التوقيع على اتفاقية دولية تضمن لروسيا حقوقا في المضايق التركية، فهو أمر دائم، وبالتالي غير محبذ في ظل الظروف الدولية المتغيرة.

يضاف إلى هاتين النقطتين الخلافيتين بين بريطانيا وروسيا، أن التحالف ووجه بعدد من المشكلات على رأسها اللوبي الفرنسي في مجلس الوزراء البريطاني ذاته، والذي كان يضغط بشدة من أجل تدمير نواة التحالف ضد مصر وإفشال اجتماعات «برودلاند» وذلك بجمع المعارضة ضد «بالمرستون» وسياساته. ويضاف إلى ذلك ما أصر عليه السفير «نومان Neumann» ممثل «مترنيخ» في هذه الاجتماعات من أن يكون السلطان جزءا من هذا التحالف، وأن على الدول الأوروبية قبوله كطرف في أي اتفاق يتم بشأن المسألة المصرية(٥٤) وكانت هذه نقطة خلافية أخرى بين روسيا من ناحية وبريطانيا والنمسا من ناحية أخرى، فقد عارض «برونوف» هذا المطلب النمساوي على اعتبار أن بلاده ترفض أن تكون الدولة العثمانية جزءاً من اتفاقية أوروبية في ضوء عدم اعتراف روسيا بالعضوية العثمانية في العائلة الأوروبية.

وكانت هناك النقطة الخلافية الأخرى المتعلقة بتردد النمسا في استخدام القوة

العسكرية ضد مصر، فلقد رفضت النمسا هذه الفكرة، وحاولت قصر جهود التحالف على القنوات الدبلوماسية دون الوصول لمرحلة التدخل العسكرى للأسباب التى أوردناها، ولذلك بدأ «بالمرستون» يسعى لضمان الموافقة النمساوية على استخدام القوة إن لزم الأمر. وقد لجأ «بالمرستون» للضغط على النمسا ومحاولة تهدئة مخاوفها تجاه فرنسا، مؤكدا أن الأخيرة لن تجرؤ على استخدام القوة العسكرية ضد النمسا أو بروسيا فى سبيل محمد على، إذ إنها لن تخاطر باستفزاز التحالف والوحدة الأوروبية تحت أى ظرف من الظروف.

وقد بعث «بالمرستون» بعدد من الرسائل فى هذا الصدد إلى «مترنيخ» من خلال السفير البريطانى فى فيينا اللورد «لامب .Lamb» وكذلك بعث برسائل إلى القيصر الروسى من خلال «كلارنيكارد» لإدخال التعديلات على مقترحات «برونوف». وبينما أصاب «بالمرستون» فى روسيا واقتنع «نسلرود» ببعض التعديلات، فإن «مترنيخ» ظل على معارضته لإمكانية العمل العسكرى ضد مصر.

لقد كان «لبالمرستون» اليد العليا فى تسيير هذا التحالف بحكم أن بلاده هى المستضيفة للمؤتمر، وهو ما حاول توظيفه لخدمة التحالف والتغلب على هذه العقبات الحساسة. وقد استخدم «بالمرستون» نفوذه فى إدخال عدد من التعديلات على المبادرة الروسية، وعلى رأسها الوصول إلى صيغة مقبولة للتواجد البحرى للدول المشاركة فى التحالف، كذلك استطاع أن يقنع «برونوف» بضرورة مشاركة الدولة العثمانية فى مثل فى هذه الاجتماعات.

ويمكن القول إن روسيا كانت راضية بصفة عامة عن محادثات «برودلاند»، ولكن فكرة إدخال الدولة العثمانية فى التحالف كان أمرا يصعب على روسيا قبوله، وقد برر «نسلروود» هذا الموقف المتشدد فى أحد رسائله للسفير الروسى فى فيينا حيث أوضح له «. . . أنه يبدو لنا أن هذه خطوة خاطئة وخطرة، فلو شارك المبعوث العثمانى فى هذا العمل . . . فإن هذا سيعنى أننا جعلنا منه شاهدا على خلافات القوى الأوروبية الكبرى»(٥٥) وكان تقديره أن هذا التواجد سوف يحد من مصداقية الدول الأوروبية أمام السلطان العثمانى وهو ما قد يعطيه فكرة خاطئة تجعله يعجل باتفاق مع محمد على، تماما كما حدث عام ١٨٣٣، ولكن حقيقة الأمر أن الدولة

العثمانية لم تكن فى موقف يسمح لها بالتوصل إلى اتفاق منفرد مع محمد على، فلقد كانت الدولة فى موقف ضعف وهوان وعلى استعداد تام من أجل الاعتماد على أية قوة أوروبية تساعدها فى محنتها، غير أن حقيقة النوايا الروسية كانت واضحة تماما ولا تخفى على أحد، فهى لا ترغب فى الاعتراف بالهوية الأوروبية للدولة العثمانية والتى كانت ستحد من أطماعها فيها، فلو أن روسيا أدخلت الدولة العثمانية كطرف أوروبى مباشر لكان هذا معناه الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى السيادة على أراضيها وعدم أحقية روسيا فى أية مقاطعات عثمانية مستقبلا.

وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة التحالف مع بريطانيا والنمسا وعزل فرنسا كانت تحظى بأولوية روسية، فهذا التحالف سيضمن لها تأمين علاقاتها مع بريطانيا، كما أنه سيهدئ من حدة الصراع السياسى والقطبية داخل النظام الأوروبى، وكان على روسيا أن تحدد أولوياتها. ولم يتأخر الرد الروسى، فسرعان ما وافقت على الصيغة البريطانية النمساوية بشأن مشاركة الدولة العثمانية وذلك لتفويت الفرصة على فرنسا ومحمد على لتعقيد الاتفاق بين القوى الأوروبية(٥٦) وقد قرر «نسلروود» تحويل صفة «برونوف» من مبعوث إلى سفير روسيا فى بريطانيا لدعم موقف «بالمرستون» فى البلاط البريطانى، ومساندته فى مجلس الوزراء عبر وجوده الدائم فى بريطانيا.

ولم تكن موافقة روسيا على المقترحات البريطانية والنمساوية هى نهاية المشكلات بالنسبة لبالمرستون، فقد كان عليه ضمان التواجد النمساوى داخل هذا التحالف إذا ما لجأ إلى استخدام القوة ضد مصر، علاوة على أن مجلس الوزراء لم يكن سيوافق بأى حال من الأحوال على تحالف لا يشمل النمسا، فهى عنصر أساسى لتدويل التحالف، خاصة وأنها كانت ستجر معها بروسيا، وبالتالى بقت المعضلة النمساوية ومعارضة مجلس الوزراء البريطانى هما العقدتان الرئيسيتان اللتان وقفتا أمام انطلاقة التحالف الأوروبى رسميا والتوقيع على المعاهدة الدولية.

ومما زاد من حدة مشكلة «بالمرستون» أن الأحداث أثبتت لمترنيخ تصميم محمد على على الاحتفاظ بولاية سوريا وتمسكه بمطالبه الخاصة بالاستقلال. كما أن المعارضة الفرنسية للعمل الأوروبى المشترك لم تهدأ، وهو ما يعنى خطورة استخدام

الخيار العسكرى ضد مصر من وجهة نظرها[٥٧] وقد كان تقدير «مترنيخ» الذى تم إبلاغه للسفير البريطانى فى فيينا أن مساندة فرنسا لمحمد على ليست نابعة من « . . . كونها مسألة حزبية أو سياسية ولكنها مسألة قومية بالنسبة لها»[٥٨] وهو ما وضع مزيداً من الضغط على «مترنيخ» لقبول فكرة استخدام التحالف للقوة العسكرية ، إذ إن هذا معناه أن الحكومة الفرنسية ستتدخل فورا لصالح محمد على ، وهو ما سيحتاج معه إلى قوة بحرية لضرب محمد على من ناحية ، وقوة بحرية أخرى لإعاقة الأسطول الفرنسى فى المتوسط إذا ما قرر التدخل[٥٩] .

وقد صاغ «مترنيخ» عددا من المبررات لتفادى مشاركة بلاده فى أية قوة عسكرية ضد مصر إذا ما لزم الأمر ، حيث أوضح للسفير البريطانى أن فكرة إرسال قوة عسكرية نمساوية لمصر أو الشام تتنافى تماما مع المبادئ التى تقوم عليها سياسة النمسا الخارجية باعتبارها دولة قارية ، خاصة إذا ما اعتمدت هذه القوة على قوة أخرى كبريطانيا لتأمين خطوط إمدادها[٦٠] ، وقد كان «مترنيخ» محقا ، فالنمسا لم تكن دولة ساحلية ولم تمتلك أبدا قوة بحرية قوية تسمح لها بإرسال جيوش خارج حدودها . كما أنه من غير المنطقى أن تعتمد على الأسطول البريطانى لتأمين اتصالاتها مع جيشها! ولكل هذه الأسباب المنطقية رفض «مترنيخ» المشاركة فى الخيار العسكرى ما لم تنضم فرنسا للتحالف .

ولكن بريطانيا وروسيا استمرتا فى الضغط على «مترنيخ» لفرض التدخل العسكرى عليه إذا ما لزم الأمر فاقتراح السياسى النمساوى حلا وسطا للخروج من هذا المأزق السياسى ، فاقترح اتخاذ حل وسط يتمثل فى عرض حكم سوريا على محمد على مدى الحياة ، على أن تئول للدولة العثمانية بعد ذلك ، وأن تضمن له الدول الأوروبية الحكم الوراثى لأسرته على مصر والسودان ، ولو رفض محمد على هذه القرارات فسيوافق «مترنيخ» على تجهيز ستين ألف مقاتل إذا ما تقدمت القوات المصرية صوب الأستانة[٦١] ، كما هو واضح فإن «مترنيخ» حاول معالجة الأمر بعرض اقتراح موجه لفرنسا فى الأساس باعتبارها حامية المصالح المصرية فى أوروبا ، على أن تقوم بدورها بحثه على قبوله وإنهاء الأزمة من الأساس . ولكن «بالمرستون» و«نسلروود» لم يكن لديهما أى استعداد لتفويت الفرصة السانحة للقضاء على تهديدات المسألة المصرية نهائيا .

وقد أصيب «بالمرستون» بصدمة شديدة عندما نما إلى علمه أن «مترنيخ» بدأ حوارا مع فرنسا في محاولة لضمها إلى التحالف الأوروبي، مما أكد له أن النمسا لن تنضم لهذا التحالف إلا وفرنسا معها. وفي واقع الأمر فإن موقف النمسا كان متوقعا، ألم يكن «مترنيخ» هو آخر من دخل في التحالف الرابع ضد فرنسا؟

ولكن الظروف السياسية في النظام الأوروبي، خاصة في فرنسا، بدأت تتغير إلى حد كبير لصالح الفريق الأوروبي الذي يتزعمه «بالمرستون»، وهو ما فتح المجال أمام «مترنيخ» لإعادة النظر في سياسته تجاه المسألة المصرية، ففي فبراير ١٨٤٠ سقطت الحكومة الفرنسية بسبب مشكلات داخلية، وسقط معها «سول» الذي خلفه «تيير». وقد كانت هذه الحكومة أكثر ضعفا من سابقتها، فكانت سياسة «تيير» غير واضحة، تكاد تكون متخبطة، فلم يستطع الرجل ردع «بالمرستون» و«نسلروود»، لاسيما بعد الاضطرابات التي واجهت وزارته داخليا، وهو ما مهد الطريق أمام الدول الأوروبية لقراءة حقيقة الموقف الفرنسي والذي غالبا ما سيجنح للسلم في مواجهة التحالف الأوروبي ضد مصر. وقد استطاع «بالمرستون» و«نسلروود» تكثيف الضغوط على هذه الحكومة في الأشهر التالية. وقد بعث «نسلروود» لسفيره في النمسا برسالة محذرا فيها «... بأن هناك نهايتين لا ثالث لهما لمحادثات إنجلترا، إما أن تنتهي باتفاق القوى أو ستظهر أن العمل المشترك سيكون مستحيلا»(٦٢) وكانت هذه الصيغة في حد ذاتها إشارة لنفاذ صبر «نسلروود» وبداية التلميح بالاستعداد للتدخل الروسي المنفرد لحماية الدولة العثمانية إذا ما لزم الأمر. وقد وضعت هذه المتغيرات النمسا في وضع حرج للغاية، وفُرض على «مترنيخ» قبول الخيار العسكري وهو ما وافق عليه مضطرا وتحت ضغوط الدول الأخرى في يونيو ١٨٤٠، فكانت مشاركة النمسا في هذا التحالف الأوروبي بفرقاطتين بحريتين(٦٣).

وقد ساعد «مترنيخ» على قبول هذا الأمر ارتياحه لضعف حكومة «تيير»، خاصة وأن كل المؤشرات العملية كانت تشير إلى أن الحكومة الفرنسية كانت أضعف من أن تتخذ قرار حرب ضد الدول الأوروبية بسبب مصر، ولكن هذا لم يمنعه من اتخاذ جميع الاستعدادات العسكرية على الجبهة النمساوية الفرنسية لاسيما في إيطاليا.

وهكذا تم التغلب على العقبات العملية التى واجهت التحالف الأوروبى ضد مصر، فروسيا قبلت بمشاركة الدولة العثمانية وبتنظيم التدخل العسكرى المتساوى للحلفاء إذا ما لزم الأمر، كما أنه تم الاتفاق على الخطوات العملية التى ستعرض على مصر لتسوية المسألة المصرية، وأيضا على الوسائل العسكرية التى ستستخدم ضد مصر لو رفض محمد على قبول التسوية الأوروبية.

وهكذا لم يبق أمام التحالف سوى التوقيع على اتفاقية دولية فى سياق نمط آلية توازن القوة الأوروبية لجمع شمل التحالف وإعلانه رسميا وإشهار شروط تسوية المشكلة التى أنشئ من أجلها.

وبالفعل وجهت الدعوة لمشاركة الدولة العثمانية، فوصل المفوض العثمانى «نورى أفندى» إلى لندن فى إبريل ١٨٤٠ يحمل معه التفويض الكامل من السلطان للتوقيع على أية اتفاقية مع الدول الأوروبية المتحالفة. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع «مترنيخ» حول مسألة التدخل العسكرى المحتمل للتحالف، بدأت المباحثات الجادة بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية لصياغة معاهدة لندن الشهيرة من أجل إشهار التحالف الأوروبى لإنهاء التهديدات المصرية على الدولة العثمانية، وذلك بمشاركة فرنسا إذا ما رغبت فى ذلك أو بالمضى قدما دونها إذا ما رفضت المشاركة.

وقد أبلغ «بالمرستون» سفيره فى النمسا بأن الهدف من هذه المعاهدة ليس القضاء على محمد على أو حكمه فى مصر، فكتب يقول «. . . إن هدف التحالف هو مساندة السلطان العثمانى فى فرض تنفيذ اتفاق على محمد على، وهو الاتفاق الذى سيمنح الباشا المصرى وأولاده من بعده حكم وراثياً فى مصر» (٦٤)، وهذه إشارة واضحة من «بالمرستون» بأن نية هذا التحالف لم تكن ضد محمد على بقدر ما كانت لمساندة السلطان العثمانى وحمايته، ومعه الأمن الأوروبى برمته.

ولكن على الرغم من أن «بالمرستون» استطاع حشد الموقف الأوروبى لصالح السلطان العثمانى، إلا أنه ووجه بالمشكلتين التقليديتين وهما موقف فرنسا المتعنت ورغبتها فى عدم المبادرة بعدائها من ناحية، وصعوبة الحصول على موافقة مجلس الوزراء البريطانى لأى تحالف قد يؤدى إلى حرب مع فرنسا من ناحية أخرى. وهنا

يجدر بنا الوقوف أمام الوضع الداخلى البريطانى لتحليله، فعلى الرغم من أن مواهب «بالمرستون» سمحت له بالتغلب المؤقت على المعارضة الداخلية فى مجلس الوزراء، إلا أنه لم يكن بلا أعداء، وبالرغم من أن رئيس الوزراء البريطانى كان يوافقه فى معظم الأمور الخارجية ويترك له قدراً من حرية حركة، إلا أن الخلاف بين بريطانيا وروسيا واستتباب الكراهية العميقة لروسيا داخل المجلس كانت أقوى من أن يتغلب عليها «بالمرستون».

لقد كانت فكرة استبدال التحالف التقليدى البريطانى مع فرنسا بتحالف آخر مع روسيا أمرا يصعب تمريره داخل مجلس الوزراء، ناهيك عن إمكانية تسويق هذه الخطوة عند الرأى العام البريطانى. وقد رأى بعض زملائه من الوزراء أن فى هذا الأمر مغامرة لا داعى لها، وأنها قد تعقد مسار السياسة الخارجية البريطانية وتفرض عليها مواجهة مع فرنسا فى وقت لم تكن ذاكرة المجلس غافلة عن ويلات حروب الثورة الفرنسية ونابليون بونابرت.

ولقد لعبت شخصية «بالمرستون» دورا كبيرا فى كسب المعارضة للمتغيرات التى أدخلتها سياسته الخارجية الجديدة، فلقد كان الرجل ذا طبيعة خاصة جدا، قليل الأصدقاء، كثير الفضائح، شديد البأس، معتزاً برأيه، وهى الصفات التى جعلته برغم كفاءته، غير محبب لدى زملائه فى مجلس الوزراء البريطانى، ولكنه لم يفقد فى أية لحظة احترامهم لقدراته.

ولذلك كان على «بالمرستون» أن يبذل جهدا كبيرا لإقناع مجلس الوزراء بهذه السياسة الجديدة، وهو ما وصل به إلى حد تقديم استقالته فى مرحلة لاحقة لفرض رأيه على المجلس. وقد وصف ممثل «مترنيخ» وضع «بالمرستون» قائلا: «إن زملاءه فى المجلس يرون دائما أن التعاون مع فرنسا أمر لا يمكن المضى قدما بدونه. إن الوضع صعب للغاية . . . ولكن «بالمرستون» سوف يحاول تمرير سياساته. . . فهو عاقد العزم على ألا يؤجل أمر تسوية المسألة المصرية للمستقبل المجهول» (٦٥).

وفى محاولة أخيرة من جانبه للتغلب على الموقف الفرنسى، قرر «بالمرستون» أن يغير إستراتيجيته فدعا السفير الفرنسى «جيزو Guizot» للمشاركة فى المفاوضات التى ستدور مع ممثلى الدول الخمس، وكان هدفه من هذه الخطوة إحراج الحكومة

الفرنسية وحزب المعارضة فى مجلس الوزراء البريطانى، فإذا ما رفضت فرنسا التعاون مع الدول الخمس، فإنه سيسهل عليه إقناع الرأى العام البريطانى بأنها الدولة المعارضة والمعرقلة لرأى الأغلبية الأوروبية. وقد حاول «بالمرستون» استمالة «جيزو» لصف التحالف فعرض إمكانية العمل على منح محمد على ولاية عكا إضافة لحكم مصر وذلك تفاديا للصراع المسلح معها، ولكن «جيزو» كان أذكى من الموافقة على أمر كهذا خاصة وأن الأوضاع فى فرنسا لم تكن واضحة وحكومة «تيير» غير مستقرة، علاوة على أن المسألة المصرية كانت كما وصفها «مترنيخ» مسألة قومية بالنسبة للرأى العام الفرنسى. وقد وعى «جيزو» ما حدث للسفير الفرنسى فى الأستانة إبان التوقيع على مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩، والتى راح الرجل ضحيتها، وذلك على الرغم من أن التخبط كان مصدره سياسة «سول» ذاتها، وبالتالى رفض «جيزو» الموافقة على إلزام بلاده بأى قرار دون موافقة «تيير».

وحيثما استمرت الأزمة بين بريطانيا وفرنسا داخل التحالف، استمرت معارضة مجلس الوزراء البريطانى للعمل الأوروبى المشترك والمبنى فى الأساس على تحالف روسى بريطانى. وقد كان «بالمرستون» فى وضع لا يحسد عليه، فضمان الموافقة النمساوية على استخدام القوة العسكرية بعد ممارسة الضغط عليها، فرض عليه التغلب على المعارضة الداخلية فى مجلس الوزراء حفاظا على ماء وجهه أمام روسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية. ولكن المعارضة التى واجهها الرجل فى مجلس الوزراء كانت شديدة ومع اقتراب المرحلة النهائية لإعلان هذا التحالف كان على «بالمرستون» أن يسعى لدى رئيس الوزراء البريطانى لضمان موافقته وتبنيه الصيغة النهائية لمعاهدة لندن التى تمت صياغتها.

ولكن محاولات «بالمرستون» باءت بالفشل مما دفعه إلى المغامرة بتاريخه ومستقبله السياسى وذلك بتقديم استقالته من منصبه كوزير للخارجية، فكتب للورد «ملبورن» فى ٥ يوليو ١٨٤٠ يؤكد له أن الخلافات مع أعضاء مجلس الوزراء لا سبيل لإنهائها، وبالتالى فإنه يعفيهم بتقديم استقالته من منصبه(٦٦)، وفى نفس الخطاب دافع عن سلامة سياسته بقوله «إن النتيجة الحتمية والفورية لعدم المضى قدما مع القوى الأوروبية الأخرى رفض فرنسا الانضمام إلينا، ستكون قيام روسيا بسحب عرضها للانضمام مع الدول الأخرى لتسوية الأوضاع التركية، وستقوم

بلعب دورها المنفرد ، وسوف تواجهون بتجديد اتفاقية «أونكار إسكيليسى» مرة أخرى، ولكن بأسلوب أشد معارضة لنا» (٦٧).

وقد ساعد «بالمرستون» فى حملته ضد مجلس الوزراء المحاولة اليائسة التى قام بها السفير الفرنسى «جيزو» مع المبعوث العثمانى «شكيب أفندى» والتى بمقتضاها عرض عليه الوساطة الفرنسية مع محمد على دون أن يتقدم بأية ضمانات للحفاظ على وحدة الأراضى العثمانية، وبالتالى رفض المبعوث العثمانى هذا العرض، وأكد لجوء بلاده إلى الحكومة البريطانية والحلفاء الأوروبيين، مطالبا إياهم بدعم الدولة العثمانية فورا، وهو ما مهد لتضخيم القضية أمام رئيس الوزراء البريطانى على اعتبار أن فرنسا تحاول عرقلة الجهود الأوروبية لتسوية الأمر بين السلطان ومحمد على بوساطتها الفردية، وهو ما أثر على المصداقية الفرنسية فى بريطانيا.

قد وضعت استقالة «بالمرستون» وموقف «جيزو» ضغطا كبيرا على مجلس الوزراء البريطانى، والذى اضطر فى النهاية لإقرار العمل الأوروبى المشترك والمضى قدما فى التحالف مع روسيا والنمسا وبروسيا بالرغم من معارضة فرنسا. وقد جددت الثقة فى «بالمرستون» كوزير للخارجية ومنحه جميع الصلاحيات لإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد على. وعند هذا الحد بدأت المباحثات المكثفة بين المفوضين الأوروبيين و«بالمرستون» من أجل وضع الصيغة النهائية لمعاهدة لندن التى تم على أساسها تسوية الخلافات بين مصر والدولة العثمانية.

وقد وقع الحلفاء الأوروبيون على معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ والتى تضمنت عددا من الأسس التى نظمت العمل الأوروبى المشترك ومستقبل التسوية بين السلطان ومحمد على. وفيما يلى عرض لأهم ما تناولته هذه الاتفاقية :

أولا : العمل على إرغام محمد على على قبول العرض المقدم له من السلطان، وإذا ما رفض محمد على فإن الحلفاء سيعملون على إدخال الاتفاقية حيز التنفيذ سواء من خلال مساعدة السلطان ضد محمد على أو بأية وسيلة أخرى بما فى ذلك قطع خطوط اتصالاته مع قواته فى الشام.

ثانيا : إذا ما تحرك محمد على صوب «إستنبول» فإن الحلفاء سيقدمون الدعم اللازم للدفاع عن العاصمة والمضايق التركية. وقد أشارت هذه الفقرة إلى

أن الحماية الأوروبية للدولة العثمانية فى هذه الحالة تعد استثنائية وليست قاعدة للعمل بها مستقبلا . وقد أدخل «بالمرستون» هذا النص بنفسه حتى لا تكون المساندة الأوروبية فى هذه الحالة سابقة يمكن لروسيا الاستناد عليها للتدخل فى شئون المضايق التركية كلما ترائى لها ذلك فى المستقبل .

ثالثا : يتم إغلاق المضايق التركية فى وقت الحرب طالما كانت الدولة العثمانية فى حالة سلم . وقد أدخلت هذه الجزئية بناء على طلب «برونوف» لضمان قيام الدول الأوروبية بالعمل على توقيع معاهدة دولية تضمن حرية الملاحة فى المضايق التركية .

رابعا : يمنح السلطان ولاية مصر لمحمد على ، ويكون الحكم فيها وراثيا لأهله من بعده ، وكذلك ولاية عكا بما فى ذلك الأطراف الجنوبية لسوريا مدى حياته فقط ، شريطة انسحابه من سوريا والأراضى العثمانية وإعادة الأسطول التركى . وإذا ما رفض محمد على هذا العرض خلال عشرة أيام فسيتم سحب عرض ولاية عكا ، وإذا ما استمر رفضه للعرض لمدة عشرين يوما ، فإن السلطان والحلفاء يكونون فى حل من أمرهم ويتخذون ما يروه مناسبا . (أى استخدام القوة ضد مصر) .

لقد كانت هذه هى الشروط التى قدمت لمحمد على بمقتضى معاهدة لندن ، وكما هو واضح فالاتفاقية لم تكن تهدف القضاء على حكم محمد على بقدر ما كان الهدف منها تقليم أظافره بتقويض دولته القائمة والحيلولة دون قيامه بتهديد الأمن والتوازنات الأوروبية الحساسة متمثلة فى الدولة العثمانية . وقد اتخذ الحلفاء من هذه الاتفاقية دستورا للتدخل فى المسألة المصرية ، ولم يبق إلا تسوية الخلاف بين محمد على والسلطان بالوسائل الدبلوماسية أولا وإذا ما فشلت فإن التدخل العسكرى كان سيأتى لا مناص .

وقبل الانتقال إلى كيفية قيام الدول الأوروبية بتنفيذ الشق الثانى من آلية توازن القوة ، أى التدخل الدبلوماسى فالعسكرى ، يجدر بنا إلقاء الضوء على الموقف الفرنسى من المفاوضات التى تلت الاتفاقية . فلقد أصيبت حكومة «تيير» بحالة من التخبط السياسى الممزوج بالذهول ، فقد اعتقدت أنها قادرة على ردع القوى

الأوروبية ومنع إنشاء التحالف رسميا لمجرد كونها ثانى أكبر قوة عسكرية أوروبية بعد روسيا. ولكن واقع الأمر أن الوفاق الأوروبى كان أكبر من أن تردعه قوة فرنسا العسكرية، ففى التقدير أن التشكك الأوروبى فى قدرة فرنسا على مواجهة التحالف الأوروبى كان العامل الرئيسى فى ضرب مصداقية الردع الفرنسى، فلقد أثبتت نظريات العلاقات الدولية أن فكرة الردع لابد أن تكون قائمة على عدد من المبادئ على رأسها مصداقية الدولة الرادعة فى إقناع الدول الأخرى بأنها على استعداد لاستخدام الخيار العسكرى إذا ما لجأت الدول الأخرى إلى عمل ما قد يهددها. وقد فشل عنصر الردع الفرنسى بسبب ضعف «تيير» ومن قبله «سول» وتخبطهما وخلافاتهما المستمرة مع الملك «لويس فيليب». وقد ساهم فى ذلك عدم قيام «تيير» بتقديم موقف بلاده بشكل حاسم للحلفاء الأوروبيين، وهو ما كان يستدعى إظهار بعض القوة. لقد كانت فرنسا ترغب حقا فى منع إقامة التحالف ضد مصر باعتبارها الحليف التقليدى لها، ولكن إصرار الدول الأخرى كان أقوى من قدرة فرنسا. وعلى الرغم من ذلك فإن فرنسا ظلت تعارض هذا التحالف ولكنها لم تكن مستعدة للدخول فى حرب من أجل محمد على ومصر على الرغم من الشعبية الكبيرة التى كان تحظى بها مصر فى الصحافة والسياسة الفرنسية. ولذا فقد طلب «تيير» رسميا من التحالف منح محمد على ولاية سوريا ولكن التحالف لم يكن ليغير موقفه ومعاهدته المبرمة.

تدخل التحالف عسكريا ضد مصر:

برغم أنه يمكن اعتبار معاهدة لندن ١٨٤٠ البداية الحقيقية للتدخل الأوروبى المباشر للقضاء على النفوذ المصرى الصاعد فى الدولة العثمانية، وطرد القوات المصرية من سوريا إلا أن هذا التدخل أخذ بعض الوقت ليتبلور، حيث كانت وسائل تحريكه يشوبها العديد من المشكلات كما سنلاحظ. ولكن قبل الخوض فى هذه التطورات تجدر بنا الإشارة إلى وضع المفاوضات المصرية العثمانية منذ أن تقدمت الدول الأوروبية بمذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩ والتى طلبت من الدولة العثمانية التشاور مع الدول الأوروبية قبل التوقيع على أية تسوية مع مصر.

كما أوضحنا فقد كان «خسرو» سعيدا للغاية بموقف الدول الأوروبية واعتبر

مذكرة ٢٧ يوليو طوق نجاة لحماية الوحدة الإقليمية لبلاده، فقد أتاحت هذه المذكرة مزيدا من الوقت للدولة العثمانية فى صراعها مع مصر وعضدت موقفها التفاوضى وبعثت الأمل مرة أخرى فى مساندة الدول الأوروبية لها فى مواجهتها أطماع محمد على ومنعه من فرض شروطه. لذلك أدرك «خسرو» أن تأجيل التوصل إلى تسوية مع مصر هو الحل الأمثل فى مثل هذه الظروف انتظارا لما ستسفر عنه مواقف الدول الأوروبية، وأخذا فى الاعتبار أن التحالف الأوروبى لم يكن قد بدأ يتبلور بعد.

أما محمد على فقد كان موقفه عملياً للغاية، فقد أيقن أنه لن يستطيع فرض شروطه على «خسرو» ولكنه رأى أنه فى حالة ما إذا استطاع أن يعزل «خسرو» من منصبه فى البلاط العثمانى فستكون الفرصة مهيأة للتوصل إلى حل مع خليفته، لا سيما وأن نفوذ محمد على فى البلاط العثمانى لم يكن ضعيفا. ولم يتأخر محمد على فى تنفيذ خطته، فسرعان ما بعث إلى سائر رجال الدولة العثمانية والولاة يطالبهم بالعمل على عزل «خسرو» من منصبه مؤكدا لهم أن هذه الخطوة ستفتح المجال أمام التوصل إلى حل مرض للخلاف بين الدولة العثمانية ومصر(٦٩)، وعلى الرغم من محاولات محمد على المستميتة لعزل الرجل سواء برشوة رجال الدولة أو حاشية السلطان إلا أنها باءت جميعا بالفشل بسبب مساندة الدول الأوروبية «لخسرو».

وأمام هذا الموقف الصعب قرر محمد على تغيير إستراتيجيته فبدلا من التركيز على عزل «خسرو باشا» بدأ يحاول الاستفادة من الخلافات بين الدول الأوروبية عساه يستطيع تسوية الأمر مع الدولة العثمانية بأكبر استفادة ممكنة على غرار ما حدث فى عام ١٨٣٣، وتنفيذا لهذه السياسة، جمع محمد على القناصل الأوروبيين فى مصر وطالبهم بإبداء المرونة من أجل استتباب الأمن والسلام فى المنطقة، ولكنهم التزموا جميعا بموقف موحد تمشيا مع سياسة بلادهم، وأعادوا طلبهم بسحب الجيش المصرى من الأناضول.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة من قبل الوالى المصرى إلا أن الظروف الدولية كانت قد تغيرت، وكانت الدول الأوروبية عاقدة العزم على عدم تكرر ما حدث فى عام ١٨٣٣، خاصة بريطانيا والتى بدأت بالفعل فى عقد اجتماعات

برودلاند آنذاك. أما فرنسا فإن دورها كان محدود بحكم انسلاخها التدريجي عن التوافق الأوروبي. ومع مرور الوقت تضاءلت فرص محمد على في تسوية الأمر مع الدولة العثمانية بعد ظهور بوادر الاتفاق بين الدول الأوروبية. ومع فشل كل مبادرة مصرية انكمشت فرص أية مكاسب محتملة لمصر وازداد الموقف العثماني والأوروبى قوة.

لقد بقى الوضع بين الدولة العثمانية ومصر على ما هو عليه ولم يتغير شيء فيه لقرابة عام من الزمان، إلى أن بدأ التحالف الأوروبى يتدخل فعليا في عملية التفاوض بين السلطان ومحمد على. وقد كان رأى «بونسنبى» هو العمل على إبقاء وضع التفاوض على ما هو عليه باعتبار أن السلطان هو المستفيد الأوحد من هذه الحالة. فلقد نتج عن حالة الجمود القائمة عدد من المكاسب للسلطان العثمانى أهمها منح الدولة المقهورة هامشاً أوسع من المناورة خاصة بعد أن بدأت القوات المصرية تعانى من الثورات السورية المتكررة والتى تمت بمساندة السلطان العثمانى وبريطانيا، فامتدت هذه الثورات إلى مناطق الحجاز مما بدأ يؤثر على الروح المعنوية للقوات المصرية، ويدعم من موقف الدولة العثمانية.

وقد استمرت هذه الأحداث في الوقت الذى أمر فيه محمد على إبراهيم باشا بوقف أية مسيرة صوب الأناضول خشية التدخل الأوروبى الجماعى ضد مصر. وقد عبرت المراسلات بين محمد على وإبراهيم باشا عن هذا الوضع حيث ألح الأخير على مزيد من الإمدادات لتأمين وضع الجيش فى الشام والأناضول، وقد عكست رسائله لوالده الوضع المتأزم الذى كان يعانى منه الجيش المصرى بسبب اندلاع الثورات السوية ضد الحكم المصرى. وبحلول شهر سبتمبر ١٨٣٩ أرسل إبراهيم لوالده يؤكد له استحالة المضى قدما نحو الأستانة فى هذه الظروف لخطورة وضع الجيش وندرة الإمدادات.

ومع ذلك فقد أراد محمد على الإبقاء على وضع الجيش كما هو من أجل ممارسة مزيد من الضغط على «خسرو» لقبول الشروط المصرية، فأرسل له مرة أخرى فى فبراير ١٨٤٠ يؤكد له أنه لا يزال أحد رجال الدولة المطيعين وأن الدول الأوروبية تهدف إلى وضع الدسائس بينهما وأنه على استعداد للتوصل إلى تسوية سلمية،

وأن مطلبه هو الحكم الوراثى فى مصر والشام. ولكن «خسرو» رفض التعاون معه، وامتنع عن المضى قدما فى التفاوض، وذلك برغم جهود محمد على ورشوته لرجال الدولة العثمانية. وقد كان للسفير الفرنسى فى الأستانة دور مهم فى مساندة محمد على ولكن يقظة «بونسنبى»: وسفير النمسا «سترومر» حالت دون نجاح محاولات السفير الفرنسى.

فى ظل هذه الظروف المتدهورة، تم عزل «خسرو» وتعيين «رشيد باشا» وهو من أفضل الساسة المستنيرين فى الدولة العثمانية المتهالكة، ولكنه لم يكن على استعداد لمجاراة محمد على وتلبية مطالبه، فسرعان ما أدرك الوالى المصرى أن رئيس الديوان الجديد صديق شخصى لبونسنبى وللأوروبيين، فضلا عن كونه من الغيورين على الوحدة الإقليمية للدولة العثمانية علاوة على أن سلوكه الشخصى كان فوق مستوى الرشوة. ومع ذلك لم يفقد محمد على الأمل، فأرسل إليه «سامى باشا» يعرض عليه تسليم الأسطول العثمانى فورا فى مقابل موافقته على الحكم الوراثى لمصر والشام. ولكن «رشيد باشا» أشار على «سامى باشا» بأن الأسطول أمر ثانوى، مؤكدا أن على محمد على أن يلجأ للدول الأوروبية بمقتضى مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩ ليتفاوض معهم على هذا الأمر، وقد جاء رد محمد على مؤكدا حسن نيته وأنه لا يزال الخادم المطيع للدولة العثمانية(٦٩).

وقد أسفرت سياسة «رشيد باشا» عن عدد من الخطوات الإيجابية فى البلاد، وهو ما بات ينبئ بمرحلة جديدة من الإصلاح داخل الدولة العثمانية، وبهذا يكون «رشيد باشا» قد أبطل إحدى الحجج التى كان يثيرها أنصار محمد على من حيث كونه أمل الأمة الإسلامية فى إحياء الدولة الإسلامية الحديثة من خلال تولى مصر عملية إصلاح الدولة العثمانية. وحقيقة الأمر أن الولايات العثمانية بدأت بالفعل تنظر لمصر على اعتبارها المصدر الوحيد للإصلاح والخلاص فى الوقت نفسه، وهى الرؤية التى منحت «محمد على» شرعية كبيرة داخل الولايات الإسلامية فى الدولة العثمانية وجعلت منه منارة سياسية لا يستبعد معها أن يتولى محمد على الحكم.

وقد كان من الطبيعى أن ينظر محمد على إلى نفسه نظرة المنقذ للدولة العثمانية، فهو أقوى مرشح لتولى هذه المهمة من خلال إعادة إحياء أو تجديد شباب الدولة

العثمانية المتهالكة، وهو ما كان يطلق عليه مشروع إحياء الدولة العثمانية The Rejuvenation Project والذى بدأت تنظر له القناصل الأوروبية على أنه خطر داهم (٧٠)، ومن ثم عمل «بونسنبى» على إضعاف الحجة المعنوية للريادة الإصلاحية لمحمد على من خلال حث «رشيد باشا» على إصدار «الخط الشريف لجولهانه» والذى أصبح دستور لحركة إصلاح وتنمية واسعة النطاق للخروج بالدولة العثمانية من حالتها المتدهورة (٧١)، وقد علق «بونسنبى» على ذلك بقوله «. . . إنه يقال إن أعداء تركيا وأصدقاء محمد على شعروا بقسوة الضربة التى وجهت إليهم من جراء هذه الخط الشريف» (٧٢).

ولقد أضعفت هذه الخطوة بالفعل أية حجج معنوية لمحمد على واقتصر تعليقه على هذا الخط بأن كل ما جاء فيه يتم تنفيذه فى مصر منذ أمد بعيد (٧٣). غير أن حقيقة الأمر هى أن النظام السياسى العثمانى كان قد أصابه التهالك، فكان قد تخطى مرحلة الإصلاح، فقد أصاب الدولة العثمانية ما يمكن تسميته بالتحلل السياسى، فلم يكن النظام السياسى بقادر على إصلاح ذاته، وكان الأمل الأوحد هو تولى الدولة العربية الوليدة زمام أمورها بعيدا عن التهالك العثمانى، ولكن أوروبا كان لها رأى آخر.

هكذا استمر الوضع على ما هو عليه إلى أن وقعت الدول الأوروبية على معاهدة لندن ١٨٤٠ وبدأت التجهيز للتدخل الأوروبى المباشر.

وعقب التوقيع على معاهدة لندن، بدأ «رشيد باشا» ضغطه على محمد على لقبول بنود الاتفاقية، فأرسل «رفعت بك» مندوبا عن السلطان فى مهمة إلى الإسكندرية فى ٨ أغسطس ١٨٤٠ لعرض الاتفاقية على محمد على (٧٤)، وقد استقبل محمد على المبعوث العثمانى فى ١٦ أغسطس وعقد اجتماعا آخر فى اليوم التالى مع القناصل الأوروبية، حيث أعلن رفضه شروط معاهدة لندن وعدم إذعانه لرغبة التحالف الأوروبى. وقد تلا ذلك قيام القناصل الأوروبيين الأعضاء فى التحالف بتقديم مذكرة مشتركة يحثونه فيها على قبول شروط المعاهدة. وقد حاول محمد على استدراج «رفعت بك» إلى مفاوضات واسعة وجانبية بحيث عرض عليه قبول شرط الحكم الوراثى فى مصر على أن يقوم السلطان بمراجعة الشروط الخاصة

بســوريا[٧٥]، ولكن «رفــعت بك» والقناصل رأوا أن هذه الخطوة بمثــابة رفض للمعاهدة. وقد نصح كل من «بوغوص باشا» وسامى باشا أحد رجال محمد على بقبول المعاهدة على أن يتم التفاوض بشأن سوريا فى مرحلة لاحقة حتى لا تمثل تحديا من قبل مصر لإجماع الآراء الأوروبية. ولكن محمد على ظل ثابتا على موقفه ورافضا التنازل عن سوريا.

تجدر بنا الإشارة إلى أن محمد على على الرغم من كونه سياسياً محنكاً، إلا أنه لم يدرك صعوبة الموقف الذى هو بصدد التعامل معه، فلقد اعتقد الرجل أنه بإمكانه العمل على تفتيت التحالف بالاعتماد على فرنسا وتكرار ما حدث فى ١٨٣٣، غير أن الظروف الأوروبية تغيرت، وتغيرت معها مواقف الدول الأوروبية. وقد أتت الريح بما لا تشتهيه السفن، فكان موقف محمد على الرافض إيذانا ببدء العمليات العسكرية ضد مصر.

وبدأت الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة لندن فى إتمام التجهيزات الخاصة بها دون انتظار رد محمد على على شروط المعاهدة، وقد اكتنف هذه الجهود العديد من المصاعب المتعلقة بتنظيم القوة العسكرية الأوروبية ضد مصر والتى تم تذليلها بجهود شخصية من «بالمرستون». وكانت المراحل الأولى فى عملية شحن وتنسيق الجهود العسكرية صعبة للغاية، غير أن «بالمرستون» استطاع التوصل إلى صيغة مناسبة لمشاركة القوات المختلفة فى هذا التحالف، فأرسل إلى سفيره فى فيينا يؤكد له «... أن بريطانيا لديها قوات بحرية كبيرة فى المتوسط سيتم تحريكها لخدمة أغراض التحالف فى الوقت الذى تمتلك فيه روسيا قوة لا بأس بها فى البحر الأسود على أهبة الاستعداد، على أن يقتصر الدور النمساوى على تقديم بعض الفرقاطات البحرية»[٧٦]، أما بالنسبة لبروسيا فوجودها داخل التحالف كان مهما للحفاظ على الترابط السياسى الأوروبى، ولكنها لم تقدم أية مشاركة عملية فى المجهودات العسكرية للتحالف، كما أنه كان يخلق عامل ردع ضد فرنسا فى حالة ما إذا قررت إعلان الحرب ضد النمسا لكسر هذا التحالف من ناحية أخرى[٧٧]، غير أن هذا البعد يفسر لنا سبب عدم مشاركة بروسيا، فجانب كونها أضعف القوى الأوروبية، فإنها بدأت الاستعداد العسكرى للتصدى لأية مغامرة فرنسية محتملة ضدها هى والنمسا.

وفى واقع الأمر فإن «بالمرستون» لعب دورا مهما فى تقسيم الأعباء العسكرية بين التحالف الأوروبى، خاصة مع النمسا والتى كان «مترنيخ» كثير الشكوى من فكرة إرسال قوات فى ضوء النوايا الفرنسية غير الواضحة تجاه بلاده، وهو ما نقله السفير البريطانى فى فيينا مؤكدا «. . . أنه فى حالة اندلاع الحرب فإن فرنسا ستقوم بنشر الثورة واحتلال ممتلكات بلاده فى شمال إيطاليا وفى هذه الحالة . . . فإن هناك أسبابا تمنع النمسا من المساهمة العسكرية فى هذا التحالف ولو حتى بمجرد فصيلة واحدة فى سوريا»[٧٨]، ولكن محاولات «مترنيخ» للتنصل من مسئولياته الجماعية فى التحالف باءت بالفشل بسبب موقف «بالمرستون» المتشدد وتأكيداته له بأن فرنسا لن تقدم على خطوة من شأنها إعلان الحرب ضد أوروبا من أجل محمد على. وقد حسمت المشاركة العسكرية النمساوية فى النهاية بفضل جهود «بالمرستون» فظلت قائمة إلى نهاية التحالف، ولكن مترنيخ لم يتخل عن سياسته التقليدية، فعمل على فتح قنوات اتصال مع فرنسا، كما أمر قائد القوات النمساوية المشاركة «الأرشيدوك بانديراس» بالعمل فى ظل التحالف الأوروبى فقط وباسم السلطان كى لا يقدم على أى عمل من شأنه استفزاز فرنسا[٧٩].

وعلى الرغم من الوضع الصعب لمترنيخ، إلا أن موقفه لم يلق القبول التام من قبل «بالمرستون»، والذى رأى أنه لابد أن يقدم المزيد فى مجهودات الحرب المتوقعة، وهو ما دفعه إلى مطالبته مرة أخرى بتقديم الدعم المادى للسلطان العثمانى استعدادا للحرب المرتقبة، فضلا عن تقديم السلاح والمال للثوار السوريين لمواجهه الجيش المصرى لتسهيل مهمة التحالف الأوروبى[٨٠]، ولكن «مترنيخ» لم يبد تحمسا لهذه الأفكار وقصر المشاركة النمساوية على الفرقاطات البحرية فقط.

وعلى صعيد آخر، بدأت الاستعدادات فى الأستانة للحرب المرتقبة مع الجيش المصرى، فكان لبونسنبى دورا مهما فى تنظيم التحالف العسكرى بين بلاده والنمسا والدولة العثمانية، فساهم فى وضع الجيش العثمانى تحت القيادة المشتركة برئاسة السير «شارلز سميث» الذى استطاع أن يطور بعض الشىء من أداء الجيش العثمانى وقدرته القتالية. كما أن القوات البحرية للدول المشاركة ـ باستثناء روسيا ـ كانت تحت قيادة الأميرال «ستوبفورد»، الذى تلقى تعليمات واضحة من «بالمرستون» بمساعدة الثوار السوريين، ولكن إبراهيم باشا كان قد بدأ تحركه لإخماد الثورات

السورية مما دفع «بونسنبى» للاستعانة بشخص يدعى «ريتشارد وود» لكى يحيى الحركة الثورية ضد الجيش المصرى مرة أخرى لتتزامن مع الهجوم العسكرى الوشيك للتحالف[٨١].

ومع بوادر استقرار التحالف ، لجأ «بالمرستون» للعمل على مواجهة فرنسا وحثها على عدم معارضة التحالف وأعماله العسكرية المرتقبة ، فقد أدرك «بالمرستون» أهمية انتهاء التحالف من مهمته فى أسرع وقت ممكن ومحاصرة أى رد فعل فرنسى فى القارة الأوروبية أو فى المتوسط ، فأرسل لسفارته فى باريس يؤكد صلابة التحالف القائم وموضحا أنه « . . يرجو ألا ينخدع تيير ويعتقد أنه يمكن لنا أن نتخلى عن اتفاقية ١٥ يوليو (يقصد معاهدة لندن) . . . هل يعتقد أن تهديداته وثرثرته التى ينشرها جهاز حكومته قد أثرت فينا ولو بأدنى شكل أو على عزمنا أو نيتنا فى المضى قدما ؟ لو أنه اعتقد ذلك فإن أمامه الكثير ليتعلمه عن شخصية وعادات الأمة الإنجليزية»[٨٢] ، ثم أصدر بالمرستون تعليماته إلى سفارته فى باريس بأن تبلغ «تيير» أن بريطانيا على استعداد للوصول إلى أبعد حد فى هذا الصدد[٨٣].

لقد كان اعتقاد «بالمرستون» الراسخ هو أن فرنسا تهدد بالحرب ولكنها لن تنفذ تهديداتها ، فلقد كانت القوات الفرنسية غارقة فى مشكلاتها فى الجزائر ومواجهة الحركة الوطنية المسلحة بقيادة الزعيم الوطنى عبد القادر الجزائرى ، فضلا عن وجود اضطرابات فى شمال إيطاليا ، وبالتالى فإن التقدير المنطقى كان عدم إقدام فرنسا على خطوة حرب مع الدول الأوروبية .

وقد عملت روسيا أيضا على دعم التحالف فى مواجهة أية تهديدات فرنسية ، فأرسل «نسلروود» لسفيره فى النمسا يؤكد عليه « . . أنه فى حالة دخول الأسطول الفرنسى للدردنيل لإجبار السلطان على التخلى عن سوريا لصالح محمد على ، فإن الحلفاء يعتبرون هذه الخطوة انتهاكا صارخا لما اتفقوا عليه مما سيؤتى بعواقب وخيمة»[٨٤] ، وهكذا ردت روسيا على التهديد بالتهديد .

وسرعان ما بدأ التخوف الأوروبى من التدخل الفرنسى لصالح محمد على يسيطر على النمسا . فلقد كانت تصريحات «تيير» ومسئولى الحكومة الفرنسية تبعث الرهبة فى قلب «مترنيخ» الذى عقد اجتماعا مع ملك بروسيا من أجل وضع

اللمسات الأخيرة على التحالف النمساوى البروسى على طول الخطوط الفاصلة بين بلديهما وفرنسا استعدادا لأية عمليات فرنسية ضدهما. غير أن «مترنيخ» أراد العمل على نزع فتيل أية حرب محتملة مع فرنسا، فقام بمخاطبة السفير الفرنسى فى فيينا «سانت أولير» لبحث فرص ضم فرنسا إلى التحالف عبر التفاوض، ولكن «بالمرستون» وقف له بالمرصاد، فلقد أيقن أن دخول فرنسا فى التحالف لن يؤدى إلا لإضاعة الوقت وتفتيت الجهود الأوروبية وإضعاف التحالف بإدخاله فى دهاليز مفاوضات نتائجها معروفة مسبقا، خاصة وأن فرنسا لم تكن لتوافق على ضرب الجيش المصرى عسكريا تحت أى ظرف. من ثم أصبح مجرد التفاوض مع فرنسا من وجهة نظر «بالمرستون» أمراً ضاراً بالتحالف، فكان رد فعله على المبادرة النمساوية الأخيرة حادا للغاية فبعث لسفيره يؤكد له «. . . أنه لا يتزائى لحكومة جلالة الملك أن الظروف الحالية تحتاج إلى مثل هذا التدبير وأنها تميل إلى الاقتناع بأن الأمن فى أوروبا سيستمر بلا أى انقطاع »[٨٥]، وطالب سفيره بنقل هذه الرسالة لمترنيخ وتجديد طلب الدعم المالى النمساوى للسلطان العثمانى مرة أخرى.

وعقب رفض محمد على لشروط معاهدة لندن، أرسلت فرنسا مبعوثها «الكونت واليسكى» للإسكندرية حيث أوضح الرجل مساندة فرنسا لمصر ونصح محمد على بتقوية التحصينات المصرية فى الشام وضرب الثورة السورية، كما نجح فى إقناع محمد على بطلب الوساطة الفرنسية رسميا فى الصراع الدائر[٨٦]، وقد كان اعتقاد «تيير» أن هذا الطلب سوف يزيد موقف حكومته صلابة فى مواجهة التحالف الأوروبى القائم ويسمح له بالتدخل الشرعى لإنهاء الخلاف الدائر، وقد غادر المبعوث الفرنسى الإسكندرية متوجها إلى الأستانة لبدء التفاوض مع «رشيد باشا»، ولكن الرجل لم يكن على استعداد للتخلى عن معاهدة لندن والإجماع الأوروبى الذى كان فى صالحه.

وقد فشلت كل جهود الوساطة الفرنسية بفشل مهمة «واليسكى» للوساطة بين السلطان ومحمد على، وهو ما دفع السلطان لعزل محمد على عن حكم مصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٤٠، وقد علق محمد على للقنصل البريطانى موضحا أن هذه هى المرة الرابعة التى يعزل فيها، ومع ذلك فإنه فى كل مرة يعود أقوى من قبل[٨٧]، ولكن هذه المرة لم يكن من السهل خروجه منتصرا، فلقد كانت الدول الأوروبية

تساند السلطان ضده وبدأت تضغط عليه بسحب قناصلها من مصر فى نهاية سبتمبر ١٨٤٠ بحجة أن محمد على لم يعد الوالى الشرعى للبلاد، وبالتالى فإن بقاءهم لم يكن ممكنا من الناحية القانونية وإلا أصبح ذلك اعترافا رسميا من هذه الدول بحكمه، وهو الأمر الذى يتناقض مع معاهدة لندن ١٨٤٠ .

وعلى الصعيد الأوروبى، فقد ووجه بالمرستون بمعارضة داخلية شديدة من قبل مجلس الوزراء لحثه على التريث بعض الشيء قبل قيام التحالف بأى عمل عسكرى، وهو ما قد ينعكس على فرنسا والتى قد تلجأ لخطوة غير محسوبة لمواجهة التحالف قد ينتج عنها إعلان الحرب[٨٨]، وهنا أيقن «بالمرستون» أن الوقت لم يعد فى صالحه وأن عليه التعجيل بالخيار العسكرى قبل أن يضطر إلى الخضوع لضغوط مجلس الوزراء البريطانى، من ثم قام بالمرستون بإرسال تعليماته إلى الأميرال «ستوبفورد» لبدء العمليات العسكرية ضد مصر على الفور، فوجهه لمحاصرة الشواطئ المصرية وفرض الحظر عليها. وقد كانت هذه هى الخطوة التى كان يخشاها إبراهيم باشا والتى بمقتضاها بدأت تؤثر على خطوط إمدادات الجيش المصرى فى سوريا. وقد أعقب هذه الخطوة إنزال القوات العثمانية والبريطانية المشتركة فى سوريا، ونشبت الحرب بين التحالف الأوروبى ومصر.

وقد أيقن ملك فرنسا «لويس فيليب» أن التحالف متمسك بتنفيذ شروط معاهدة لندن، وبالتالى رأى الرجل أن أية معارضة فرنسية لن تردع الدول المتحالفة، وأنه أصبح من الأفضل أن تعمل فرنسا على احتواء هذا التحالف سياسيا وذلك من خلال طرح أفكار كعدم المساس بولاية محمد على كحاكم ووالى على مصر والسودان، باعتبار أن هذا هو أفضل ما يمكن لفرنسا الحصول عليه لحليفها. كما أنه من الأفضل فى هذه المرحلة الدقيقة عدم إثارة مسألة سوريا مع التحالف. وقد اتجه «لويس فيليب» للسعى لدى الحكومات المتحالفة للإبقاء على محمد على فى ولايته على أن تكون مشكلة استمرار ولايته على سوريا أمرا متروكا للتفاوض، فأرسل لقيادات التحالف رسائل جاء فى بعضها «. . . أن عزل الوالى المصرى من منصبه من شأنه أن يعكر صفو التوازن العام . . . وأن بلاده على استعداد للمشاركة فى أية تدابير مبنية على أساس بقاء كل من السلطان ووالى مصر»[٨٩]، وهنا تحول صراع فرنسا إلى الإبقاء على محمد على بعد أن كان الإبقاء على الدولة العثمانية فى مؤتمر

«فيننا» ١٨٣٩ عام. وقد تلا هذه الخطوة استقالة حكومة «تيير» فى نهاية أكتوبر ١٨٤٠، وتولى وزارة الخارجية فى الحكومة الجديدة السياسى المخضرم «جيزو» الذى كان أقل حدة من سلفه وأكثر مرونة وخبرة، وهو ما هدأ من مخاوف «مترنيخ»، ومن ثم خفف من الضغوط الواقعة على «بالمرستون» لمهادنة فرنسا. ولكن سير العمليات العسكرية كان فى حاجة إلى تطوير فورى حتى لا يتعرض أسطول الحلفاء فى المتوسط إلى الشتاء وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تعقيدات فنية قد تؤثر على سير المعارك.

وقد أسفر التدخل العسكرى الأوروبى عن سلسلة من الهزائم للجيش المصرى فى سوريا، إذ سقطت بيروت وتبعتها المدن السورية الواحدة تلو الأخرى. وقد عجل من هزيمة الجيش المصرى ما تعرض له الحكم المصرى من ثورات سورية مستمرة، فضلا عن انقطاع الإمدادات، كما أنه كان يواجه تحالفا أوروبيا كاملا، ولم يكن بمقدور الجيش المصرى الصمود، وباتت الهزيمة فى الشام مسألة وقت لا غير. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبلى أبناء النيل بلاءً حسنا بقدر ما سمحت به الظروف، ولكن الجيش بدأ الانسحاب من المدن الرئيسية فى سوريا وأصبح من الصعب الاستمرار فى مقاومة خصم قوى كالتحالف الأوروبى.

ولقد انعكست مسيرة الحملة العسكرية الأوروبية ـ العثمانية على موقف محمد على ومواقف بعض دول التحالف ذاته، فأثرت هذه الانتصارات على موقف «مترنيخ» لاسيما بعد الموقف الفرنسى المعتدل، فنجد تصريحات السياسى النمساوى تتسم بشدة اللهجة تجاه فرنسا، وهو ما دفع السفير البريطانى فى فيننا بأن يعلق على موقف مترنيخ مازحا بقوله «. . . لقد أصبحنا الآن فى شجاعة الأسود وتناسينا أننا كنا خائفين»(٩٠).

أما محمد على فقد أدرك أنه لا مفر من الإذعان لمطالب التحالف الأوروبى وأصبح عليه العمل على الخروج من هذا المأزق واستعادة ولاية مصر، وقد اعتمد عزيز مصر على قوة المحروسة فى للحفاظ على منصبه، إذ إنه أدرك أن قوات التحالف لن تستطيع العمل ضد الشواطئ المصرية. فعلى عكس الوضع فى سوريا فإن جهود محمد على طوال العقود الماضية أمنت دفاعات حصينة على طول

الشواطئ المصرية ، فضلا عن أن الجيش المصرى كان على استعداد لصد أية موجة استعمارية جديدة ، وهو ما جعل انتصار القوات البريطانية والعثمانية أمرا مكلفا للغاية ، وهو ما لم يكن من الممكن «لبالمرستون» تبريره أمام الرأى العام البريطانى ومجلس الوزراء ، فتكلفة هذا الانتصار كانت أكبر من أن يجد لها مبررا ، وهو ما كان سيدفع بريطانيا والتحالف الأوروبى إلى العمل على إيجاد حل وسط مقبول لكل الأطراف .

وحقيقة الأمر أن «بالمرستون» كان مضطرا إلى إيجاد وسيلة لإنهاء هذا الوضع ، فقد دانت للتحالف معظم سوريا وأصبحت الخطوة القادمة مهاجمة مصر ذاتها ، وهنا أصبح الوضع حرجا أمام السياسى البريطانى المحنك ، فلقد نفذ التحالف أهدافه الرئيسية ، ولكن هل كان من المعقول أن تدخل بريطانيا فى حرب واسعة النطاق تزج فيها بالنمسا لمجرد عزل محمد على من حكم مصر استنادا إلى معاهدة لندن ؟ هل كان من المنطقى أن يضيق الخناق على محمد على لدرجة تجعله يحارب التحالف حرب النمور المستميتة سعيا للبقاء ؟ هل كان من المنطقى أن تصل كراهية «بالمرستون» الشخصية لمحمد إلى مرحلة شن حرب واسعة النطاق إرضاءً للسلطان؟ هل ستسمح روسيا بأن تحتل بريطانيا والنمسا مصر بلا داعى بعد أن تم تقليم أظافرها عسكريا ؟ هل ستبقى فرنسا مكتوفة الأيدى لو أن الحرب امتدت لمصر فهل كان توازن القوة سيسمح لها بأن ترى بريطانيا تحتل مصر ، لتنجح فيما فشلت فيه عام ١٨٠٧ ؟

كل هذه استفسارات دارت فى خلد «بالمرستون» وكل الإجابات كانت تشير إلى عدم جدوى الدخول فى حرب لاحتلال مصر من أجل طرد واليها ، فقد أكد المنطق وحسابات المكسب والخسارة أن هذا هو أقصى ما يمكن لبالمرستون الحصول عليه ، وأى مكسب آخر قد يكون مخاطرة لا داعى لها ، فضلا عن أنه كان مكلفا .

وعند هذا الحد فقد آثر «بالمرستون» إعمال المنطق ومبدأ السلامة ، فقرر فتح المجال أمام محمد على لإنهاء الوضع الراهن وقبول شروط معاهدة لندن مع الإبقاء عليه واليا على مصر ، فقام بإقناع مندوبى دول التحالف الأوروبى بتقديم مذكرة إلى «شكيب أفندى» مبعوث الباب العالى ١٤ نوفمبر ١٨٤٠ ، يقترحون فيها

استصدار فرمان يعيد محمد على إلى ولاية مصر إذا ما قبل شروط معاهدة لندن، غير أن السلطان أرجأ الرد على هذا الاقتراح لفترة من الزمن.

ولقد كانت كل هذه الخطوات تعد تعبيرا عن الإرهاصات الأولية لقرب التوصل إلى حل مناسب لإنهاء الأزمة بين التحالف الأوروبى ومصر، ومع ذلك فإن «بالمرستون» أراد أن يضع بعض الضغط على محمد على حتى لا يعتقد أن التحالف قد ضعف، فبعث بأوامره إلى «ستوبفورد» فى المتوسط للتلويح باستخدام القوة لدفع محمد على إلى قبول التسوية، وتنفيذا للتعليمات أرسل «ستوبفورد» أحد ضباطه واسمه «الكومودور نابيير» إلى الإسكندرية، وكانت مهمته واضحة. وقد وصفها «بالمرستون» نفسه أثناء اجتماعه بمبعوثى دول التحالف على النحو التالى «وصل الكومودور «نابيير» إلى الإسكندرية فى ٢١ نوفمبر حيث أرسل خطابا إلى «بوغوص بك» طالبه فيه بالآتى:

* إعادة أمير الدروز الذى كان مقبوضا عليه فى مصر.

* عدم إرسال مزيد من القوات إلى سوريا... وإصدار التعليمات الرسمية بانسحاب القوات المصرية منها.

* إعادة الأسطول العثمانى إلى الأستانة.

وقد رد «بوغوص باشا» على رسالة «نابيير» باسم محمد على أكد له فيها رفضه لحين وصول ما يشير رسميا بأن السلطان قد أعاد لمحمد على الحكم الوراثى لمصر، وأن القوى الأوروبية ستكون ضامنة لذلك... وسأله عما إذا كان مفوضا من الحكومات للتوقيع على اتفاقية بهذا المعنى؟».

ومن خلال كلمات بالمرستون يتضح أن «نابيير» لم يكن مفوضا لعقد أى اتفاق مع محمد على، وأغلب الظن أن تقدير «نابيير» كان عدم وجود ما يمنعه من عقد اتفاقية بهذا المعنى إذا ما وافق محمد على على هذه المطالب.

وكان الوقت فى غير صالح محمد على خاصة وأن الجيش المصرى كان ينسحب من سوريا، وكان لابد من تأمين هذا الانسحاب تدريجيا وبالتالى رأى محمد على إمكانية المضى قدما فى المفاوضات المباشرة مع «نابيير». وقد أسفر الاجتماع عن

منح والى مصر يوما واحدا ليتوصل إلى قرار بشأن مطالب الحلفاء فوافق محمد على وقبل بالشروط وفوض «بوغوص باشا» لإجراء الاتفاق مع الضابط البريطانى، وبالفعل تم التوقيع على الاتفاق بين الطرفين فى ٢٧ نوفمبر عام ١٨٤٠، وقد تضمن الاتفاق موافقة محمد على على الشروط على أن يتم سحب القوات المصرية المتبقية فى سوريا فورا بكامل أسلحتها، وبعدها سيصدر فرمانا بإعادة تعيين محمد على واليا على مصر، على أن يساعد الأسطول البريطانى فى تنفيذ جميع الإجراءات الإدارية بمجرد توقف العمليات العسكرية.

وبمجرد التوقيع على الاتفاقية عاد «نابيير» إلى «ستوبفورد» الذى رفض قبول الاتفاقية معتقدا أن الكومودور لم يكن مخولا الصلاحيات اللازمة لإبرامها، واتهمه بالتسرع فى عقد الاتفاق ورفض الاعتراف به إلى أن يأتى ما يفيد بموافقة «بالمرستون» شخصيا. وقد ساد الخلاف بين «نابيير» و«ستبفورد» وكان قرار «بالمرستون» هو الذى سيحسم الأمر.

بيد أن «بالمرستون» أصيب بالذهول لتوقيع «نابيير» هذا الاتفاق، ولكنه لم يكن فى موقف يسمح له برفض الاتفاقية إذ إن معنى هذا أن القوات المصرية المتبقية فى سوريا ستستعد لحرب جديدة، فضلا عن أن الخطوة التالية ستفرض عليه الدخول فى حرب واسعة النطاق فى مصر، خاصة إذا ما لجأت فرنسا للتدخل الفعلى فى سير العمليات الحربية بما سيفرض على النمسا وبروسيا الانسحاب من التحالف[٩١]، وهو ما كان كفيلا بإضعاف «بالمرستون».

وفى ظل هذه الظروف وافق «بالمرستون» على الاتفاقية، فاجتمع مع ممثلى دول التحالف وأكد لهم أهمية قبول اتفاقية «نابيير»[٩٢]، موضحا أنه برغم كون هذه الاتفاقية تمثل حلا وسطا ارتضاه «نابيير»[٩٣]، إلا أنها لا تتناقض مع مقررات معاهدة لندن فى أى وجه، وأن قبولها يعنى إنهاء الأزمة مع مصر. وقد وافق السفراء على اقتراح بالمرستون هذا، وبناء عليه أرسل «بالمرستون» كتابا إلى قائد البحرية البريطانية يفيد بموافقته على الاتفاقية وقد قام قائد البحرية بكتابة رسالة إلى «ستوبفورد» يقول له فيها «. . . أرجو إبلاغ الكومودور «نابيير» موافقة حكومة جلالة الملك على الخطوات التى اتخذها . . . والتى اتخذت دون صدور تعليمات

بها، على أن يتم بناء على مسئوليته تنفيذ مقررات اتفاقية ١٥ يوليو . . . وأن القوى الأربع سوف تقترح على الباب العالى تقديم التنازلات المطلوبة»(٩٤)، وقد وصف «مترنيخ» اتفاقية «نابيير» بأنها حل وسط من قبله، وأكد قبوله لها سعيا لإنهاء حالة القلق داخل النظام الأوروبى.

وهنا تبرز أهمية الدور الفرنسى، فلقد رفضت فرنسا خفض حالة الاستعداد على جبهتها مع بروسيا والنمسا طالما استمرت الأزمة مع مصر(٩٥)، وذلك لوضع مزيد من الضغط على الحلفاء لإعادة محمد على إلى ولاية مصر، وحتى إذا ما كانت النمسا غير مقتنعة بأن فرنسا ستعلن الحرب، إلا أن التهديد بالحرب كان يمثل عنصر ردع، وهذا فى حد ذاته كان نقطة فى صالح مصر.

غير أن الدولة العثمانية رفضت الموافقة على اتفاقية «نابيير» اعتقادا منها بأنها لم تستشر فى هذا الأمر، فضلا عن أنها كانت ترغب فى التخلص من محمد على للأبد، وهذه كانت الفرصة الوحيدة المتاحة لها على مدار خمسة وثلاثين عاما، لذا اضطر التحالف إلى التدخل مرة أخرى لممارسة الضغط على الدولة العثمانية لقبول الاتفاقية، خاصة وأن محمد على التزم بتنفيذ بنودها، فأعاد الأسطول إلى الدولة العثمانية فى يناير ١٨٤١، وهو ما اضطر الدول المتحالفة إلى التقدم بمذكرة إلى السلطان العثمانى يطالبونه فيها بإلغاء الفرمان السابق وإعادة وضع محمد على واليا على مصر وأن يكون حكم أسرته وراثيا. وعلى الرغم من معارضة الباب العالى لشكل ومضمون المذكرة، إلا أن السلطان اضطر للإذعان لمطالب الدول الكبرى، فصدر فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ يتضمن كل ما طالبته به الدول الأوروبية الكبرى، أى أنه وافق على تعيين محمد على واليا على مصر وأن يكون حكم البلاد وراثيا لأسرته من بعده. غير أن الفرمان تضمن عددا من المواد التى رفض محمد على قبولها، وكان على رأسها قيام السلطان باختيار ولى العهد فى مصر من أسرة محمد على، فضلا عن قيام مصر بتقديم خراج للسلطان يبلغ ٢٥٪ من إجمالى الدخل القومى المصرى(٩٦)، غير أن محمد على رفض هذين القرارين وتشبث برفضه مؤكدا أن هذا سيؤدى إلى اضطراب البلاد(٩٧).

وإزاء هذا الخلاف اضطرت الدول الأوروبية للتدخل مرة أخرى حيث قدمت

مذكرة «لشكيب أفندى» فى ١٣ مارس ١٨٤١ ساندت فيها مطالب محمد على. فاضطر السلطات للإذعان مرة أخرى حيث تقرر أن يكون أكبر أبناء الوالى هم ولاة العهد على أن تقدم مصر ثمانين ألف كيس سنويا كخراج للأستانة. وقد منح الفرمان لمحمد على حق تعيين الرتب العسكرية فى البلاد حتى أميرالاى. وعقب قبول محمد على لهذه الشروط صدر فرمان جديد يتضمن ما تم الاتفاق عليه.

وهنا لا يستطيع المرء إلا أن يتعجب على حال الدولة العثمانية، ويرثى لكل مثقف أو مؤرخ دافع أو يدافع اليوم عن شرعية حكم هذه الدولة لمصر بعد أن أصابها التعفن السياسى، فبأى حق كُتب على مصر أن تدفع ثمن تبعيتها لدولة متهالكة كالدولة العثمانية، دولة استنفذت غرضها التاريخى فى ذلك الوقت فأصبحت عبئا سياسيا يتحدد بقائها على الحاجة الإستراتيجية للدول الأوروبية الكبرى، وهو ما يتم تمويله بقهر الولايات التابعة لهذه الدولة. فبأى حق كتب على مصر أن تدفع ٢٥٪ من ميزانيتها للدولة العثمانية ؟ وعجبا على كل من ساند شرعية حكم هذه الدولة لمصر فى ذلك الوقت، فلا الدولة العثمانية قادرة على الدفاع عن الإسلام أو أرض الإسلام، ولا هى قادرة على الدفاع عن نفسها ؟

وهكذا تمت تسوية المسألة المصرية فى إطار آلية توازن القوة الأوروبية، دون أى استثناء لقواعد هذه الآلية. فإذا ما نظرنا إلى تطبيق هذه الآلية، فسنجد أن التحالف كاد يتبع كل قواعد هذه الآلية دون استثناء، وذلك من خلال اتباع الخطوات الأساسية التالية:

أولا: الحفاظ على خريطة توزيعات القوة من خلال المحافظة على التوازن الجغرافى والإستراتيجى:

فلقد نظرت الدول المتحالفة وعلى رأسها بريطانيا إلى مصر على اعتبار أنها دولة تهدد توزيعات القوة الأوروبية والتوازن الإستراتيجى لأسباب تم شرحها باستفاضة، لذلك فإن تعاملهم معها عقب هزيمتها عسكريا كان من منطلق نفس هذه الآلية، أى إقامة التحالف والتدخل الدبلوماسى فالعسكرى. وفيما يتعلق بالتسوية فإنهم لم يحيدوا عن هذه الآلية أيضا. لذلك فقد راعت الاتفاقية عددا من العوامل أولها إعادة التوازن الإستراتيجى والجغرافى من وجهة النظر الأوروبية

بطبيعة الحال، فنجد أن التسوية وضعت مصر مرة أخرى تحت مظلة الدولة العثمانية، مع منحها وضعا متميزا عن معظم الولايات التابعة للدولة العثمانية، وهو ما تمثل فى ولاية العهد لأسرة محمد على. ولا يجب أن نغفل أهمية هذا العنصر لأننا إذا ما قارناه بالزمن الذى صدر فيه سنجد أنه كان بمثابة وضع استثنائى إلى حد كبير.

من الناحية العملية فإن التسوية ضمنت عدم تكرار التوسعات المصرية مستقبلا حيث تم محاصرة مصر سياسيا وعسكريا وإعادتها إلى الحدود المقبولة لكل الأطراف، فكانت هناك منطقة عازلة بينها وبين الدولة العثمانية متمثلة فى ولاية سوريا، بحيث أصبح من الصعب على الجيوش المصرية تهديد الدولة العثمانية مرة أخرى.

كذلك فإن إعادة الحجاز إلى الدولة العثمانية قطع على مصر إمكانية استخدام سيادتها على هذه المنطقة فى تعبئة الرأى العام الإسلامى لتكون خليفة الدولة العثمانية، وهو ما أسفر عن تعضيد وضع الدولة العثمانية معنويا.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية قد أعادت التوازن للحدود السياسية للدولة العثمانية إلا أن آثار المسألة المصرية على النظام الأوروبى لم تحسم، فقد كان على الدول الأوروبية وبالأخص بريطانيا العمل على إلغاء الآثار المترتبة على اتفاقيتى «أونكار إسكيليسى» وبدرجة أقل «مونشنجراتز». وكان تقدير «بالمرستون» أن المخاطر الرئيسية تكمن فى روسيا ونواياها فى الدولة العثمانية، كما أنه أدرك إن المحرك الأساسى لروسيا كان اعتقادها الراسخ بأن الدولة العثمانية ليست عضوا فى النظام الأوروبى، علاوة على مخاوفهم بالنسبة لحرية الملاحة فى المضايق التركية.

فبالنسبة للمشكلة الأولى المتعلقة بعضوية الدولة العثمانية فإن «بالمرستون» لم يكن بمقدوره عمل أى شىء فى هذه المرحلة، فكيف يمكن له أن يغير رؤية دولة ؟ فهذا أمر اضطرت بريطانيا التعايش معه حتى حرب «القرم» والتوقيع على «اتفاقية باريس» عام ١٨٥٦، والتى أنهت هذه الحرب وبمقتضاها دخلت الدولة العثمانية رسميا كعضو فى النظام الأوروبى.

أما بالنسبة لمشكلة المضايق التركية فقد عالجها «بالمرستون» وسائر أعضاء

التحالف الأوروبى من خلال اتفاقية «المضايق التركية» الموقعة فى يونيو ١٨٤١ ، وهى الاتفاقية الدولية التى أقرت منع مرور السفن الحربية فى هذه المضايق طالما كانت الدولة العثمانية فى حالة سلم . وقد حاول السفير «برونوف» التدخل لتغيير هذا النص بحيث يتم منع مرور السفن الحربية فى كل الظروف ، ولكن هذا كان معناه قبول الدول الأوروبية بوضع الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا ، فإذا ما هاجمتها روسيا ، فإن هذه المادة ستحرم السفن الحربية الأوروبية من المرور ومن ثم إنقاذ الدولة العثمانية ، فالمضايق التركية هى الطريق الوحيد المتاح للدول الأوروبية لمحاربة روسيا من خلاله ، إذ إن مهاجمتها برا ، كما أوضحنا من قبل ، كان من ضروب المستحيل . وقد أصر «بالمرستون» على انضمام فرنسا لهذه الاتفاقية الدولية التى تضمن الملاحة فى المضايق التركية على الرغم من أنها لم تكن عضوا فى معاهدة لندن ١٨٤٠ .

وهكذا تم تحييد آثار اتفاقية «أونكار إسكيليسى» ، كما تم حسم ـ ولو مؤقتا ـ مشكلة المضايق التركية . غير أن هذه التسوية لم تكفل السلام فاندلعت «حرب القرم» مرة أخرى وعندئذ فقط أدركت روسيا أنه لن يسمح لها بالسيطرة على الدولة العثمانية .

ثانيا: تطبيق مبدأ المكافأة المتبادلة:

أدركت الدول المتحالفة أن أى حياد عن مبدأ المكافأة المتبادلة المطبق عند تسوية أية خلافات دولية تتعلق بتوزيعات القوة سيكون له آثار سلبية على مستقبل الدولة العثمانية والأمن الأوروبى ككل ، وبالتالى كانت أفضل وسيلة لتسوية المشكلات المترتبة على السياسة الخارجية المصرية المتوسعة هى العمل على تطبيق مبدأ «الحرمان المتبادل» أى ألا تحصل أية دولة على أية ميزة من جراء تدخلها فى هذا الصراع على اعتبار أن إعادة الدولة العثمانية وصيانة مستقبلها يعتبر فى حد ذاته مكافأة للجميع ، وبالتالى فإن دول التحالف لم تحصل على أى مكافأة . وهذا أمر كان قد سبق للدول المتحالفة إقراره فى معاهدة لندن ذاتها حيث نصت الديباجة الأولى لهذه الاتفاقية على « . . . أن التحالف مدفوع بالرغبة فى الحفاظ على وحدة واستقلال الدولة العثمانية باعتبارها من مقومات أمن القارة الأوروبية» ، أى أن التحالف كان للإبقاء على الدولة العثمانية كعضو فى النظام الأوروبى .

من أجل تأكيد هذا المبدأ مجددا فإن الدول المتحالفة وقعت فى ١٧ سبتمبر ١٨٤٠ على بروتوكول إضافى نص فى أحد فقراته على « . . . أنه فى إطار تنفيذ الالتزامات المقررة ـ بموجب اتفاقية لندن ـ فإن القوى المتعاقدة لن تسعى إلى زيادة حجم أراضيها أو إلى زيادة نفوذها أو الحصول على أية مكاسب تجارية لرعاياها لا تستطيع أى من الأطراف الأخرى الحصول عليها» [٩٨]، بيد أن الدول المتحالفة أقرت بما لا يدعو مجالا للشك بأنها لن تحصل على أى مقابل، وهو خير ضمان لاستمرار توزيعات القوة كما كانت عليه قبل نشوب الأزمة بين مصر والدولة العثمانية، وهذا تعبير واضح عن التزام هذه الدول بآلية توازن القوة فى أوروبا. لذلك فإنه بمجرد انتهاء الأزمة بين السلطان ومحمد على عادت القوات العسكرية إلى بلادها وانفض التحالف الأوروبى.

ثالثا: عدم القضاء على الدولة التى تؤثر على توزيعات القوة:

لقد كانت سنة النظام الأوروبى فى التعامل مع أية دولة تهدد توزيعات القوة بعد هزيمتها معروفة، فالنظام لا يقضى على أية دولة على اعتبار أن عدو الأمس هو حليف الغد فى نظام سمته الرئيسية التغيرات المستمرة فى نمط التحالفات داخله. وهنا أيضا لم يشذ النظام الأوروبى عن قاعدته، فحتى مع ما مثلته مصر من تهديد للنظام الأوروبى، إلا أنه لم يتم التعامل معهما خارج نطاق هذه القاعدة، فأعيدت مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية دون تدميرها، ولكن بعد تقليم أظافرها.

أما الوضع بالنسبة لفرنسا فلم يختلف كثيرا فعلى الرغم من أنها كانت توحى بأنها قد تدخل فى حرب مع الدول المتحالفة من أجل مساندة مصر ـ وهو ما فرض عليها العزلة داخل النظام الأوروبى ـ إلا أنها سرعان ما عادت إلى النظام كأن شيئا لم يكن. وحقيقة الأمر أن «نسلروود» كان يحاول عزل فرنسا عن النظام الأوروبى لأسباب معروفة، وقد استمرت محاولات الرجل[٩٩]، ففى مقابلة له مع السفير البريطانى فى سان بطرسبورج ذكر له « . . . أنه سعيد بالتحالف القائم بين القوى الأربع والذى يعتبر حصن أمان ضد أية محاولات قد تلجأ إليها فرنسا لإحياء المشاعر الثورية أو لنشر حرب ثورية محتملة»[١٠٠]، غير أن مثل هذه المحاولات لم تؤثر على نية «بالمرستون» والذى كان يدرك ما ترمى إليه روسيا، وهو استمرار عزل

فرنسا تأكيدا لتفتت المعسكر الغربى. وقد رد «بالمرستون» على هذا الموقف الروسى مؤكدا « . . . أن المسائل المتعلقة بالثورات فى فرنسا أمر يخص سياستها الداخلية والذى لا أرغب التدخل فيه. . . . أما فى حالة قيام أية دولة بالاستيلاء على أراضى دولة أخرى فإن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحرية مقاومة هذا التوجه استنادا إلى مبدأ الدفاع عن النفس، لأن مثل هذه المحاولة من شأنها تهديد توازن القوة السائد لأنها تقوم بتغيير القوة النسبية للدول»(١٠١).

وتوضح هذه الرسالة أن بالمرستون لم ير التحالف على أنه موجه ضد فرنسا، ولكنه كان موجها ضد مصر باعتبارها دولة هددت توازن وتوزيعات القوة فى أوروبا. وتماما كما فعل نظيره «كاسلراه» عقب اتفاقية فيينا عام ١٨١٤ فإن «بالمرستون» أعاد فرنسا كعضو عامل فى النظام الأوروبى عام ١٨٤١، مع اختلاف الظروف بطبيعة الحال.

وهكذا انطوت صفحة المسألة المصرية عام ١٨٤١ بعد معالجتها بآلية توازن القوة، تماما كما أراد «بالمرستون» والحلفاء، وعاد السلام إلى شرق النظام الأوروبى بحماية الدولة العثمانية وإلغاء الآثار المترتبة على السياسة المصرية المتوسعة، فكانت الضحية الحقيقية هى آمال مصر القومية وطموحاتها فى التوسع والامتداد.

هوامش الفصل السادس

(١) Webster, op. cit. p. 627.
(٢) محمد صبرى، المرجع السابق، ص٤٠٥ .
(٣) Webster, op. cit. p. 634.
(٤) Marsot, op. cit. p. 240.
(٥) Altundag, op. cit. p. Vol. II..
(٦) Marriot, op. cit. p. 237.
(٧) Aksun, op. cit. p. 228.
(٨) زكى، المرجع المذكور، ص٤٥٧ .
(٩) Aksun, op. cit. p. 229.
(١٠) الأرشيف المصرى، عابدين ٢٥٧، ١٧ ربيع الأول ١٢٥٥ .
(١١) ثابت، المرجع المذكور، ص٢٢٩ .
(١٢) الأرشيف البريطانى : F.O. 78/354 From Ponsonby to Palmerston, 2 February, 1839
(١٣) الأرشيف البريطانى : F.O. 78/356 From Ponsonby to Palmerston, 20 May, 1839
(١٤) Marriot, op. cit. p. 238.
(١٥) صبرى، المرجع السابق، ص٤٣٣ .
(١٦) زكى، ٤٦٧ .
(١٧) لمزيد من المعلومات والوصف الدقيق لسير المعركة راجع : زكى: ٤٧٣-٤٧٩ .
(١٨) زكى، ٤٨٥ .
(١٩) أطلق القيصر الروسى نيقولا هذا اللقب على الدولة العثمانية ليؤكد عدم أحقية الدولة العثمانية بالعضوية الأوروبية وكناية عن أنها تمر بمرحلة الاحتضار .
(٢٠) Dodwell, op. cit. p.197.
(٢١) Dodwell, op. cit. p. 198.
(٢٢) Aksun, op. cit. p. 240.
(٢٣) From Palmerston to Melbourne, 5 July, 1840, in Bourne. op. cit. p. 241
(٢٤) الأرشيف البريطانى مذكرة من بالمرستون إلى Lord Privy Seal. فى Bourne، ٢٧٣
(٢٥) الأرشيف البريطانى. Parliamentary Papers. 1841-29: 117-119
(٢٦) Jelavich, op. cit. p. 90.
(٢٧) Puryear, op. cit. p. 34
(٢٨) الأمير عمر طوسون. الجيش المصرى البرى والبحرى. ١٦٢ .
(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن الأسطول الحربى المصرى، راجع الرافعى، ص ٣٩١ وكذلك Aksun, op. cit. p.239

(٣٠) دودويل المرجع المذكور، ص ١٨٠ .

(٣١) Marsot. op. cit. p. 240

(٣٢) رسالة من كلارندون إلى بالمرستون فى ١٤ مارس ١٨٤٠ فى Bourne، ٢٣٨ .

(٣٣) Aksun, op. cit. p. 243

(٣٤) Webster, op. cit. p. 626

(٣٥) صبرى، الرجع المذكور، ص ٤٥٥ .

(٣٦) صبرى، المرجع المذكور، ص ٤٤٧ .

(٣٧) نفس المصدر، ص ٤٤٧

(٣٨) Hayes, op. cit. p. 242.

(٣٩) Rich, op. cit. p. 72-3

(٤٠) Webster, op. cit. p. 631

(٤١) نفس المصدر، ص ٦٣٥ .

(٤٢) نفس المصدر ص، ٦٣ .

(٤٣) From Palmerston to Bulwer, September 1 1839 , in Bourne Appendix 20, 234.

(٤٤) Puryear, op. cit. p. 34.

(٤٥) Webster, op. cit. p. 646

(٤٦) Rich, op. cit. p. 73

(٤٧) الأرشيف الروسى:
Varia, 1840 Depeches de Brunnow a Tatistscheff 9 Decembre 1839.

(٤٨) Palmerston to Bulwer, September 24, 1839, in Bourne Appendix 21, 236.

(٤٩) Webster, op. cit. p. 659

(٥٠) نفس المصدر، ٦٥٨ .

(٥١) نفس المصدر، ٦٥٨ .

(٥٢) Hayes, op. cit. p. 244

(٥٣) Russian Archives. Varia 1840. De Burnnow a Tatischeff, Decembre 9, 1839

(٥٤) Webster, 668

(٥٥) الأرشيف الروسى .Varia 1840 De Nesselrode a Tatischeff, 13 Janvier 1840

(٥٦) نفس المصدر .

(٥٧) صبرى، المرجع المذكور، ص ٤٨١

(٥٨) الأرشيف البريطانى F.O. 7/290 From Beauvale to Palmerston. 11 April 1840

(٥٩) نفس المصدر .

(٦٠) نفس المصدر .

(٦١) نفس المصدر .

(٦٢) الأرشيف الروسى Varia 1840 De Nesselrode a Tatischeff, 3 Mai, 1840

(٦٣) الأرشيف البريطاني : F.O. 7/290 From Beauvale to Palmerston 6 June 1840.
(٦٤) نفس المصدر 1291v
(٦٥) الأرشيف النمساوي : England, 297 De Neumann a Metternich, 12 Mai 1840
(٦٦) From Palmerston to Melbourne, 5 July 1840 in Bourne, Appendix 23, 243.
(٦٧) نفس المصدر.
(٦٨) ثابت، المرجع المذكور، ص ٢١٩.
(٦٩) ثابت، ٢٢٣.
(٧٠) الأرشيف البريطاني F.O 78/375. From Campbell to Palmerston. August 16, 1839.
(٧١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الوثيقة راجع : Bailey, 190
(٧٢) 72Webster, op. cit. p. 656
(٧٣) صبري، المرجع المذكور، ص ٤٧٤,
(٧٤) ثابت، المرجع المذكور، ص ٢٢٩,
(٧٥) الرافعي، المرجع المذكور، ص ٢٩٦,
(٧٦) الأرشيف البريطاني. FO 7/291 From Palmerston to Beauvale July 16, 1840
(٧٧) Webster, 695
(٧٨) الأرشيف البريطاني : FO 7/291 From Beauvale to Palmerston. August 28, 1840
(٧٩) الأرشيف البريطاني. From Beauvale to Palmerston. July 18, 1840
(٨٠) الأرشيف البريطاني. FO 7/291 From Palmerston to Beauvale, September 9, 1840
(٨١) Webster, op. cit. p. 704
(٨٢) Webster, op. cit. p. 701
(٨٣) Marriot, op. cit. p. 243
(٨٤) الأرشيف الروسي : Varia, 1840. De Nesselrode a Tatischeff, July 27, 1840
(٨٥) الأرشيف البريطاني. FO 7/291b From Palmerston to Beauvale October 23, 1840
(٨٦) صبري، المرجع السابق، ص٥٠٢ ـ ٥٠٥.
(٨٧) ثابت المرجع السابق، ص ٢٣٦.
(٨٨) Webster, op. cit. p. 721
(٨٩) Rene Carrie. The Concert of Europe 1815-1914 142
(٩٠) Webster, op. cit. p. 728
(٩١) The Cambridge Modern History Vol. X 258-9
(٩٢) الأرشيف النمساوي England 297. Neuman a Metternich, December 12, 1840.
(٩٣) الأرشيف النمساوي England, 297. Neuman a Metternich, December 15, 1840..

(٩٤) الأرشيف النمساوى: England, 297 From Neuman to Metternich, 15 December 1840

(٩٥) Webster, 755

(٩٦) ثابت، المرجع المذكور، ص ٣١١-٣١٤

(٩٧) الرافعى، المرجع المذكور، ص ٣١٣.

(٩٨) Carrie, op. cit. p. 142.

(٩٩) الأرشيف الروسى: Varia. From Nesselrode to Tatischeff. 4 October 1840.

(١٠٠) Cambridge Modern History, VOL X, 258.

(١٠١) الأرشيف البريطانى From Palmerston to Clarnicarde, 11 January, 1841

الخاتمــــة

ملاحظات ودروس

«يقول بعض السذج إنهم يستفيدون من تجاربهم، أما أنا فأفضل أن أستفيد من تجارب الآخرين».

المستشار الألماني بسمارك

ملاحظات ودروس

تناول هذا الكتاب أبعاد المسألة المصرية فى عصر محمد على، ودور مصر فى التأثير على النظام الأمنى الأوروبى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكيف أنها استطاعت خلال فترة وجيزة أن تقلب موازين القوة شرقى هذا النظام مما أدى إلى تكاتف أعضائه لضرب الدولة المصرية الفتية، ومعها أحلام وتطلعات شعب مصر وحكامه.

وقبل الخوض فى الدروس المستفادة أو الأسئلة المطروحة، أود أن أخلص إلى أن النظام الأوروبى بقيادة بريطانيا لجأ إلى استخدام القوة ضد مصر، ليس بغرض ضرب الدولة المصرية الحديثة، ولكن حماية للنظام الأوروبى من مخاطر منظورة وغير منظورة من وجهة نظرهم. لعل مقولة وزير الخارجية البريطانى فى اجتماعات برودلاند التى مهدت لمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ تعبر عن هذه الدوافع إذ قال:

«. . . إن الموقف الذى فرضه محمد على لصالحه لا يتناسب مع مصالح السلطان، فالوالى الذى تفوق قوته قوة سيده سينتهى به الأمر إلى تدميره. . . . وهذا السلطان لا غنى عنه للإبقاء على الإمبراطورية العثمانية ولاستتباب السلام فى أوروبا وضمان التوازن السياسى للمصالح الأوروبية العليا. . .».

أى أن التدخل الأوروبى، على عكس ما قد ينظر له، لم يكن هدفه القضاء على الدولة المصرية الفتية واغتيال أحلامها، بل كان هذا نتيجة وليس سببا. لقد كان السبب يتعلق فى الأساس بالأمن الأوروبى، والتدخل العسكرى الأوروبى جاء تلبية لأولوية إستراتيجية. أما نتيجة هذا التدخل فكان تحجيم حلم محمد على والدولة المصرية.

قد يرى البعض أنه لا فرق بين تدمير هذا الحلم سواء كان ذلك «نتيجة» أو «سببا»، فالمهم هو أن الحلم تقوض! وهو تصور محق.

إننا لا نجير على حق أحد فى إرجاع ما حدث لمصر إلى تفسيرات الفكر التآمرى، فحقيقة الأمر أن ما حدث كان بكل المقاييس مؤامرة أوروبية، وهذا أيضا لا جدال فيه، ولكن من المهم إدراك دوافع هذه المؤامرة باعتبارها جزءا من آلية وسياسة أوروبية محكمة أقرها هذا النظام للوقوف أمام أية دولة تهدد الاستقرار وتوزيعات القوة بداخله، وهذه هى الرسالة الحقيقية لهذا الكتاب.

كان أغرب ما لاحظته هو تجاهل عدد من المؤرخين والكتاب للآثار السياسية العميقة للسياسة الخارجية المصرية على السياسة الدولية فى منتصف القرن التاسع عشر، فإلى جانب عدد قليل من المؤرخين الغربيين، فإن أحدا لم يشر إلى الآثار السياسية لهذا الدور على السياسة الدولية. وفى هذا الصدد يهمنى أن يعرف كل مصرى كيف أن مصر أثرت على النظام الأوروبى ثلاث مرات، وساهمت فى خلق حالة من الإجماع والتضامن داخل هذا النظام خلال الفترة من ١٨٢٥ـ ١٨٢٧؛ ثم ساهمت فى خلق حالة من القطبية والفرقة وتعميق الهوة بين التحالف الغربى والشرقى فى نفس هذا النظام خلال الفترة من ١٨٣١ـ ١٨٣٣؛ ثم إنها ساهمت فى إعادة النظام الأوروبى لوحدته السياسية ـ باستثناء فرنسا ـ خلال الفترة من ١٨٣٩ـ ١٨٤١، هذه حقائق تاريخية لم يكتب لها أن تتداول بالشكل المفترض.

ساورنى خلال فترة إعداد هذا الكتاب عدد من الأسئلة والخواطر التى أود أن أطرحها، بعض هذه الأسئلة وجدت لها إجابات مقنعة، وبعض الخواطر كانت فى شكل افتراضات لم أجد لها إجابات وافية.

على رأس هذه الأسئلة كانت العلاقة بين ما حدث لمشروع الدولة المصرية الحديثة فى عصر محمد على، وما حدث فى عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، فالتشابه بين ظروف الفترتين كبير، والملابسات متقاربة والأساليب متشابهة والعداء الغربى فى الحالتين متواجد. وواقع الأمر أنه يصعب الجزم بوجود ارتباط سببى بين الفترتين، ولكن يمكن الجزم بوجود أنماط متشابهة بين هاتين المرحلتين الهامتين فى تاريخ مصر، وهو ما يمكن تلخيصه فى مفهوم «توزيعات القوة»، التى تعتبر فى تقديرى «مربط الفرس» وأحد المحركات الأساسية لأى نظام دولى، فلقد قامت مصر فى الحالتين بتهديد توزيعات القوة فى منطقتها وخارجها مع اختلاف الظروف.

من المهم أيضا تقييم الدور المصرى ذاته، فإذا ما عقدنا مقارنة بين مصر فى هاتين المرحلتين، لوجدنا أنها كانت تملك فى مطلع القرن الماضى قوة عسكرية أقوى نسبيا من قوتها فى مطلع الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، وهو ما عوضته بالنفوذ السياسى المتمثل فى حلم القومية العربية الذى جسدته ستينيات هذا القرن. كل هذه الأمور جعلت الدول الكبرى تحاول وضع مصر فى قالب محدد لا تستطيع مد نفوذها خارجه، فكلما قويت شوكة مصر، زاد القلق تخوفا من قيامها بتهديد توزيعات القوة داخل نظامها الإقليمى بما قد يهدد المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، وتقديرى أن صياغة الخط الرفيع لهذا القالب بدأ أثناء المسألة المصرية فى القرن الماضى، واستمرت الدول الأوروبية فى محاولاتها لتثبيته من خلال معاهدة لندن عام ١٨٤٠، إن ما يبعث على تأكيد هذا الاعتقاد مراسلات المبعوث الروسى لبريطانيا السفير برونوف حين قال أثناء اجتماعات برودلاند إن الهدف من التحالف الأوروبى يجب أن يوجه نحو «. . . إجبار محمد على للدخول مرة أخرى فى الحدود الإقليمية المقبولة، والتى لا يستطيع هو ومن بعده الخروج منها أبدا». لقد حاولت هذه الدول تحجيم دور مصر فى حدود مرسومة لا تستطيع الخروج منها، غير أن مصر سرعان ما قامت مرة أخرى بكسر هذا الحاجز بعد مائة وعشرين عاما من معاهدة لندن، بشكل وظروف متشابهة، وإن كانت غير متطابقة، فمن قال إن التاريخ لا يعيد نفسه؟ أما بالنسبة لأوجه التشابه بين الحقبتين فاعتقادى أنها مادة ممتازة لمن يرغب فى البحث والتعمق فيها.

إن ما حدث لمصر فى نهاية عصر محمد على يعد مثالا للدولة التى وضعتها الظروف والملابسات وتشابك المصالح فى موقف صدام مع النظام الدولى، وما أكثر الدول التى تعرضت لمثل هذه الظروف مع اختلاف المسببات. واعتقادى أن الدرس الرئيسى المستفاد من هذه التجربة المصرية، هو أهمية تفادى القيادات السياسية لوضع دولها فى موقف صدام مع النظام الدولى بأكمله، وهو درس تاريخى ما أغرب القيادات التى لا تتعلم منه اعتقادا منها بأنها قادرة على تفادى النتائج السلبية له، وهى القيادات التى غالبا ما تجلب، بتصرفاتها الرعناء، المصائب على شعوبها. إن الأمثلة على ذلك متعددة من نابليون إلى هتلر، فليس من المجدى مواجهة نظام دولى بأكمله مهما كانت الغنيمة المتوقعة. إن السياسى الناجح هو الذى يعرف متى

يستخدم القوة، ومتى يستخدم الدبلوماسية، ومتى يستخدم الاثنين معا. وفى تقديرى أن محمد على استخدم القوة فى ١٨٣٩ بعد معركة «نصيبين» فى غير محلها. فلقد كان من الأجدى له أن يسحب جيوشه مباشرة إلى الحدود الشمالية لسوريا، والوقوف عند هذه النقطة دون إشعار الدول الأخرى بأن الكيان العثمانى فى حالة خطر، لاسيما وإن إرهاصات الموقف الأوروبى كانت واضحة فى أزمة الاستقلال عام ١٨٣٨، لقد كان هذا كله كفيلا بنزع فتيل الأزمة وتقويض المؤامرة الأوروبية، على أن يقوم بعد ذلك بالتفاوض على الاستقلال. لو أنه اتبع هذه السياسية، فاعتقادى أن بالمرستون ما كان ليستطيع حشد التحالف الأوروبى ضده، وأغلب الظن أن مجلس الوزراء البريطانى كان كفيلا بعرقلة أى مشروع له من هذا النوع. ولكن ما أسهل من أن نحكم على محمد على وخطئه اليوم بعد مرور أكثر من قرن ونصف القرن من الزمان، وما أصعب أن نعى الدروس المستفادة. إن السياسى المحنك هو القادر على تفادى مثل هذه المواقف مهما بلغت شرعية معتقداته وقوة نظامه، فليس من المصلحة أن تضع أية دولة نفسها فى مواجهة عسكرية مع العالم بأكمله، فهذه ليست شجاعة بل هى سوء تقدير.

ساهمت هذه الفترة التاريخية المهمة فى تشكيل مستقبل العلاقة بين مصر والدول الأوروبية، كما ساهمت فى وضع الخطوط العريضة لمستقبل علاقة مصر بالنظام الأوروبى والعكس صحيح. لقد حددت هذه المرحلة العلاقة العضوية بين مصر والنظام الأمنى الأوروبى، حيث أدركت الدول الأوروبية أهمية مصر وقدرتها على التأثير على مجريات الأمن الأوروبى، وهو ما فرض على الدول الأوروبية التعامل معها بأنماط مختلفة سواء باحتلالها فى ١٨٨٢، أو بمحاولة ضمها إلى سياسة الأحلاف العسكرية فى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، أو بمعاداتها سياسيا وعسكريا كما كان الحال فى ١٩٥٦، أو بمحاولة الحوار معها فى السبعينيات، وأخيرا بمحاولة مشاركتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا فى إطار ما يعرف بعملية «برشلونه» مع باقى دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

والحديث عن دور مصر، والآثار المترتبة على المسألة المصرية، يفرض الخوض فى إحدى خصوصيات دولة كمصر مقارنة بالدول المجاورة. ويمكن التعرف على هذه الخصوصية من خلال العناصر التالية:

أولا : هل كان فى استطاعة أية دولة أخرى فى مطلع القرن الماضى لعب الدور الذى لعبته مصر ؟ والإجابة هى صعوبة ذلك، فمصر ثقل سياسى فرض نفسه على الأمن الأوروبى، والدول الأخرى المحيطة لم تكن قادرة على لعب نفس هذا الدور، ليس نتيجة لانعدام طاقاتها، ولكن لأن تركز كل الطاقات فى دولة واحدة هو أمر تميزت به مصر أكثر من جيرانها. ولعل هذا كان السبب الرئيسى الذى جعل حاكما مثل محمد على يستميت للحفاظ على ولاية مصر أثناء الصراع على السلطة فى السنوات الأولى من القرن الماضى إدراكا منه لهذه الطاقات واعترافا بعدم توفرها مجتمعة فى أى من الأقطار المجاورة، فجغرافية الدولة المصرية تفرض عليها الوحدة السياسية فى وادى النيل، وهذا بدوره يجعلها متجانسة أكثر من غيرها. كما أن مصر لا تعرف الأقليات العرقية أو الحدود السياسية المبهمة، فضلا عن أن توليد طاقاتها وتنميتها أمران ميسوران فى ظل هذا التجانس. ويضاف إلى كل هذه العوامل أنها مركز حضارى وثقافى مشع ومؤثر فى المنطقة المحيطة بها. كل هذا ليس نتاج ثروة مادية أو لصدفة مجردة، بل هو نتاج لوحدة شخصية الدولة وتجانسها البشرى. هذه هى هدية المولى عز وجل والتى هى أهم وأبقى من أى عنصر آخر لاستمرار هذه الأمة.

ثانيا : واتصالا بالنقطة السابقة، فإن مصر بحكم ظروفها مؤهلة للتأثير على الدول المجاورة أكثر من غيرها، وهو ما جعلها بؤرة للاهتمام الأوروبى فى الماضى والغربى عموما فى الحاضر. وهنا تحضرنى عبارة سمعتها ولازالت ترن فى أذنى حتى الآن، وهى «أن مصر مرآة للعالم حولها بعد عشر سنوات»، أى أن مصر هى منبع ومرتكز التغيير، وهذا ما جعلها دائما، وسيجعلها مستقبلا، محط أنظار الدول الأخرى، فهذه العناصر مجتمعة فى القاموس السياسى يتم ترجمتها إلى مصالح إستراتيجية تبنى عليها سياسات الدول.

ثالثا : أكدت تجربة المسألة المصرية شمولية مفهوم الأمن، وارتباط أقطار العالم بعضها ببعض. لقد رأينا من خلال هذه التجربة أن مفهوم الأمن لا

يتجزأ، فما يحدث فى أوروبا يؤثر على مصر والعكس صحيح. ولعل أبرز مثال على ذلك كان وضع النظام الأوروبى فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فلقد أثرت أحداث الثورة البلجيكية وتبعاتها على مستقبل الحرب المصرية العثمانية الأولى، بحيث توجهت أنظار الدول الأوروبية الكبرى إلى بلجيكا مما فتح المجال أمام محمد على لاستغلال حالة التخبط فى النظام الدولى لتوسيع ممتلكات مصر شرقا. هذا يؤكد لنا أهمية الانفتاح على العالم، فما يحدث فى قُطر -مهما بلغ بعده عنا- يكون له تأثير علينا بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال. وما أصدق هذه العبارة اليوم بعدما شهد العالم الآثار المترتبة على العولمة والتى جعلت العالم قرية صغيرة وأصبح مفهوم الأمن أكثر شمولية فيها.

رابعا: أبرزت هذه التجربة التاريخية المهمة أن أية دولة فى حاجة مستمرة إلى تطوير قدرتها فى جميع المجالات وعلى رأسها المجال العسكرى والاقتصادى. إن ما حدث لمصر فى عام ١٨٤٠ خير دليل على هذا، فالذى أنقذ مصر فى النهاية جيشها، وهو الذى كان عنصر ردع لبريطانيا حال دون احتلال مصر عام ١٨٠٧، وما كان لهذا الجيش أن يرى حيز النور لولا وجود سند اقتصادى يموله، فلو لم تقم مصر بنهضتها فى القرن الماضى ما كانت لتستطيع بناء جيش مثلما حدث.

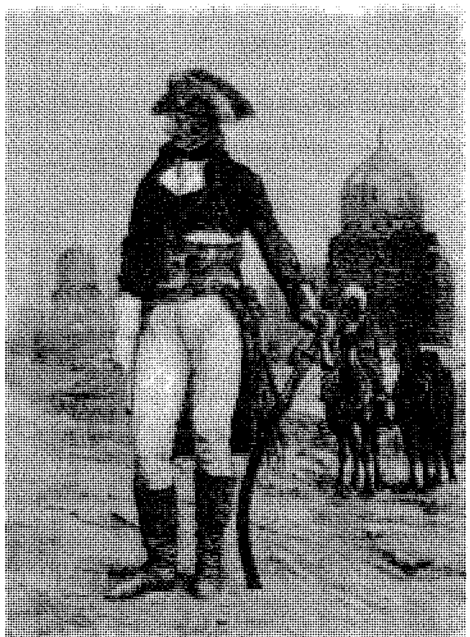
وختاما فإننى أود الإشارة إلى أمرين مهمين، يتعلق الأول بسؤال افتراضى لا أملك إجابة قاطعة عليه، والثانى سؤال فلسفى ذو طبيعة سياسية.

بالنسبة للسؤال الأول فهو «كيف كان سيصبح وضع مصر لو أن الدول الأوروبية لم تطبق آليات توازن القوة عليها وتتآمر لتحجيمها سياسيا وعسكريا؟ أو بمعنى أدق، ماذا كان سيحدث لو أن مصر صارت دولة مستقلة من حدود الأناضول شمالا إلى السودان جنوبا فى ١٨٤٠؟ ونظرا لأن طبيعة هذا السؤال افتراضية فإن الإجابة ستكون كذلك أيضا، فلو أن مصر نجحت فى ذلك فإن مستقبل المنطقة بأثرها كان سيتغير، ولأخذ التاريخ منعطفا آخر. وفى التقدير أن المنطقة كانت ستتجنب ويلات الاستعمار الأوروبى، كما أنه كان يتوقع لها أن تشهد استمرارا

للحركة التنويرية مع وجود فرصة لانتقالها للعالم العربى بأكمله، بحيث تصبح أكثر ارتباطا بالتقدم العلمى والعملى فى أوروبا، وكان يُتوقع أيضا أن يسمح للعالم العربى بتوليد طاقاته، والاستفادة من قدراته دون تدخلات خارجية. كل هذه افتراضات لا نملك إلا ترجيحها، وهى متروكة لخصوبة فكر كل من يريد الخوض فيها.

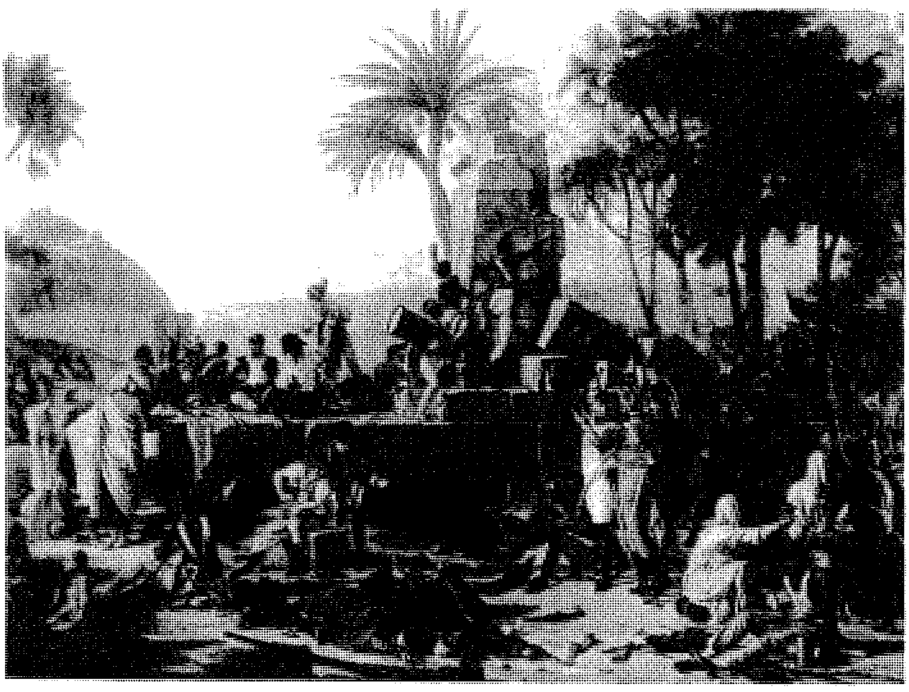
أما السؤال الثانى فهو البعد المعنوى أو الأخلاقى للتدخل العسكرى الأوروبى ضد مصر فى عام ١٨٤٠، وهنا يبرز السؤال الذى ألح على طوال فترة إعداد هذا الكتاب وهو «أين البعد الأخلاقى للأسلوب الذى تعاملت به الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، مع المسألة المصرية؟»، والإجابة على هذا السؤال لا تحتاج إلى تفكير عميق، فإن ما قامت به الدول الأوروبية لا يخرج من وجهة النظر الأخلاقية عن كونه مؤامرة دولية دنيئة أطاحت بأحلام دولة فتية كمصر. ولكن السياسة لا يمكن تقويمها من منطلق الأخلاق، فنحن سنظلم أنفسنا والتاريخ معنا لو قومنا الأحداث بالمعيار الأخلاقى، وبرغم ذلك فمازال هذا السؤال يلح على بشدة، ولكنى أعود فأتذكر المؤامرات والدسائس الدولية على مر التاريخ، والمواقف غير الأخلاقية التى تحاك فى كل بقاع العالم كل يوم، لأعود إلى يقينى وإلى أرض الواقع وأتذكر مقولة مؤسس علم السياسة بأن:

«السياسة هى المصلحة فى إطار القوة».



«نابليون» فى القاهرة قبل خروج الحملة إلى فلسطين.

الجيش الفرنسى يتوقف فى «سيناء» ـ ٢ فبراير ١٧٩٩ ـ قبل التقدم إلى العريش.





«نابليون» يفتش على قواته وهى تتقدم من مصر إلى «سيناء».

«نابليون» يقبل استسلام «يافا» ـ ٦ مارس ١٧٩٩ ـ الأزياء المرسومة هنا ترجع إلى تاريخ لاحق.





صورة زيتية لبارون رسمها «جروس» لزيارة «نابليون» لضحايا الطاعون في المصحة الأرمينية في «يافا».



الچنرال «لويس إلكسندر بيرتييه» رئيس أركان نابليون (١٧٥٣ ـ ١٨١٥).



الكوماندور سير «وليام سيدني سميث» (١٧٤٦ - ١٨٤٠).

الجنرال «كليبر» (١٧٥٣ - ١٨٠٠) قائد فرقة من الفرق الفرنسية الأربع في الأراضي المقدسة. وقد خلف «نابليون» في قيادة الجيش الفرنسي في مصر حتى اغتياله في ١٤ يونيو ١٨٠٠.

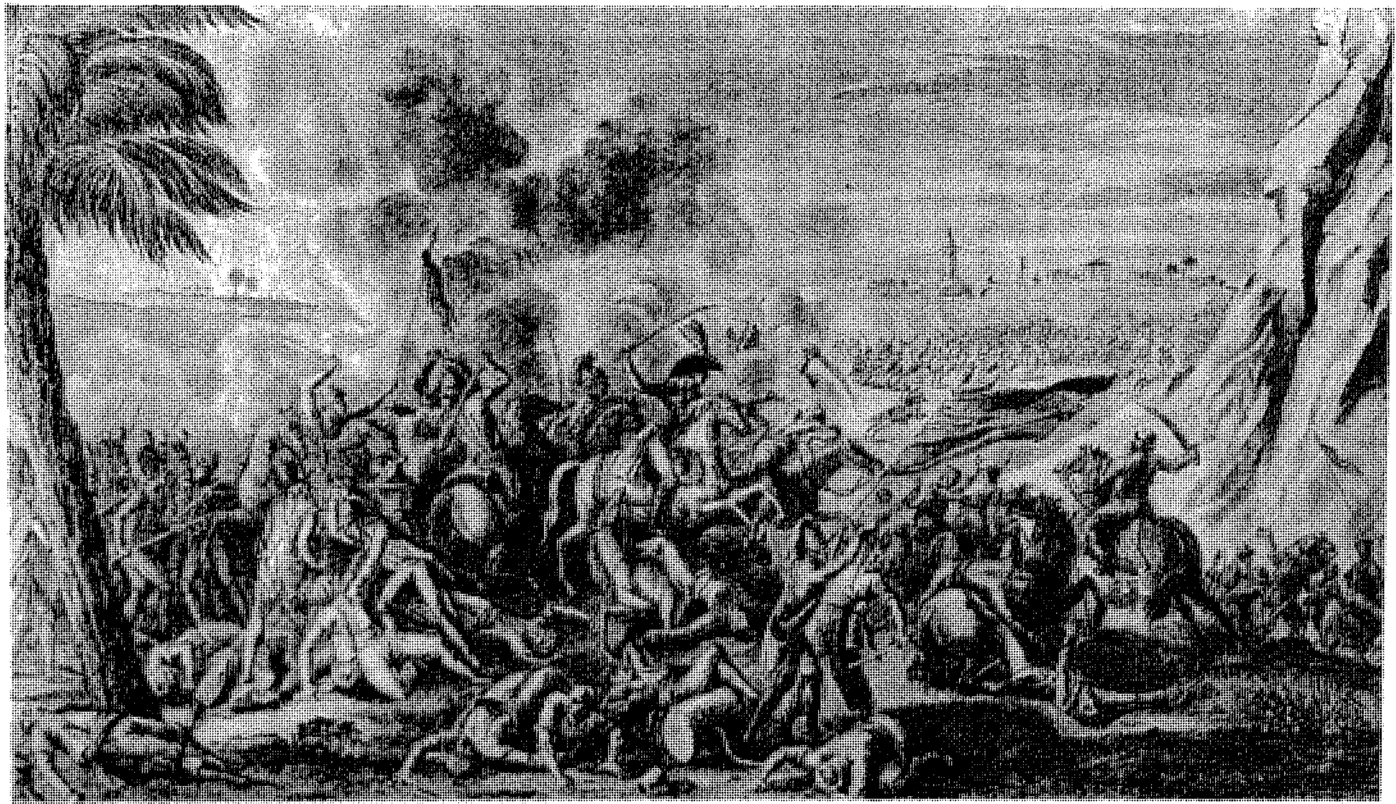


آحد جنود «الهجانة» وهى الوحدة التى تم تشكيلها للإغارة والاستطلاع والقيام بأعمال البريد .



قوات عثمانية من ذلك العصر والرجل فى يمين الصورة جندى مشاة ألبانى .

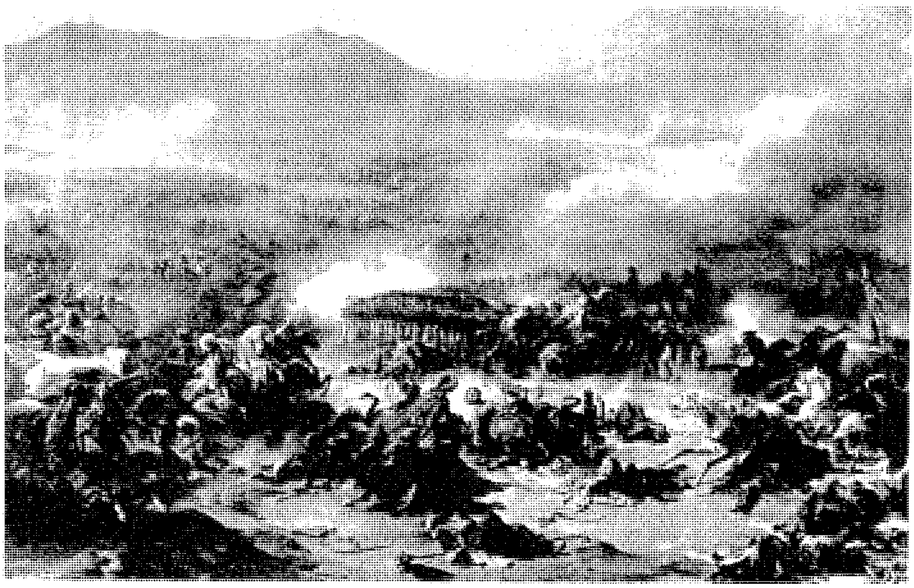




الجنرال «جان أندوشى جونو» (١٧٧١ ـ ١٨١٣) فى معركة «لوبيا» ـ ٨ أبريل ١٧٩٩ ـ والتى اقترح «نابليون» ان يطلق عليها «معركة الناصرة».

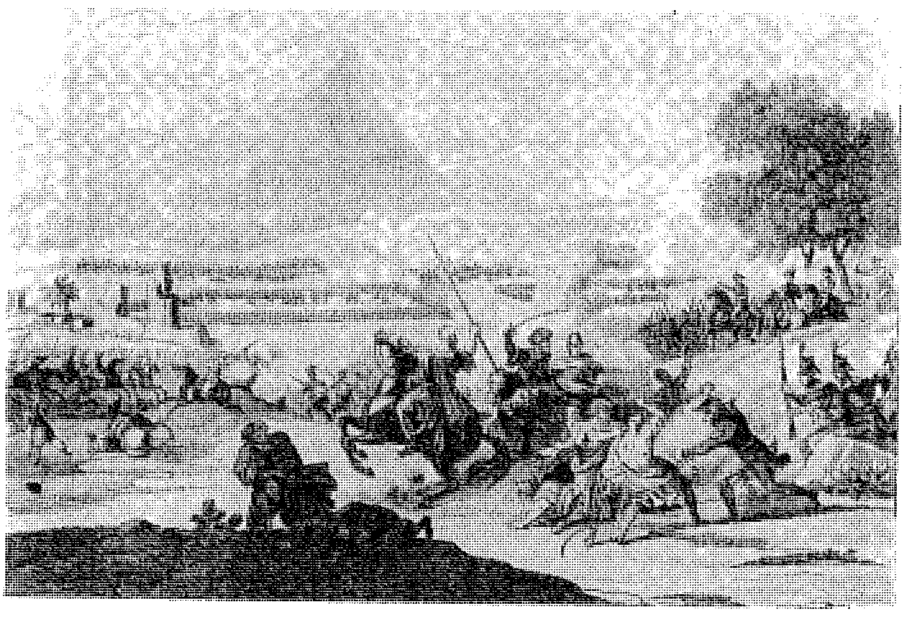


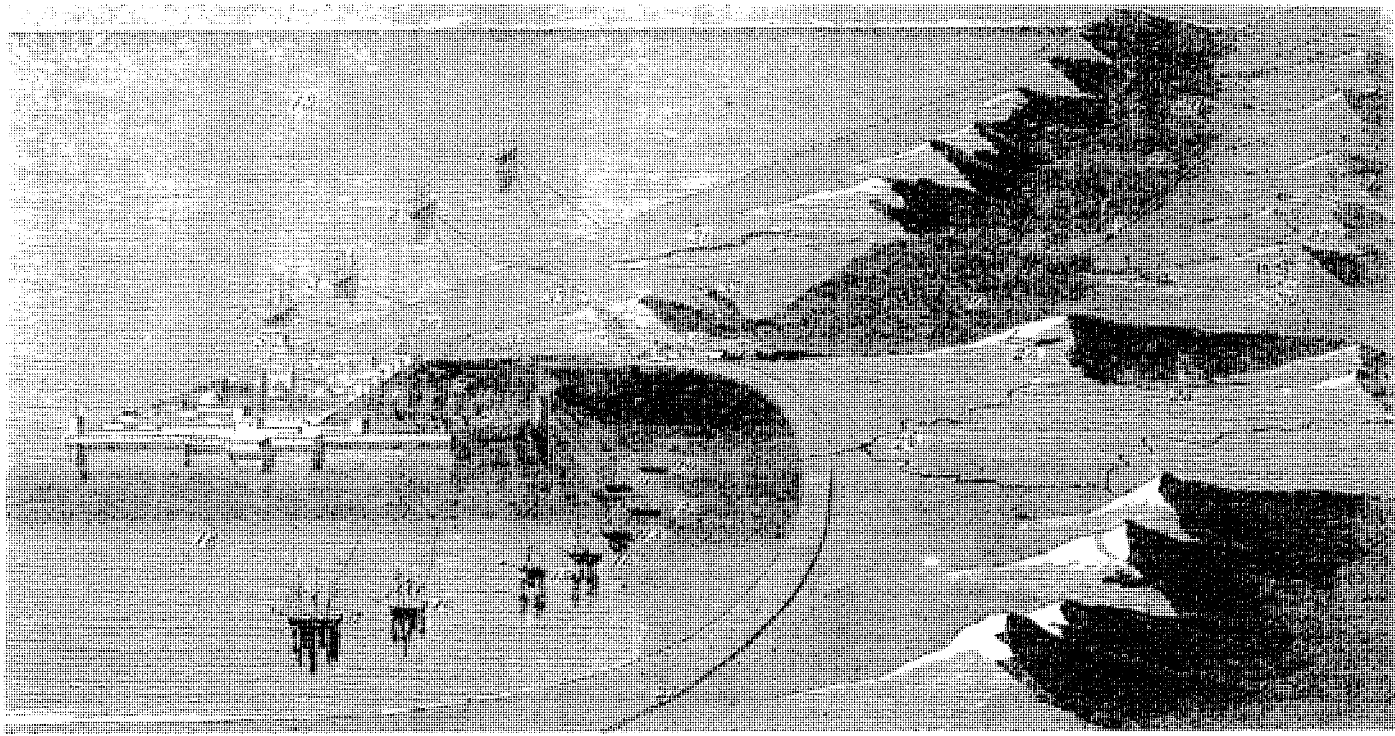
منظر لمعركة «لوبيا».



معركة «جبل طابور (الطور)» ١٦ أبريل ١٧٩٩، وفى الوسط واحد من الفيلقين الفرنسيين تحت قيادة «كليبر» ويظهر فى الخلفية «وادى جزريل» و«جبل جلبوا».

منظر لمعركة «جبل طابور».



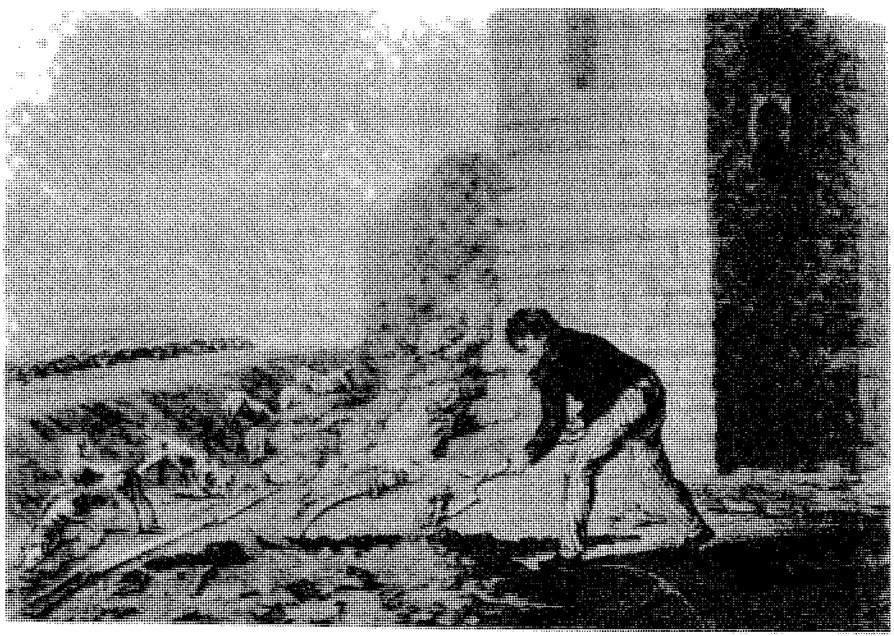


السفن البريطانية ترسو على جانبي «عكا». وهذه السفن كانت تدعم بنيرانها المدافعين عن «عكا» طوال الحصار.

سير «سيدني سميث» في
حصار «عكا».

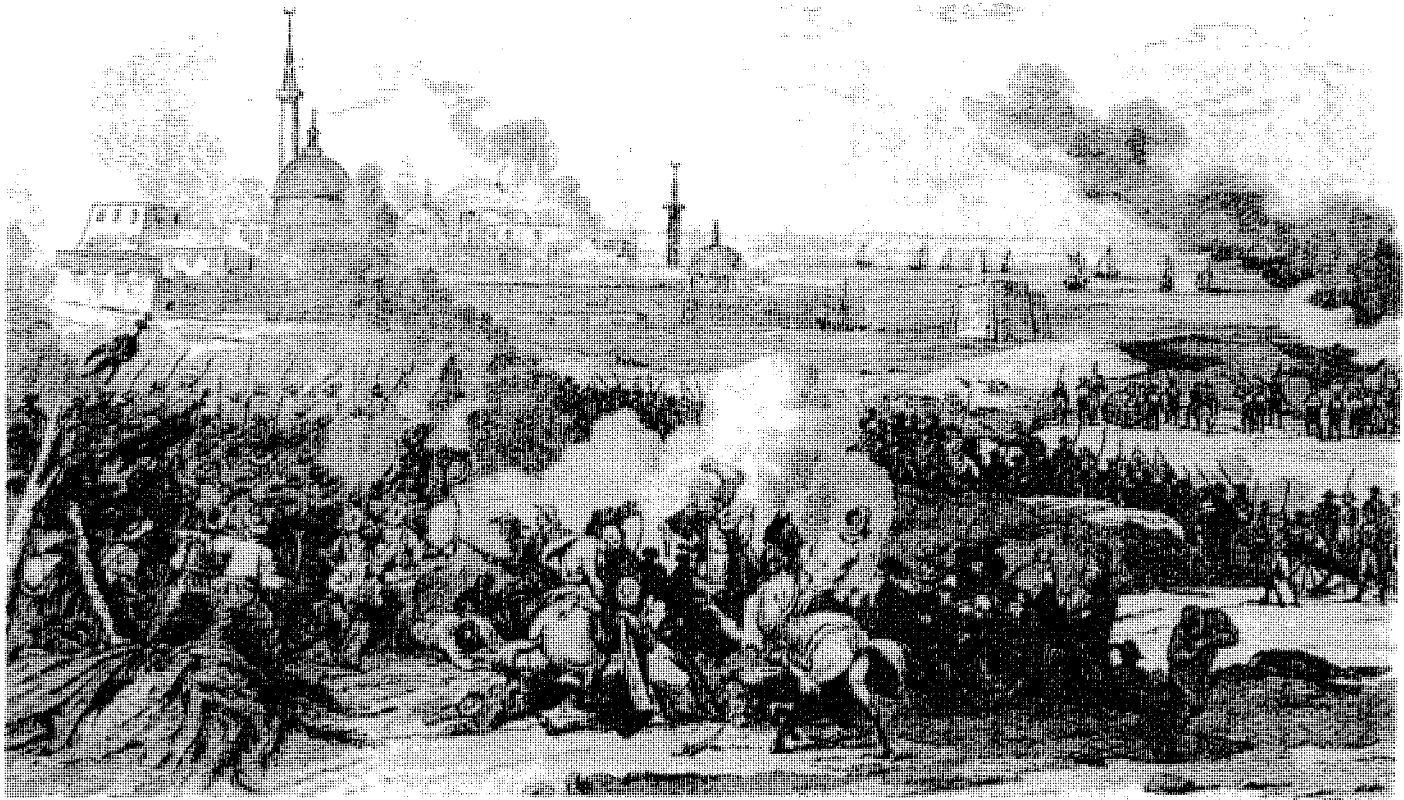


البحار البريطاني «دانييل بريان» يدفن ضابطا فرنسيا تحت أسوار «عكا» (صورة رسمها «ج. ب. سمليسبوري»).

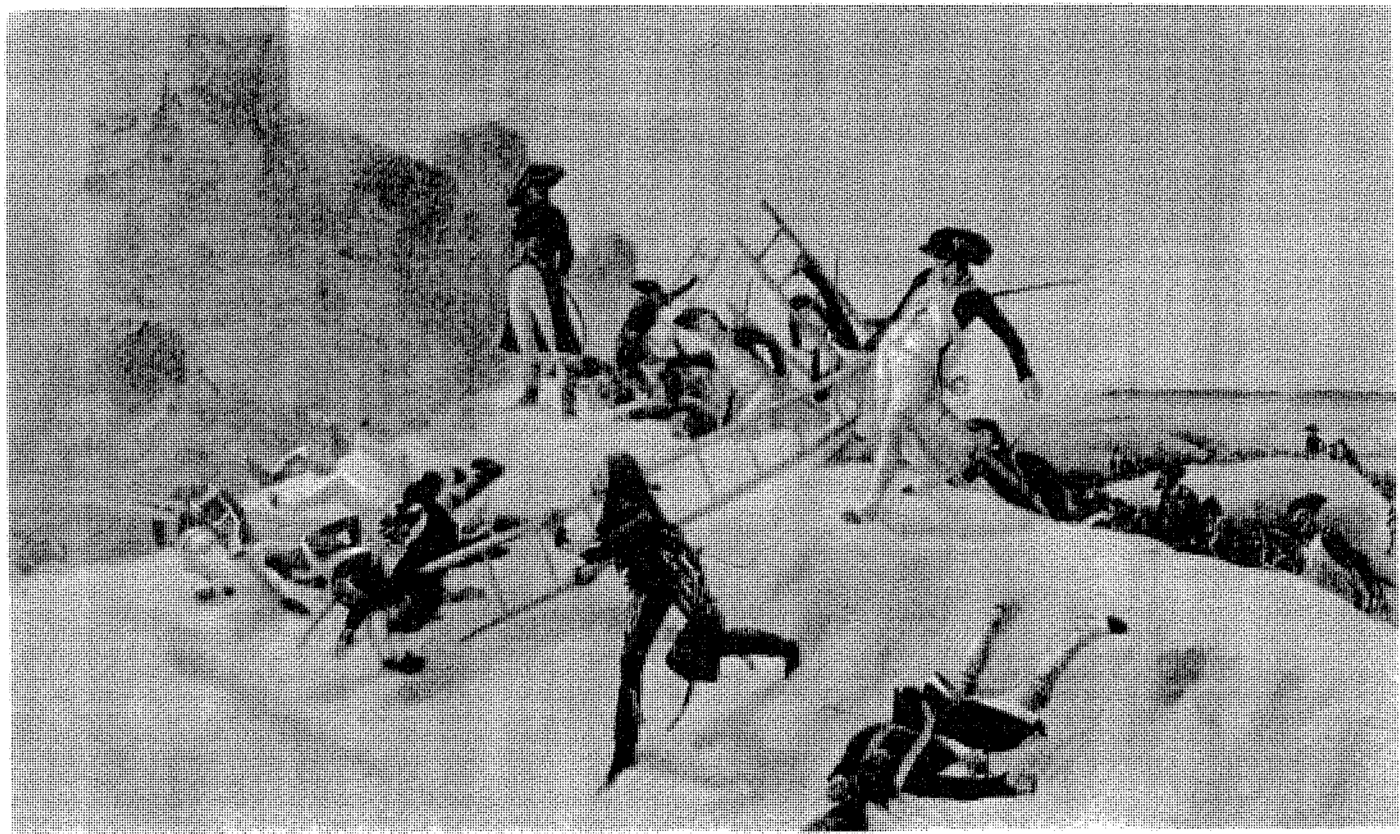




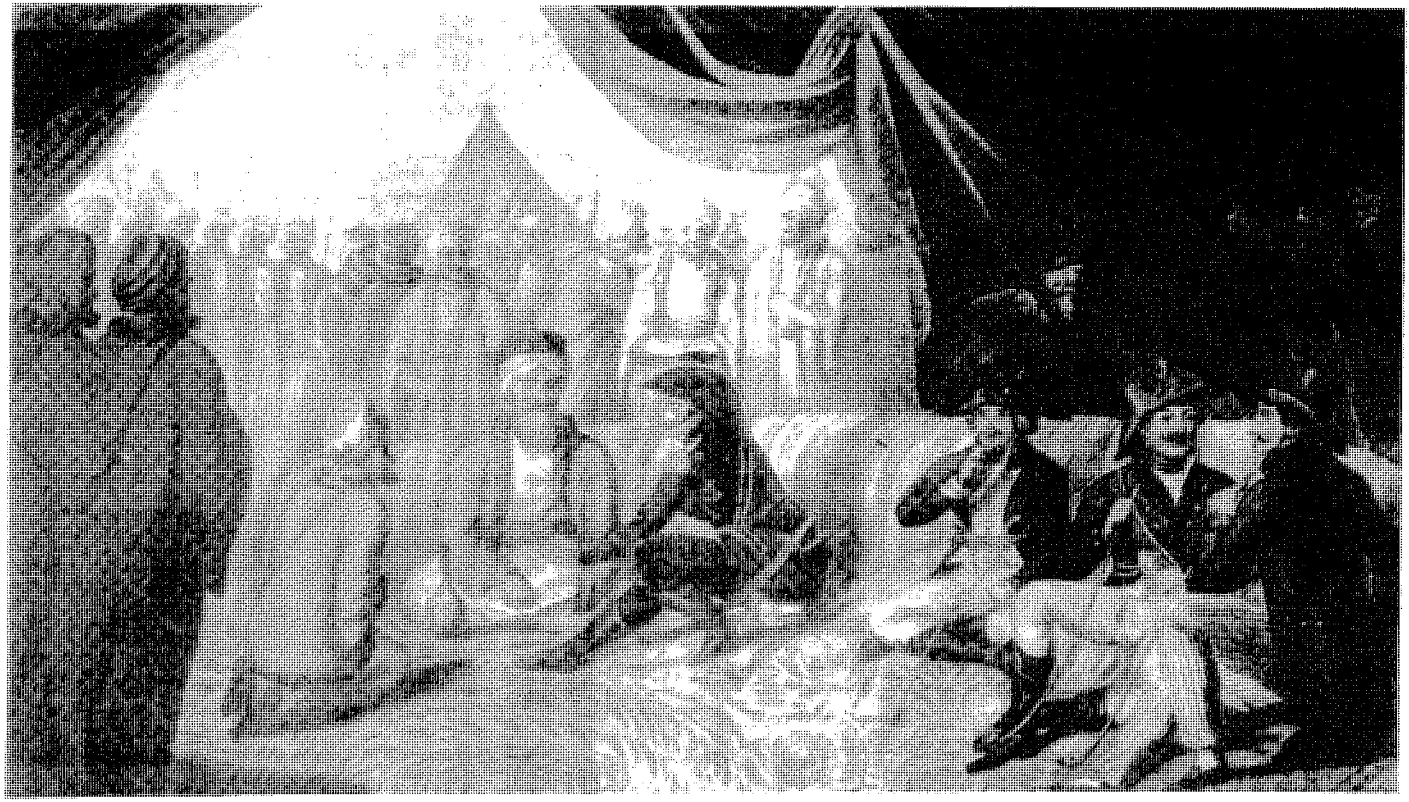
«نابليون» يتشاور مع ضباطه حول هجوم جديد على «عكا».



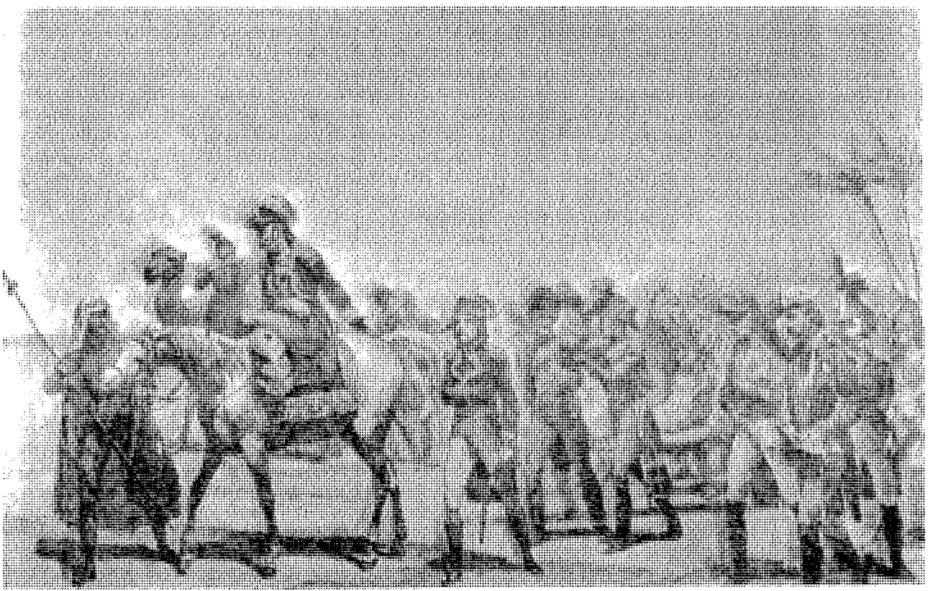
منظر للقتال حول عكا.



«كليبر» فى تدريب على الهجوم النهائى على «عكا» - ١٠ مايو ١٧٩٩.



سير «سيدنى سميث» وهيئة أركان الضباط البريطانيين يجتمعون بالقائد التركى ومساعديه بعد رفع «نابليون» حصاره عن «عكا».. ويظهر فى أقصى يمين الصورة كبير الجراحين البريطانيين «ج. ب. سبليسبورى» وهو الذى قام برسم تلك الصورة.



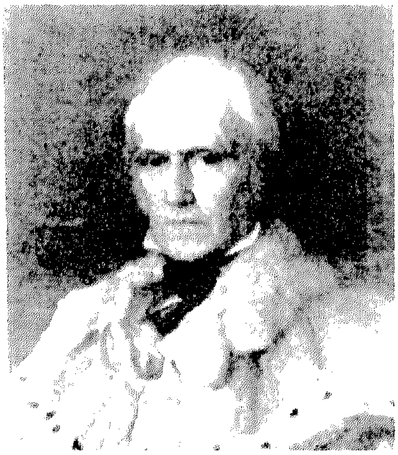
تقهقر «نابليون» إلى مصر بعد إخفاق حصار «عكا» أوائل يونيو ١٧٩٩.

رسم من القرن التاسع عشر «لنابليون» يركب الجمل العربى فى الصحراء.





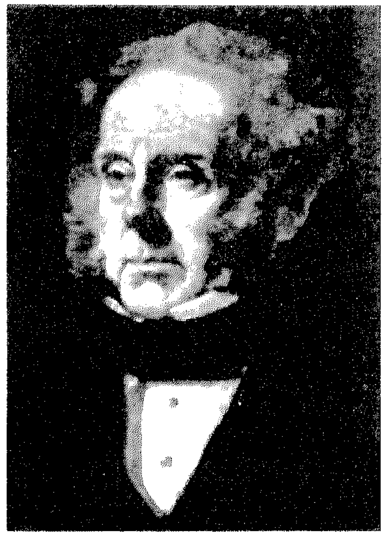
القيصر نيقولا الأول قيصر روسيا



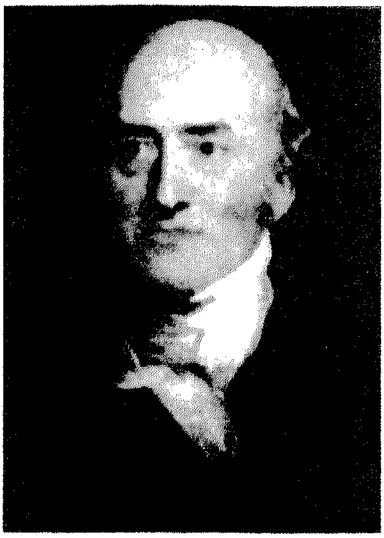
ستراتفورد كاننج سفير بريطانيا فى الآستانة



كليمنس فوة مزنيخ وزير خارجية دولة
الهابسبورج (النمسا)



اللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا



جورج كاننج وزير خارجية بريطانيا



الاسكندر الأول قيصر روسيا

الفهـــرس

رقم الإيداع ٩٠٤٥ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى 9 - 0721 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس ٨١٧٧٦٥ (٠١)